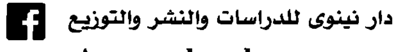
دراسة في العلاقات الدولية

عنوان الكتاب: دراسة في العلاقات الدولية
الجزء الثالث: نظريات العالمية
اسم المؤلف: جيرار ديسوا
اسم المترجم: د. قاسم المقداد
الموضوع: علوم سياسية
عدد الصفحات: 256 ص
القياس: 17.5 ❖ 25 سم
الطبعة الأولى: 1000 / 2015 م - 1436 هـ
ISBN: 978-9933-509-56-9



سورية . دمشق . ص ب 4650
تلفاكس: 2314511 11 963+
هاتف: 2326985 11 963+

E-mail: info@ninawa.org
ninawa@scs-net.org
www.ninawa.org





Ayman ghazaly

العمليات الفنية:

التنضيد والتدقيق والإخراج والطباعة - القسم الفني: دار نينوى

جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

نظريات العالمية

«الجزء الثالث»

ترجمة:

د. قاسم المقداد

هذه هي الترجمة العربية لكتاب

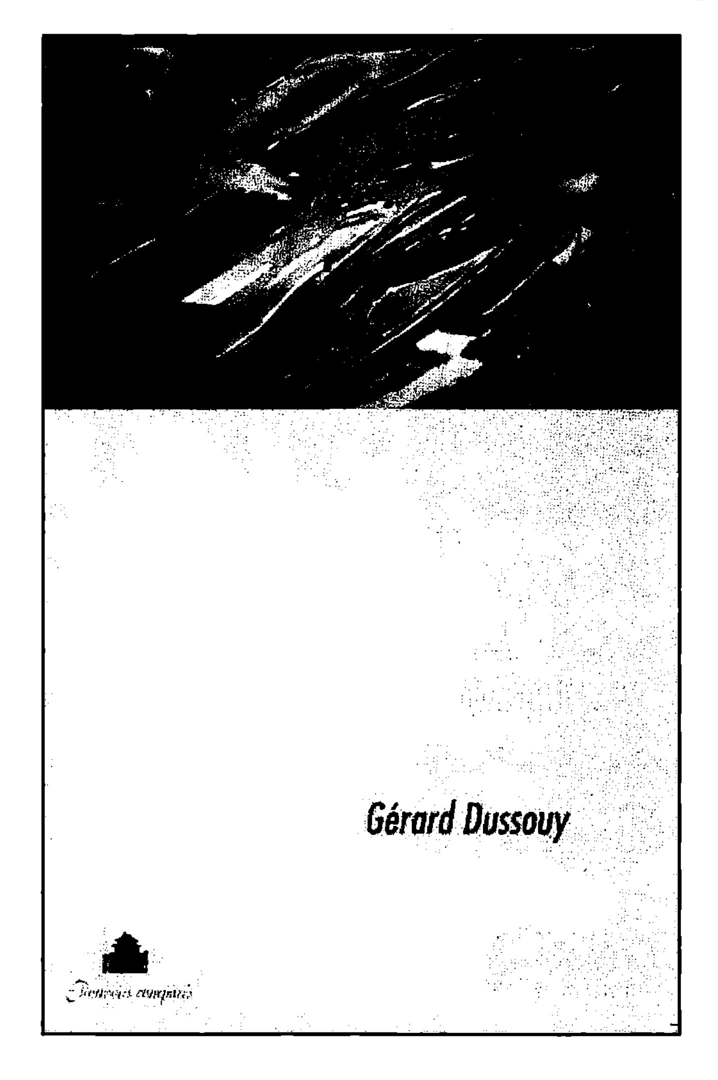
Gérard Dussouy

الموسوم باللغة الفرنسية

Les théories de la mondiatité

والصادر عن دار النشر الفرنسية

Paris: Éditions L'Harmattan, 2009, Collection "Pouvoirs comparés"



الناشر السوري: دار نينوى 2015

المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول: النظام التجاري 25

1 - نظرية الإدارات الدولية وسياقها 27

أ - مفهوم الإدارة العالمية 29

ب - معضلة نظرية الإدارات: مع الاستقرار الهيمني أو من دونه 32

نظرية الاستقرار الهيمني وتفسيراتها 33

تفاعل المصالح وجدوى الإدارات 39

رد الفعل الواقعي الجديد، وتعقيد الإطار التعاوني 46

المقاربة المعرفية: من الإدارات إلى الشبكات 51

السلطة الاقتصادية في الكوكبة، موضوع رئيس في الاقتصاد السياسي العالمي 53

أ - الرأسمالية الجديدة وتشكيلها 55

منطق الرأسمالية الجديدة 56

تشكيلات العولمة 57

ب - فواعل الكوكبة ومسألة السلطة الاقتصادية 59

جغرافية الأقاليم وجغرافيّة الشركات 59

قانون الأسواق المالية 65

الهرميات الاقتصادية الجديدة 67

تناقضات الاقتصاد العالمي ومآزق حوكمته 70

تفكيك بنية العمل في البلدان المتطوِّرة 72

تطور "الطبقة العليا العالمية" أو "الطبقة الاجتماعية العليا في العالَم" 76

التشكيك في فرضية (هوس)، آخر مبرِّر للتبادل الحر 78

تغير الأطراف ومغامرات منظمة التجارة العالمية 81

تدفقات رؤوس الأموال وتهميش صندوق النقد الدولي FMI 85

هل تشكِّل مسألة الطاقة مأزقاً للعولمة؟ (طالما بقي المستهلكون تحت رحمة الموردين) .. 93

ث - شبح الأزمة الشاملة: عودة إلى الاهتمام بالنظريات الماركسية الجديدة،

أم شرعنة التوجه التجاري الجديد؟ 100
مؤشرات الأزمة الشاملة 102
التفسيرات الماركسية الجديدة للعولمة 106
مآزق الحوكمة العالمية وشرعنة النزعة التجارية الجديدة 110
خلاصة الفصل: أزمة تغير النظام الاقتصادي العالمي 115
الفصل الثاني: فرضية "المجتمع العالمي" المحفوفة بالمخاطر........ 117
1 - الوطنية العابرة للحدود والرؤية الشبكية للعالَم 120
أ - أطروحة دعاة تجاوز الحدود ومنهجهم 122
خصوصية الشبكة بوصفها جهاز سلطة 126
القوى الصلبة للشبكات الإقليمية 129
السلطات المرنة لشبكات الأشخاص: ديناميكية التموضع التجاري........ 131
ب - هل الشبكة أحد عوامل العالمية؟ 134
هل المنظمات غير الحكومية ONG تشكّل شبكات هدفها الدمج العالمي؟........ 134
تدفق وسائل الإعلام، والإنترنت وحدود التواصل العالمي globale 138
شبكات الرفض: الحركات الاجتماعية العالمية Msg، والشبكات الإرهابية 144
شبكات الجريمة العابرة للحدود 146
ث. الضبط من خلال الشبكات، أم ضبط الشبكات؟ 148
الضبط من خلال الشبكات 150
سلطة الفاعلين غير الدولتيين العابرة للحدود وضبط الشبكات........ 154
2 - هل سنكون قريباً إزاء مجتمع عالمي يضم تسعة مليارات من الأفراد؟ 159
تحديات السكان، والثقافة، والبيئة 159
أ - نشوء مفهوم المجتمع المدني، وأهميته 160
هل نحن اليوم أمام مجتمع مدني عالمي؟ 162
من المجتمع المدني العالمي إلى الديمقراطية العالمية 164
ب - تأثير الحالة السكانية: الهجرات والشيخوخة 166
متغيّرات سكانية بالغة التأثير........ 167
الهجرات، والشتات، وعدم التجانس 171
الشيخوخة ونتائجها الاجتماعية - الاقتصادية........ 177
ت - تريالكتيك الثقافات........ 181
الثقافة بوصفها علاقة بالعالَم:........ 183

مسألة تجريف تاريخي واجتماعي........................ 183
تجريف عالمي أم طوائفية عالمية؟........................ 186
خطر التغيّر المناخي على المجتمع العالمي........................ 193
خلاصة: العالمية، حقيقة اجتماعية كاملة........................ 201
أ - هل نظرية المجتمع العالمي نبوءة تحقّق ذاتها؟........................ 201
ب - الإقطاعية العالمية الجديدة وتقاطع الأزمات........................ 203
خلاصة الجزء الثالث: تعليق حول العالمية........................ 205
1 - التعقيد والبراغماتية المنهجية........................ 208
أ - البُعد الاستراتيجي لنظريات العلاقات الدولية........................ 208
ب - طرائق البراغماتية المنهجية: بحث enquête وتفسير........................ 210
الجغرافيا السياسية المنظومية (الشاملة) بوصفها تأويلاً........................ 212
الحدّ المشترك لتشكيل منظومي، وأداة تأويل........................ 212
ت - الحد المشترك وتماسكه الذاتي........................ 214
ث - متغيرات التشكيل........................ 215
ج - الفضاء الطبيعي: الموارد والبيئة........................ 216
المجال السكاني........................ 216
المجال البيدولتيّ: تراجع الدولة أم تجدُّدها، والتفكّك، والقوى الجديدة........................ 217
المجال الاقتصادي والاجتماعي........................ 218
المجال الرمزي: الإيديولوجيات، والثقافات، والأديان والهويات........................ 218
2 - النتائج الجيوسياسية للعولمة........................ 219
أ - سيناريو مركّب........................ 219
ب - الأحادية القطبية الأميركية، إلى متى؟........................ 221
أزمة القوة الأميركية ومؤشرات خسوفها........................ 223
القوة البحرية الأميركية ومسرحًا عملياتها المفضّلة........................ 226
ت - منافسان آسيويان لم يحققا أهدافهما بعد........................ 230
الصين........................ 231
الاتحاد الهندي........................ 235
ث - الشكوك الخطرة التي تنتاب أوروبا: أزمة على مختلف الأصعدة........................ 240
الضعف الحتمي للأمم الأوروبية والأزمات المستقبلية........................ 240
المعاهدة المحدودة وتهميش أوروبا........................ 244

هل تحمل الأزمات ميزة صحية؟ 246
روسيا 248
ج – بقية العالَم.. 250
العالَم العربي، الفضاء التركي والفضاء الناطق باللغة التركية 250
أمريكا اللاتينية 251
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.. 252
ح. من البيعرقية المركزية إلى البيإقليمية 254

مقدمة

لم يسهم تعميم التبادل الحر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعولمة الاقتصاد، بعد نهاية الحرب الباردة، في تحقيق حلم العالمية universalité، مع أن كثيراً من الناس كانوا ينتظرون تحقيق هذا الحلم. فقد ارتبط الاعتماد المتبادل (الذي يتزايد ضغطه، حسب هارلان ويلسون Harlan Wilson[1]) الناشئ عن العولمة، بتشكيل عالمي فوضوي. مع ذلك، وضعت هذه الظواهر البشر في خضمّ حالةٍ عالميةٍ ملموسة، يمكن لأي منا تقييمها بشكل يومي، سلباً أم إيجاباً، ولأسباب مختلفة. وسواء وعيناها أم لم نعها، أو شعرنا بالانتماء إلى البشرية نفسها أم لا، فهي حقيقة تمس الأفعال والممارسات على مستوى العالَم. كما أدى الانتصار الحديث للرأسمالية على الشيوعية في العالَم إلى "تغير كبير" ثانياً، وفق تعبير يُنسب غالباً إلى كارل بولاني Karl Polanyi، بعد أن استخدمه بمعنى التغيرات الناشئة عن ولادة الرأسمالية الصناعية، ومَأْسَسة السوق[2]. فشدد على الأهمية الكبرى لهذه اللحظة التاريخية التي يشهدها الواقع الاجتماعي، لأنها جاءت بأول التغييرات القانونية (مثل إلغاء منظومة "القانون المطبَّق على الفقراء" Speenhamland لعام 1843، وتحرير (أو لَبْرَلَة سوق العمل في إنجلترا)، وتبعته إجراءات أحادية قامت بها المملكة المتحدة تتعلق بإلغاء الرسوم الجمركية. هذا الفعل المقصود يسمح لنا بعقد مقارنة مع العولمة المعاصرة، إذا اعتبرنا، كما يقول الاقتصادي الفرنسي إيلي كوهين Elie Cohen (وهو من أصحاب هذه المقايسة) أن عولمة planétarisation السوق الرأسمالي ناتج عن "تقاطع ثلاثة إجراءات، هي: لبرلة التبادلات العالمية، وإلغاء الاقتصادات الوطنية، وعولمة الشركات الصناعية والخدمية الكبرى"[3]. ومن ثم فإن المعيار الاستراتيجي أو الغائي téléologique يفرض نفسه، بوصفه معياراً أساسياً، للتمييز بين المراحل النوعية في عمليات العولمة، التي يعدها البعض قديمة جداً، بل مغرقة في القدم وليست محدَّدة بمظهرها التجاري.

---

(1) سقناه مثلاً في الجزء الثاني: النظريات البيدولتية، دار نينوى.

(2) Karl Polanyi, La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris, Gallimard, 1983.

(3) Élie Cohen, La Tentation hexagonale. La souveraineté à l'épreuve de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996, p. 15.

يعمد المؤرِّخون، الذين جمعهم هوبكينز A. G. Hopkins، على سبيل المثال، إلى محاولة توضيح هذه المسألة، عبر تقسيم العولمة إلى أربع مراحل: القديمة (قبل 1600)، والأولى proto (من 1600 إلى عام 1800)، والحديثة (1800-1950)، وما بعد الاستعمارية، أو المعاصرة (منذ عام 1950 وحتى 1980)[4]. تتميز المرحلة الأولى بأنها لم تكن غربية تماماً، بل آسيوية (نظراً للدور المبكِّر الذي لعبه الشتات الصيني، والتجار العرب والهنود)[5]. تكمن أهمية هذا الإحصاء في توضيحه أن اختزال العولمة بمجرد غَرْبَنَة العالَم occidentalisation يعد خطأ تاريخياً. ومن الخطأ أيضاً، القول: إن حضارات آسيا الكبرى ستصبح، بين مرحلتَي السيطرة الأوروبية والأمريكية، اللاعب الأكبر في السوق العالمية، وأكبر منتج للثقافة العالمية[6]، وهي قناعة إدوارد فريدمان Edward Friedman. إذ من الوهم تخيُّل أن هذه الثقافة غير متأثرة بعلاقات القوة السكانية والاقتصادية. أوَلَمْ نسمع أحد القادة الهنود وهو يتحدث عن أن فوائض الهند السكانية ستسمح في المستقبل، من خلال الهجرة، بسد الفراغات التي أحدثتها قلة الولادات لدى الأمم التي أصابتها شيخوخة كبرى؟ وهو ما سيترتب عليه، إن حدث، تغيرات ثقافية جذرية.

اليوم، بدأنا نفهم أن النتيجة الرئيسة للعولمة ستتمثَّل في انبثاق قوى آسيوية كبيرة،، وهو ما سيحدث انقلاباً في الجغرافيا السياسية العالمية. كتب الدبلوماسي السنغافوري كيشوري محبوباني Kishore Mahbubani أن إزالة الغرينة désoccidentalisation عن آسيا بدأت بالتوازي مع النمو الاقتصادي[7]. ويضيف معلِّقاً، أن الآسيويين استعادوا الثقة بأنفسهم. ولم يعودوا يؤمنون بأن الغرب هو الجزء الأكثر تحضُّراً من العالَم، وسيحق لهم المطالبة بإعادة توزيع المسؤوليات العالمية، حتى لو تسلموا زعامتها. لا شك في أن هذا الموظَّف الدولي الرفيع، يقلِّل هنا، من أهمية الثغرات الملازمة للتنافس بين الصين والهند، والتي يراها بوصفها جسراً حضارياً بين نصفَي الكرة الأرضية.

المرحلة الثانية معروفة أكثر، وينظر إليها، بشكل عام، بوصفها المرحلة الأولى، كما يقول فرنان بروديل Fernand Braudel، وإيمانويل وولرشتاين Immanuel Wallerstein، إذا اعتبرنا عصر الاكتشافات الكبرى أساساً لامتداد الرأسمالية على كامل الكرة الأرضية. إذا

(4) A. G. Hopkins (edited by) Globalization in World History, Londres, Pimlico, 2002, p. 3.
(5) Ibid. , p. 50-62.
(6) Edward Friedman, «Reinterpreting the Asianization of the World and the Role of the State in the Rise of China», dans David A. Smith, Dorothy J. Salinger, Steven C. Topik (eds.), States and Sovereignty in the Global Economy, Londres, Cambridge University Press, 1999, p. 246-263.
(7) Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere. The Irresistible Shift of Global Power to the East, New York, Public affairs, 2008.

تجاوزنا التحفظ الذي تثيره النظرة العرقية المركزية لنقطة الانطلاق هذه، قياساً إلى المرحلة القديمة، لا بد من القول: إن التحالف الاستعماري سيبقى عائقاً، إلى حد ما، أمام توسع السوق الرأسمالية. ويجعل أي مقارنة مع العولمة المعاصرة المتعدِّدة الأبعاد والخارجة عن القواعد، غير دقيقة، على الرغم من تكوّن فضاء تجاري أوروبي أميركي يضم جزءاً من أفريقيا في إطار تجارة الرقيق commerce triangulaire في سنوات 1760.

من الملائم أن نكون على معرفة تامة بما نتحدث عنه، حينما نستخدم مصطلح الكوكبة globalisation، أو العولمة mondialisation. هوبكينز وزملاؤه، الذين لا يعرفون سوى المصطلح الأول، يضفون عليه معنى أوسع. وليس من سبب يدعوهم إلى التمسك به سوى قيمته الاستكشافية، التي تشمل كل ما له صلة بالتبادل. عندئذ، فهو يعني ظاهرة بالغة التنوع، وثانوية، ومركَّبة في الوقت نفسه، قد تكون السبيل الهادي للحديث عن تاريخ العالَم، وكوكبة globalisation التاريخ[8]. لكنَّ الأمر يبقى غير واضح، بل مشوَّشٌ. فإن لم نُرجع العولمة إلى بُعدها الاقتصادي، علينا، على الأقل، التساؤل عما إذا كان الانتقال إلى عالمية mondialité التواريخ الوطنية مرتبطاً أولاً بانتقال التبادل تحديداً، وهو الذي طالما وجد مع وجود التجار، كما كانت الافتراضات الثقافية موجودة، أي إلى انتقال الاعتماد المتبادَل interdependence (الذي يخضع، هو نفسه، إلى جدلية الاندماج والتفكّك). لذلك ينبغي عدم خلط الأمور ببعضها بعض.

من هذه الناحية، أليس الحدث الرئيس هو انتصار نموذج التبادل الحر (وليس نظريته — حتى لا نُغضب الاقتصاديين) الذي ظهر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بعد التجربة الأولى التي شهدها في منتصف القرن السابق، لأنه يؤسِّس منطقاً تجارياً مهيمناً، للعالمية mondialité؟. وهو ما يقتضي، بالمعنى الدقيق، إنشاء السوق الرأسمالي من دون معوقات، ثم تعميم المنطق التجاري على النشاطات البشرية كلها، فإن ما نسميه اليوم العولمة mondialisation لم تشهد سوى مرحلتين حاسمتين.

كان اعتماد التبادل الحر بشكل أُحادي من قبل إنجلترا، والتخلي عن الضرائب الجمركية المفروضة على الحبوب في عام 1846 (قانون كوبدن Cobden، أو قانون بيل لمكافحة الذُرَة Anti-Corn Law Bill)، أول تطبيق للتشريع الليبرالي، الذي ينص على أن التوفيق بين السماح باستبدال العملة الوطنية بالذهب étalon-or، وسوق العمل التنافسي، يشكِّل مفتاح النمو، والإثراء المتبادل. وكان ذلك، كما يشير بولاني Polanyi، يمثل قناعة

(8) A. G. Hopkins, op. cit. , p. 11-36.

الإنكليز بأن التضحية بزراعتها، والاعتماد على الموارد القادمة مما وراء البحار سبيلاً للتموين مقابل القناعة بالقدرة على بيع المنتجات الصناعية الأقل كلفة، في العالَم كله، والمحافظة على تقدمها الصناعي الخلاّق[9]. وكانت إنجلترا الوحيدة (باستثناء معاهدة التبادل الحر الموقعة مع فرنسا في عام 1860) التي مارست الانفتاح الاقتصادي، حتى بدء أزمة الثلاثينيات، وأثبتت صحة تصلّبها الليبرالي. أما الاقتصادات الأخرى فقد بقيت منهمكة بتحقيق اكتفائها الذاتي.

لم يصبح الاعتماد المتبادل واقعاً ملموساً إلا في فترة لاحقة، أي مع ظهور الكوكبة (العولمة) المعاصرة. وقد جاء نتيجة الأثر المتزايد لتكنولوجيات الاتصال الجديدة، والإنتاج والاستهلاك الضخم، وكذلك الردع النووي، والتأثير العالمي للولايات المتحدة في السياسة الاقتصادية، والمعايير المجتمعية، والممارسات الثقافية. فهي التي أسّست التصور العالمي للتبادلات، وحركات رأس المال، وتوسع الشركات التي وضعت استراتيجيات عالمية لغزو الأسواق. أصبحت هذه الظواهر كلها بالغة القوة، حيث يفترض المحلّلون اليوم وجود منظومة اقتصادية مندمجة. ويرى بعضهم أن الاقتصاد سيسجن العالَم، من الآن فصاعداً، في شبكة من العلاقات التجارية، والمصالح المشتركة التي من شأنها تصليب علاقات القوة، ونزع الشرعية عن إرادات القوة، ونزع أي جوهر من الأشكال غير العقلانية للبغضاء. غير أن أصحاب التوجه التجاري الجديد، الذين يرون في الكوكبة مصدراً للتوتر والعداوات، يرفضون هذه الأطروحة، لأنها أصبحت قسرية، وتدعو إلى اقتصاد عالمي إلحاقي connexionniste، كما يقول روبيت رايش Robert Reich[10]، الذي يرى أن الزمن تجاوز الاقتصاد الدولي التقليدي. في الوقت نفسه، حسب فاني كولومب Fanny Coulomb، وجدنا أنفسنا، على صعيد النقاش النظري، في نهاية القرن العشرين نعيش الحالة التي "كانت مقبولة عند نهاية القرن الثامن عشر، حيث شجعت الإيديولوجيا المهيمنة فكرة تحقيق السلام من خلال تطوير التبادلات الدولية (نظرية الكوكبة) والاحتجاجات القوية، ولاسيما ضد مفهوم الحرب الاقتصادية"[11]. أما الفيلسوف البريطاني جون غراي فيتصوّر، في تعقيبه على كتابه الأكثر مبيعاً False Dawn [الآمال الخائبة]، عودة الجغرافيا السياسية إلى صلب الكوكبة، ويتنبأ بنهاية قريبة

---

(9) Karl Polanyi, op. cit. , p. 187.

(10) Robert Reich, L'Économie mondialisée, Paris, Dunod, 1993.

(11) Fanny Coulomb, «Les relations internationales au cœur du débat entre science économique et économie politique», Annuaire français des Relations internationales, Paris, La Documentation française / Bruylant, Vol. 1, 2000, p. 138-139.

"للتساهل العالمي"[12]. ويعزو الأول إلى التنافس المحموم بين القوى الكبرى، وحروبها المستقبلية للحصول على الموارد الطبيعية، وزيادة التكنولوجيات العسكرية ذات التدمير الشامل. أما الثاني، فينسبه إلى هشاشة الولايات المتحدة وعجزها عن القيام بوظيفتها الاقتصادية المهيمنة (ولاسيما بوصفها مصرفي العالَم)، خلافاً لبريطانيا العظمى، إبان القرن التاسع عشر. وما الأزمة التي تعصف بها إلا دليل على ذلك. وبانتظار اندلاع هذه الأزمة، من دون خلط الاقتصاد العالمي بفكرة النمط المثالي idéaltype التي أطلقها رايش Reich (أي نمط الاقتصاد-الشبكة العالمي القائم على مساهمات متقاطعة في كل قطاعات النشاطات الإنتاجية، المالية، والنقدية، وغيرها..)، من الواضح أننا نشهد أقْصَدَةً économicisation للعلاقات الدولية [أي وسمها بالطابع الاقتصادي]. سواء على الصعيد العملي، لأن الرهانات الاقتصادية أصبحت أساسية في العلاقات بين الدول، وبين المجتمعات، أو على الصعيد النظري، بعد أن تشرَّب علم السياسة بدلاليّة الاقتصادات (ولاسيما لدى كينيث والتز)، من ناحية، ومن ناحية أخرى، بما تقدِّمه النظرية الاقتصادية من إسهام تفسيري. فبدأت عملها النظري حول هيمنة الاقتصاد على الشؤون الدولية بين عامي 1972-1973، من خلال تَفَكُّرٍ جماعي حول "سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية". وقد قيل: إنها بدأت بمبادرة من مجلة International Organizations التي أفردت لها عدداً خاصاً[13]. ومن ثمّ خلقت هذه السياسة قلقاً سببه تدهور المنظومة النقدية العالمية (SMI)، والصدمات النفطية، والانهيار المفترض، والمبالَغ فيه لاقتصاد الولايات المتحدة، وهو ما أثار المخاوف حول التبادلات الدولية، ولاسيما أساليب الحكم أو الإدارات régimes[14]، أي الاتفاقيات، مثل اتفاقيات الغات Gatt (General Agreement on Tariffs and Trade)، إضافة إلى المؤسسات، والمواثيق، والمعايير التي تسمح بسير التعاون الدولي[15]. بعد توجيه نقد مبكِّر لمفهوم الإدارة العالمية، ولاسيما من سوزان سترانج Susan Strange على نحو خاص، بسبب عدم دقته، وظرفيته العابرة، ومظهره العرقي المركزي،

---

(12) John Gray, False Dawn. The Delusions of Global Capitalism, preface à l'édition de 2002, XVIII-XXIII, Londres, Granta Books.

(13) Jean-Christophe Graz, «Les nouvelles approches de l'économie politique internationale», Annuaire français des Relations internationales, Vol. 1, 2000, Paris, La Documentation française / Bruylant, p. 557-569.

(14) Robert O. Keohane, «The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-1977», in C. Roe Goddard, Patrick Cronin & Kishore C. Dash (edited by), International Political Economy. State-Market Relations in a Changing Global Order, Londres, Palgrave, 2003, p. 99-117.

(15) Stephen D. Krasner(edited by) International regimes,Ithaca et Londres,Cornell university Press,1983,p. 2.

فقد تجاوز تحرير الاقتصاد من القيود هذا المفهوم[16]. لكنَّ الجدل النظري الذي فتح هذا المفهوم الباب أمامه في سنوات التسعينيات، أسهم في مَأْسَسة فرع معرفي سمّي "الاقتصاد السياسي الدولي (ÉPI)"، الذي امتد مجال التفكير فيه ليشمل ظواهر التفاعل بين العاملين السياسي والاقتصادي. حسب روبيرت غيلبان (أحد واضعيه الأساسيين)، فإن أحد الأهداف الأساسية للاقتصاد السياسي العالمي يقوم على دراسة "الصراع الدائم بين الاعتماد المتبادَل المتنامي للاقتصاد الدولي، ورغبة الدول في الحفاظ على استقلالها السياسي"[17]، ولاحقاً ذلك الصراع القائم بين موضوعات مثل العلاقة بالتغير الاقتصادي، والتغير السياسي، أو أثر السوق العالمي على الاقتصادات المحلية.

بذلك تكون **نظرية الإدارات** régimes احتكرت أحدث النقاشات الدائرة بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، المتأثرين جميعهم بالاقتصاد العالمي. هذا الشكل من أشكال الانتحاء (التوجه tropisme الذي سيعزِّز البنائيين بالمادية، ويعبِّرون عن رأيهم بالإدارات الدولية"، من خلال دمج التغيرات الداخلية بالاقتصادات، والمجتمعات الوطنية في تحليل دور الدول في الاقتصاد العالمي"[18]. مهما يكن من أمر، فإن اهتمام هذا الطرف أو ذاك بالاقتصاد الدولي سيؤدي بالضرورة، إلى أن تصبح الكوكبة موضوعاً مركزياً يبحثه الاقتصاد السياسي العالمي، إلى حد تغييرها. بينما أراد أول اقتصاد سياسي دولي لنفسه أن يكون، من خلال النظريات، "اقتصاداً للتعاون بين الدول"[19] لا يملك سوى رؤية متواضعة جداً حول النظام العالمي[20]، فإن انبثاق فاعلين اقتصاديين إلى جانب الفاعلين الآخرين الأقوى منهم في الأغلب قد فرض تغيّراً أدى إلى الحديث عن اقتصاد عالمي جديد، أصبح يتركَّز على مسألة تجاوز الحدود الوطنية transnationalité، والعلاقات بين الدول والشركات. حددت سوزان سترانج التوزيع الجديد على النحو التالي[21]: أولاً، إن النجاح المؤكَّد "والنهائي" الذي حققته "ديمقراطية السوق" جعل "السلام والحرب بين الأمم بعيداً عن أن يحتل الاهتمام الأول". أما أقصدة économicisation العلاقات الدولية،

(16) Susan Strange, “Cave! hic dragones: a critique of regime analysis”, International Organisation 36,2,Spring 1982, repris dans Stephen D. Krasner, ibid. , p. 337-354.
(17) Robert Gilpin, Global Political Economy. Understanding the International Economic Order, Princeton, Princeton University Press, 2001, p. 80.
(18) Jean-Christophe Graz, op. cit. , p. 563.
(19) Pierre Noël, «Théorie des ”régimes”. Économie politique internationale et science politique: réflexions critiques», Annuaire français des Relations internationales, Vol. 1, 2000, Paris, La Documentation française/Bruylant, p. 141
(20) Ibid. , p. 153.
(21) Jonathan Story, «Le système mondial de Susan Strange», Politique étrangère, 2/2001, p. 433-447.

فتؤدي إلى توجه اهتمام الدول أساساً إلى "توفير بيئة جاذبة، لتشجيع النشاطات الخلاقة للثروات، وجذب استثمارات الشركات المتعدِّدة الجنسية"[22]. وثانياً "رأت الدول أن قدرتها وسلطتها قد تقلَّصت، لأنه كان لا بد من تقاسم بعض وظائفها مع عدد، ما فتئ يتنامى، من الأطراف الثالثة tiers"[23]. لكنَّ سترانج، التي ميزت الولايات المتحدة، بوصفها القوة العالمية الوحيدة، رفضت فرضية انهيارها، بل على العكس، اعترفت بأنها تملك "قوة بنيوية" لا سابق لها. وهذه القوة هي "التي تصوغ وتحدِّد بنى الاقتصاد السياسي العالمي، حيث تستطيع الدول الأخرى، بمؤسساتها السياسية، وشركاتها، ورجال العلم فيها، والمهنيين الآخرين – أن تعمل كلها ضمن هذه البنى[24]. وثالثاً، إذا "انتقلت القوة من الدول إلى الأسواق"، وهو ينطبق، بنحو خاص، على قوى أخرى غير الولايات المتحدة، وسببه تعدد جنسية multinationalisation الاقتصاد الإنتاجي، من جهة، ومن جهة أخرى، توسع الأسواق المالية العالمية التي لم يعد للولايات المتحدة أي سلطة عليها[25]. ورابعاً، تتبنى سترانج فرضية هيدلي بول Hedley Bull، بقولها: إن العالَم يتطوَّر نحو "قرن وسيط جديد"، "يتصف بتشتت السلطات، وتنافس بين عدة مؤسسات مالكة للسلطة"[26].

لئن أصبحت العولمة mondialisatin الموضوع الرئيس الذي يعمل عليه منظّرو العلاقات الدولية، فليس من المؤكَّد أنهم متفقون على المقترحات الأربعة التي قدمتها هذه المتخصِّصة السياسية البريطانية. ولاسيما أن سياقها ما يزال خاضعاً للتغير. فكل ينظر إليها بطريقته، ويستخلص منها نتائج قد تختلف عن بعضها. فيرى الاقتصاديون، كما لاحظنا في كتاب سابق، أن للعولمة علاقة بما قال عنه كل من بيير دوكيس Pierre Dockès، وبرنار روزييه Bernard Rosier، أي بآخر شكل – مرحلة forme-étape من الرأسمالية. وتعني نظاماً مُنتجاً خاصاً شاملاً للرأسمالية التي تستند إلى تطور غير مسبوق لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة (NTIC)[27]. لكنَّ، الضبط régulation، الذي يشكِّل مفتاحاً آخر للنظام المُنتِج، لم يكن بالشكل المتوقَّع. فهو لم يعد موجوداً في مرحلة تجاوز الحدود الوطنية transnationalisation المعاصرة، بسبب التفكّك الطوعي

(22) Ibid. , p. 437.
(23) Ibid. , p. 438.
(24) Susan Strange, States and Markets. An Introduction to International Political Economy, Printer, Londres, 1988, p. 24-25.
(25) Jonathan Story, op. cit. , p. 438-439.
(26) Ibid. , p. 439.
(27) Bernard Rosier, Pierre Dockès, Rythmes économiques. Crises et changement social, une perspective historique, Paris, La Découverte/Maspero, 1983, p. 180 et sq.

للأدوات الدولتيّة، أو، إذا شئت، فقد عادت لتصبح "تنافسية" (أو تنافسية خاطئة بسبب احتكارية الأسواق) نظراً لتغير المقياس (وطني، أو عالمي)، وأصبحت تتخذ شكل صراع حاد بين الشركات، وبين الاقتصادات الوطنية، وبين الأفراد. وخضعت قاعدة الفوائد المقارَنة، نفسها، للمراجعة من مفسّريها ومحاميها، كما سنرى لاحقاً. في النظام العالمي الجديد، الذي يتسم بعودة واضحة إلى حقوق الملكية، وحيث تحدّد الإنتاجية هرمية المنظومة، وبالتالي موقع الفاعل الاقتصادي في الاقتصاد المعولَم، فليس من المدهش على الإطلاق "أن تبين الدراسات الاقتصادية ترافق الانفتاح الاقتصادي بأثر إيجابي، بالنسبة لبعض البلدان، وآخر سلبي بالنسبة لأخرى، أي إنه أثر لا يمكن تحديده"[28]. وبما أن هذا النظام الإنتاجي نفسه يعد مولداً للثروات، فهو يخلق في، واقع الأمر، حالات من عدم التكافؤ، بمقدار ما يؤدي إلى تناقضات اجتماعية. لهذا، خلافاً لخطاب "النظرية العامّة théorie standard" للعلم الاقتصادي حول التبادل، كما يسميه جيرار كيباجيان Gérard Kébabdjian[29]، بل خلافاً لخطاب عدة باحثين سياسيين، من دعاة تجاوز الحدود الوطنية transnationalistes غير المطّلعين تماماً على الآليات الاقتصادية، فمن غير الممكن أن يربح الجميع. المحصلة الأولى التي وضعها مكتب العمل الدولي، الذي سنعود إليه لاحقاً، تقر بذلك من دون الإفصاح عنه. يرى بعض المحلّلين، أن المنظومة الاقتصادية العالمية تسير نحو العبث، مادامت تدمّر من جهة ما يربحه الآخر من جهة أخرى، بزيادة المواصلات، التي تزيد من حدّة التلوث، والإنفاق على الطاقة[30].

ما من ظاهرة اقتصادية، كما رأينا عند بولاني Polanyi، مهما بلغ اتساعها، يمكن أن تكون طبيعية أو عفوية. فالسوق الحر العالمي أوجدته القوى الدولتية، وبالتحديد القوى الأنغلو-ساكسونية، إذ بعد أن اقتنع قادة هذه الدول أن الدولة في حدها الأدنى، وأن التساهل laissez-passer كانا شيئين مرغوبين، ولازمين للعالَم كله، قاموا بفرض ما يُسمّى تسوية واشنطن consensus de Washington على الآخرين، حسب عبارات الاقتصادي الأميركي ج. ويليامسون J. Williamson لوصف اتفاقهم المضمر، وغير الرسمي على العقيدة credo الليبرالية[31]. وهي تسوية تشهد اليوم وضعاً سيئاً بسبب الأزمة الحاصلة.

(28) F. Rodriguez, Dani Rodrik, «Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross National Evidence» dans NBER Working Paper, N° 7081, 1999, cité par Gérard Kébabdjian, «L'objet international dans la théorie économique», Annuaire français des Relations internationales, Paris, Bruylant/La Documentation française, Volume 4, 2003, p. 78.
(29) G. Kébabdjian, ibid, p. 69.
(30) Laurence Benhamou, Le Grand Bazar mondial, Paris, Bourin Éditeur, 2007.
(31) Charles-Albert Michalet, Qu'est-ce que la mondialisation ?, Paris, La Découverte, 2002, p. 98-100.

منذ عام 1997، دفعت الأزمة الآسيوية عدة اقتصادات ناشئة إلى مراجعة جذرية لاستراتيجياتها المالية، والتجارية. وبعد مرور عشر سنوات، فإن أزمة القروض الأمريكية التي أفضت إلى انكماش عالمي، إضافة إلى الأزمة الغذائية، والإفقار المتزايد لعمال البلدان المتطوِّرة، تهدِّد بتفكّك المنظومة الليبرالية العالمية. عندها، وقع ما يدعو إلى الشك بديمومة ما اعتُقد أنه سيكون النموذج الجديد الذي سيقوم عليه تنظيم العالَم[32]. الحقيقة، إن ظاهرة العولمة ليست قَدَراً فهي تحت رحمة انفلات أزمة، هي نفسها، عالمية (لأنها قد تصيب أطرافاً مختلفة في العالَم)، وشاملة (لأنها قد تمتد إلى مجالات أخرى غير الاقتصاد). وبما أننا غير واثقين أبداً من قدرة حالات الحوكمة العالمية على إيقافها، فليس من المدهش أن يتوقَّعَ علم الاقتصاد عودة الاقتصاد السياسي[33]، والجغرافيا الاقتصادية géoéconomie[34] إلى التداول. ولم يعد ممكناً إهمال ظواهر السلطة، والهيمنة والتبعية، والمقاومة الاجتماعية. لأنها كانت وراء المناقشات بين الليبراليين والواقعيين من جهة، والليبراليين والماركسيين، من جهة أخرى. ولأن كل شيء يمكن أن يحدث، فقد صار البنائيون، الذين يحلِّلون طريقة عمل الحوكمة العالمية[35] ينظرون إلى هذه الظواهر باهتمام. وقد بالغوا في تفضيل صيغة عالمية لا تتناسب كثيراً مع تعقيد العالَم الذي يصفونه ومع اضطراباته.

في الفصل الأول، تحدثنا عن الظروف التي نشأت فيها نظرية "الإدارات الدولية" وخطوطها العريضة، ثم ذوبانها في واقع العولمة الماضية في طريقها، وكيف توقف دعاتها عند الحديث عن الإدارات، بعد أن بدأ التشاور حولها. وكيف تركت مكانها للاقتصاد السياسي الدولي الذي يحمل انبثاقه دلالة مزدوجة. فهو من جهة، يعترفُ بالعولمة بوصفها موضوعاً سائداً في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، ومن جهة أخرى فهو يدعو نفسه لدراسة علاقات القوة والتنافس، التي يتصف بها الاقتصاد العالمي بمختلف أوجهه، بسبب التناقضات، وإعادة توزيع القوة التي تنشأ عن هذه الظاهرة. حيث يركِّز الاقتصاد السياسي العالمي أكثر من أي وقت مضى على العلاقة بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي، من خلال طرح عدد من المسائل: سيادة الدول إزاء قوى السوق، والهرميات الجديدة للفاعلين، ومسألة حدود ومآزق الحوكمة العالمية إزاء تناقضات

(32) Charles Gore, «The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries», in C. R. Goddard, P. Cronin, K. C. Dash, op. cit. , p. 317-340.
(33) Fanny Coulomb, op. cit. , p. 135.
(34) Fanny Coulomb, op. cit. , p. 135.
(35) Michael Barnett and Raymond Duvall (édit.), Power in Global Governance, Cambridge, Cambridge, University Press, 2005.

المنظومة الرأسمالية المعولمة، ومسألة نشوء أزمة منظومية (شاملة) محتملة. لهذا فإن أشكال العولمة، كالتشكيل الجغرافي - المالي، وتشكيل موارد الطاقة، على سبيل المثال، مع التمايزات (عدم التكافؤ)، والحدود التي تضعها أمام أسطورة النمو المُعَمّم، والإثراء المتبادل، كلها تستحق أن ندرسها عن كثب.

على الرغم من التوقف والانخفاض الذي نلاحظه في التطور الحالي لأسعار المحروقات، وآفاق الاستنفاد المبرمج للبترول في "مناطق إنتاجه"، بين عامي 2010 و2016، بالنسبة لأكبر المتشائمين، وبين عامي 2020 و2030 بالنسبة للمتفائلين، بلغت حداً "نواجه معهُ اليوم أزمة بالغة الأهمية، وهي أزمة مستدامة وعالمية"[36]، وفقاً للتقرير الذي وضعه البرلمانيون الفرنسيون. وهو ما سيترتب عليه آثار شاملة بكل تأكيد. حينما سيبلغ ارتفاع سعر برميل البترول مستوى غير معقول، أو حينما يفرض ترشيد المحروقات نفسه، إذا لم يكن ثمة حل بديل مجزٍ، فمن شأن ذلك توجيه ضربة قاسية إلى التبادلات الدولية، كأجور المواصلات (الأرضية، والجوية بنحو خاص، والبحرية على نطاق أقل) وحينما نعرف كم تم تشجيع العولمة من خلال تخفيض تكاليفها. كل شيء يمكن أن يحدث في فضاء الطاقة، نظراً للحاجات المستقبلية لها، وحينما نعرف أنه حيث تحرق الولايات المتحدة 25 برميلاً من البترول للشخص الواحد في السنة، ويستهلك الأوروبيون 12 برميلاً، والصينيون برميلين، والهنود برميلاً واحداً[37]. من المؤكّد أن العرض البترولي قابل للاتساع (من الشمال، على سبيل المثال)، لكنْ إلى أي درجة، وإلى متى، ومن أجل من؟ طبعاً، يمكن أن نعزي أنفسنا بقدرتنا على إبطاء النشاط الاقتصادي العالمي بمظاهره الأكثر ضرراً بالبيئة، قائلين أنه سيخفض عندها "الصدمة المناخية" التي بدأت بالظهور...

انطلاقاً من هذا المستوى الأول للواقع الدولي، سنحاول في فصل ثانٍ النظر في أهمية الأطروحات الداعية إلى تجاوز الحدود الوطنية، وتقييم أهمية مفهومَي المجتمع العالمي، والمجتمع المدني العالمي التي تستنهضها تلك الأطروحات. قد يختلف هذان المفهومان، لكنهما غالباً ما يُفهمان معاً بوصفهما سلطة مضادة للرأسمالية العالمية، بل أساس الديمقراطية العالمية بعد أن تجاوزت الروابط والمنظمات المختلفة حدود الدولة الوطنية، وربطت، بفضل الإنترنت، كل أولئك الذين يحلمون بأن يكونوا مواطنين في هذا العالَم.

(36) Assemblée nationale, «Énergie et géopolitique», Rapport d'information du 8 Février 2006 (Président Paul Quilès, rapporteur Jean-Jacques Guillet).
(37) Ibid.

وقد تحلّ مقولة "بلا حدود"، الداعية إلى وضع قاعدة اجتماعية عالمية محل قاعدة الدول التي تجاوزها الزمن. وبما أننا نسعى إلى استيضاح هذه التفسيرات، وتقييم تماسك الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعالمية mondialité، فلا بد من الاطّلاع على تحليلات المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية في هذا المجال.

منذ خمسين عاماً، شكلّت مسألة المجتمع العالمي (World Society) أحد محاور التفكير الذي تناولته المدرسة الإنكليزية English School[38] (وهو في حد ذاته، كما تمت الإشارة، برنامج بحث يقوم على تقاليدها الثلاثة: التقليد الواقعي، والتقليد العقلاني، والتقليد الثوري[39]). هناك ثمة مؤلّفين بريطانيين آخرين يحيطون به، يفضّلون مقاربة شاملة تارة (ر. ج. فينسان R. J. Vincent) وتارة أخرى سوسيولوجية (بورتون J. W. Burton، لوارد E. Luard، وشو M. Shaw)[40]. تستند المدرسة الإنكليزية أساساً إلى مفهوم المجتمع الدولي، أو المجتمع الذي تتعاون فيه الدول، وتتحاور، وتتشارك في عدد من القيم، والمعايير والمؤسسات التي تجهد في الحفاظ عليها، وإحيائها. بموازاة ذلك، تتصوّر هذه المدرسة، أن ثمة مجتمعاً عالمياً يتكوّن، بمعزل عن الدول، يجتمع فيه الأفراد، والمنظمات الخاصة، والمجموعات البشرية المتنوّعة، إلى أن يتوفر على سكان العالَم كلهم. والمسألة التي تطرح نفسها فوراً هي معرفة ما إذا كان من الواجب الحفاظ على تمايز المجتمعين، أم تحليلهما بشكل منفصل، كما فعل الكتّاب الأوائل، مثل وايت Wight وبول Bull، والذين لم يكونوا يهتمون فعلياً إلا بالمجتمع الدولي، أو إذا كان ممكناً دمج هذا المجتمع بالمجتمع العالمي لفهم تفاعلاتهما، كما يظن بوزان Buzan راهناً. وهو من دون شك محق، لكنَّ الأمور تتعقّد عندها، وتنبثق عدة تساؤلات تتداخل في ما بينها. السؤال الأول: هل يمكن اعتبار أن هناك مجتمعاً عالمياً بالمعنى الذي عرفه هيدلي بول Hedley Bull، بقوله، كما أشرنا، "إننا نعني بالمجتمع العالمي عدم وجود درجة عليا من التفاعل بين أعضاء الجماعة الواحدة، بل معنى للمصلحة المشتركة، والقيم المشتركة التي يمكن على أساسها، وضع قواعد وبناء مؤسسات"[41]؟

(38) Barry Buzan, From International to World Society ? English School Theory and the Social Structure of Globalisation, Cambridge, Cambridge University Press, 2004.
(39) Barry Buzan, From International to World Society ? English School Theory and the Social Structure of Globalisation, Cambridge, Cambridge University Press, 2004.
(40) Barry Buzan, From International to World Society ? English School Theory and the Social Structure of Globalisation, Cambridge, Cambridge University Press, 2004.
(41) Hedley Bull, The Anarchical Society. Study of Order in World Politics, Londres, Palgrave, 3ème édit. , 2002, p. 279.

إن معرفتنا بتعددية multiréférentielle المرجعية العالمية وتعددية أبعادها، يطرح سؤالاً لمعرفة ما إذا كان يمكن تحقيق مُجانسة بين القيم، فإذا كان الجواب بالإيجاب، لماذا وكيف؟ يتفق باري بوزان على أهمية الموضوع، ويرى فيه صلب النقاش بين دعاة التعدّديّة pluralistes ودعاة الكونيّة cosmopolitistes. ويقترح تركيبة تضمّ "الثلاثية الإبيستيمولوجية" البريطانية (منظومة دولية - مجتمع دولي - مجتمع عالمي) تسمح له بتفضيل مفهوم المجتمع العالمي (World Society)، مع أنه يميل شخصياً إلى التعددية[42]، على مفهوم المنظومة العالمية (World System) التي لا تشدد بنظره، كما بنظر ألكساندر وندت Wendt (الذي يلتقي معه حول هذه النقطة) تشديداً كافياً على دور التفاعلات الاجتماعية. وأنه يتفق على ضرورة مواجهة هذا المفهوم بالحقائق الجغرافية، أي بالعلاقات القائمة بين ما هو عالمي ومحلي، وبالعلاقات القائمة بين مختلف المنظومات الفرعية البَيْمجتمعيّة intersociétaux، والبيدولتيّة interétatiques[43]. بعبارة أخرى، فإن التحليل التجريبي للعلاقات غير الدولتية، يفرض نفسه، أي تحليل علاقات عالَم الأفراد، والشبكات، والشتات، والمنظمات غير الحكومية ONG، والمافيات، والحركات الإرهابية. في المقام الثاني، يؤكد بوزان موقفه بالإشارة إلى الدلالة الإيحائية الإيديولوجية لمفهوم المجتمع المدني العالمي[44]، بمعزل عن معرفة مجتمع الدول، وللحكم على تجانس التفاعلات الاجتماعية، وأهميتها الحقيقية، التي يمكن أن تبرر استخدام كلمة مجتمع (عالمي)، بدلاً من كلمة منظومة (عالمية). بينما تكتفي مقولة **المجتمع العالمي**، من الناحية التحليلية، بإشراك الفاعلين الدولتيين، وغير الدولتيين للسعي بعد ذلك إلى التنظير لعلاقاتهما - فإن مفهوم **المجتمع المدني** يحيل، إلى "خلاف إيديولوجي عميق وطويل بين التفسيرات المحافظة والليبرالية للشرط الإنساني، وإلى رؤى تتعلق بالوسائل الكفيلة لتحقيق الحياة الجيدة"[45]. إضافة إلى ذلك، يَفترضُ عندئذٍ المجتمع المدني العالمي SCG متجانساً بشكل كاف، وديمقراطياً بطبيعة الحال، حتى تتوازن منظومة الدول، وتصحح انحرافاتها. حينما تُطبَّق هذه الأطروحة، الإشكالية في جوهرها، على مستوى أفراد جماعة سيبلغ عددهم قريباً 9 مليارات نسمة، لا حدود لتنافرهم، وتطلعاتهم المتعددة، والمختلفة جداً، فلا يمكن إلا أن تثير الشك. ومع هذا، فإن عدداً من الكتّاب يتفقون معها،

(42) Barry Buzan, op. cit. , p. 90-138.
(43) Ibid. , p. 218.
(44) Ibid. , p. 77.
(45) Ibid. , p. 79.

مثل روزنز وهيلد، وورثتهم من الفرنسيين الذين يخلطون انفجار العرقيات المركزية بتقدم الديمقراطية. يرى بوزان Buzan، بوعي، أن المجتمع المدني العالمي ليس بطبيعته، شيئاً جيداً"، وعليه أن يكون قادراً على السيطرة على ظاهرتين: "الوجه الأسود grise للعالَم غير الدولتي الذي تمثِّله أنواع مختلفة من التنظيمات المتطرفة أو الإجرامية" من جهة، ومن جهة أخرى، "الاقتصاد العالمي وقطاعاته غير الدولتية"(46)، لكي يبرهن عن قدرته على الضبط المنسوب إليه. لم يكن مفهوم المجتمع المدني العالمي ملائماً على الصعيد النظري، حينما يشير إلى قوة، أو كيان قادر على تغيير العولمة، أو الوقوف في وجهها، كما ساء حاله بسبب الأزمات الناتجة في مختلف المجالات التي يُفترض أن يتدخل فيه المجتمع المدني العالمي، لأن مفهومه يشكِّل تحدياً للتصوّرات المتعدِّدة للعالَم التي لدى مختلف أجزائه المتنافرة.

أخيراً، هل الرؤية الغربية الخالصة، والقائلة بأن الإنسانية واحدة، وأن واجب القادة والنُخب السياسية العمل على تحقيق التضامن الكامن للمصالح والقيم، تتطابق مع الواقع؟ ألا تقلِّل من أهمية اختلاف المسارات السياسية، والثقافية، والاجتماعية للفاعلين، الذين تجمعهم غايات تجارية بالتحديد؟. حتى يومنا هذا، نرى أن العولمة تؤكد من خلال هذه الممارسات، ما توقعه جورج سيميل Georg Simmel، من خلال دفع هذا التوقع إلى حده الأقصى، أي نهوض ثقافة حديثة يهيمن عليها المال، وتجد نفسها سائرة في اتجاهين متعارضين هما: التبعية المتبادَلة، واللامبالاة(47). وحسب تفسيره، فقد كان المال سبباً في تحرير العمل الاقتصادي من القيود المادية كلها تقريباً، وسمح بتوحيد المجال الاجتماعي العالمي، بينما أدى، من ناحية أخرى، لأول مرة، إلى إلغاء شخصية العامل، أو الموظَّف agent، وولَّد شعوراً خاطئاً باستقلال الفرد، بدلاً من الاستقلال الحقيقي. لأنه انتقل من "مجرد وسيلة مسبقة (للمال أهمية جوهرية لهدف مقصود)(48) ليصبح مرجعاً للإنسان العالمي universel humain. هذا الواقع يدفع إلى عدم مماهاة العالمية بالبشرية المندمجة، والمتضامنة، لأنها لا تكون إلا من خلال التبادل التجاري. ومن ثم، من الممكن ألا تكون حاله بوصفه كلية مقبولة، سوى مؤقتة. وواقعه الشكلي لا يقتضي تشييء objectivation

---

(46) Ibid. , p. 77.
(47) Georg Simmel, «L'argent dans la culture moderne», in L'Argent dans la culture moderne et autres essais sur l'économie de la vie, Paris, Maison des Sciences de l'Homme / Presses de l'Université Laval, 2005, p. 27.
(48) Ibid. ,p. 32

البشرية الملموسة، لأن العالمية منظومة شبكات وتبادلات، ولا شيء غير هذا. ويشدّد بيير – نويل غيرو Pierre-Noël Giraud بحق، على الطابع الذي لا يشمل، الرأسمالية المعولمة التي تتجاهل جماهير الناس، إلا قليلاً، لأن "الكوكبة الحالية هي كوكبة أنتجها الرُحَّل، الذين بدلاً من التفاعل مع الحضر في بيئتهم المباشرة، راحوا يعملون على صعيد عالمي"، ولأن "التفاوت الداخلي رهن بالقدرات التنافسية الخارجية!"[49]. تتبدى العالمية من خلال المنظومة المنغلقة على نفسها، ولا أفق لها، والمهدَّدة بالانفجار، بسبب التدهور البيئي، وندرة المواد الأولية، والموارد الزراعية، والأزمة السكانية ذات المظاهر المتعددة، والمتساوقة معها، عبر تسارع المسارات الحضارية، بعضها نحو (وأحياناً ضد) الأخرى. إضافة إلى ما يقوله آخرون غيرنا، فإن استخدام مفهوم الحضارة ليس بالضرورة الوسيلة الأفضل لدراسة العلاقات الدولية، لأنه يحيل إلى حالة سياقية (ظرفيّة) مركَّبة، وحزمة من الظواهر، والعوامل، وليس إلى فاعل يعي ما يقوم به.

"إن أقل ما يُقال عن مفهوم الحضارة، في الحقيقة: إنه مزدوج، لأنه يعبّر عن قيم أخلاقية، ومادية، في الوقت نفسه"، كما يقول فرنان بروديل Fernand Braudel[50]. الذي يرى أن "الحضارات عبارة عن فضاءات [...] ومجتمعات [...] واقتصادات [...] وعقليات جماعية [...] واستمراريات"[51]، وهي مؤشرات على تعقيدها. بعبارة أخرى، لكل حضارة ديناميكيتها الخاصة التي ترفض بعض المراحل التاريخية، وتنقسم كل منها إلى فضاء فرعي، أو مناطق ثقافية، وتتضمن مجتمعات قريبة من بعضها، لكنها لا تشبه البنى التطورية، وتتغير تبعاً للتقدم التقني والاقتصادي، وأخيراً، حتى إذا اعتبرت العقليات "أن الدين هو السمة الأقوى، في صلب الحضارات، ويشكّل ماضيها وحاضرها في الوقت نفسه"[52]، نلاحظ أن تحديدها بهذا العامل يخضع أيضاً للتغيّر أو الثبات. وبما أن الحضارات ليست معزولة عن بعضها، وأن الأهم، في نهاية الأمر، هو تاريخ السكان (المرتبط بالظروف الطبيعية، والتقدم التقني)، وأنه يحق لنا القول، مع بيير شينو بأن "تسلسل منظومات الحضارات" ناتج عن أربع ظواهر مهمة، هي: 1) "تغيّر العالَم المكتمل، أي تحول "محور البحر المتوسط – الهند – الصين"، موضع الرهان، لمصلحة الغرب (في

---

(49) Pierre-Noël Giraud, «Comment la globalisation façonne le monde», Politique étrangère, 4-2006, p. 927-940.
(50) Fernand Braudel, Grammaire des civilisations, Paris, Flammarion, Coll. Champs, 1993, p. 35.
(51) Ibid. ,définition,chapitre 2 et 3
(52) Ibid. , p. 54.

الماضي، بانتظار عودة التوازن نحو آسيا)؛ 2) إزالة الأسوار العالمية، بدءاً بالقرن السادس عشر، 3) الثورة العلمية؛ 4) تغيّر نمو البشر والوسائط، وهو تغير يعد أساساً لعالمية أكثر تجانساً[53]. هذا كله يدعو إلى الظن بأن استخدام المفهوم ليس حتمياً، وليس من الضروري قبوله إلا إذا "كانت الحضارات عبارة عن قوى عمياء، صمّاء، خرساء، وليست فاعلين سياسيين كالدول، أو فاعلين اقتصاديين كالشركات، لا تفكر، ولا تتواصل، ولا تقوم بأي شيء بوصفها كذلك"، كما يقول أحد الكتّاب، الذي لا يتردد، مع الأسف، بعد ذلك في اعتبار المعايير الحضارية بوصفها فاعلين حاسمين في العلاقات الدولية المعاصرة[54]، من خلال تنظيمها وفق منهج محدد". ليست الحضارات فاعلين (وهو أكثر المآخذ وجاهة على صامويل هانتنغتون Samuel Huntington لأنه يخلع عليها هذه الصفات)، ولا هي قوى في حد ذاتها (لأنها تعاني الكثير من النقائص والعيوب، ولا يمكننا، بنحو خاص، أن نعزو إليها القصدية)، على الرغم من وجود علاقات قوة بينها. فهي، في نهاية المطاف، ليست سوى سياقات مادية (أي حالات تتضمن شروط الحياة التي تميل إلى المساواة)، وتاريخية - ثقافية تتحكّم إلى حد ما، بالفاعلين المنحدرين منها، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. عندئذ، وبسبب كل هذه الالتباسات، ولأن المؤلّفين بشكل عام يحيلون بشكل أساسي إلى المكوّن غير المادي، لماذا لا نكتفي باستخدام صفة "ثقافي" التي برزت في ألمانيا حوالي عام 1850، واستخدامها أكثر راحة". على أي حال، من استخدام كلمة حضارة، كما قال فرنان بروديل (الذي يرى أن الحضارة تبقى موضوعاً للدراسة، بوصفها سياقاً متعدد العوامل، والظواهر multiphénoménal الطويلة)؟ لأن الدلالة الإيحائية الاختزالية والتبسيطية إلى حدما حيث يستخدم مصطلح حضارة، في أغلب الأحيان، تدل بنحو خاص على عرقية مركزية متجذّرة في الزمن، وحاملة لرؤية عن العالَم، وسمات ثقافية كلها غالباً ما تكون أكثر تعقيداً من التصوّرات schématisations المُقترحة. وهو ما لايعفي، من مقاربة بيعرقية - مركزية للعالَم المعاصر، بل على العكس.

على أي حال، المسألة الأساسية تبقى مسألة بناء العالمية وطريقة عملها. ونظراً لعدم وجود إجابة بدهية نقول أنه لا نظرية عامة مقنعة، علماً أن النظرية لا يمكن أن تكون

(53) Pierre Chaunu, Histoire, science sociale. La durée, l'espace et l'homme à l'époque moderne, Paris, Sedes, 1974, 1ère partie, chapitre 4, p. 83 et 292.
(54) Pierre Chaunu, Histoire, science sociale. La durée, l'espace et l'homme à l'époque moderne, Paris, Sedes, 1974, 1ère partie, chapitre 4, p. 83 et 292.

شيئاً آخر غير أداة للتحليل، فإن المخرج الوحيد هو أن نتسلح بأداة تفسير عامة، ليس أملاً في إنتاج نسخة طبق الأصل عن الواقع، بل من أجل اقتراح مقاربة لها تكون متجانسة بقدر الإمكان. في الفصل الختامي لهذا الجزء، وللدراسة بمجملها، سنعود إلى بحث التأثير في علم المنظومة systémologie القائم على أساس جيوسياسي وتأويلي herméneutique[55] سبق أن عرضنا مبادئه في كتبنا السابقة[56].

(55) Nous acquiesçons volontiers au terme de systémologie utilisé par Guy Mandon, inspecteur général de l'Éducation nationale, pour qualifier la méthode en géopolitique systémique complexe que nous défendons. Cf. Guy Mandon, «De l'histoire et géographie économiques à l'histoire, géographie et géopolitique: le monde au XXe siècle», Référence, n° 37, mai 2005.
(56) Gérard Dussouy, Quelle géopolitique au XXIe siècle ?, Bruxelles, Paris, Complexe, col. «Théorie politique», 2001 et «L'interprétation du système international», Les Théories de l'interétatique. Traité Tome II, op. cit. , p. 299-312.

الفصل الأول

النظام التجاري

ما كان للنمو الاقتصادي العالمي بالغ القوة، وعودة العالم إلى تكوين نفسه حول الولايات المتحدة، بوصفها القوة العسكرية الأولى بحرياً واقتصادياً، واتباعها إيديولوجيّة تجارية، إلا أن يؤثر [النمو] في التفكير الدائر حول العلاقات الدولية، وبالتالي تركّز هذا الفكر، لسنوات طويلة، وبتأثير هذه العلاقات على ما ينبغي أن يكون الموضوع الأول، كما شكّل في الوقت نفسه، الصيغة الأولى للاقتصاد السياسي العالمي. أي مفهوم "الإدارة régime". لماذا وكيف ينتظم التعاون الدولي؟ لماذا تُقونن السلطة الدولتية علاقات السوق من خلال الإدارات، وكيف تضغط القوى الاقتصادية على العمل السياسي؟ وهو ما يجعلنا نعتقد أن "الاقتصاد السياسي هو أيضاً فرع معرفي تم بناؤه عمداً"[57] وهكذا، بعد ملاحظة طريقة عمل المؤسسات الدولية التي تكوّنت بدءاً من عام 1944، انبثقت في الأدب العالمي الأميركي نظرية الإدارات régimes. يقول جيرار كيبابجيان Gérard Kébabdjian "ما إن توضع منظومة مبادئ، وقاعدات ومعايير مشتركة بين مجموعة من البلدان قادرة على بعث الاستقرار في العلاقات الدولية، يمكن الوثوق بقوى السوق، والمؤسسات الوطنية لاستدخال internaliser هذه الضغوط الجديدة"[58]. يرى هذا الاقتصادي الفرنسي المطّلع على خلاصات متخصصي السياسة، مثل هازنكليفر Hasenclever، وماير Mayer، وريتبيرغر[59] Rittberger، على الرغم من الاختلافات variables التفسيرية لمختلف المدارس الموجودة، "أن الإدارة الدولية هي شبكة من الانتماء الجماعي الذي يتجسّد، بالنسبة للفاعلين الخاصين، من خلال ضغوط وصوى (نقاط العلاّم) مشتركة، أما بالنسبة للدول فيتجسد من خلال القبول المشترك بمجموعة من العوامل التي تحدّ من السيادة[60].

---

(57) Jean Louis Le Moigne, Le Constructivisme. Modéliser pour comprendre, Paris, L'Harmattan, 2003, p. 190.
(58) Gérard Kébabdjian, Les Théories de l'économie politique internationale, Paris, Seuil, 1999, p. 14.
(59) Gérard Kébabdjian, Les Théories de l'économie politique internationale, Paris, Seuil, 1999, p. 14.
(60) Ibid, p. 14.

لكنْ، بمقدار ما يحقق هذا التعريف إجماعاً حوله، فإن نظرية الإدارات régimes التي أفرزها الاقتصاد العالمي، بكل تأكيد، أي اقتصاد التبادلات بين مختلف الوحدات الوطنية التي تشكّل الاقتصاد العالمي، تصبح باطلة حينما تقتضي العولمة تعطيلاً كاملاً [للقوانين] بسبب ما لديها من شبكات من الشركات التي تتجاوز الحدود، وترابطاتها التكنولوجية التي تغير دارات الإنتاج والتوزيع، وانتقال الثروات. وهو أمر صحيح تماماً، لأن الإدارات الدولية التي كانت تدير التعاون الاقتصادي تشهد أسوأ حالاتها. وقد تقطعت أوصالها، على غرار اتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods التي أساء إليها "استبدال الدولار" (التخلي عن إمكانية تحويله إلى عملة أخرى)، أو اختزلت بأدوارها كحكم عبر اللبرلة البالغة للاقتصاد العالمي التي تحتاجها القوة الاقتصادية الأميركية. وبعد تشجيعها، في مرحلة أولى، مع بقائها راغبة في الانفتاح على مجمل الأسواق وإزالة المعوقات، جعلت من التبادل الحر في كل الاتجاهات، سلاحاً مفضّلاً لتحقيق استراتيجيتها الاقتصادية والأمنية.

هذه اللبرلة الأحادية الجانب، في الحقيقة، أي تلك التي تقوم على وثائق رسمية، وعلى الفكرة القائلة بأنه "ينبغي مناقشة مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي يعزّز بعضها بعض، لأن النجاحات التي يحققها أحد الأطراف تتحوَّل إلى تقدُّم في مكان آخر. والعمل على عدة جبهات، في الوقت نفسه، تسمح بإيجاد لبرلة تنافسيّة ضمن شبكةٍ تحتل الولايات المتحدة مركزها"[61]، كما يقول أحد الأساتذة الكنديين.

لكنَّ، النموذج الجديد للاقتصاد العالمي (كما حددته تسوية واشنطن) العابر للوطنية والمقر دستورياً، والذي، حسبه، يُفترض أن يتحقق التجانس بين مصالح الشعوب والدول من خلال التنافس (على الاقتصاد السياسي العالمي أن يقره أم لا) لا يخلو من تناقض. ذلك أن النظام التجاري الكليّ الذي يفضّل الخاص على العام، والخارجي على الداخلي، والذي يقلص مفهوم النفع العام (الهواء الذي نستنشق!) شيئاً فشيئاً، يفكّك التضامنات القديمة المحلية والوطنية. إنه يحصي عدد المستفيدين منه والخاسرين بسببه، ويشرع نشوء أقطاب جديدة متنافسة، من خلال إفشال نظرية ريكاردو حول المزايا المقارنة وأحدث تعديلاتها، باعتراف واضعها[62]. في هذه الظروف فإن النظام التجاري لا يبدأ بأن يكون موضع إعادة نظر فحسب، بل يبقى تحت رحمة عدد من الأخطار، مثل الصراع على موارد الطاقة، أو ضعف الاقتصاد الأميركي، وهو ما يمكن التحقق منه في المستقبل.

---

(61) Dorval Brunelle, Dérive globale, Éditions du Boréal, Montréal, 2003.

(62) Paul Samuelson, «Where Ricardo and Mill Rebut and Confirm Arguments of Mainstream Economist Supporting Globalization», Journal of Economic Perspectives, été 2004.

في الوقت نفسه، يتأكد أن الموضوع المركزي للاقتصاد السياسي العالمي ÉPI هو السلطة الاقتصادية في الكوكبة. التي تنقسم هنا إلى تيارين.

التيار الأول يبحث في موضوع انهيار الدولة، ويحدّد لنفسه برنامج بحث في الإطار المؤسسي الذي قد يسمح بحسن التحكم بالاقتصاد العالمي. هذا التحكم الذي يفترض إدارة العلاقات بين السيادات (الدول ذات السيادة) من خلال تعزيزها عبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل، من جهة، ومن جهة أخرى بين الدول والجماعات الخاصة (شركات، مراكز مالية، وغيرها...)، باعتبار أن الدول لم تعد وحدها صاحبة القرار، وأنه ينبغي عليها التنازل عن كثير من هذه القرارات أحياناً، إلى الفاعلين الخاصين، مثل الشركات، وصناديق المساعدة.

التيار الثاني يقوم على رؤية تسوَوية للاقتصاد العالمي، ويميل إلى البحث في جغرافيا اقتصادية، تأخذ بالحسبان القوى الاقتصادية، وشبكة الاعتمادات المتبادلة في الوقت نفسه. أي إنه يشدد على بنى المنظومة العالمية أكثر من تشديده على الفاعلين، ويعتبر الدول الكبرى قادرة على التأثير في تشكيل الاقتصاد العالمي، حتى لو أعادت ارتباطها بأشكال معروفة، إلى حد ما، من التوجهات التجارية mercantilisme، لأسباب اجتماعية بشكل أساسي، مع مناقشة صيغ جديدة لعملية الضبط régulation. لأنه إذا كان الرفض، الذي ما يزال قوياً، للنتائج الاجتماعية للكوكبة قد ازداد ظاهرياً، تحت غطاء مناهضة العولمة alter-mondialisme الصاخبة، المتمثل في النظرية الماركسية الجديدة حول اقتصاد العالَم، فإن التاريخ يتجه مرة أخرى لمصلحة الميركانتيلية الجديدة أكثر من توجهه نحو "ثورة عالمية" أو "إصلاح العولمة".

1 - نظرية الإدارات الدولية وسياقها

إن الحاجة التي دفعت إلى تحليل الإدارات، نظراً للنمو الكبير الذي حدث بعد الحرب، وبعد أن ازدادت هيمنة الاقتصاد على العلاقات الدولية شيئاً فشيئاً، وازدياد التعاون في كنف نصف الكرة الغربي، دفعت إليه الولايات المتحدة من دون أن يرفضه أحد. يقول كيبابجيان Kébabdjian، إن الهدف يقوم على شرح لماذا، نشأ في لحظة معينة تنظيم في مجال العلاقات الدولية اسمه إدارة régime، على غرار الغات Gatt، وكيف تعمل هذه الإدارة. وينبغي أن نضيف، أن الغاية هي شرعنة هذا التنظيم بالحديث عن جيل عفوي، كما كان الليبراليون يسعون إليه. أو بهدف معلن هو تبرير الهيمنة الأميركية بوصفها

ضامناً للتعاون الغربي، والدفع إلى الإيمان بغايتها أمام الصعود القوي للاقتصادَين الياباني والألماني، كما يفعل الواقعيون. في كل الأحوال، يحيل المسعيان إلى تلك المركزية – الأمريكية التي تتسم بها نظرية الإدارات، التي أشارت إليها سوزان سترانج، ووضعت تحفظات كبيرة حول الانهيار المفترض للولايات المتحدة في السبعينيات.، على الرغم من إيمانها بمتانة قوتها البنيوية[63]. الحقيقة أن المدرستين الليبرالية والواقعية تتفقان على الأمور الأساسية، أي الطبيعة الليبرالية المؤكدة للإدارة الشاملة للاقتصاد العالمي. من هذه الناحية، قد يبدو خصامهما غير مجد، أو كبيراً، ولاسيما أن نظرية الإدارات لا تتساءل حول النظام العالمي النهائي، واحتمال اللجوء إلى العنف لحسم الخلاف في صراع ذي طابع اقتصادي. هذه النظرية، حسب كثير من المعلّقين، مجرد نمذجة للاقتصاد العالمي تبعاً لمنهج **الخيار العقلاني الجماعي** choix rationnel collectif، مع وجود الهيمنة أو من دونها، في إطار نصف الكرة الغربي تحديداً تحافظ الولايات المتحدة عليه، أو تهيمن عليه.

مع أن هذا يبدو بنظر بيير نويل قابلاً للنقاش[64]، من وجهة نظر الأصولية الليبرالية. لأنه، إذا فهمناه، لا يمكن أن تكون ثمة مشكلة عمل جماعي لمعرفتنا بأنه يتطلب من الدول الليبرالية تخفيض عوائقها الجمركية بشكل أُحادي، بمعزل عن موقف الدول الأخرى. مهما يكن من أمر، فإن مقاربة الخيار العقلاني rational choice الشائع استخدامه من الاقتصاديين، ويتفق عليه الواقعيون والليبراليون، والناشئ عن نموذج عقلاني، قد يكون أساس عدة نظريات شائعة جداً، كنظرية الألعاب، أو نظرية القرار. بعد نهاية الحرب الباردة، وتغير السياق، وهزيمة الإدارات أمام الكوكبة، لم تعد مسألة التنظير للتعاون الاقتصادي مطروحة. بعد أن تجاوزتها نظرية الاندماج العالمي. لكنْ، بما أن هذه الإدارات تشكّل، بنظر البنائيين، مقدمات التحكّم الشامل، فقد راحوا يبذلون جهدهم للحفاظ على الإدارات الدولية. ولتحقيق ذلك، تخلوا عن عقلانية الليبراليين البحتة، التي لها علاقة بمصالح الفاعلين (interest-based) أو أشكال القوة (power-based) لإحلال دور الأفكار والتصورات (knowledge-based) محلها، بل بمبادئ البيذاتيّة و"المعرفة المشتركة"[65].

---

(63) Susan Strange, «Cave! Hic Dragones...», op. cit. , p. 340 ; States and Markets. An Introduction to International Political Economy, Londres, Pinter, 1988.
(64) Pierre Noël, op. cit. , p. 151.
(65) Andreas Hasenclever, Peter Mayer, Volker Rittberger, Theories of International Regimes, Cambridge, Cambridge University Press, réédition 2002, p. 136-139.

أ - مفهوم الإدارة العالمية

يعد جون روغي John Ruggie أول من أدخل مصطلح الإدارة الدولية régime international بوصفه مقدمة لظاهرة المأسسة institutionnalisation في العلاقات الدولية، قياساً بالتطوّر الذي شهدته الاقتصادات الليبرالية بعد الحرب في أعقاب تشريعات الدولة الكينيزية – الفوردية keynésio-fordiste، ونشوء دولة العناية الإلهية[66]. لقد عرف هذا الاقتصادي الأميركي مفهوم الإدارة régime بوصفه "مجموعة من الاستشرافات المشتركة، والقاعدات والقوانين الضابطة régulations، والاتفاقات التنظيمية التي حازت على قبول مجموعة من الدول"[67]. في تشديده على ظرفية "contextualité" الإدارات الدولية، وعلاقتها بالبنى الداخلية للرأسماليات الوطنية، فقد طرح تحليلاً مبتكراً للإدارات، سبق المقاربة البنائية، لكنْ طغى عليه الاتجاه المهيمن، الذي "يرى في الإدارة منظومة غير تاريخية ahistorique هدفها حل المعضلات المنطقية المرتبطة بتشكل الخيارات الجماعية انطلاقاً من قرارات فردية"[68]. وهذا يفسر سبب ربطنا الصياغات الأولى التامة للنظرية الأصولية للإدارات بالمؤلّفين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، ولاسيما كراسنر Krasner، بالنسبة للمدرسة الأولى، وكيوهان Keohane بالنسبة للمدرسة الثانية. وهنا دعونا نذكّر بتعريف كراسنر لهذه الإدارات: "مجموعات صريحة أو مُضمرة من المبادئ، والمعايير، والقاعدات وإجراءات اتخاذ القرار، تلتقي حولها استشرافات الفاعلين لمجال معين في العلاقات الدولية"[69]، ويعلّق الاقتصادي الفرنسي، الذي سنجعله مرجعية لنا، على هذا التعريف بما يأتي:

"غالباً ما نميّز بين المصطلحين الأولَين (مبادئ ومعايير)، وبين الاثنين التاليين (القاعدات وإجراءات اتخاذ القرار). تشكّل المبادئ والمعايير العناصر الدائمة في إدارة régime معينة، وتحيل إلى منظومة القيم الأساسية التي تشترك فيها مجموعة من البلدان حول غايات الإدارة: الأهداف الأساسية (المبادئ) والحقوق والواجبات (معايير). أما القاعدات وإجراءات اتخاذ القرار فشأن أدوات الإدارة régime ومن ثم، شأن عناصر

(66) John Gerard Ruggie, «Embedded liberalism and the postwar economic regimes », Constructing the World Polity. Essays on International Institutionalization, Londres et New York, Routledge, 2000, p. 62-84.
(67) John Gerard Ruggie, «International Responses to Technology: Concepts and Trends», International Organization, n° 3, 1975.
(68) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 136.
(69) Stephen Krasner, op. cit. , p. 2.

يمكن أن تكون متغيّرة في الإدارة. القاعدات تشكّل وصفات للفعل. وإجراءات اتخاذ القرار تتعلق بالممارسات المعمول بها لتشكيل خيارات جماعية [...]. لكن لا يمكن تمييز المعايير والقاعدات. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد الاختلاف بين "قاعدة مُضمرة" (معيار) ذات دلالة واسعة ومفهومة، ومبدأ عمليّة نوعيّة [...]. وهذا هو السبب الذي تصعب معرفته في عملية التغيّر التاريخي، إذا كنا إزاء تغير يتم داخل إدارة معينة، أو تغير الإدارة نفسها. هذه الصعوبات تفسّر أن تعريف كراسنر فتح الباب أمام المناقشات"[70]. ويضيف قوله: لكنّ "هذا التيار المركزي في نظرية الإدارات يميل، ضمنياً، إلى اعتبار الإدارة بمثابة تسوية بيدولتيّة interétatique ذات طابع دولي، وإلى مماهاة الإدارة بالتسوية المؤسسية"[71].

الأمر المثير هو نُدرة الإدارات الدولية. مع أن المفهوم قد استُخدم للدلالة على حقائق مسبقة بالغة الاختلاف، فإن كيوهان لم يكن يعترف في عام 1984 بوجود ثلاث إدارات اقتصادية دولية منذ الحرب العالمية الثانية: "الإدارة التجارية"، أي إدارة الغات Gatt، و"الإدارة النقدية"، أي إدارة بروتون وودز Bretton Woods، و"الإدارة النفطية" وهي التي ظلت موجودة منذ عام 1945 حتى نشوء منظمة البلدان المصدّرة للنفط OPEP[72]. واستمرت المجالات الأخرى للاقتصاد الدولي متروكة تتدبّر أمورها. ويُضاف إلى هذا التقييد حقيقة أن "ميزة اللا-عالمية non-universalité تنطبق أيضاً على المشاركين: إذ إن الدول (وكذلك الفاعلون الخاصون المعنيون بالانتماء الدولتي إلى إدارة معينة) لا تشكل، بالضرورة، جزءاً من الاتفاقيات التي تنشأ عنها الإدارة، بل إنَّ عدداً كبيراً منها، إلى حد ما، (والفاعلين الخاصين) يجدون أنفسهم مستبعدين من بعض الإدارات، ومن عضوية إدارات أخرى (مثلاً، ليست كل البلدان المنضوية في الاتحاد الأوروبي جزءاً من المنظومة النقدية الأوروبية، أو إنها ليست حالياً جزءاً من نواة اليورو)؛ إضافة إلى ذلك، هناك داخل الإدارة المعتبرة هرمية بين البلدان وتوزيع غير عادل، نوعاً ما، للسلطة. ومن ثم فإن للإدارة الدولية حدوداً، وداخل وخارج، ومحيط، ومستبعدين منها، ومنضوين في إطارها، وبنية داخلية، ومواقع هرميّة"[73]. تهتم نظرية الإدارت بنظم جزئية أو محلية أكثر من اهتمامها بالنظام الاقتصادي العالمي نفسه. وهو ما لا يتفق مع مأسسة العلاقات الدولية.

(70) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 137-138.
(71) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 137-138.
(72) Robert Keohane, op. cit. , p. 100.
(73) Gérard Kebabdjian, op. cit. , p. 140.

الحقيقة، كما يقول كيبابجيان، أن الإدارة تضع "نظاماً تصنيفياً" قطّاعياً متميزاً، وإن "الشرط اللازم لوجود الإدارة هو أن تقرِّر عدة دول معالجة مجموعة معينة من العلاقات الدولية (مثل العلاقات التجارية الخاصة **بمعزل** عن العلاقات الاقتصادية الأخرى (تنقلات رؤوس أموال، أو العلاقات النقدية، على سبيل المثال). وبينما تكون كل العلاقات مرتبطة مسبقاً، فإن الإدارة تفرض قيداً تصنيفياً. الغات، واليوم منظمة التجارة العالمية OMC، تستندان إلى مبدأ فصل أساسي؛ حيث تقوم وظيفتهما على تحقيق استقلالية معالجة العلاقات الدولية. ومن ثم، فإن الإدارة تمنع، على الأقل، من حيث المبدأ، ما يسميه منظِّرو العلاقات الدولية الربط linkage، أي إمكانية إيجاد تسوية في مجال آخر [...]. كما تحدّد الإدارة "روزنامة"، بالمعنى الأميركي، أي صيغة قرار نوعي للنزاعات"[74].

ويقول كيبابجيان عن مضمون هذا النظام الجزئي: إن "الإدارة تسعى إلى أن تكون "نظاماً مؤسسياً"، يتعارض مع "النظام العفوي" للمنظومة. حتى تكون ثمة إدارة، لا بد من وجود منظومة محدَّدة تكون منظَّمة وفقاً "لدستور"، أو "ميثاق أساسي" يتمتعُ بثلاث خصائص: 1) عليه أن يضع "قانوناً مشتركاً" يسمح و يوائم بين تصرفات فردية متنافرة (شرط أن يسهم في تحقيق استقرار جماعي من خلال "جمع التوقعات"؛ 2) ويحدّد سيادة الدول المشاركة"؛ وبعبارة أخرى، ينبغي على الإدارة أن تغيِّر، إلى حد ما، النموذج الفوضوي وإلا فلا يمكن التمييز بين الإدارة وأية منظومة أخرى؛ 3) عليه أن يفضي إلى "تحسين" أداء المنظومة المعنية، بمعنى أن يتيح بلوغ حالات عصيّة على المنظومة المتروكة، حالات يرى أنها مفضَّلة بشكل أو بآخر، عموماً من المستفيدين من هذه الإدارات"[75]. على الرغم من هذه المتطلبات، فإن تسمية إدارة غالباً ما تمتد لتشمل أي عامل تنظيمي مهما قلَّ شأنه للحياة الدولية، لأن الموضوع الرئيس لهذه النظريات يبقى التعاون البيدولتيّ في مجال إدارة الاقتصاد العالمي، أو الأمن (جيرفيس Jervis). ويبقى التساؤل: لماذا وكيف ترى الدول أن ثمة مصلحة مشتركة تكمن في التعاون على إدارة الاقتصاد العالمي؟ الجواب يكمن في البحث من جهة تشكيل القوة، أو من ناحية تلاقي المصالح بسبب وجود تأثيرات خارجية externalités (نعني بالخارجية، أو التأثير الخارجي، التظاهر السلبي أو الإيجابي برفاه الفاعل أو عدة فواعل، نتيجة نشاط طرف ثالث)، و"منافع جماعية" دولية مثل الحفاظ على منظومة تجارية مفتوحة، أو منظومة نقدية ومالية مستقرة.

(74) Ibid. , p. 141-142.
(75) Ibid. , p. 142-143.

ب - معضلة نظرية الإدارات: مع الاستقرار الهيمني[76] أو من دونه

تتعلق مسألة الإدارات أولاً **بالفعل الجماعي** الذي كان قائماً في نصف الكرة الغربي خلال الحرب الباردة: أي الدول التي تنتمي إلى التحالف نفسه، وتشترك في رؤية واحدة للعالم. وهو ما يستبعد منها دولاً أخرى كثيرة، لكنها تطرح مشكلة حريتها في اتخاذ القرار libre arbitre. حول هذا الموضوع، يتفق الليبرالي روبيرت كيوهان Robert Keohane مع الواقعيين الجدد في اعتبار أن وجود الإدارة رهن بقيود بيئية، ونشوئها نتيجة إرادة قوة مهيمنة، حيث يمكن الحديث هنا عن "إدارة مفروضة"[77]. إنما عن دراية، كما يقول بيير نويل Pierre Noël، لأن كيوهان Keohane، وزميله ناي Nye، كانا يسعيان إلى تغيير النموذج في تحليل العلاقات الدولية، واقترحا "إدخال نموذج السياسة - العالَم (world politics) كبديل من الإطار التحليلي الدولتي - المُمَركَز étato-centré"[78]، ولا يتفقان مع الواقعيين حول فكرة أن الحفاظ الفعلي على الهيمنة أمر لازم لبقاء الإدارات régimes. بينما يتصوّر الجميع أن الهيمنة الأميركية مهدَّدة، وأن الإدارات ضرورية للمحافظة على النمو وضبط التبادلات، فإن الليبراليين يؤمنون بإمكانية قيام تعاون عفوي، أو على الأقل، تمديد هذا التعاون المتفق عليه إلى ما بعد الإكراه الأولي. وهذا، كما يعتقد كل من كيوهان وناي، بتأثير الاعتماد المتبادل المركب الذي يزداد اتساعاً، ويتسم بثلاث سمات رئيسة، كما ذكرنا سابقاً، هي 1) القنوات المتعددة (بيدولتية، عابرة للحكومات، وعابرة للوطنيات) التي تصل المجتمعات الوطنية ببعضها، كالنخب الحكومية، أو الشركات ومجموعات الأفراد؛ 2) وجود برنامج زمني (أجندا) للعلاقات البيدولتيّة التي تضع عدة حلول للنزاعات من دون أن تفرض هرمية معينة نفسها بين الوسائل، باعتبار أن الأمن العسكري لم يعد أولوية مطلقة؛ 3) الحكومات لا تستخدم القوة العسكرية حينما يتغلب الاعتماد المتبادل المركَّب لأنه لا يحقق ما ينتظر منه لحل المشكلات الاقتصادية[79]. وعلى هذا النحو فإن النظرية الليبرالية للإدارات تهدف إلى تحقيق مفهوم "التعاون الدولي"، وتنتقد نظرية الاستقرار الهيمني التي يقول بها الواقعيون للبرهنة على عدم جدواها.

---

(76) La théorie de la stabilité hégémonique a été conçue par Robert Keohane, «The Theory of Hegemonic stability and changes in international economic regimes, 1967-1977», O. R. Holsti et alii, Change in the International System, Boulder, Colorado, Westview Press, 1980.

(77) Robert O. Keohane, «The demand of international regimes», in S. Krasner, International Regimes, op. cit, 1982, p. 146.

(78) Pierre Noël, op. cit. , p. 159, qui se réfère à R. Keohane et J. Nye, «Transnational relations and world politics: an introduction», Transnational Relations and World Politics, Cambridge, Mass. , Harvard University Press, 1972, p. XXV.

(79) Robert O. Keohane, Joseph Nye, «Realism and Complex Interdependance», in C. R. Goddard, P. Cronin & K. C. Dash, International Political Economy, op. cit. , p. 50-51.

نظرية الاستقرار الهيمني وتفسيراتها

يرى "الواقعيون الجدد" أن الفكرة التي يتفق عليها منظّرو الاستقرار الهيمني هي أن الإدارة الدولية لا توجد إلا بوجود سلطة تمارسها مؤسسة دولتية مركزية تتجاوز قوتها كل القوى الأخرى، وتكون وحدها القادرة على دفع النفقات المترتبة على عروض الإدارات. أما تطور الإدارات وموتها المحتمل يفسّرهما انهيار القوة الهيمنية، كما يلاحظ كيبابجيان Kébabdjian(80). والمستغرب أن مؤرّخ الرأسمالية هذا الذي يفسّر زيادة التبادل الحر ببواعث إيديولوجية، أكثر من المصالح الاقتصادية(81)، "هو أول من سعى إلى تأسيس الهيمنة على نظام الضرورة الاقتصادية، وأن تشكيل الإدارات الدولية يقتضي ممارسة القيادة"(82). ويرى أن "قوة مبدأ الهيمنة تقوم على التطابق التاريخي الظاهر بين مراحل هيمنة الاقتصاد العالمي من دولة معينة (بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين)، ووضع القواعد العالمية، وتكوين الإدارات الدولية في المجال التجاري والنقدي، ومرحلة الاستقرار العالمي"(83). وقد سعى كيندلبرغر Kindleberger إلى تفسير الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها مرحلة ما بين الحربين، وتعاظم أزمة 1929 بسبب عجز بريطانيا العظمى عن الاضطلاع بالقيادة (الانهيار السريع لاقتصادها وانخفاض الجنيه الإسترليني نتيجتان للحرب العالمية الأولى) وعدم رغبة الولايات المتحدة في الاضطلاع بهذه المسؤوليات. إذ لم ترضخ الولايات المتحدة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، مبرهنة بذلك على أن "استقرار الاقتصاد العالمي يحتاج إلى عامل استقرار وحيد"(84). ويرى كيندلبرغر أن الاقتصاد العالمي يشكّل منفعة جماعية، أو منفعة عامة دولية بحاجة إلى ضبط مركزي لتحقيق استقراره، ولحسن سير عمله.، لذلك فإن الهيمنة الأمريكية على العالَم الغربي خلال الحرب الباردة شكّل ضمانة للسلام والانتقال الحر للبضائع داخل هذا الفضاء. لقد تكفّلت الولايات المتحدة بدفع النفقات، لأنها وجدت مصلحتها في ذلك، ولأنه يفيد تجارتها الخارجية وشركاتها المتعددة الجنسية التي تستثمر كثيراً في أوروبا واليابان. الجميع يستفيد من قواعد التجارة الحرة، حتى الفاعلين الذين لم يشاركوا في وضع تلك القواعد، أو ربما لم يصدقوا عليها. إنهم

---

(80) Gérard Kébabdjian, Les Théories..., op. cit. , p. 173.
(81) Charles P. Kindleberger, «The Rise of Free Trade in Western Europe», in Jeffry A. Frieden and David A. Lake, International Political Economy. Perspectives on Global Power and Wealth, Londres, Routledge, 3ème éd. , 1997, p. 73-89.
(82) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 180.
(83) Ibid. , p. 181.
(84) C. P. Kindelberger, The World in Depression, op. cit. , p. 298.

"مسافرون غير شرعيين"، إذا ازداد عددهم يمكن أن يضر باستقرار المنظومة الاقتصادية. والأسوأ من هذا، بما أن الاقتصاد المهيمن يتكفّل بالنفقات، فقد يتعرض للانهيار لمصلحة البلدان الأخرى الملحقة به لأن أرباحها التي يضمنها الاستقرار تكون أكثر ارتفاعاً. إذا افترض الاقتصاد العالمي، كما يتصوّر كيندلبرغر، وجود مُهيمن hégèmon يُؤمّن زعامته بتكفله بالنفقات الدولية اللازمة للتجهيزات الجماعية، فلابد أن تزداد المزايا الخاصة بالتكاليف. وهي معضلة النظرية التي وضعها أرثر شتاين Arthur Stein. الذي يخلص إلى أن الاقتصاد المهيمن يمكنه أن يتحول، بشكل أحادي، من الانفتاح إلى الانغلاق[85]. وهنا يمكننا، التساؤل عما إذا كان وجود هذه المعضلة يعطي الحق إلى أولئك الذين يعتبرون أن الإدارة الدولية يمكن مماهاتها بمصلحة عامة، طالما أنها تبقى منظومةُ تنافسٍ غالباً ما يتم توزيع فوائدها بشكل غير متكافئ[86]. وهذه هي التهمة التي توجهها اليوم دول الجنوب إلى منظمة التجارة العالمية، هذا إذا ما كنا لا نزال نستطيع وضع هذه المؤسسة الدولية ضمن هذه الفئة! لأن انهيار الهيمنة قد يكون بالتالي إشكالية أمام المحافظة على إدارة معينة. وقد قدّم سنيدال إجابة جزئية عن هذا التساؤل، عندما فسَّر أن كل شيء مرتبط بعدم التناظر من حيث القوة[87]. إذا كان الفرق لمصلحة القوة القائدة لمجموعة معيّنة تمييزياً، وأساسيات مصالحها مُصانة، يمكن الظن بأنها ستتصرف بوصفها مهيمناً hégèmon ودوداً. في الحالة المعاكسة، يمكن أن تخاطر باستعمال هامش قدرتها بشكل أكثر إكراهاً، وأكثر إزعاجاً. لكنْ، ماذا عن القرار الجماعي. وهنا يبرز اعتراض نويل النظري مدعوماً من السياسة التجارية الأحادية لإنجلترا في عام 1914!

إن مفهوم الهيمنة المستخدم هنا، ولا يستخدمه كيندلبرغر، لكنْ عاد إليه كتّاب مختلفون، ضَيّقٌ تماماً، كما يشير ذلك الاقتصادي، لأن المفهوم الذي يبدو وكأنه يفرض نفسه هو مفهوم الموقع المهيمن الذي تشغله دولة معينة في المنظومة الدولية: "تكون الدولة مهيمنة حينما لا تكون أقوى من الدول الأخرى فحسب، بل حينما "تتجاوز" قوتها النسبية كل القوى الأخرى"[88]. وهو ما يفضّل أن يُعبِّر عنه باري أيشنجرين Barry Eichengreen، بمفرداته التخصصية بـ"قوة السوق: أي قدرة كافية في سوق مهمة للتأثير في أسعار السلع

(85) Arthur A. Stein, «The Hegemon's Dilemma: Great Britain, the United State, and the International Economic Order», International Organization, 1984, 39, 4, p. 355-386.
(86) Arthur A. Stein, «The Hegemon's Dilemma: Great Britain, the United State, and the International Economic Order», International Organization, 1984, 39, 4, p. 355-386.
(87) Duncan Snidal, «The Limits of Hegemonic Stability Theorie», International Organization, 1985, 39, p. 579-614.
(88) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 174.

وكمياتها. أعرّف المهيمن hégèmon بأنه أشبه بشركة مهيمنة: كبلدٍ تتجاوز قوته في السوق، بالمعنى السابق، وبشكل كبير قوة كل المنافسين الآخرين"(89).

ما دام الأمر كذلك، لا يسعنا إلا أن نتفق مع غريغوري فانيل Grégory Vanel حينما اعتبر، في بحثه عن الهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي، أن "السيطرة وحدها لا يمكن أن تُدخلنا في الهيمنة"(90). وكما سبق أن لاحظنا عند ستيفن لوكيس Steven Lukes بنحو خاص (انظر الجزء الثاني من هذه الدراسة)، هذا المفهوم، يتضمن، في الحقيقة بعداً نفسياً وثقافياً رئيساً لأنه يعني انتساب الآخرين إلى ما يرغب المرء فيه. إذا استطعنا، استخدام كلمات كيبابجيان نفسها، أو تلك التي استخدمتها سترانج لتعريف السلطة البنيوية، يمكننا، كما فعل فانيل، أن نقول: إن "الهيمنة منظومة من علاقات السلطة التي يمارسها مُهيمن hégèmon، تتيح له بناء مجال فعل ممكن، وليس إملاء القواعد والمبادئ الدولية بتفاصيلها. وهو ما يوضح أن الشروط المادية غير كافية وحدها. إضافة إلى ذلك، "المُهيمن ينبغي أن يكون قادراً على تحقيق التوافق على الأفعال التي يقوم بها، لكنّ عليه أيضاً أن يكون قادراً على تسويغ وجوده"(91). ولفهم الجهاز غير المادي الذي يسهم في إنشاء هذه السلطة الدولية، التي تتحدث عن قواعد - واتفاقيات، ومؤسسات، فإن مختلف الخبراء يعودون إلى أعمال جيل Gill ولاو Law اللذين يستخدمان، كسابقهما روبيرت كوكس Robert Cox، مقاربة غرامشي حول الهيمنة(92). لقد سبق أن رأينا في الجزء الثاني، أن السلطة بالنسبة لغرامشي، ليست قسرية فحسب، إنما تستفيد أيضاً من قبول أولئك الذين يخضعون لها، لأنهم يعتبرون النظام الناشئ عنها شرعياً. أما بالنسبة "للقوة السرية covert power" التي يتحدث عنها جيل ولاو، فهي سلطة غير مباشرة، إقناعية، تُمارس من خلال التحكم بالتصرفات، وترافق "السلطة المعلنة"، الصريحة والواضحة، وهي ليست سوى "البعد الثالث للقوة" الذي لاحظه لوكيس Lukes(93). وهنا على الرغم من أن القوة العسكرية أساس كل الإدارات التي صنعها الغرب، فإن عمليات التشريع الدولي هي التي تقوم في نهاية الأمر بدور أساسي في التبرير والحفاظ على الإدارات الدولية. لدرجة أن الشركاء الأضعف، الذين يتمتعون بالسيادة،

---

(89) B. Eichengreen, «Hegemonic Stability Theories of International Monetary System», Brookings papers on International Economics, Vol. 54, 1988.
(90) Grégory Vanel, «Le concept d'hégémonie en économie politique internationale», Cahier de recherche 03-02, Ceim, Université du Québec, Montréal, avril 2003, p. 9.
(91) Ibid. p. 12.
(92) Ibid. p. 12.
(93) Cf. notre Tome II, p. 81.

والأحرار في أن ينضموا إلى هذه الإدارات أم لا، بل مكرهين من خلال حبكة التبادلات التجارية، والمالية، والنقدية التي وضعها الاقتصاد المهيمن، سيرضخون عاجلاً أم آجلاً. يرى كيندلبرغر، الذي لا يتحدث إلا عن قيادة leadership، فإن الحاجة إلى نظام معين، وضرورة الضبط المركزي، هو الذي يفسّر التحالفات. موقفه يقول بأنه لا بد من وجود قيادة leadership (عامل استقرار وحيد) بسبب صعوبات التفاوض وتكاليفه، حينما تضطلع دولتان، أو أكثر، بالمسؤوليات الجماعية. ذلك، بالنسبة لهذا الكاتب، "الحاجة إلى ناظم (ضابط) مركزي تستند إلى ضرورة الآليات على الصعيد الدولي، لمواجهة بروز ديناميكيات تراكمية سيئة. وهكذا، فإن غياب الناظم المركزي من شأنه أن يفسِّر الانتقال العالمي للأزمات، وتحول الأزمة المحلية إلى أزمة عالمية"[94].

لكنّ، كما يلاحظ كيبابجيان بخصوص أعمال كيندلبرغر، "هذه المحاولة، التي قام بها أحد الاقتصاديين، والموجهة إلى جماعة الاقتصاديين، كان يمكن أن تبقى من دون مستقبل (بسبب الكراهية المعروفة التي تبديها هذه الجماعة إزاء كل ما يمس التفسيرات التاريخية الشاملة) لو لم تتقاطع مع المحاولة التي قام بها متخصصو السياسة الواقعيون لبناء الاقتصاد السياسي العالمي. هذا التقاطع كان مفاجأة حقيقية للنظريات الخاصة بالاستقرار الهيمني منذ النصف الثاني من السبعينيات"[95]. لكنَّ هذا لا يمنع، كما يعترف الاقتصادي الفرنسي، لاحقاً بأن يكون "روغي Ruggie المؤلِّف الوحيد الذي أعطى بعداً نظرياً للتشريع légitimation في تفسير نشوء الإدارات régimes واندثارها"[96]. وحسب هذا المتخصِّص السياسي، فإن القوة التي تحدِّد شكل النظام العالمي، لا تحدد مضمونه بالضرورة. لأن للمضمون علاقة بالقيم المشتركة بين البلدان التي تشكِّل جزءاً من المنظومة الدولية، عندئذٍ لا تحدد الهيمنة مضمون الإدارة بشكل أوتوماتيكي. يميز روغي، من الناحية التاريخية، مرحلتين ونمطين للإدارة. المرحلة الأولى، هي تلك التي ترتبط بما يسميه "ليبرالية التساهل laisser faire"، تتضمن الإدارات الدولية في القرن التاسع عشر تحت قيادة بريطانية، علماً أن بريطانيا العظمى لا تفرض الرأسمالية ولا التبادل الحر على العالَم. المرحلة الثانية، تتناغم مع ما يشير إليه بـ"الليبرالية المعلَّبة enchassé" أو المؤَطَّرَة ("embeddedliberalism")، أي مع الليبرالية التي صححها تدخل الدولة، والتيار الكينيزي le keynésianisme، كما تبدو في أغلبية الديمقراطيات الغربية بعد عام 1945.

(94) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 184.
(95) Ibid. , p. 184.
(96) J. G. Ruggie, «Embedded Liberalism in Postwar Economic Order», op. cit. , cité par Kébabdjian, ibid. , p. 176.

هذه الإدارة تنسجم مع القيادة الأميركية في النصف الثاني من القرن العشرين. ومن ثم، فإن خصوصية تحليل الإدارات الدولية والذي قام به ج. ب. روغي J. G. Ruggie هو التالي: من ناحية، "يعالج الإدارات الدولية ليس بوصفها بناءات غير زمنية هدفها حل معضلات منطقية، بل بوصفها بناءات تاريخية تقوم على المعايير والمبادئ التي ماتزال تختلف جذرياً من فترة لأخرى[97]، وهو، بنظرنا، ما قد يجعل منه براغماتياً. من ناحية أخرى، نلاحظ تشديده على الربط بين الداخلي والخارجي، وتفسيره لكيفية تغير طبيعة ودور هذه الإدارات تبعاً للتغيرات الداخلية التي تصيب الرأسماليات الوطنية. لكنّ، وهذا هو جانبه المثالي، هذا الدارس السياسي الأميركي يود أن يبين بأن "بناء الإدارات الدولية في فترة ما بعد الحرب، لم تنشأ، أو لم تنشأ فقط، من انبثاق الهيمنة الأميركية، بل من اتفاق كل البلدان الرأسمالية على نموذج مشترك بينها إلى حد ما، نموذج يخلط اقتصاد السوق والتدخل العام، والذي قد يشكّل أصل الإدارات الدولية"[98]، لأن مثل هذا التطور يدل على نشوء تعددية أصيلة. ويبين أن السلام الأميركي pax americana لا يُقارن بالسلام البريطاني Paxbritannica لأنه لم يُنتج النظام نفسه ولأن التنظيم الجديد للعلاقات الدولية لم يعد يتحدد فقط، كما كان في الماضي، بالتبادلية الحرة، بل يستند إلى تسويات بيدولتية جديدة. مع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن هذا التحول قد صار في عهدة الماضي. وانتهى مع نهاية "تسوية compromis الليبرالية المعلّبة"، الملازمة لمرحلة الحرب الباردة، ليسمح بعودة الليبرالية العالمية من دون ضبط. أخيراً، يميز المراقبون في صلب نظريات الاستقرار الهيمني، الموضوع المتكرر القائل بوجود دورات للقوة تبلغ مئات السنين تتحكّم في الوقت نفسه، بالتاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي، ومن ثم، بإيقاع الإدارات، وزمانيتها [قيمتها في الزمن-م] temporalité وهي نقطة هامة في الصيغة القوية لنظرية روبيرت غيلبان Robert Gilpin الذي يقول: إن أي مُهيمن مستعد لاستخدام قوته إذا لزم الأمر، لإكراه فاعلين آخرين على الخضوع للنظام الذي تضعه الإدارات[99]. وهو في هذا يتفق مع واقعيين آخرين (كراسنر Krasner، ووالتز Waltz) حول الفكرة القائلة بأنه لكي تظهر إدارة معينة، وتكون قادرة على فرض نظام عالمي لا بد أولاً من وجود تفاوت كبير في توزيع القوة الدولية. وهو ما لا يتحقق بشكل عام، إلا بعد انتصار كبير يؤمّن تفوقاً مؤكّداً للدولة. الحروب من أجل الهيمنة قد تحدد المراحل المتعاقبة للتاريخ

(97) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 176.
(98) Ibid. , p. 177.
(99) Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1981.

من خلال إنهاء المراحل الطويلة من عدم الاستقرار التي تتسم بالصراع بين اثنين من الطامحين إليها أو أكثر. وحينما يتكرَّس نجاح أحدها، فإن هذه المراحل تجعل نشوء الإدارات الدولية والاستقرار الاقتصادي أمراً ممكناً. السلام البريطاني pax Britanica في القرن التاسع عشر جاء بعد النجاح النهائي لبريطانيا في الحروب المتكررة التي نشأت في القرن الثامن عشر بين فرنسا وإنكلترا، أو بعد النجاح الحاسم لإنكلترا في عام 1815. وكذلك، فإن الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية جاءت في أعقاب هزيمة ألمانيا في عام 1918، ثم سحقها في عام 1945. حيث كانت من الطامحين إلى السيطرة العالمية في القرن العشرين. ثم جاء الاستسلام السوفييتي ليخلص الولايات المتحدة منه بوصفه مثيراً للاضطراب، وليس بوصفه منافساً حقيقياً. لقد سمحت نهاية "حرب الهيمنة" بتركيز القوة على الصعيد الدولي المهيأ لإقامة إدارة دولية، لأن المهيمن وحده قادر على فرض نظام عالمي كعامل للسلام والازدهار، على الدول ذات السيادة. لكنَّ لسوء الحظ، فإن المصادفات لا تدوم طويلاً. لأنه ما إن تنشأ إدارة، حتى تطرح معضلة شتاين Stein نفسها، كما رأينا، ولأسباب تحدثنا عنها بشكل سريع. ينجم عن مبدأ الوظيفة المتغيرة هذا الذي بحسبه يقوم اتجاه نحو المساواة في القوى المهمة لأن "الدول الواقعة في المرتبة الثانية تستفيد إفادة كاملة من الاستقرار الذي تسهم الأمة المُهيمنة في تحقيقه، أي إنها تستفيد نسبياً أكثر من الأمة المهيمنة لأنها تتمكن من التخلص من النفقات اللازمة لإنتاج السلع الجماعية الدولية"[100]. لذلك يضعف سبب وجود الإدارة الدولية بنظر تلك الأمة. ومن ثم، كما يشير غيلبان Gilpin، تتحوَّل الهيمنة الودودة تدريجياً إلى قوة "مدمرة"، على الأقل بالمعنى المالي، لأن القوة الهيمنية تجهد في أن تشرك معها الآخرين، من خلال، الإكراه، أو التهديد، أو الابتزاز في التكاليف التي أصبحت تشكِّل عبئاً عليها. والتنازلات التجارية التي قدمتها الجماعة الأوروبية، واليابان عند نهاية الحرب الباردة إلى الولايات المتحدة، خير مثال على ذلك. وتكاليف حرب الخليج مثال آخر. في كل الأحوال، يبدو تدهور العلاقات حتمياً، لأن مصلحة الدول غير الهيمنية تقتضي أن تتصرف بوصفها مسافراً غير شرعي، ومن ناحية أخرى، لا تستطيع القوة الهيمنية أن تسمح لنجمها بالأفول فترة طويلة. فهل ثمة إمكانية لاندلاع حرب ما؟ الجواب عن هذا السؤال غير مؤكَّد، لأن جيرار كيبابجيان يستخلص من هذه النظرية الدورية (الحَقَبية) مشكلة مهمة تتمثل في:

---

(100) Gérard Kébabdjian, op. cit. , p. 187.

"صعوبة إيجاد ترابط ثنائي المشاركة biunivoque تام بين مراحل الاستقرار (أو عدم الاستقرار) ومراحل الصعود (أو التراجع) للقوة الهيمنية"[101].

يرتبط بهذا التطابق أو عدمه (أولاً) نشأة الإدارات وبقائها. لذلك فإن إمكانية استمرار هذه الإدارات "بعد الهيمنة" صار موضوعاً لعدة دراسات في سنوات التسعينيات. من بين الكتّاب المعنيين، هناك أولاً كراسنر Krasner الذي يفسّر صلابة، ومن ثم ثبات الإدارات بعد الهيمنة بعطالة "القيادة leadershiplag"، المشابهة إلى حد ما لـ"صفائح القشرة الأرضية plaques tectoniques" التي يتحدث عنها الجيولوجيون[102]. أي إنه إذا كانت الإدارة تعكس، في المرحلة الأولى، علاقات القوة الدولية، وقوة أحد المهيمنين (باعتبار أن هذا التشكيل مناسب لنشأة الإدارات، كما يقول كراسنر، وإذا رأى هذا المهيمن، مع مرور الوقت، أن أرباحه النسبية تتضاءل خلافاً للدول غير الهيمنية، وأراد التحرك، فإن الإدارات لا تتغير بشكل آلي. وتفسير هذا أن المؤسسات، بعد إنشائها، يفترض أنها تؤثر في تفضيلات الدول، بل حتى في تغيير توزيع القوة لمصلحة فاعلين يناضلون من أجل الحفاظ على أنفسهم. وحسب كراسنر، يمكن أيضاً، بشكل فظ ومتأخر (كما في حركات القشرة الأرضية) أن يمارس تغير علاقات القوى تأثيراته من خلال تفجير المؤسسات. ويستخلص روغي J. -G. Ruggie من اختلاف الزمن هذا "استقلالية نسبية" للإدارات الدولية، ليذهب بعيداً في القول إن "الإدارة تستمر على الرغم من تراجع الهيمنة [حينما] يكون تطابق الأهداف الاجتماعية للقوى الكبرى قادراً على تحقيق استمراره، كما كان الحال خلال السبعينيات"[103]. لكنْ كما حدث العكس خلال فترة ما بين الحربين (فشل معيار تبادل الذهب gold exchange standard على نحو خاص). بعبارة أخرى، وهو أيضاً رأي روبيرت كوكس، الاستقلال النسبي للإدارات قياساً إلى الهيمنة، أقل ارتباطاً بتأثير الجمود المؤسسي، من "التوافق على قيم الرأسمالية، أو إدارة الصراعات الاجتماعية"[104].

تفاعل المصالح وجدوى الإدارات

أما كيوهان فيرى أن الأمر يتعلق ببيان أنه ليس من الضروري وجود مُهيمن (حتى لو اعترف بدوره في نشوء الإدارات) لقيام منظومة من الإدارات الدولية، وأن التعاون بين

---

(101) Ibid. , p. 188.
(102) Stephen D. Krasner, «Regimes and the limits of realism. Regimes as autonomous variables», S. D. Krasner, International Regimes, op. cit. , p. 355-368.
(103) J. G. Ruggie, «International responses…», op. cit.
(104) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 190.

الدول يمكن أن ينشأ بشكل عفوي من التقاء مصالحها، ويستمر شريطة تحقق بعض الشروط. بعد تشبثه، ولاسيما في كتابه After Hegemony [بعد الهيمنة](105) بتفسير فائدة الإدارات وملاءمتها للفرضيات الواقعية، وكذلك إمكانية تشكلها في غياب أي هيمنة، فقد عثر كيوهان لدى روبرت أكسلرود Robert Axelrod على الحجة التي كان يبحث عنها، وشاركه في مقالة(106) سعيا فيها إلى تطبيق النتائج التي توصل إليها أكسلرود Robert Axelrod حول ظهور التعاون في "عالم من الأنانيين"(107) على التعاون الدولي. تنجم فائدة (جدوى) الإدارات من النموذج العقلاني الذي يتفق معه كيوهان، الذي يقصد بالعقلانية، أن للدول، على غرار الشركات، "تفضيلات دائمة وهرمية"، وأنها "تحسب تكاليف وأرباح كل إمكانية فعل بهدف رفع فائدتها إلى حدها الأقصى، المحددة تبعاً لهذه التفضيلات. الأنانية تعني أن وظائفها [الدول] النفعية مستقلة عن بعضها بعض، و"أنها لا تربح ولا تخسر نفعياً، لأن الآخرين يربحون أو يخسرون"(108) بكل بساطة. إن زرع استراتيجية "أعطيك وتعطيني donnant-donnant" في عالَم الأنانيين، وتنعدم فيه لعبة الفاعلين، كما يعرضها إكسلرود، وتسمح [الاستراتيجية] ببيان كيف ينبثق التعاون في غياب سلطة مركزية، وكيف له أن يزدهر ويقاوم أي بديل آخر.

في الهرمية الدولية، حيث تحذر الدول من بعضها بعض، وتحاول ممارسة استراتيجية اللهم نفسي self help تبعاً لتفضيلاتها، فإن فائدة (جدوى) الإدارات تقوم على جعل بيئتها أكثر شفافية، والتعرّف على نوايا الآخرين بشكل أفضل، ودفعهم بذلك إلى تفضيل استراتيجية التعاون. طريقة كيوهان هذه في عرض الأشياء، والتي تتناسب مع رغبته في وضع نموذج تعاوني مقابل عالَم الواقعيين الذي يتسم أساساً بالصراع، بينما جماع الاثنين يحقق واقعية التاريخ، كما تؤمن به المدرسة الإنكليزية (انظر الجزء الثاني من هذه الدراسة)، لكنّ من شأنها أن تقوده إلى المبالغة في تقدير أهمية وظيفة الجدوى (الفائدة). لا شك في أن التاريخ مأساوي، لكنه أقل فصلاً بين الخير والشر manichéenne من

---

(105) Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, Princeton University Press, 1984.
(106) Robert Axelrod, Robert Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions», World Politics, 1985, p. 226-254.
(107) Robert Axelrod, «The Emergence of Cooperation among Egoists», American Political Science Revue, 1981, n° 75, p. 306-318, et The Evolution of Cooperation, New York, Bsic Books, 1984. La première traduction française de ce livre s'intitulait: Donnant-donnant. Théorie du comportement coopératif Paris, Odile Jacob, 1992. Mais en 1996, puis en 2006, lors de nouvelles publications, le même éditeur a changé le titre qui est devenu Comment réussir dans un monde d'égoïstes. Théorie du comportement coopératif.
(108) R. Keohane, After Hegemony, op. cit. , p. 27.

النظريات التي تعنيه. لذلك لا ينكر كيوهان دور القوة، ويدرج مسعاه ضمن مقاربة شاملة (منظومية) systémique[109]. فهو يعي أن الأساس ليس البرهنة على أن التعاون مرادف للتناغم، إنما إمكانية ممارسة الشورى، خصوصاً، بفضل الاتصال الذي يتيح "ضبطاً مشتركاً لتصرفات الفاعلين لتتناسب مع التوقعات الحقيقية، أو المسبقة من الآخرين"[110]، ولاسيما حين قادته أعمال روبرت أكسلرود Robert Axelrod حول نظرية الألعاب، خصوصاً "معضلة السجين"، إلى التفكير بأن التعاون بين الدول يمكن أن ينشأ بشكل عفوي من خلال تلاقي المصالح، وما بينها من مُشترك. هذا إذا كانت كلها رابحة، بنحو خاص.

ومن ثم، دعونا ننظر، مع جيرار كيبابجيان، مرة ثانية في أهمية معضلة السجين التي، برأيه، غالباً ما تعرض بوصفها نموذجاً لقضايا الفعل الجماعي كلها: "وضعت الشرطة يدها على لصين مزعومين شريكين في عملية سرقة، لكنَّ القاضي لا يملك أي دليل يخوله إيقاع الحكم بهما. فيعمد إلى وضعهما أمام الخيار التالي، من دون أن يسمح لأحدهما بالتواصل مع الآخر، فيقول لكل منهما: إذا اعترفت باقتراف السرقة (وهو ما يعادل الاعتراف بالفعل، ومن ثم اتهام شريكه)، سيُعفى عنك، إذا لم يعترف شريكك، لكنْ سيتم الحكم عليك بالسجن عامين، إذا اعترف شريكك. وإذا لم تعترف، فستكون مدة العقوبة ستة أشهر في السجن إذا اتخذ شريكك الموقف ذاته، لكنها ستزيد إلى خمس سنوات من السجن إذا اعترف الآخر، وقام باتهامكَ. إزاء هذه المعضلة، ينبغي على كل سجين، إذا كان عقلانياً، الاعتراف، لأن هذه هي الاستراتيجية المعتمدة. ومن ثم فإن كلاً من السجينين سينال عقوبة السجن لمدة عامين، بينما عقوبتهما تبلغ ستة أشهر سجناً"[111]. غاية هذه القصة بيان أن متابعة المصالح الفردية من الفاعلين، التي تعارض إحداها الأخرى، والذين يجهلون استراتيجية التعاون، تعني أن نتيجة علاقاتهم لا يمكنها التوافق مع الحد الأعلى optimum الجماعي، وهو ما يصبح غير منتج بالنسبة لكل واحد منهما. إذا استطاع السجينان التواصل مع بعضهما، فلن يكون الاعتراف لمصلحة أي منهما. كما يعني هذا، أن التعاون ليس بمنأى عن متناول اليد، أولاً، لأن حياة الدول عبارة عن تركيبة من التبادلات والصراعات، وقد يكون للفاعلين مصلحة موضوعية في التعاون. لكن، هذا النمط من الحالات، كما يقول كيبابجيان، والذي يُتاح فيه للدول إمكانية

(109) Ibid., p. 26.
(110) R. Keohane et R. Axelrod, «Achieving Cooperation...», op. cit., p. 226.
(111) Gérard Kébabdjian, op. cit., p. 154.

الاختيار، لأن بوسعها التواصل في ما بينها، بين التعاون الذي يبلغ حده الأقصى، والعزلة التي فرضت عليهما تتسم بعدة حالات في الاقتصاد الدولي. ومن ثم، بما أن من المفترض أن تكون شروط (ظروف) اللعبة التجارية الدولية هي نفسها ظروف معضلة السجين، فقد أراد أكسيلرود البرهان على أن توازن أي تعاون يمكن أن ينشأ عفوياً من خلال عملية انتخاب طبيعي حينما تتكرر اللعبة المشار إليها بشكل غير محدَّد خلال أجل معين، أو تبقى تتكرر إلى ما لا نهاية. وبما أن الفاعلين "يمكن أن يتلاقوا مرة أخرى تكون الغلبة عاقبة تفاعلهم القادم"، ويكون الشرط المقبول sine qua non، هو بقاء الأطراف المعنية عند حدود استراتيجية "**أعطيك فتعطيني**" (Tit-For-Tat ou TFT حسب تعبير أكسيلرود) التي تقتضي التقيد بثلاث قواعد هي: قاعدة "التساهل bienveillance" التي تنطوي على عدم التهرّب والتصرف أولاً، وبشكل فردي، والقاعدة المسماة" "الاستعداد susceptibilité"، التي بموجبها ينبغي أن نكون مستعدين، وننسحب إذا هرب الفاعل الآخر في الدور السابق؛ وقاعدة "الرفق indulgence" التي تدفع إلى دعوة الآخر إلى التعاون من جديد بعد تطبيق العقوبة[112]. من البدهي أنه ينبغي تجنب الصراعات غير المفيدة، وأن يتحلى تصرف الفاعل بأكبر قدر من الشفافية. هذه القواعد الهادفة إلى توطيد الثقة، والتقليل من الشكوك، والعمل بالحوار، تؤدي إلى نشوء عقلانية جماعية تدفع إلى التعاون. لاسيما أنها غير مُكلفة - أو على الأقل أقل كلفة من تلك التي تتسبب بها ألعاب العلاقات الثنائية المتعددة. وبطبيعة الحال، كما يشير كيوهان، فإن إطار المؤسسات الدولية أفضل مكان لتطبيق هذه القواعد نفسها، بفضل تكرار اللقاءات، والمعرفة المسبقة بما سيكون عليه سلوك الآخرين. ثم، كما يقول أكسيلرود، بدءاً باللحظة التي تمارس فيها الجماعة مبدأ "أعطيك وتعطيني"، فإن التعاون سيتعزز للأسباب الثلاثة التي تحقق أفضل النتائج قياساً بالنتائج الأخرى" (وهي الخلاصة التي وصل إليها أكسيلرود من تحليلاته كلها) ومن ثم يمكنها، مع الزمن، جذب نسبة متنامية من الفاعلين، من خلال الانتخاب الطبيعي؛ والاستقرار: ما إن تستقر قاعدة TFT فإنها تميل إلى الاستقرار، لأنه إذا تعاون الفاعلون، فلا يعود بالإمكان تجاوزها، حسب النتيجة الرياضية، من قاعدة منافسة لها (قاعدة "دائماً لوحدي" على سبيل المثال)؛ ما نسميه تأثير البرهان effet de démonstration (يسميه أكسيلرود البقاء الأولي viabilité initiale "يعني أنه في حالة الفوضى" حيث يعمل الفاعلون بقواعد مختلفة"، أولئك الذين يلعبون لعبه "أعطيك فتعطيني" "يمكنهم الدفع إلى البدء بالتعاون [...] إذا كانوا على شكل جماعات صغيرة

(112) R. Axelrod, Donnant-donnant, op. cit.

مهمة"[113]. طالما قبل نموذج أكسيلرود بقي أن نبرهن على أنه قابل للتعميم على العلاقات الدولية. وبما أن هذه المسألة قد كانت مدار نقاشات عدة، فقد جمع جيرار كيبابجيان هذه المناقشات حول إشكاليتين: "المسائل الخاصة باللاعبين، والمسائل الخاصة بطبيعة اللعبة"[114]. وحول التساؤل الأول، يلاحظ بما أن اللعبة التي يعنيها إكسيلرود هي لعبة تتكرر بين اثنين" فإن القيد الرئيس على صعيد أهمية النتائج ترتبط بتحديدها بلاعبين. ومن ثم، نصل إلى هذا التناقض القائل بأن التعاون الذي يقصده إكسيلرود هو عكس التعاون الذي تهدف إليه الظواهر الدولية. العدد ن* من اللاعبين من بين السكان الذين قام إكسيلرود بدراستهم لا يتعاونون أبداً كلهم مع بعضهم، بل لا يتم التعاون حتى بين اثنين من بينهم. تقييد التعاون الثنائي ليس مزعجاً بالنسبة لكثير من علاقات التبادل، بل تشكّل عائقاً **نافلاً أمام دراسة العلاقات الدولية**، التي تدخلُ كثيراً من المشاركين، وحيث التعاون، بمعزل عن الحالة الخاصة للمنظومات ثنائية القطبية، هو مفهوم متعدد الجوانب. في الألعاب التي يشارك فيها أكثر من لاعبيَن، تطرح في الحقيقة مشكلات لا معادل لها في الألعاب التي يقوم بها لاعبان. من الضروري، على نحو خاص، تصور إمكانية تعاونات جزئية (تحالفات) بين بعض اللاعبين، وهو ما يغير حدود المشكلة (إمكانية قيام تجمعات إقليمية، كما في أوروبا). شروط إمكانية تطبيق النتائج التي توصل إليها إكسيلرود على المجال الدولي، ليست بالتالي تحصيل حاصل، وتتطلب البرهان عليها، وهو مشروع لم يخاطر بولوجه أي مؤلِّف ليبرالي جديد حتى الآن"[115]. والحكم غير قابل للاستئناف حول هذه النقطة الأولى. لا شك أنه لهذا لم يشدد كيوهان على القيمة الجوهرية لنموذج إكسيلرود حول التفاعل القائم على معضلة السجين، واكتفى بما يثير انتباهنا "حول الطريقة التي يمكن من خلالها أن تمنع العوائق التي تُوضع أمام الإعلام والاتصال في السياسة الدولية، التعاون، وتكون سبباً في الاختلاف، حتى في وجود المصالح المشتركة"[116]. بعد هذا، يلاحظ كيوهان، في ما خص عدم التكافؤ بين اللاعبين، أن "معضلة السجين تفترض لاعبين متساوِين من حيث الأهمية، بينما المجال الدولي مبني على توزيع غير متكافئ للقوة [...] كما يمكن تصور لعبة (مناظرة) شبيهة يمكن للمُهيمن أن يخلق فرصاً يستثمرها من خلال إخضاع الأضعف"[117]، وهو أمر حتمي. أما بالنسبة

---

(113) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 221.
(114) Ibid. , p. 223.

* ن = n: المقصود بها عدد غير محدد.

(115) Ibid. , p. 223-224.
(116) R. Keohane, After Hegemony, op. cit. , p. 60.
(117) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 224.

لطبيعة اللعبة الآن "فالمشكلة الأولى تنجم عن أن نتائج إكسيلرود تفترض أن اللعبة تتكرر دائماً وأبداً. في الحالة العامة، تبدو فرضية الأفق غير المحدود غير واقعية؛ وهي كذلك في المجال الدولي، بنحو خاص، لأن الدول (وهي ليست أزواجاً ولا شركات) يمكنها دائماً **اللجوء إلى الحرب**، والقضاء على خصومها (وهو أمر مشروع حسب المعايير، والمبادئ والقواعد الدولية: النموذج الفوضوي). لهذا، لا مجال للألعاب التي تتكرر إلى ما لا نهاية على الصعيد الدولي. [...] فالرهانات مرتفعة جداً في المجال الدولي لأن الخوف من الخطأ يجعل الدول تندفع بقوة إلى اتباع الاستراتيجية المُهيمنة، أي الاستراتيجية التي لها نهاية، أي التخلي، أو الهروب. كما أن اللعبة لا تتكرر أبداً، لأن الدول واثقة من أنها ستلتقي دائماً بالشركاء نفسهم في الألعاب المتبادلة. على سبيل المثال فإن اللعبة بين ألمانيا وفرنسا لا تتكرر دائماً. فالنهايات مؤكَّدة (كالنهايات الأوروبية على سبيل المثال)، ومن الواضح أن اللعبة النقدية، والسياسية، والتجارية ينبغي ممارستها مع ألمانيا، وليس مع بلد ثالث افتراضي. المشكلة الثانية، لها علاقة بطبيعة اللعبة التي تبقى مستقرة خلال عملية الانتقال إلى التعاون. لكنّ، لم تستقر اللعبة أبداً، على الصعيد الدولي، ويبقى أحد رهانات الصراعات بين الدول هو، الاختلاف حول تعريف قواعد اللعبة"[118].

ينبغي أن نضيف إلى هذه الانتقادات والشكوك، التحفظ الذي عبَّر عنه أكسيلرود نفسه حول المسائل التي يثيرها نموذجه الفرداني تماماً، والرياضي البحت بقوله: "لكي تكون لدينا نظرة واقعية حول هذه القضايا، لا بد من الأخذ بالحسبان مجموعة من العوامل الغائبة [...] كالإيديولوجيا، والسياسة البيروقراطية، والالتزام، والتحالفات، والتوسط، والجاذبية السياسية[119]". من غير المدهش في هذه الظروف، أن يعود أتباع نظرية الإدارات عنها لاتخاذ مواقف أكثر سطحية prosaïques ليس من خلال عرضها بوصفها أدوات للضبط الدولي، بل بوصفها ملينات للعلاقات البيدولتية، لأنها تسمح للفاعلين بتوقع المواقف، وتوفر "الشروط الملائمة لإجراء مفاوضات منظَّمَة ومتعددة الأطراف"[120].

إن قضية عدم المساواة بين اللاعبين تعيد إطلاق النقاش حول القيادة leadership القسرية، والقيادة المتسامحة، اللتين قيلَ بصددهما أنه إذا كانت القيادة الأولى قد فرضتها القوة وحافظت عليها، فإن الثانية تتسم بإنتاج المنافع الجماعية التي ترضي مصالح الجميع[121]. لكنّ، بما أنه يمكن تحقيق القيادة المتسامحة bienveillant عبر

(118) Ibid. , p. 224-225.
(119) Robert Axelrod, Comment réussir dans un monde d'égoïstes, op. cit. , p. 173.
(120) R. Keohane, After Hegemony, op. cit. , p. 244.
(121) Duncan Snidal, «The Limits of Hegemonic Stability Theory», op. cit.

مجموعة صغيرة من البلدان الراغبة في الحفاظ على إنتاج المنافع الجماعية، في الحالة التي تتحقق فيها المنفعة الدولية عبر قيادة وحيدة، فإن المسألة الحاسمة بالتالي، معرفة ما إذا "كانت المكاسب الصافية تزداد (في ظل القيادة المتسامحة) وتقل (في ظل القيادة القسرية)، بالنسبة للدول غير الهيمنية المدعوّة للدخول في دائرة إنتاج المنفعة الجماعية"[122]. المعيار الذي يعتمده كيوهان Keohane ساعد كيبابجيان Kébabdjian، بإيضاح نقطتين كانتا موضوعاً للنقاش: هما تكاليف التسويات transactions، وتسوية المكاسب. قدم كيوهان، مقترحاً يقول: إن الإدارات لا تظهر إلا حينما لا تكون تكاليف التسويات (مرتفعة جداً، أو منخفضة جداً). فإذا كانت بالغة الانخفاض، فلا جدوى من إنشاء إدارة دولية، لأن من الممكن، في إطار تسويات بسيطة عاجلة، التفاوض على التعويضات، أو إيجاد حل يرضى به الجميع. ولذلك، كما يقول هذا الاقتصادي، فإن تعاون السياسات النقدية على الصعيد الدولي لا يحتاج إلى إدارة دولية (كما كان عليه حال منظومة بريتون وودز Bretton Woods) إذا لم تكن المعلومة مُكلفة، والتبادلات رخيصة (نقل سريع لا يكلف الناس كثيراً، واتصالات سلكية منخفضة الأسعار، ومعلوماتية واسعة الانتشار، وبريد إلكتروني، وما إلى ذلك) عندها يمكن أن نكتفي بإجراء مفاوضات مدروسة، وباتصالات عن بعد، واجتماعات غير رسمية، كما هو الحال المتزايد بين أعضاء مجموعة السبعة، من دون الحاجة إلى وضع بنى ثقيلة للإدارة. اللهم إلا إذا اعتبرنا المؤتمر البيّحكوميّ بمثابة إدارة في حد ذاتها حينما تكون هناك مشاورات! وبما أن من المستحيل وجود الإدارات حينما تكون تكاليف العمليات التجارية بالغة الارتفاع، يبقى مجال "بين بين entre-deux" حيث يتم تحليل الإدارات بوصفها أجهزة هدفها تقليص تكاليف التسويات المؤسسية، أي التكاليف المقرونة بالوظائف الأربع (العقوبة، التوجيه، المعلومة، التسوية أو الإصلاح) الخاصة بإدارة معينة. في المقابل، من شأن تكاليف التسويات المرتفعة جداً إضفاء المصداقية على فرضية الهيمنة ما دام التعاون الذي تفرضه القوة المهيمنة يسمح بتخفيضها. حسب رأي كيوهان نفسه، ومن ثم يمكن ، اعتبار أن القيادة تخفض تكاليف التسويات transactions وتوفر منفعة جماعية لمجموع البلدان، لأن "تكاليف إنشاء إدارة تتكوّن من مُهيمن معين hégèmon أخف من التكاليف التي ينبغي على تحالف قوى غير هيمنية احتماله، بسبب الآثار الاقتصادية الخارجية externalités التي يفيد منها مُهيمن موجود في عدة إدارات. وعليه، فإن وجود هيمنة

(122) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 205-206.

عسكرية يقود إلى إفادة المجال التجاري من الآثار الاقتصادية الخارجية من حيث تقليل الأخطار"[123].

رد الفعل الواقعي الجديد، وتعقيد الإطار التعاوني

شكلت حجة المكاسب النسبية الجواب الرئيس على ردة فعل الليبراليين الجدد، مقابل ثقة الليبراليين الجدد، القائمة على العقلانية الرياضية لنموذجهم. وهو نموذج يقوم على القول بأنَّ: "مبدأ التعاون الليبرالي الجديد غير قابل للتطبيق، من دون شرط، على المجال الدولي، لأن الدول مشغولة أساساً بمكاسبها النسبية"[124]، كما يلاحظ كيبابجيان الذي يرجع في هذا إلى كينيث والتز Kenneth Waltz، في قوله: "حينما تتساءل الدول، وهي تقف أمام إمكانية تعاون يحقق أرباحاً متبادلة، عما إذا كانت ستتعاون، فإنَّ السؤال الذي تطرحه هو معرفة كيف سيتم توزيع المكسب. لكنها ليست مُكرَهة على طرح السؤال: "هل سيربح كلانا"؟ بل "من سيربح أكثر؟"[125].

لا شك في أن جوزيف غرييكو Joseph Grieco أكثر من تشبث بالبرهنة على أن النموذج الناشئ عن معضلة السجين، لايأخذ بالحسبان التام اهتمام الفاعلين بمكاسبهم النسبية بمقدار اهتمامهم بمكاسبهم المطلقة[126]. فذريعة المكاسب النسبية تقول: إن الفاعلين الدولتيين يتأثرون فقط "بالتعاون، أو بإنشاء إدارات ما دامت مكاسبهم النسبية تزداد. وكما أنه من المستحيل أن تزداد المكاسب النسبية للعملاء كلهم في الوقت نفسه، فليس ثمة سبب عام لإنشاء إدارات على أساس الحجاج الليبرالي الجديد"[127]. ويقدِّم غرييكو Grieco برهاناً على ذلك الصعوبة، في مجال التجارة الدولية، في تجاوز اتفاق الغات GATT بسبب منافسة الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان على توزيع الفوائد التي تمنحها هذه الإدارة[128]. كما يقبل أن الحالات تكون في بعض الأحيان أكثر تعقيداً، وأن الخسائر النسبية، في بعض الظروف، يمكن تعويضها بمكاسب مطلقة كبيرة[129]. يسعى

---

(123) Cité par G. Kébabdjian, ibid. , p. 211.
(124) Ibid. , p. 228.
(125) K. Waltz, The Tip, op. cit. , p. 105.
(126) Cité par A. Hasenclever, P. Mayer, et V. Rittberger, Theories of International Regimes, op. cit. , p. 118, Joseph Grieco, «Realist Theory and the Problem of International Cooperation. Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma», Journal of Politics, 1988, vol. 50, p. 500.
(127) Cité par A. Hasenclever, P. Mayer, et V. Rittberger, Theories of International Regimes, op. cit. , p. 118, Joseph Grieco, «Realist Theory and the Problem of International Cooperation. Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma», Journal of Politics, 1988, vol. 50, p. 500.
(128) J. Grieco, Cooperation Among Nations. Europe, America and the Non-Tariff Barriers to Trade, Ithaca, Cornell University Press, 1990.
(129) Ibid. , p. 29.

غرييكو إلى بيان أن التأثر بالمكاسب النسبية (التي يسميها "عامل k") ليس توزيعاً ثابتاً، ويمكن أن يتغير، من دون أن تقلقه الفرضيات القائلة: إن التعاون يمكن أن ينشأ، أو لا ينشأ في منظومة ذات محفزات مختلطة. يلاحظ كيبابجيان أن غرييكو في مقاربته الظرفية (السياقية) "يعالج معامل coefficient تأثر سلوك دولة ما بالأرباح النسبية، أي العامل K، بوصفه متغيّراً يفترض أن يكون دائماً أعلى من صفر. ويضع يده على مصادر التغير الممكنة للعامل K بين بلدين، هي: 1) الظرف المعتبر (حالة حرب، أو سلم) والميراث الصراعي: حالة حرب مرفقة بماض صراعي، تؤدي إلى قيمة K مرتفعة. في المقابل، فإن العلاقات السلمية تقلّل من قيمة K)؛ 2) وجود، أو عدم وجود عدو مشترك: التأثر بالمكاسب النسبية المختلطة بين بلدين يمكن أن يكون أضعف (فرنسا وألمانيا على سبيل المثال) في وجود خصم مشترك (الولايات المتحدة، أو اليابان على سبيل المثال، في المجال الصناعي؛ 3) **المجال المعني**: بعض القطاعات تكون استراتيجية، وتؤدي إلى إيلاء المكاسب النسبية أهمية أكبر إلى حد ما (مسائل عسكرية، أبحاث تكنولوجية متقدمة...) منها في قطاعات أخرى؛ 4) درجة قابلية تحويل المكاسب إلى موارد: المكاسب التعاونية في مجال الحماية protection ضد البيئة هي، على سبيل المثال، أكثر صعوبة من حيث قابليتها للتحوّل إلى مصادر قوة من مكاسب التعاون في مجال تكون فيه التأثيرات الخارجية عينية؛ 5) حجم البلدان: الدولتان اللتان لهما الحجم نفسه، يميلان إلى التميز بمعامل K أضعف من بلدين ليس لهما الحجم نفسه لكنهما قريبان من بعضهما؛ فدولة صغيرة جداً ودولة بالغة القوة يميلان، في المقابل، إلى التميز بمعامل K ضعيف؛ 6) طبيعة الدولة: تميل الدول الديمقراطية، حيث كل شيء فيها متساوٍ، إلى أن يكون بينهما K أضعف مما لو كان الأمر يتعلق بدول استبدادية"[130]. وحينما يطبِّق غرييكو هذه المعايير على الدول التي شاركت في إحدى مراحل التفاوض التجاري للغات (جولة طوكيو)، فهو يستنتج أن "التناظر الكبير في توزيع المكاسب النسبية في قطاع غير استراتيجي يعد عاملاً ملائماً لعقد اتفاق؛ أما إذا كان عدم التناظر أكبر في توزيع الفوائد لمصلحة الشريك الأقوى، فيصبح عاملاً بالغ السوء"[131]. على الرغم من موقف جوزيف غرييكو المرن نسبياً، والذي يبقى ليبرالياً جديداً، فهو يستمر في اعتقاده، مع من ينتمون إلى مدرسته، بأن حالة الهيمنة تبقى احتمالاً ممكناً للتعاون[132]. في الحالة المغايرة، يرى الواقعيون الجدد في ظهوره المعقول السيناريو الآتي: "ليكن N عدداً كبيراً إلى حد ما من الدول القوية القابلة

---

(130) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 244-245.
(131) Ibid. , p. 245.
(132) Ibid. , p. 245.

للمقارنة ببعضها، يمكننا تصوّر تعاون m دولة (m <n) تشكّل تحالفاً، هدفه زيادة مكاسبه النسبية بالنسبة للاعبين المتروكين خارج التحالف m- n). عندئذ يكون التعاون المتصوَّر مقيداً حتماً بمجموعة فرعية من البلدان، ولا علاقة له إلا بالتحالفات، وليس بالعالَم كله أبداً. بما أن التحالف عابر، فهو من ثم حتماً غير مستقر إذا لم تكن علاقات القوة غير متناظرة، لأن التحالفات المتنافسة يمكنها دائماً أن تتشكل، وكل لاعب ينتمي إلى التحالف تحدوه الرغبة بالهروب للالتحاق بتحالف آخر. وبالتالي، يبدو التعاون استثنائياً، وعائماً، ومؤقّتاً. وكذلك، فإن هذا التعاون غير ممكن، مبدئياً، إذا اعتبرنا الألعاب التي يقوم بها لاعبان (قطبان duopole)، لأن الاهتمام بالمكاسب النسبية يمنع قيام أي اتفاق"[133]. هل الاختلاف بين الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد حول مسألة الإدارات غير قابل للحل في نهاية المطاف؟ ليس هذا مؤكّداً، كما نظن، لأن التيارين يتفقان في إنتاجاتهم الأخيرة. فللدول، في الحقيقة، مجموعتين من الأهداف: أهداف تسعى إلى تحقيق مكاسب مطلقة، وأهداف تريد تحقيق مكاسب نسبية. وهو ما ينتج، عموماً حينما تهتم الدولة بالجانب النقدي، والجانب التجاري في تبادلاتها[134].

لهذا النقاش الأخير، على الأقل، فضل استخلاص تعقيد المواقف النظرية، وتعقيد الإطار التعاوني للدول، سواء أكان إقتصادياً بالتحديد أم لا. فبعد كراسنر، إنما لأسباب مختلفة، ترى غريبكو لا يدحض فائدة الإدارات، مع أنه يناقش أهميتها المؤسسية، وتأثيرها السلوكي، مثله في هذا مثل الواقعيين الآخرين. إضافة إلى هذه النسبية في التقييم، فإن التعقيد ينجم عن أن بعض الكتّاب سيتصوّرون شمولية التعاون، أي التفاعلات التي تحدّد بيئته، وتقترح فئات جديدة من الإدارات، مثل أرثر شتاين Arthur Stein[135]، أو رفض المقاربة العقلانية، وتقديم فرضية مدرسية أخرى مثل أوران يونغ Oran Young[136]، أو أخيراً، تصور التعاون عبر زاوية التصورات المتبادلة، كما يراها روبرت جيرفيس Robert Jervis[137]، في الخروج من النظام التجاري والانتقال إلى نظام الأمن. أهم شيء عند شتاين هو ذلك التمييز الذي يضعه بين "معضلات المصالح المُشتركة" و"معضلات الكراهيات المشتركة". فبينما ترتبط الأولى بالحالة العامة، فإن

---

(133) G. Kébabdjian, op. cit. , p. 232.
(134) Ibid. , p. 234.
(135) A. Stein, «Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World», Stephen D. Krasner, International Regimes, op. cit. , 1983, p. 115-140.
(136) Oran R. Young, «International Regimes: Toward a New Theory», World Politics, Vol. 39, n° 1, octobre 1986, p. 104-122. Voir aussi, Oran R. Young, «Regime dynamics: the rise and fall of international regimes», in Stephen Krasner, International Regimes, op. cit. , p. 93-113.
(137) Robert Jervis, «Security Regime», in Stephen D. Krasner, International Regimes, op. cit. , 1983, p. 173-194.

الثانية ناجمة عن الإشكالية البيئية والطقسية المعاصرة، بالمعنى الذي توحي من خلاله بأن الدول تواجه حالة غير محتملة في فترة معينة، تحاول تجنبها بشكل جماعي. إذا علمنا أنه، مقابل الصدمة الطقسية، لا استراتيجية فردية مهيمنة مستقلة لقرار الدول الأخرى، فإنه ينبغي على الاكتئاب (الضغط) stress البيئي أن يولِّد إدارة، من تلقاء نفسه. لكننا لم نصل إلى هذه الحالة بعد مع اتفاق كيوتو، لأن الدول الكبرى الملوِّثة، مثل الولايات المتحدة، لم تصدق عليه قبل الرحيل غير المشرِّف لجورج بوش [الإبن] في كانون الثاني/ يناير 2009 (لكنَّ هذا الأمر تغيَّر مع الرئيس باراك حسين أوباما)، وأن من بين الذين وضعوه أولئك المتعضين، أو من يصعب عليهم اعتماد طرق مُقوننة dispositifs arrêtés.

مثل هذه الاختلالات الوظيفيّة تقبل التفسير، ولو جزئياً، من خلال التحفظ الذي أبداه وران يونغ Oran Young حول العقلانية المفترضة التي تقود إلى تشكيل إدارة ما، آخذين دائماً بالحسبان تعقيد السياق الذي يتم اتخاذ القرار فيه. هذا المتخصِّص السياسي الذي كان مُقِّلاً في استخدام التحليل المنظومي (الشامل)[138]، ولكنه أخذ منه ما يكفي للإشارة إلى أنه في أي تشكيل من الفاعلين المستقلين فإنّ كلاً منهم يدين إلى وعود الآخرين وتهديداتهم[139]، كما اهتم بالمسألة البيئية على نحو خاص[140]، فلم يستطع الامتناع عن ملاحظة أن أطراف الإدارات المعتبَرين بوصفهم عقلانيين" كانوا يتجاوزون عدداً كبيراً من الاعتبارات التي تشكّل جزءاً من الاهتمامات الكبرى للمفاوضين في ظروف العالَم الواقعي"[141]. في ما يخص حماية البيئة، ولاسيما في وقت الأزمة، فإن القيود الاقتصادية هي المعوقات. ويتبين أن أهداف الفاعل نفسه تكون دائماً متناقضة، وأكثر منها أهداف جماعة من الدول. هل يمكن عندئذٍ تصور، إنشاء إدارة بشكل معزول، حينما تنخرط الدول في مفاوضات متعددة، ويترتب على استراتيجياتها التكيف مع تعقيد المنظومة التي تضمها؟

يشدد يونغ على ضرورة دمج "المساومة المؤسسية" في عملية الإقناع بتشكيل الإدارات، أي القبول، بأن هذه الإدارات جزء لا يتجزأ من تفاوض يربط، على الأقل ضمنياً، عدة مجالات، وأن النتائج تكون بالتالي مترابطة، من جهة، ومن جهة أخرى، الاعتراف، بأنه ضمن كل مساومة خاصة بإدارة ما، يُعاد تعريف توزيع المكاسب وتكييفها، انطلاقاً مما تم تحديده في البداية، تبعاً للظروف والضغوط الخارجية، خلال ما يسميه "المساومة

(138) Oran Young, «Interdependencies in World Politics», International Journal, 24, automne 1989, p. 726-750.
(139) Ibid. , p. 746-748.
(140) Ibid. , p. 746-748.
(141) Ibid. , «The Politics of International Regimes…», p. 356.

المُدمَجَة". في النهاية، هذا التشكيك في عملية نشوء الإدارات، التي يراها بوصفها تسويات مؤسسية فعّالة إلى حد ما، لا تقود يونغ إلى الشك بفاعليتها إذا تحققت بعض الشروط[142]. ومع أنه يقول إنه من جماعة الوضعية الجديدة، إلا أنه يأخذ ببعض الإنجازات والأحكام المادية وغير المادية[143] لتبرير الأثر الحاسم للمؤسسات في الحياة الدولية، حيث ثمة سبعة متغيرات تتفاعل من أجل تحقيق فاعليتها، وهي: **الشفافية**، أي التطابق بين الأجزاء والمبادئ؛ **الصلابة**، أو الفاعلية وقابلية الآليات المؤسسية على التكيّف؛ **قواعد تطور الإدارة تبعاً للسياق**؛ **قدرات الحكومات** على احترام التزاماتها إزاء أخطار الروابط الدولية والضغوطات، أو الاضطرابات المحلية؛ **توزّع القوة الدولية**، علماً أن عدم تناظرها asymétrie ليس ضرورياً، ولا ظاهرة عائقة مانعة (فاسخة)، وأن الإدارات استمرت بالبقاء بعد نشرها خلال العقود الأخيرة؛ **مستوى الاعتماد المتبادل**، على اعتبار أن ارتفاعه يعزّز حقيقة هذه الإدارات؛ **النظام الفكري**، أو منظومة الأفكار التي تقتضي عدم إمكانية الإدارة على الوجود أو البقاء من تجانس هؤلاء، من دون وجود نوع من تجانس التصوّرات التي للفاعلين حول العالَم ومصيره[144].

من خلال إدراج النقطة الأخيرة، أي دور الأفكار، فإن يونغ يمهّد الطريق أمام البنائيين. ويمكن القول: إنه يقوم بذلك صحبة روبيرت جيرفيس Robert Jervis الذي يقاطع نموذج معضلة السجين بمفهوم معضلة الأمن عند جون هيرز John Herz[145] مع تخصيص مكانة كبيرة لقضية التصوّر perception، لتحديد ما يتضمنه بوصفه إدارة أمنية. على الرغم من أننا نخرج من النظام التجاري، من المهم ذكر هذه الحالة، لأنها تبين، بشكل أفضل كم هي حاسمة المعتقدات والتصورات المتبادلة، بسبب حساسية الألعاب الأمنية.

جيرفيس نفسه يبدأ بإيضاح ما يفرّق معضلة الأمن عن المعضلات الناشئة عن الاقتصاد[146]: 1) تقتضي شؤون الأمن تنافساً أكبر بكثير بين الدول؛ 2) إن المحفزات،

(142) Oran R. Young, «The Effectiveness of International Institutions: Hard Cases and Critical Variables», James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (éditeurs), Governance Without Government: Order and Change in World Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1992, p. 160-194.
(143) Ibid. , p. 160-163.
(144) Ibid. , p. 175-193.
(145) Idealist Internationalism and the Security dilemma», World Politics 2, janvier 1950, p. 157-180, نذكر، حسب هرز بأن "أي إجراء تسلح تتخذه دولة معينة لرفع مستوى أمنها إلى حدوده القصوى، يخلق لدى الدول الأخرى الشعور بغياب الأمن، ودفعها إلى اتخاذ إجراؤات مشابهة. ويبدو أن هذا السباق نحو امتلاك القوة العسكرية مخالف للهدف الأساسي.
(146) R. Jervis, «Security regimes», op. cit. , p. 174-175.

هجومية كانت أم دفاعية، لا تغير شيئاً كبيراً في تعزيز الوضع الحالي، أو محاولة الخروج منه، على اعتبار أن أي زيادة في القدرات العسكرية غير مرحب بها؛3) الرهان في مجال الأمن دائماً أعلى من أي رهان آخر، لأنه حيوي ويتحكّم بالرهانات الأخرى؛ 4) يصعب تقدير الطريقة التي يقدر الآخرون من خلالها درجة أمنهم، ومن ثم، فإن مجال الأمن هو المجال الذي يهيمن عليه الشك. ولا ينبغي استبعاد فرضية الحرب تماماً. هذه الأسباب الأربعة تفسِّر، بحسب جيرفيس، سبب عدم استعجال الحكومات في إنشاء إدارات للأمن تقتضي تقييداً متبادلاً وتحديداً ذاتياً من قبل كلٍّ منها. على الرغم من هذه العيوب، يحاول هذا الباحث السياسي أولاً استخلاص خمسة شروط[147]، ذات طابع سلوكي وتصوّري، من شأنها تفضيل تشجيع قيام إدارة أمنية: 1) على القوى الكبرى أن تتمتع بإرادة إنشاء مثل هذه الإدارة؛ 2) على الفاعلين الاعتقاد أن الآخرين يتفقون على القيمة التي يولونها للأمن المشترك والتعاون (إذ يكفي أن ينسحب واحد لمنع نشأة الإدارة)؛ 3) حتى لو رغبت القوى الكبرى في إنشاء الإدارة، لا بد أن يسهم الآخرون في إنشائها، وألا يتصوَّر أحد بأن أكبر حيز من التوسّع يضمن له أمنه؛ 4) ومن الحتمي ألا تعتبر أي دولة أن الحرب خير في حد ذاتها، وأنها تستطيع جلب المكاسب؛ 5) يرتبط إنشاء الإدارة الأمنية أيضاً بمتغيرات أخرى مثل هذا الموقف الأكثر دفاعية، أو هجومية من هذا الطرف أو ذاك. وأفضل طريقة لطمأنة الجميع هي التمييز بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية، علماً أن الأسلحة الهجومية أقل كلفة، وأكثر فعالية من الأسلحة الدفاعية. هذه الاعتبارات تبتعد إلى حد ما عن العقلانية النفعية التي تحكم التفكير بإنشاء الإدارات والحفاظ عليها. إنها تضفي الشرعية، بطريقة ما، شكلاً جديداً، هو الشكل المعرفي cognitiviste، لتحليلها، أو بالأحرى لتحليل ما بقي منها.

المقاربة المعرفية: من الإدارات إلى الشبكات

النقد المتعمّق يعود إلى تناول ما تمت الإشارة إليه في بداية هذا الفصل، أي الأهمية المحدودة لمفهوم الإدارة في اقتصاد تَعَولَم، وتخلخلت ضوابطه. إن مقاربات الإدارات، التي وُضعَت في فترة كان العمل ما يزال جارياً بقواعد التوجه الكينزي keynésianisme، لم تتساءل أبداً عما يشكّل مصلحة الدول ويعمل على تغييرها، وعن مؤسسات السلطة الاقتصادية خارج إطار الدولة، ودور الشركات المتعددة الجنسية، وأموال الإعالة، وغيرها. وما إن تم ذلك، فقد استبعدَ هذا النقدُ فئتين أساسيتين هما: الزمن، والأنكى من هذا،

(147) Ibid. , p. 176-178.

الفضاء الاقتصادي. انطلاقاً من مُحصّلة النواقص هذه، اتفق الباحثون على تعريف واسع للاقتصاد السياسي العالمي ÉPI. إضافة إلى غيلبان الذي سبقت الإشارة إليه، نسوق اسم سوزان سترانج Susan Strange التي تعرف موضوع الاقتصاد السياسي العالمي بوصفه "التسويات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية الخاصة بالمنظومات الشاملة (العالمية) للإنتاج، والتبادل، والتوزيع، وكذلك المزج بين القيم التي تمثلها هذه المنظومات"(148). أو روبرت كوكس Robert Cox الذي ينطلق من وجهة النظر القائلة: إن على الاقتصاد السياسي العالمي أن يدرك العالَم "بوصفه تشكيلاً من القوى الاجتماعية المتفاعلة، تقوم الدول فيه بدور وسطي، مع أنه مستقل، أي يقع بين البنية الشاملة للقوى الاجتماعية والتشكيلات المحلية للقوى الاجتماعية في بلدان معينة"(149). تهتم هذه المقاربات بالصيغ التي تربط الاقتصادي بالسياسي، والدولي بالوطني، والاحتمالات الاجتماعية والتاريخية التي تحددها، والبنى الضاغطة سواء أكانت مادية أم معيارية التي توجه إمكانيات التغير الاجتماعي على الصعيد الدولي. ويمكن أن يتمثل فيها بدلاء عن "إدارات دولية"، تم الاحتفاظ بهم لقيمتهم الرمزية، ولما بقي لديهم من قوة إقناع، أكثر منه لقدرتهم الحقيقية بوصفها قدرة ضابطة وتحكيمية. أراد بعض المؤلِّفين المشغولين بهذا الانحراف الخاص بعدم تطور الاقتصاد العالمي، الذي عاد السوق إلى تسييره وحده، تجديد نظرية الإدارات لأنهم لا ينظرون إلى التعاون الدولي إلا من خلال المؤسسات. ويفضِّل هؤلاء الباحثون، بعد شكهم بأي خلاصة محتملة للنظريات الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة التي تقرن سياسة القوة بالمصلحة الخاصة، بالتعاون البيدولتي، والمكاسب النسبية بالمكاسب المطلقة، التشديد على دور الأفكار، ولاسيما على ما يسمونه "المعرفة المشتركة" في تأييد الإدارات. وبوصفهم من معتنقي التوجه المعرفي cognitivisme، أي المنظور السوسيولوجي الذي يركز على الطابع المنجز إجتماعياً للواقع، وعلى أهمية المعرفة، والإدراكات في عملية كهذه(150)، فهم ينقسمون بين "معرفية قوية"، أي معرفية البنائيين المثاليين، و"معرفية ضعيفة" أقل معيارية(151). وهذه المعرفية هي التي حفَّزت مؤلِّفين مثل إرنست ب. هاس Ernst B. Haas، وابنه بيتر م. هاس Peter M. Haas، أو إيمانويل أدلر Emmanuel Adler الذين يراهنون على دور التعلّم في مجال المؤسسات الدولية، وعلى انتقال الأفكار، وتقاسم

(148) Susan Strange, States and Markets. An Introduction to International Political Economy, Londres, Pinter, 1988, p. 18.
(149) Robert Cox, «In Search of International Political Economy», in New Political Science, n° 5-6, 1981.
(150) Cf. notre Tome II, Chapitre 3, Constructivisme ou pragmatisme ?, op. cit.
(151) Ibid. , p. 290-291.

المعرفة من خلال "جماعات إبيستيمية*" على نحو خاص، حتى تتمكن الدول من تقريب تفضيلاتها، وتصرفاتها مع بعضها في إطار الدبلوماسية الاقتصادية أو غيرها[152].

المشكلة في كل هذه الكتابات، أن التفاوض يزول لمصلحة التأثير. لأن الأمر يتعلق، بخصوص الجماعات الابيستيمية، ولاسيما التي تشكّل "قنوات تمر من خلالها الأفكار من المجتمعات إلى الحكومات، وكذلك بين البلدان"[153]، يتعلق بنشر صيغ الفكر. وهنا نعود إلى مجال الشبكات réseaux، الذي سنعود إليه بالتفصيل في الفصل القادم. أكثر مما يتعلق بمجال الإدارات. أي النظر في طبيعة الشبكة وغائيتها من ناحية، واللبس الذي يحيط بمفهوم البيذاتيّة[154] intersubjectivité، الذي يدفعنا إلى افتراض وجود تصورات معرفية schémas cognitifs مشتركة من دون أي بناء غير متناظر (غير منتظم)، ومن دون هيمنة، كما يتعلق أيضاً ودائماً بالسلطة، أي بقوة الإقناع أو تجريف العقول formatage. بذلك يصعب على البنائيين تقديم "إدارات" لا تكون تحت قبضة تأثير شبكات، أو جماعات ضغط عابرة للحدود الوطنية.

السلطة الاقتصادية في الكوكبة، موضوع رئيس في الاقتصاد السياسي العالمي

إن هدف مفهومي الكوكبة globalisation والعولمة mondialisation الدلالة على التغير المتسارع، إن لم نقل توقف النظام الاقتصادي السابق. إنهما يقترحان أكثر من مجرد دولنة internationalization النشاطات الاقتصادية، والتجارية والمالية، بل عدم الاستمرار في الخلط بينهما. في الحقيقة، إذا أردنا أن نستخدم هذين المصطلحين استخداماً مفيداً (ملائماً)، سنتفق مع الاقتصادي الفرنسي فرانسوا شينيه François Chesnais على أن الكوكبة تعني العولمة مضافاً إليها الضبط أي، "الفكرة القائلة بأنه إذا تعولَم الاقتصاد، عندئذ، لا بد من الإسراع في بناء مؤسسات سياسية عالمية قادرة على التحكم بحركتها"[155]. لكننا ما نزال بعيدين عن ذلك، لأمر مفهوم هو جعل الكوكبة تتكفل بآخر مؤسسة هي المؤسسة الكينزية – الفوردية keynésio-fordiste. وينبغي التذكير بأنها هي

* مجموعة من الناس تكوّنت لديها معارف خاصة بها عبر الزمن [م].

(152) Peter M. Haas (sous la direction de), «Knowledge, Power and International Policy Coordination», International Organization, numéro special, Vol. 46, n° 1, 1992. En particulier, l'article d'Emmanuel Adler et Peter M. Haas, «Epistemic Communities, World Order and the Creation of a Reflective Research Program». Voir aussi, Emmanuel Adler, Communautarian International Relations, Londres, Routledge, 2005.

(153) Peter M. Haas, «Introduction: epistemic communities and international policy coordination», International Organization, op. cit. , p. 27.

(154) Tome II, op. cit.

(155) François Chesnais, La Mondialisation du capital, Paris, Syros, 1994, p. 15.

نفسها التي وضعت مفاهيمها في المدارس الأمريكية الكبرى لإدارة الشركات التي، بعد أن شعرت بقرب نهاية المنظومة السوفييتية، وإلغاء الضوابط الاقتصادية، كان لا بد من تهيئة الشركات، وتكييف استراتيجياتها مع عالَم منفتح تماماً.. ولاسيما أن تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة NTIC ستكون حاسمة. ومن هنا تم إدراج مصطلحَي global وglobalisation على جدول أعمال الشركات الكبرى، والحكومات الغربية لتحديد نقطة التجاوز الاستراتيجي للحدود الاقتصادية، وتفكيك الأشكال الوطنية للضبط بالشكل الذي كانت تمارس فيه في إطار دولة العناية الإلهية État-providence. وفي الوقت نفسه تبين أنه قد تم الاستيلاء على هذين المصطلحين لأن مفهوم "الشركة الشاملة firme globale" يحتاج إلى برهان إذا قصدنا أنه ليس ثمة روابط مميزة تربطه بالأرض. يرى فرانسوا شينيه، إذا كان الأمر يعني "دمجاً عالمياً كبيراً، يقوم أيضاً على الإنتاج الصناعي بوصفه كذلك، وتوزيع المهام بين الفروع"، فإن الأمر يكون قد انتهى[156]. أما بيير - نويل غيرو Pierre-Noël Giraud، فيتحدّث عن شركة شاملة، حينما تندمج "الشركات الناشئة" في "شركات يوجد أساسها في البلدان المسماة "غنية"، لتشكيل شبكات "شاملة globaux" بالفعل. من جانب آخر، حينما حققت الرأسمالية الجديدة غاية بُعدها العالمي، فقد خلقت الشعور بالعودة أخيراً إلى طبيعتها التجارية الأصلية، لأن تصور السوق كان قائماً على أنه غير محدود. لكنْ حول هذه النقطة أيضاً، أي نقطة التجانس homogénéité المفترضة في الرأسمالية المُعَوّلة، فإن إجماع الآراء لا يُعَدُّ قاعدة. بعد أن نظر برينو آمابل Bruno Amable في أوجهها المؤسسية انطلاقاً من خمسة معايير أساسية (التنافس في أسواق المنتجات، العلاقة الأجرية ومؤسسات سوق العمل، وقطاع الوساطة المالية، وحوكمة الشركات corporate governance، والحماية الاجتماعية والقطاع التربوي)، قام بتمييز خمسة نماذج من الرأسمالية: النموذج القائم على السوق، النموذج الاجتماعي-الديمقراطي، النموذج الأوروبي القارّي، النموذج المتوسطي والنموذج الآسيوي[157]. مهما يكن من أمر، فقد جاء التحول الأسمالي بعد قرار سياسي بامتياز - اتخذته الحكومات الليبرالية المتطرفة (إدارة ريغان، وحكومة تاتشر)، وهي ما يسيء إلى أي فكرة تلقائية automaticité ومتعالية. هذا الواقع المؤكد يكفي، في حد ذاته، لكي يجعل من العولمة موضوعاً جديداً في دراسة العلاقات الدولية، من خلال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، ويطرح قضية السلطة الاقتصادية التي تشكّل أساس هذا الاقتصاد: لمن تعود

---

(156) Ibid, p. 91.
(157) Bruno Amable, Les Cinq Capitalismes. Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation, Paris, Seuil, 2005, p. 25.

هذه السلطة ياترى؟ وهل خرجت من بين أيدي الدول وتجاوزتها؟ يُضاف إلى ذلك أن التأثيرات السياسية للنتائج الاقتصادية والاجتماعية للكوكبة في المجتمعات الوطنية تعزز هذا الترصيع. الحقيقة أن هذه المجتمعات تشهدُ حركة مزدوجة من الاستقطاب، الحركة الأولى تدور داخل المجتمعات، فتزيد عدم التكافؤ الاقتصادي في كل مكان مهما بلغ مستوى التطور، والأخرى دولية، تدور بين التشكيلات الوطنية المتوضّعة في مراحل مختلفة من العملية، أي بين القوى الناشئة، المُستبعَدَة، والدول الصناعية القديمة المُنهَكة. زيادة على هذا، فإن إهمال الأشكال الوطنية للضبط المنظَّم، التي لا تستبدل بأشكال منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي FMI، أو منظمة التجارة العالمية OMC، أدّى إلى اختزال وظيفة هذه المنظمات إلى مجرد وظيفة تحكيمية تخضع دائماً لمنطق إلغاء الضوابط déréglementation، والدمج القسري، كل هذا قد يعرِّض الكوكبة لخطر كبير، صار واضحاً اليوم، هو إما الوقوع في الأزمة شاملة systémique (منظومية) أو تقاطع الكوارث.

أ - الرأسمالية الجديدة وتشكيلها

طالما تبادلت الأمم المنافع والخدمات، حتى في مراحل التضييق الحمائي إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، ولذلك فقد طال الحديث عن اقتصاد سياسي. وبدا هذا التعبير مستهلَكاً في السنوات الأخيرة لأغلبية الاقتصاديين، فلم يصلوا إلى اتفاق على تسمية أخرى، ومن المؤكَّد أنهم لم يصلوا إلى تسمية اقتصاد دولي، مادام هذا الاقتصاد لا يشكِّل كلاً موحَّداً يتمتع بتجانس الإنتاج الذاتي، ولا إلى سوق واسع وحيد، على الرغم من الحدود الوطنية النفيذة (الهشة). وهذا ما قاد ميشيل بود Michel Beaud إلى اقتراح بنية مصطنعة artefact هي بنية المنظومة الوطنية مقابل البنية الهرمية عند تقاطع المنطقيات الوطنية المهيمنة ومنطقيات احتكار السوق العابرة للحدود الوطنية[158] oligopolistiques، لتحليل هذا الاقتصاد الذي يمتد فوق الكرة الأرضية من دون أن يكون عالمياً في جوهره. لكنّ، بينما كان التبادل الدولي قائماً، أولاً، على مبدأ التكامليّة، انطلاقاً من منظور كان وطنياً بالأساس، فإن الكوكبة تقتضي تجاوز الوطني، على الأقل من الناحية الاستراتيجية. لأن تغيّر المعيار كان شاملاً للفاعلين الاقتصاديين، بعد انتصار السوق ومنطقه الأحادي.

(158) Michel Beaud, Le Système national/ mondial hiérarchisé (une nouvelle lecture du capitalisme mondial), Paris, La Découverte, 1987, et L'Économie mondiale dans les années 80, Paris, La Découverte, 1989.

تغيَّرت الرأسمالية. بعد أن مرّت بمراحل متتابعة، من الرأسمالية التجارية السابقة، إلى الرأسمالية المُنتجة أو الصناعية في الأمس، ومن ثم إلى الرأسمالية الجديدة، أو **ما بعد الرأسمالية** métacapitalisme اليوم، كما يسميها بيير دوكيس Pierre Dockès، لأنها تقلّصت تدريجياً "إلى ألعاب لرأس المال على رأس المال" تجري أساساً في الأسواق المالية[159]. وهو يقصد بذلك أن البحث، من الآن فصاعداً، عن الربح، الذي هو مصدر الرأسمالية، يتحقق من خلال جعل رأس المال المُنتج نفسه السلعة التي يتم تبادلها. هذه المرحلة الثالثة انبثقت فيها رأسمالية جديدة عابرة للحدود الوطنية، أوجدت قطيعة، كما رأينا، مع الإيقاع القديم للتراكم الذي وصف بالتراكم الكينيزي-الفوردي keynésio-fordiste. وضعت الرأسمالية الجديدة تقسيماً للعمل بين الشركات على صعيد العالَم، وأعادت السوق بوصفه الصيغة الرئيسة للضبط الاقتصادي والاجتماعي، أي إنه لا يضبط الاقتصاد فحسب، بل المجتمع برمته أيضاً. وقد بيّن الاجتماع الأخير الذي عقده العشرون الكبار G 20 في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، في عز الأزمة المالية، أنه لم يكن ثمة استعداد للعودة إليه. من هنا جاء التفكيك المستمر للمؤسسات الراعية، وبناء علاقات جديدة في الشركة وتغير صيغ حوكمتها. في الوقت نفسه، استمر المنطق التجاري في الاستحواذ على مجالات جديدة مثل التراث الوراثي البشري، كما يلاحظ دوكيس Dockès. في ما يخص عامل العمل، أصبحت السَلعنَة marchandisation مرادفة للمرونة. إذ ينبغي على الأفراد الخضوع لها، وليس أمامهم خيار آخر إلا التكيّف معها، لأنه ثمن التقدم والحداثة. وبما أن الأزمة حاضرة... فقد وجدت التنافسية compétitivité نفسها، وتشرعنت بوصفها المبدأ الوحيد الملائم للتنظيم على مستوى الشركة، كما على مستوى المجتمع. ويمكننا الاستمرار في التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق بطريقة أخرى للنظر إلى الليبرالية، أو بالذهاب حتى أقصى حدود منطق ليبرالية أصيلة في نهاية المطاف... مهما يكن من أمر، بما أن السوق الرأسمالي يقوم على التقنيات الحديثة، فقد تطوَّر بشكل كبير، وأصبحَ يضبط الاقتصاد العالمي من خلال الاندماجات والمشتريات. لكنه سوق غير مستقر، يقوم على المضاربة، ويخضع لتقلبات مفاجئة، كما رأينا عند نهاية التسعينيات (الأزمات الآسيوية). وقد تبدت المضاربة على تكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة

---

(159) Pierre Dockès, «Périodisation du capitalisme et émergence d'un néocapitalisme» dans, sous sa direction, Ordre et désordres dans l'économie-monde, Paris, Puf, col. «Quadrige», 2002, p. 81-110.

NTIC على شكل مغالاة في الاستثمار، انتهت إلى أزمات مالية. ترى ما الذي يمكن قوله بعد أزمة صيف 2008؟

رؤوس الأموال القادرة على الالتزام وفكّ الالتزام في كل مكان، وبشكل مباشر في العالَم تبعاً للفرص المتاحة أمامها، تبدو مرونتها، الخاضعة حصراً بالبحث عن أكبر ربح يمكن تحقيقه، بوصفها عنصراً حاسماً بلا شك، للتنظيم الجديد لشروط الإنتاج. هذا الإنتاج الذي تحقق من خلال الاستثمارات المباشرة في الخارج، أو عبر وسائل متعددة للتعهد من متعهد آخر sous-traitance. إن عدم الاستقرار الأساسي هذا يدل، حسب دوكيس Dockès على وجود نظام إنتاجي غير مكتمل، يشبه ما كان عليه حال الرأسمالية الليبرالية قبل عام 1848، والرأسمالية المُنَظَّمَة قبل عام 1945. وبعد أن تحوّلت الرأسمالية إلى ليبرالية، على الصعيد العالمي هذه المرة، فقد أعادت ارتباطها أيضاً بالأزمة الضابطة régulatrice كما نرى اليوم. أخيراً، مادامت أن الرأسمالية الجديدة خلاّقة لعدم التكافؤ، على الصعيدين الداخلي والدولي، وللهشاشة والاكتئاب، واستبعاد الفردي والجماعي، ومادامت ديناميكيتها، وأزماتها تؤدي إلى تكاليف اجتماعية ضخمة، فقد دفعت الحركات الاجتماعية إلى الظهور.

تشكيلات العولمة

إن تمركز رأس المال بين أيدي بعض الشركات الصناعية والمالية الكبرى القائمة في المناطق الاقتصادية الكبرى الثلاث التي تتكوّن من الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، والآن آسيا الشرقية بدلاً من اليابان وحدها، يقود إلى أنه قد يكون من الأفضل بالنسبة للفضاء الرأسمالي، الحديث عن "ثولثة*" triadisation بدلاً من الحديث عن عولمة mondialisation[160]. فنسبة الاستثمارات المباشرة IDE في الخارج التي تتجه نحو هذه الأقطاب الثلاثة بالغة الدلالة": 5/4 خلال عقد الثمانينيات، 4/3 خلال عقد التسعينيات، هذا من دون إدراج الصين التي استقبلت خلال المرحلة الأخيرة ربع نسبة

---

* الثولثة Triadisation، نهج شامل يهدف إلى فهم الحوكمة العالمية التي تأخذ في الاعتبار أنماطاً مختلفة من التفاعلات بين القوى المجتمعية الثلاث، والمؤسسات الرئيسة التي تمثّلهم (شركات، وحكومة ومجتمع مدني). ويضع ثلاث مراحل من الثولثة triadisation تتميز بمواقف مختلفة وتفاعلات بين اللاعبين، المصنفين وفقاً لنظرتهم للعالَم باسم "الجهاد" (الأصوليين الدينيين)، (الليبراليون الجددالماديون) و"(الإنسانيين والروحيين). النمطان الأوليان يمثلان الشمولية، في حين أن الثالث تعددي.

(160) Riccardo Petrella, «Globalization and Internationalization. The dynamics of the emerging world order», in States Against Markets (édité par Robert Boyer and Daniel Drache), Londres, Routledge, 1996, p. 77-78.

الاستثمارات المباشرة الموجَّهة إلى البلدان النامية[161]. علماً، أيضاً، أن المستفيدين الرئيسين الآخرين هم: تايوان، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة. كما نلاحظ في الثلاثية Triade، تغيرات نوعية، مثل تراجع الولايات المتحدة بوصفها بلداً مستثمراً، وتحوّلها إلى أول بلد مستقبل، وأصبحت الآن تسبق الصين في هذا، الصعود القوي لليابان بوصفه مستثمراً، يتقدم الدول الأوروبية الرئيسة. لكنَّ الفهم الجيد لتشكيل الليبرالية الجديدة لا يمكن أن يقتصر على هذا الفهم الجغرافي. لابد أيضاً من الأخذ بالحسبان الانقسام المتزايد للرأسمالية نفسها بين منظومة مُنتجة، ووطنية أو متعددة الوطنيات، ومنظومة مالية عابرة للحدود الوطنية تزداد وضوحاً كل يوم. هنا تكمن أهمية تصوّر شارل – ألبير ميشاليه Charles-Albert Michalet الذي يرى التشكيل الشامل للرأسمالية المعاصرة على شكل ثلاثة فضاءات متداخلة، أو ثلاثة فضاءات تسمح بنيتها "بالتداخل gigognes"هي: فضاء التبادلات، أو الفضاء الدولي، وفضاء الاستثمارات المباشرة أو الفضاء المتعدد الوطنية، و فضاء تدفقات رؤوس الأموال المالية، أو الفضاء العابر للوطنية، أو ما يسمى خارج الإقليم offshore[162]. كل واحد من هذه الفضاءات يحكمه منطق خاص، وهو ما يبعث الاضطراب في مفهوم التخصص الدولي، حسب تعبير هذا الاقتصادي الفرنسي. الحقيقة أن منطق الفضاء الأول هو منطق التخصص القائم على فروق الإنتاجية بين البلدان. ومن ثم، فإن الفضاء الملائم هو فضاء الدولة – الأمة، أما منطق الفضاء الثاني فيقوم على التنافسيّة، ويُقاس من حيث الحصة في السوق العالمية. ومنطق الفضاء الثالث فهو البحث عن الريعية المالية القصوى على المدى القصير. ويعد المستثمرون المؤسَّسيون (كصناديق الإعانة، وشركات تأمين، الخ...) والمصارف الكبرى فاعلوه الأساسيون. هنا، لا يختلط الاستثمار بالتراكم الإنتاجي، كما كان الحال عليه في الفضاء المتعدد الوطنيات. ويسعى إلى أن يكون خارج أي ضبط (وهو معنى offshore) من خلال توضعه في تلك "الفراديس المالية" التي طالما يتم الحديث عنها منذ بداية الأزمة. وبسبب الفروق بين المنطقيات logiques فإننا نفهم أن العلاقة بين هذه الفضاءات يمكن أن تكون متناقضة بمقدار ما تكون متكاملة. وأن هذه العلاقات التي أصبحت معقَّدة بالضرورة، تتحكَّم بالتشكيل الشامل (العالمي) للمنظومة الرأسمالية. ويعدّ الفضاء المالي العابر للوطنيات هو النموذج حتى وقت قريب، أي منذ عقد من الزمن. لكنْ، كما يقول ميشاليه بحق، الأزمة المنظومية (الشاملة) لا يمكنها إنصاف

(161) Ibid.
(162) Charles-Albert Michalet, «La spécialisation internationale n'est plus ce qu'elle était», dans Pierre Dockès, Ordre et désordres…, op. cit. , p. 397-400.

فضاء الدول الذي يشكّل قاعدة التشكيل، لأنه يتضمن العامل الأقل مرونة، أي السكان، وأنه العامل الوحيد المتكوّن.

ب - فواعل الكوكبة ومسألة السلطة الاقتصادية

الشركات المتعددة الجنسيات، أو العابرة للوطنيات (كما يستحسن تسميتها اليوم) تبدو، بشكل ملموس، بوصفها الشكل المُدوّلَن internationalisée للاحتكار العالمي[163]. فهي أساس الاستثمار المباشر في الخارج، وتحتكر أكثر من 50٪ من التجارة الدولية (التي يسميها المتخصّصون "التجارة المُعتَقَلَة". وبما أنها تشكّل مصادر السلطة الاقتصادية ورهاناتها، فهي تخضع لثلاثة قيود كبرى، يلخصها أوليفييه بوبا -أولغا Olivier Bouba-Olga على النحو الآتي: "دكتاتورية التكاليف"، أي تكاليف الإنتاج والإدارة؛ "الديكتاتورية المالية" الملازمة لحوكمة الشركة التي تفرد مكانة خاصة لمجموع المساهمين actionnariat؛ "ديكتاتورية الكفاءات" التي تمر عبر التكنولوجيا، والبحث والتأهيل[164]. وتسهم الشركات في "عملية تعميق العولمة" التي تقلب الهرميات، وتسبب، تدريجياً، المُشكلات للشركات والأقاليم[165]، التي صار لزاماً عليها أن تتحرك.

جغرافية الأقاليم وجغرافيّة الشركات

طرحنا سؤالاً حول معرفة ما إذا كانت استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية قد ألغت التمييز بين الأهلي والخارجي، وبين المحلي والعالمي، من خلال إيجاد فضاء تمارس فيه الشركات حريتها. إنه الانطباع الذي يشعر به كل أولئك الذين وقعوا ضحايا إزالة الحدود المحلية délocalisations، وهو الانطباع الذي تعطيه الأسواق المالية التي تجتذب، من خلال صناديق الاستثمار المشتَركة، شركات التأمين، وصناديق الإعانة، بضعة ثمانية آلاف مليار دولار سنوياً!

لكنَّ التشكيل الحقيقي للاقتصاد العالمي، كما يقول عدة اقتصاديين، ليس سهلاً. لأن فضاءه ليس متجانساً. وهو يتكوَّن من جغرافيات متحرِّكة على عدة أصعدة. ثمة تحفظ أول ينطوي على التقليل من أهمية ظاهرة كوكبة الشركات، وعدم المبالغة بالحديث عن تراجع الدولة الاقتصادي، كما ألمحت إليه العديد من عناوين الكتب مثل The retreat of the State [تراجع الدولة] لسوزان سترانج Susan Strange، وThe End of geography [نهاية

(163) Charles Albert Michalet, Le Capitalisme mondial, Paris, Puf, 1976.
(164) Charles Albert Michalet, Le Capitalisme mondial, Paris, Puf, 1976.
(165) Ibid.

الجغرافيا] لريتشارد بريان Richard O' Brien، وEnd of Sovereignty [نهاية السيادة] لكاميلليري وفولك Camilleri et Falk، حينما اكتشف هؤلاء الباحثون السياسيون الظاهرة التي جعلتهم يقبلون بها. إلا أن روبيرت غيلبان، الذي لم يكن منهم، أشار إلى أن الحركات، من حيث التجارة، والاستثمارات، وتدفق رؤوس الأموال، كانت نسبياً أقل أهمية، عند نهاية القرن التاسع عشر مما هي عليه اليوم[166]، ولاسيما، كما يقول، أنه لم يتم التحقق بعد من أهم معيار للدمج الاقتصادي، أو الاعتماد المتبادل بين عدة اقتصادات، أي ما يسميه الاقتصاديون "قانون السعر الواحد". بمعنى أنه إذا كانت السلع والخدمات متشابهة، ولها السعر نفسه، أو أن أسعارها متعادلة تقريباً بين اقتصاد وطني وآخر، تكون هذه الاقتصادات وثيقة الاندماج. وهو، بطبيعة الحال، ليس حال العالَم اليوم، ولا حتى بالنسبة للاقتصادات الكبرى المتقدِّمة، كالاقتصاد الأمريكي، أو الياباني، أو الأوروبي[167]. يؤكد ميشاليه أن معيار "السعر الواحد" أبعد ما يكون عن التطبيق، لأن التبادلات الدولية تتجه، شيئاً فشيئاً، نحو التبادلات بين الفروع، وبين الشركات مع بعضها. وفي مثل هذه الشروط فإنَّ "هذه الأسعار تحدِّدها الشركة الأم، ولها علاقة غامضة وغير مباشرة بسعر السوق [...]. وليس ثمة سوق للمنتجات الوسيطة، والمكوِّنات التي تنتقل في الفضاء المُستَدّخل internalisé للشركة، لأنها مكوِّنات نوعية. وينجم عن هذا التأثير أن الضبط من خلال الأسعار، المقبول بشكل عام، قد وضع في مخزن الملحقات"[168]. وهناك ملاحظة ملحقة تتعلق بانتشار نزع الجنسية apatricide عن الشركات الكبرى التي يشير إليها مفهوم الفضاء العابر للوطنيات، وهي مسألة سبق وأن عملنا عليها، لكنها تستحق العودة إليها[169].

هل تُفقد العولمةُ الشركةَ هويتها الأصلية في فضاء جديد مشترك بين كل الشركات، على الصعيدين المالي والإداري بنحو خاص؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال. فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات قد وقعت من الآن فصاعداً في المتاهة نفسها، وأن المنتوجات عبارة عن تجمعات دولية، في إطار شركات مجتمعة على شكل شبكات، كل هذا يلخص تصور الاقتصاد العالمي المندمج. يقترح هذا التصور ظهور «level playing field» [تكافؤ الفرص]، أي "أرضية مناورة ناعمة ومتجانسة لقيام نشاطات الشركات، في كل القطاعات، تغير شروط التنافس داخل الحدود الوطنية"[170].

---

(166) Robert Gilpin, Global Political Economy, op. cit.
(167) Ibid. , p. 365.
(168) Charles-Albert Michalet, Mondialisation. La grande rupture, Paris, La Découverte, 2007, p. 72.
(169) Charles-Albert Michalet, Mondialisation. La grande rupture, Paris, La Découverte, 2007, p. 72.
(170) C. A. Michalet, ibid. , p. 71.

لقد بدا التشبيك networking، من خلال منهجته المرتبطة بالواجب المفروض على الشركات الكبرى بالاستثمار والحصول على حصص من السوق في الفضاءين الآخرين من الثلاثية التي ليست بلدهما الأصليين، بوصفه منطقاً جديداً للفعل، حتى وإن كان موجوداً منذ زمن بعيد في تاريخ البشرية. إزاء تشبُّع الإنتاج المعمَّم، على استباق الطلب، الذي تزداد صعوبته شيئاً فشيئاً، وعلى ضغط التنافس، تزداد مرونة الشركات وانخفاض تكاليف الإنتاج والتسوية transaction من خلال علاقات التبادلات والاستراتيجيات المتبادلة حتى لو كان هدف الشركات المشبّكة "أن تخلق لنفسها نوعاً من السوق الفرعية التعاقدي في السوق العالمية، حيث يتواجه العرض والطلب" كما يقول هيرفيه توريللي Hervé Torelli[171]. بتعبير آخر، تستخدم الشركات الشبكة بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق استراتيجية الأقلمة territorialisation الهادفة إلى الحصرية، أو شبه الحصرية في صلب الفضاء التجاري العابر للوطنية والمستقل. ينجم عن ذلك، انفصال الفضاء السياسي والفضاء الاقتصادي للشركات، وتشظية الفضاء الاقتصادي الذي يمنع الضبط من خلال الأسعار (ومن ثم يمنعه من تحقيق وحدته). هذه "الجغرافيا الاقتصادية الجديدة" قد أبرزها بول كروغمان Paul Krugman الذي كان يرى أنه كان ينقص النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد بعدٌ مكانيٌ وزمنيٌ قادرٌ على إدراك أفضل للتطوّرات المعاصرة[172]. بما أن الجغرافيا الجديدة New Geography كلها أداة للاقتصاد السياسي العالمي، كما يقول روبيرت غيلبان Robert Gilpin، فهي تتيح له دمج العمليات المؤسسية، والتاريخية والمكانية، ورفع أهمية التنافس الاحتكاري، وفورات التكلفة économies d'échelle، والابداع التكنولوجي، بشكل يمكن معه إبراز الانقطاعات، والاختلالات، والتفاوتات الحادة في مجال توزيع الثروة والقوة الاقتصادية، وبطبيعة الحال تقديم أفضل تفسير لعملية نقل الأموال وغيرها délocalisations. كما سمحت هذه الجغرافيا الجديدة لكروغمان، وآخرين غيره[173]، بمراجعة تحليل الاقتصاد العالمي من حيث مركزه، ومحيطه، والبدء في وضع نظرية للتجارة الاستراتيجية (STT) التي تقوم فكرتها على أنه "ينبغي على الشركات والحكومات التحرك استراتيجياً في أسواق عالمية غير مكتملة، ومن ثمّ وضع تصوّر للتوازن الوطني بين تجارة البلد ورخائه"[174].

(171) H. Thorelli, cité par Gilles Paché et Claude Paraponaris, L'Entreprise en réseau, Puf, col. «Que sais-je ?», n° 1704, Paris, 1993.
(172) Paul R. Krugman, Geography and Trade, Cambridge, Mit Press, 1991.
(173) Arie Shachar and Sture Oberg, éd. , The World Economy and the Spatial Organization of Power, Aldershot, Royaume-Uni, Avebury, 1990.
(174) R. Gilpin, op. cit. , p. 124.

ولئن لم تعد العلاقة بين جغرافية الأقاليم وجغرافية الشركات موجودة، إلا إن غيلبان يؤمن بالحفاظ على تماسك الدولة. لأنها، ببساطة، كما يقول، لا تملك الخيار، وهي تواجه "ثلاثة خيارات أحلاها مر trilemme" أو "مثلث مستحيل"، بمعنى أنها غير قادرة على تحقيق ثلاثة أهداف اقتصادية مرغوبة: أسعار صرف ثابتة، والحفاظ على استقلاليتها في مجال الخيار بين الاقتصادات الكلية macroéconomiques، وحركة رأس المال الدولي. في أحسن الأحوال، يمكن للدولة تحقيق هدفين في الوقت نفسه. ومن ثم فعليها أن تتحرك أو ترد، فردياً، أو بالاتفاق مع دول أخرى كما فعلت الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي (UEM) في تموز/ يوليو عام 1992، وآب/ أغسطس 1993 ضد مضاربة وجهت آنذاك ضد العملات الأوروبية الرئيسة، وضد الاستقرار الذي لم يكن آنذاك سوى استقرار المنظومة النقدية الأوروبية[175]. فهل يمكن أن يتوقف "طغيان الأسواق" حيث تبدأ إرادات الدول، ولاسيما في حال الانفراج البيدولتي؟ ليس ثمة إجماع على هذه الرؤية المركزية للدولة stato-centrique إزاء الاقتصاد السياسي العالمي ÉPI. يرى ميشاليه Michalet، الأقل تشاؤماً، "أن الجغرافيا العالمية الجديدة، لم تعد الدول سوى مجرد أقاليم اقتصادية، ومكونات لغز puzzle"[176]. بعد أن يبرز أهمية الاقتصاد الإنتاجي، وليس النقدي، يضرب مثل فرنسا: "إن رقم مبيعات الشركات الفرنسية في الخارج، ورقم مبيعات الشركات الأجنبية في فرنسا، من حيث النسبة المئوية لإنتاج المصانع الفرنسية، متساويين تقريباً، أي أكثر بقليل من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي PIB [...] وتحقق فروع الشركات الأجنبية ثلث رقم مبيعات النشاط الصناعي وتستخدم 27٪ من مجموع القوة العاملة لديها. [...] بين نهاية 1994 و 2003، ازداد عدد المستخدمين العاملين في أحد فروع الشركات الأجنبية بمعدل 1.8"[177]. ينبغي القول: إن فرنسا قد تكون استثناء من بين الدول المُصَنِّعة الكبرى، علماً أن وزن غير المقيمين في رأس مال الشركات يقدر بـ 25٪ مقابل 5٪ في الولايات المتحدة، و9٪ في ألمانيا[178]. إضافة إلى هذا، فإن الاتجاه الحالي للحكومات هو تقييد شراء الأجانب للشركات، والمصانع والسلع العقارية في بلدانهم. ففي الولايات المتحدة صوّت الكونغرس قانوناً يطلب دراسة معمّقة للاستثمارات الأجنبية لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS)، بينما صدر قانون جديد في الصين يتيح

---

(175) Élie Cohen, op. cit. , p. 62.
(176) C. A. Michalet, op. cit. , p. 107.
(177) Ibid. , p. 112.
(178) Olivier Bouba-Olga, op. cit. , p. 118.

منع الحصول على الشركات الصينية إذا كان يعرِّض "الأمن الاقتصادي للبلد" للخطر. كما تنوي كل من كندا، والهند، وألمانيا إعادة النظر في الأساليب المعمول بها في ما يخص الاستثمار الأجنبي. لا مجال للشك في عملية الانتشار الدولي، لكنَّ المحصلة الأخيرة تدعو للنظر في أن الدولة ليست ميتة اقتصادياً، وأن العودة إلى التوجه التجاري دائماً ممكنة، ولا شك محتملة من خلال الضرورة الاجتماعية والسياسية. ومن ثم، لا بد من التقليل من أهمية بعض الظواهر المعروفة بدعمها للاندماج الاقتصادي العالمي، وتأثيرها على دور بعض الدول. أولاً، في ما يخص الشبكة الدولية تحديداً، لوحظ "أن انصهاراً واحداً من اثنين يفشل، وأن التحالفات هشة"[179]. ومدة الحياة لا تدوم إلا خمسة أو ستة أعوام. وتفنى للأسباب نفسها: عدم كفاية تحديد الأهداف المنشودة، تمويل بالغ الضرر، تحالف بين غير متكافئين، إعادة توجيه استراتيجي، عدم تناسب بين ثقافات الشركات، ضعف أحد الشركاء. أما بالنسبة لظاهرة التعهد عن طريق الوكالة sous-traitance، إذا ما تطوَّرت بإيقاع محسوب، فهي تستمر بالارتباط باستراتيجية فردية للشركة أكثر مما تنجم عن ميكانيكية عالمية للاندماج، سواء أكانت إرادية أم غير إرادية. وهي لا تخلق أي رابط عضوي، لأن مبدأها نفسه يقوم على التبادلية البينية interchangeabilité بين الشركاء حينما يكفون عن إنجاز الإنتاج، أو عدم إنجازه "في الوقت المحدَّد"، بشكل أفضل. إنَّ الخلط قائم، بشكل متكرر، بين تكييف الشركة مع التنافس العالمي الذي يفرض عليه أفضل وفورات التكلفة، وحداً أقصى من الانتشار، وفقدان هويته الوطنية. من بين مائة شركة متعددة الجنسية "فإن كل الشركات المذكورة تقريباً تحمل جنسية وحيدة، منها ثلاث مجموعات فقط تُعدُّ ثنائية الوطنية"[180]. لكنّ، كما رأينا، فإن توسع القاعدة الجغرافية للشركات المتعدِّدة الجنسية تسبب خللاً بين مصلحة الشركة حينما تقتضي استراتيجيتها ذلك، والمصلحة الوطنية. ولهذه الاستراتيجية علاقة برؤية عالمية حقيقية للسوق. كما تُحَدَّدُ وتقونَنُ بشكل بالغ التَمَرْكُز، لأن التفكير بالإنتاج أصبح من الآن فصاعداً يتم على صعيد العالَم، لكنها تتكيَّف أيضاً مع الطلبات النوعية، والمحلية، وتكون منفصلة عن الطلبات الموحَّدة جداً؛ وهي تقنية العالمية - المحلية la glocalization، وبذلك توزِّع المنتجات وتُنسَّق عبر العالَم. في بلدان مختلفة ثمة معامل متخصِّصة في صناعة منتَج معين، أو عنصر محدَّد، وهي محددة الأبعاد لتفي منطقة سوق أوسع من السوق المحلية.

---

(179) Elie Cohen, op. cit. , p. 51.
(180) Ibid. , p. 61.

هـذا الترشـيد يسـمح بتخفـيض التكلفـة بفـضل وفـورات تكلفـة المُنـتَج المتحقـق في الإنتـاج، وتخفيـف نفقـات البحـث الـتي تكـون دائمـاً مرتفعـة بـسبب الحـاجـة الدائمـة إلى التجديـد. وترتبط، خصوصاً، بالظروف المحلية وبالأخطار الممكنة (مفهوم الخطـر/البلد)، ولهذا لم يُخطئ زكي العايدي حينما قال إن "وظيفة التأمين أو إعادة التأمين السياسي للدول يبقى ضخماً"، قاصداً بذلك أنه "في كل فضاء وطني مُؤَقلم territorialisé يفترض بالدولة أن تسرع بالعمل على تبديد الشك، والتهديد، أو القطيعة التي سببها عطل، أو هجوم، أو أزمة دولية، أو خطر تكنولوجي، أو كارثة بشرية"[181]. بهذا المعنى، فإن أطروحته القائلة بعدم وجود عولمة من دون دولة، هو قول صحيح.

لكنّ، الإيديولوجيا الليبرالية تميل إلى تخفيض مكانة الدولة إلى مستوى عامل agent اقتصادي كغيره من العوامل. أي أن عليها إخضاع قراراتها الخاصة بنفقاتها، وعائداتها لعدالة السوق المحاسبية. كما تميل إلى إعادة الدولة للعب دورها الوحيد بوصفها دولة – شرطياً، لأن السوق أقدر منها على تنسيق التفضيلات الفردية. لكنّ، بدلاً من الايمان بهذا التراجع، يؤمن العايدي بتصور مجيء "دولة السوق"، الذي يتسم" بالاندفاع المتنامي والشامل للدول نحو دمج مصالح السوق في تعريف العقلانية العامة، وجعل السوق محرك القوة الدولتية، حيث بمقدار ما يمتد منطق الدولة التجاري، يزداد انخراط الدولة فيه"[182]. ومن ثم، لم تتوقف الكتابة عن موضوع مكانة الدولة في العولمة. فمن جهة، يُسهم تنظيم تبادلات المنتجات المنتهية (المصنَّعة)، أو شبه المنتهية (المصنَّعة) بين الشركات الفرعية ومصانع مختلف البلدان، والمرونة الجغرافية لوحدات الصناعة، أو وكلاء متعهدي sous-traitants الشركات الكبرى، بلا شك، في السمعة المعروفة عن الشركات المتعددة بأنها لاتعترف بالجنسية. بينما تبدو الدولة لا حول لها ولا قوة إزاء مالٍ معولم ومُلَبْرَل libéralisée يضع المنظومات الاجتماعية في حالة تنافس مع بعضها. ومن جهة أخرى، من الصعب تحديد فضاء حقيقي عابر للوطنية بسبب احتكارية السوق بشكل أساسي. فجغرافية الشركات هي جغرافية بين بين، وبين هذا الفضاء والفضاء الوطني، أي جغرافيا التشارك بين "عدد من أقاليم الشركة"، هناك مجموعات – شبكات عابرة للوطنيات. لكنّ، في الفترة الأخيرة، زادت الحوكمة الجديدة للمساهمين في الشركات من مصداقية صورة تكوّنت حول وجود رأسمالية بلا جذور.

---

(181) Zaki Laïdi, La Grande Perturbation, Flammarion, Paris, 2004, p. 221.
(182) Ibid. , p. 231.

الوسيلة الوحيدة لزرع الشركات الملحقة التي تسمح بتنظيم الإنتاج الصناعي على الصعيد العالمي هي الاستثمار المباشر في الخارج. يقول التعريف المرجعي الذي قدَّمه صندوق النقد الدولي FMI في عام 1977 لهذا الاستثمار إنه "استثمار يهدف إلى تحقيق فائدة مستدامة لشركة مستثمَرَة في بلد ليس بلد المستَثمر، على اعتبار أن غاية هذا المستثمر تقوم على التأثير الفعلي في إدارة الشركة المعنية". في السنوات الأخيرة ازدادت هذه الاستثمارات المباشرة في الخارج 4 مليارات دولار استثمرت في عام 2000، وما يقارب مليار دولار في عام 2005، حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED (أنكتاد). وقد أصبحت هذه الاستثمارات أساسية بالنسبة للاقتصادات الوطنية: ففي عام 2004، بينما كانت الولايات المتحدة تصدر ما قيمته 400 مليار دولار، كانت الشركات الأميركية تبيع ما قيمته 2620 مليار دولار من السلع من خلال فروع شركاتها في الخارج. وقد نتج عن هذه الحالة المشتركة بين الفاعلين كلهم تعميم رأس المال على صعيد العالَم internationalisation، وهذا التعميم نفسه المولِّد للرأسمالية الجديدة الواردة أعلاه. وهي تتميز عن أشكالها السابقة بسلعَنَة marchandisation رأس المال المنتج، والازدياد المطَّرد في حركة رؤوس الأموال الباحثة عن العائدية المالية.

مع إجراءات إلغاء القواعد المعتمدة: أي التحرير، وإلغاء الوساطة المصرفية، وانتقال [رؤوس الأموال]، أصبحت اللبرلة libéralisation المالية المفروضة خلال عشرين السنة الأخيرة من القرن العشرين "تُستخدم بوصفها وسيلة لانبثاق حالة مالية معولمة بالغة القوة، أي "حائطاً من المال" الضخم، الذي تجد أطرافه الأساسية نفسها اليوم في موقع ممارسة "سلطات سوق ضخمة"[183]. بين هؤلاء الفاعلين الأقوياء في السوق، إلى جانب المصارف الدولية، نجد المستثمرين المؤسَّسيين institutionnels (صناديق الإعالة، والصناديق التعاونية، أو hedge funds) التي تجمع الادخار عبر العالَم، وأصبحت بمنزلة وسطاء ماليين جدد. يتصرف هؤلاء الوكلاء، أحياناً، بوصفهم قوى مستقلة عن الدول، ويتم عرضهم عندها بوصفهم كبار اقطاعيي المال العالمي. في كل الأحوال فقد أصبح نموهم ضخماً: "بعد أن كانت الصناديق تتصرف بـ380 مليار دولار من السلع في عام 1998، و480 ملياراً عام 2000، فقد بلغ رأسمالها في عام 2004 /1000/ مليار دولار، و1200 مليار دولار في عام 2006. هذا التوسع الصاعق سببه تغير بنية زبائن هذه

(183) François Morin, Le Nouveau Mur de l'argent. Essai sur la finance globalisée, Seuil, Paris, 2006, p. 21.

الصناديق. فالصناديق التعاونية hedge funds المكوَّنة أساساً من أثرياء رأسماليين فرديين في سنوات 1990 تحولت إلى مؤسسات"[184]. وثمة أسماء تخطر في البال مثل جورج سوروس George Soros، الذي يقف على رأس أقوى مصارف الإعالة في العالَم، وقد اشتبه في مصرفه المسمى Quantum Fund بأن يكون سبب الهجمات ضد عملات المنظومة الأوروبية في عام 1992-1993، أولاً، ثم مسؤوليته المباشرة عن الأزمة الآسيوية[185]، لكنْ من دون تأكيد ذلك لأن مُتَّهمه الرئيس عاد عن اتهامه لاحقاً. لا شك في أن الشهرة كانت بالنسبة لسوروس نذير شؤم. فالمبالغ المنقولة بلغت حجماً يحتاج قياسها معه إلى وحدة نقدية جديدة: تيرادولار téradollar، أو تيرا يورو téraeuro (تتضمن هذه الوحدة في كل حالة ألف مليار من العملة الصعبة)[186] كما يقول فرانسوا موران François Morin. لكنَّ أكثر ما يثير الاهتمام هو الضعف النسبي لصفقات transactions الاقتصاد الحقيقي (من انتاج وتبادلات تجارية دولية) البالغة 40.3 تيرادولار قياساً بـ1155 تيرادولار عوائد من الصفقات المالية[191]. وإنه ضمن هذه الأخيرة، قد أُغرقت الصفقات التقليدية (صفقات السوق وتبادلات السوق الإجباري) من قبل صفقات سوق المنتجات المشتقة. وهي التي تبدو من بُعد أكثر مُضاربةً، والتي أدت إلى الخسائر التي تعرفها.

ويتفق كل المؤلِّفين على أن هذا التطور يرتبط بالحوكمة الجديدة التي فرضت نفسها في بداية التسعينيات على الشركات. وهي ترتبط باستعادة زمام الشركات من المساهمين، وسيطرة الإداريين الماليين. لأن خلف الكلمات، هنا الأسواق، هناك دائماً أُناس لهم رغباتهم، ومصالحهم، وطموحاتهم. والهدف من رفع قيمة المساهمة إلى حدودها القصوى يتفق مع مصلحة المدير الذي هو "قائد يُدفع له جزء من الأجر كراتب، والجزء الآخر على شكل شراء أسهم من الشركة stocks options، وهو ما يجعل منه محترفاً في مجال المالية. فتصبح لديه رؤية مصرفية في الأعمال، وإدارة القيم العقارية gestionnaire de portefeuille، التي يقوم بتطبيقها على مختلف نشاطات الشركة[187]. وهذا يقتضي أن يكون المدى القصير هو المفضَّل في الأغلب على المدى الطويل، من حيث الأرباح

---

(184) Michel Aglietta et Laurent Berrebi, Désordres dans le capitalisme mondial, Paris, Odile Jacob, p. 105.
(185) Jean Luc Domenach, L'Asie en danger, Paris, Fayard, 1998, p. 50.
(186)
(187) C. A. Michalet, op. cit. , p. 92.
stocks options عبارة عن خيارات شراء أو شراء أسهم بسعر محدَّد يوزع عادة على إداريي الشركة لإعطائهم فائدة مباشرة على زيادة القيمة التي تحققها الشركة. وقد يسهم منح مثل هذه الأسهم في حل النزاعات بين المساهمين والإداريين [م].

rentabilité على الأموال الخاصة التي ينبغي أن تتجاوز نسبتها المطلوبة 15٪، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن تُهمل الاستثمارات في الاقتصادات الأصلية. أخيراً، أن تقوم الشركة بزيادة معدل دينها بهدف زيادة القيمة لمصلحة المساهمين. في نظام "قيمة السهم" الذي حل محل "نظام الزيادة" المسمى "الزيادة الفوردية" "التي فيها الضبط من خلال التدفقات كان يتعلق "بالزيادة المرافقة للإنتاج والأجور"، الضبط يمر عبر أسواق الأصول marchés d'actifs. وهذا يقتضي أن تكون "زيادة ثروة العائلات، المصحوبة بعدم تكافؤ اجتماعي متعاظم، هو الناظم، لأنه يدعم الطلب الذي يثبت صحة العائد المالي لرأس المال. لكنَّ زيادة هذه الثروة ليست ممكنة من دون زيادة القرض الذي يرفع أسعار أصول الشركة actifs"[188]. من هنا يأتي النمو بوجود الدَّين.

إضافة إلى ذلك، بما أن "جزءاً كبيراً من نشاط الاستثمارات ينطوي على تحويل المخاطر المرتبطة بتوظيفها (استثمارها) باتجاه فاعلين غير قادرين على الوقوف في وجهها: أُجراء، مدَّخرين، متقاعدين، بلدان ناشئة"[189]، فإن هذا يؤدي إلى انقسامات في كنف التشكيلات الاجتماعية الوطنية بين أصحاب الدخل غير العاملين rentiers والآخرين. وهو موضوعٌ تحدث عنه روبيرت رايخ Robert Reich. فاختلاف المصالح بين الأفراد في فضاءات الحياة (وبالنسبة للبعض، اختلاف تراكم رأس المال)، الموازين المتفاوتة بين الوطني والعالمي، لا يمكنه إلا التقليل من [أهمية] الرابط الاجتماعي. وقد يفسد هذا الاختلاف ثقة أولئك المستبعدين من الشبكات الأكثر إنعاماً بالسوق. وهناك ثمة ما هو أكثر، فقد يفسد هذا الاختلاف الثقة بالمبادرات الاقتصادية التي تتخذها الدول العازمة على التصرف إزاء فوضى الأسواق النقدية والمالية، والنشاط المحموم الذي تقوم به شبكات الوكلاء في مجال المضاربة. بهذا المعنى، من المؤسف أن تكون العملة الموحَّدة الأوروبية أداة تشجع بشكل مُبالغ فيه أوروبا أصحاب الدخل من دون عمل ضد أوروبا التوظيف. وهو ما يشكِّل خطراً حقيقياً، بسبب شيخوخة الشعوب الأوروبية.

الهرميات الاقتصادية الجديدة

لقد عكسَ تضخّم نمو التجارة العالمية، جزئياً، التغيّر في هرمية القوى الاقتصادية. فمن حيث السندات valeurs، ازدادت صادرات السلع من 57 مليار دولار في عام 1974 إلى 3650 ملياراً في عام 1992، و7300 مليار في عام 2003. أما صادرات الخدمات، التي

---

(188) M. Aglietta et L. Berrebi, op. cit. , p. 57.
(189) F. Morin, op. cit. , p. 79.

لم تكن كبيرة غداة الحرب، فقد بلغت 1800 مليار دولار، في عام 2003. بشكل إجمالي، نلاحظ تركيزاً قوياً للتبادلات بين الدول المصنعة التي تنتمي إلى الثلاثية Triade (75٪ إلى 80٪ من الواردات والصادرات)، وزيادة استثنائية في تجارة السلع إلى الصين (ثالث مستورد عالمي في عام 2003، مع زيادة مقدارها 40٪، ورابع المُصَدِّرين) إضافة إلى بعض التراجع في المحيط. في شرق أوروبا، يفسِّر انهيار منظومات الاقتصاد المبرمج، والانتقال إلى اقتصاد السوق، التناقض الكبير في مساهمتهم في التجارة العالمية بين 1970 و1990، من 7.3٪ إلى 4.1٪. ومنذ ذلك الوقت، وبفضل انضمام أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي وإعادة تثبيت سعر البترول بالنسبة لروسيا، تحسنت النتائج. في عام 2003، شهدت الاقتصادات التي في طريق التحول، أقوى زيادة في التجارة الخارجية، بعد الصين.. في المقابل، سجلت الولايات المتحدة عجزاً في تجارة السلع بلغ 549 مليار دولار، أي ما يعادل 7.6٪ من الصادرات العالمية للسلع. أما بالنسبة للتبادلات بين بلدان الجنوب، فقد بقيت ثانوية، لأن البلدان النامية تتاجر فيما بينها بنسبة لا تتجاوز ثلث إجمالي تدفقاتها. أخيراً، فإنَّ حصة بعض المناطق في التجارة الدولية لا قيمة لها (1٪ لأفريقيا، وأقل من 10٪ للشرق الأوسط).

تمثِّل البلدان الصناعية بالنسبة للدول النامية مخرجاً أولياً، إضافة إلى الصين التي لا يتوقف طلبها على المواد الأولية اليوم عن الازدياد. لا شك في أن الثلاثي Triade مستمر في الضغط على التبادلات، لكنَّ بوجود معايير، وتبعاً لرؤى مختلفة. ويبقى الاتحاد الأوروبي أول ساحة تجارية في العالَم (ما يقرب من 3000 مليار دولار في عام 2003، منها 1000 مليار للتجارة خارج الاتحاد الأوروبي)، لكنَّ تنامي هذه التبادلات لم يعد يتقدم إلا بشكل بطيء. وما تزال ألمانيا أول مُصَدِّر عالمي للسندات valeurs، على الرغم من استقرار البطالة يبقى مرتفعاً، بينما ترافقت الفوائض التجارية الألمانية، بين سنوات الخمسينيات ومنتصف السبعينيات، الأقل ارتفاعاً من فوائض السنوات الأخيرة (10 مليارات يورو في عام 1972 في مقابل 160 ملياراً في عام 2004، و190 مليار دولار في عام 2007) بعمالة كاملة. ويفسَّر هذا التغير بتخصصها الدولي الذي لم تتراجع أهميته، بالصناعات الإلكترونية – الميكانيكية، والكيميائية، وبكونها (قامت بنقل ما يقرب من ثلث القيمة المُضافة التي تدخل في صادراتها الصناعية manufacturières إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية PECO، أي تقريباً ثلث القيمة المضافة التي تدخل في هذه الصادرات الصناعية..."[190]. بعبارة أخرى، تستفيد الصناعة الألمانية دائماً من سمعتها من خلال

(190) C. A. Michalet, op. cit. , p. 65.

زيادة صناعتها للخارج. للمجموعات الصناعية الألمانية اليوم مرتبتها حيث أصبحت زعامات عالمية weltmeister في عدة قطاعات، على الرغم من سعر اليورو، وأجور العمالة المحلية (التي يأتي استخدامها في المرتبة الثانية جزئياً) من خلال إعادة نشر نشاطاتها في الخارج (تكاليف الصناعة عند الجار البولوني أقل بثماني مرات عنها في ألمانيا).

بعد أن أحس أحد الاقتصاديين الألمان بالقلق إزاء هذا الانحراف الذي يخفي تراجعاً تصنيعياً désindustrialisation (الأقوى في منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE منذ عام 1990، وتراجعه في اليابان) راح يتحدث عن "اقتصاد البازار" بقصد تنبيه الرأي العام إلى أن ألمانيا لن تستطيع الاعتماد طويلاً على شعار "صُنع في ألمانيا made in Germany"[191]. ويشير ميشاليه إلى أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية السابقة التي كانت هي نفسها مستفيدة في مرحلة أولى، مهدَّدة اليوم بالتحوّل نحو الصين (مثلاً، 74٪ من صادرات هنغاريا، و71٪ من مستورداتها تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية). من المؤكَّد أن التغير الرئيس في الهرمية الاقتصادية سببه هنغاريا. فقد كانت صادراتها في عام 2003، تقريباً في مستوى صادرات اليابان (438.4 مليارات دولار مقابل 471.9). تبدو اليوم في المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي، من حيث إجمالي الناتج المحلي، أمام ألمانيا. وبناتج مقداره 3100 مليار دولار في عام 2007، فهي تأتي بعد اليابان والولايات المتحدة[192].

أما الولايات المتحدة، ثاني المصدرين، وأول المستوردين، فتعاني عجزاً تجارياً (500 مليار دولار في عام 2005) يعادل 4.9٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهو ما من شأنه إثارة القلق لدى البلدان المشاركة في الاقتصاد الأميركي، لاسيما إذا أخذنا بالحسبان دَينها الرسمي. والحقيقة المتناقضة بالنسبة لاقتصاد مهيمن أنه يستورد رؤوس أموال أكثر مما يصدِّر منها. لكنّ ينبغي ألا تغرنا المظاهر. فإذا صدقنا ميشاليه، الذي يستند إلى مختلف أعمال الاقتصاديين الأمريكيين نرى أن "الاقتصاد الأميركي لم يعد يعاني أكبر دين في العالَم، بل على العكس فهو اقتصاد دائن واضح net لبقية العالَم"[193]. أولاً، لأن العجز التجاري الأميركي ما كان له أن يقع "عند اللحظة التي أخذت فيها بالحسبان مبيعات فروع الشركات تحت رقابة الشركات الأمريكية في العالَم"[194]. أي إن الميزان التجاري التقليدي لا يتضمن حقيقة تجاوز الشركات للحدود الوطنية transnationalisation. وسيكون حساب الممتلكات الأميركية في الخارج خاطئاً لدرجة تجاهله لـ3.1 تريليون دولار

(191) Hans Werner Sinn, Die Basar-Ökonomie. Deutschland: Export-weltmeister oder Schlusslicht ?, Munich, Econ, 2005.
(192) Le Monde du 19 juillet 2007.
(193) C. A. Michalet, p. 97.
(194) Ibid. , p. 98.

من الأصول (الموجودات) الصافية. إن سوء التقدير هذا للثروة المالية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة يعود إلى ثلاثة أسباب: سوء تقدير عائد الاستثمارات الأميركية في الخارج، الذي هو سبب هبة غير منتظَرة (dark matter)؛ واحتفاظ المصارف الأميركية باحتياطيات من الدولارات بأقل معدلات الفائدة، بينما تقتطع الولايات المتحدة نفسها من المؤسسات الأجنبية بدل انبعاث [غازات وما شابه] يقدر بـ5٪ يسمح منتوجه بشراء الأصول actifs؛ والعائد الضعيف نسبياً لرؤوس الأموال المستثمرة في الولايات المتحدة بسبب القيود الضريبية المالية.

في المحصلة، إذا كانت الكوكبة تؤدي إلى تغيرات هرمية واضحة (تلك العاملة في الاقتصاد الحقيقي)، فهي تعزِّز أو تغيّر المواقع بشكل أكثر سرية، أو بشكل غير مرئي من خلال عمليات التأميم. لأن السلطة المالية والاقتصادية لا تكون موجودة حيث نعتقد. لكنَّ هذا لم يمنع الدول الناشئة من الاستمرار في تعويض ما فاتها بمتوسط نمو كلي قدره 6٪ منذ عام 2000، مقابل 2.5٪ للبلدان المتطوِّرة. وهو ما قد يقتضي، إذا بقيت المعدلات على هذا النحو، أن تحقق "البلدان الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط 66٪ من إجمالي الناتج العالمي، مقيساً بالتكافؤ مع القوة الشرائية حسب حسابات ماديسون Maddison مقابل 40٪ في عام 1913، 38٪ في عام 1950، و50٪ في عام 2005. وبما أن هذه البلدان كانت تشكّل بمجملها 70٪ من الناتج المحلي العالمي في عام 1982، فهذا يعني أن أسلوب النمو العالمي في القرن الحادي والعشرين سيمحو تقريباً آثار الثورة الصناعية التي أعادت حتماً هذه البلدان إلى الوراء قياساً بالغرب"[195].

تناقضات الاقتصاد العالمي ومأزق حوكمته

إنّ الانقلابات المرتبطة بالتبادلات، وحركات رؤوس الأموال تغيِّر بشكل جذري العلاقات الاقتصادية الدولية، وتترك آثاراً عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالَم كلها. ويتفق المراقبون على الإشارة إلى أن من بين هذه النتائج، تزايد التفاوت في المجتمعات، من خلال إدخال الفقر مع الوفرة في الشمال، وعبر إغناء بلدان الجنوب، مع دعم التخلف لدى البعض. ولدينا حول هذا الموضوع، تقرير وضعته "اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي والعولمة" التابعة لمنظمة العمل الدولية OIT المنشور في شباط عام 2004[196]. إذا كان النمو العالمي مناسباً، ولاسيما نمو التجارة الدولية، أو

(195) M. Aglietta et L. Berrebi, op. cit. , p. 9.
(196) Oit, Une mondialisation juste. Créer des opportunités pour tous, Genève, 2004, http: //www. ilo. org. /public/french/wcsdg. /index. htm

منطقة معينة مثل شرق آسيا، فإن النتائج الكليّة الخاصة بنمو دخل الفرد تبقى متناقضة. الحقيقة، إذا كان النمو في منطقة شرق آسيا" قد سمح لمئتي مليون شخص بالخروج من الفقر، في عقد واحد"[197]، لا بد من القبول بأنه "بين 1985 و2000، لم تكن نسبة نمو دخل الفرد أعلى من 3٪ في السنة في 16 دولة نامية. وكان هذا النمو أقل من 2٪ بالسنة في 55 بلداً نامياً، بل كان سلبياً في 23 بلداً من تلك البلدان. خلال الفترة نفسها، ازداد فرق الدخل بشكل ضخم بين البلدان الأكثر غنى، والأكثر فقراً"[198]. وبرزت ظاهرة مدهشة في هذا المجال، هي "الزيادة القوية التي لحقت بـ1٪ من السكان الذين يحصلون على أعلى الدخول في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا"[199].

في الوقت نفسه، أدت العولمة إلى توحيد متزايد لسوق العمل الذي تبدى من خلال خلق فائض بنيوي في العمالة (الصين، والهند وحدهما ضاعفتا عرض العمل العالمي). ومن ثم، فالعولمة تسهم في تفكيك [بنية] العمل، حيث كان في أفضل أحواله التنظيمية، في البلدان المتطوِّرة. عندئذٍ، رأى البعض، مثل آلان تونيلسون Alan Tonelson، في العولمة "سباقاً نحو القاع" بالنسبة لعمال البلدان المصنعة، لاسيما العمال الأمريكيين[200]. خلافاً للعقيدة الرسمية، فثمة رابحون وخاسرون بسبب الكوكبة globalisation. يرى بيير – نويل غيرو Pierre-Noël Giraud، أن تطورات الضبط المالي والتجاري الدولي، مجتمعة "تشجع صعود البلدان الناشئة، أي تلك التي تعد اليوم ما يقرب من ثلاثة مليارات نسمة" بينما تترك القليل من الأمل القصير الأجل أمام بلدان العالَم الثالث السابق: إذ على هذه البلدان أن تنتظر حتى تتفضل هذه البلدان الناشئة بأن تحول إليها ما لا يريدون القيام به. أخيراً تميل "هذه التطورات إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية الداخلية في كل مكان"[201]. هذه الاستقطابات هي التي تشجع النقد الماركسي الجديد الذي يوجهه كتّاب مثل إيمانويل وولرستاين Immanuel Wallerstein، أو جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi[202]، والذين يدفعون بعض منافسيهم للمطالبة "بعولمة أخرى". واقترانها بانحرافات المنظومة المالية العالمية، فيثير الشكوك لدى عدة اقتصاديين، ولاسيما الفرنسيين الذين شاركوا، من قريب أو بعيد، في المدرسة التي تسمى مدرسة الضبط école de la Régulation. الحوكمة العالمية تعيش مأزقاً، كما يقول آغلييتا بأسف. والأزمة التي كان يخشاها قد وقعت.

---

(197) Ibid. , p. 3.
(198) Ibid. , p. 39.
(199) Ibid. , p. 46.
(200) Alan Tonelson, The Race to the Bottom, Westview Press, Boulder, 2002.
(201) Pierre-Noël Giraud, «Comment la globalisation façonne le monde», op. cit. , p. 929.
(202) Giovanni Arrighi & Beverly J. Silver, Chaos and Governance in the Modern World System, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1999.

وهناك ما يدفع إلى المراهنة بقوة على البحث عن الحلول في التجارية الإقليمية الجديدة néomercantilisme، وليس في كوزموبوليتية لا يمكن تطبيقها (ممارستها).

تفكيك بنية العمل في البلدان المتطوِّرة

يصعب قبول المعاملة بالمثل أو الإثراء المتبادل اللذان يعطيان الاعتماد المتبادل في الاقتصاد معناه، حينما تبدو التكاليف والعقبات أكبر من الفوائد الناتجة عن التبادل، أو حينما تكون إلى جانب فئة واحدة من الشركاء. ولاسيما حينما دعت أعمال اقتصاديين، مثل آلان وود Alan Wood في بريطانيا، وجان - ماري كاردوبا Jean Marie Cardebat في فرنسا "إلى التفكير في أنه يكون لنقل الوحدات الإنتاجية délocalisations، وبشكل أعم التجارة مع البلدان ذات الأجور الأقل، تأثيراً لا يستهان به، أقله على بنية العمل"[203]. لأن الواردات تحل محل الإنتاجات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى، لأن التنافس يدفع شركات البلدان الصناعية إلى استبدال العمالة المحلية بالآلات، المرتفعة الأجر، والتي تحتاج إلى الأتمتة باستمرار. وبسبب هذا النقل للوحدات الإنتاجية [أي انتقال وحدات الإنتاج إلى الخارج لرخص التكلفة] المخيف جداً، والذي ينبغي الحد منه. حسب بوبا - أولغا Bouba-Olga، لابد من تحديد الانتقال بوصفه "إغلاقاً (ربما متدرجاً) لوحدة إنتاجية فوق أرض معينة، مصحوبة بإعادة فتحها فوق أراضٍ أخرى"[204]. ليس المهم هدف العملية: فالتقرب من سوق جديدة، والرغبة في الإفادة من الفروق الوطنية في تكاليف الإنتاج، وهو المعيار الوحيد المأخوذ بالحسبان، الذي غالباً ما يستخدم للحد من مجال انتقال الوحدة الإنتاجية. ينبغي أن يتميَّز هذا الانتقال بشكل طبيعي، عن الاستعانة بمصادر خارجية، أي أن تقوم الشركة بإغلاق وحدة إنتاجية بهدف الاستعانة بمورِّد خارجي. وكما يقول هذا الاقتصادي، مادامت الشركة قررت المرور من خلال السوق، فإن قرارها، عموماً، يدين كثيراً للفروق بين عروض العمل على الصعيد العالمي. من هذه الفروق، ما يوجد داخل الأراضي الوطنية التي يمكن أن تؤدي إلى انتقال المواقع، لكنه يشير إلى الاحتفاظ بمصطلح délocalisation [انتقال الوحدة الإنتاجية] على المستوى العالمي. لأن هذه الظاهرة تصبح عند هذه المرحلة، أشد إثارة للقلق، لأن الضغط على موظفي البلدان المتطوِّرة لن يقلّ بعد أن ارتفعت قوة العمل بنسبة 2.2٪ في الفيليبين، و1.9٪ في الهند، و2٪ في الصين، بين عامي 1980 و1993، وأنه، بنحو خاص، في ثلاثين

---

(203) Jean-Marie Cardebat, La Mondialisation et l'emploi, Paris, La Découverte, col. «Repères», 2002.
(204) O. Bouba-Olga, op. cit. , p. 10.

السنة المقبلة، حسب البنك الدولي فإن كتلة العاملين في العالَم سترتفع من 450 مليوناً في عام 2000 إلى أكثر من مليار[205]. وسيعيش 99٪ من هذا المليار من الأفراد في بلدان كان متوسط دخل الفرد فيها أقل من 8600 دولار في العام، في سنة 1993. وهو ما يدعو إلى التوقع في عام 2025، أنّ 89٪ من قوة العمل العالمي، منها 61٪ في أكثر البلدان فقراً، سيتركزون في الدول التي كان دخل الفرد فيها أقل من 695 دولاراً في عام 1993[206]! مع ما يقوله آلان تونيلسون Alan Tonelson، أحد الناطقين باسم الحركة النقابية الأميركية، يتملكنا شعور بأن، الجيش الاحتياطي" للبروليتاريا يقدم آفاقاً جميلة للشركات. ويظن خبراء أمريكيون آخرون أنهم قادرون، منذ الآن، على ملاحظة الخسائر التي أصابت العمل الأميركي نتيجة تطور التجارة بين الولايات المتحدة والصين. لهذا يقول روبيرت سكوت Robert E. Scott إنه "خلافاً لتوقعات الداعمين لدخول الصين في منظمة التجارة العالمي OMC فإن هذا الدخول لم يسمح بتخفيض فائضها التجاري مع الولايات المتحدة، بل أثقل كاهل العمل الصناعي الأميركي. فارتفاع عجز التجارة الأميركية مع الصين بين عامي 1997 و2006 قد قضى على إنتاج كان يمكنه توفير 2166000 فرصة عمل في الولايات المتحدة. وقد ضاعت أغلبية فرص العمل هذه (1.8 ملايين) منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001"[207]. فهل يمكن لكل من الصين والهند أن تسحقا السوق العالمية؟

في مجال عولمة الاقتصاد والشركات، فإن الفائدة التجارية للشركات والمصارف واضحة، وحتمية، وتخضع استراتيجيتها في الانتشار على مستوى العالَم لثلاثة أهداف مترابطة: أرباح الإنتاجية، اقتصادات وفورات تكلفة المنتَج، وتوسع الحصص في السوق. التوسع يمر عبر شركات–شبكات، أو من خلال إنشاء شبكات للشركات أكثر لامركزية من الأولى. تميز أشكال التنظيم المنظومتين، لكنه يعني في الحالتين تنسيق التعاون مع وكلاء المتعهدين [تنسيق التعاون من الباطن*]، من الأعلى والأسفل بشكل، كما يقول فرانسوا شينيه François Chesnais، يستوعب "العوامل الخارجية externalités" التي يوفرها العمل الشبكي en réseau. من بين هذه العوامل الخارجية هناك ثمّة: تحقيق تكاليف ضعيفة، وتجديدات تكنولوجية، وتخفيض الاعتماد على السوق الداخلية، وتقطيع الأسواق

(205) A. Tonelson, op. cit. , p. 55-56.
(206) A. Tonelson, op. cit. , p. 55-56.
(207) Robert E. Scott, «Costly Trade With China. Millions of Us jobs displaced with net job loss in every state», Epi Briefing Paper, Washington, May 2, 2007.

* أي أن يقوم الوكيل بإيكال ما عُهد إليه إلى وكيل آخر [م].

الوطنية، والتمييز بين الأسعار، وتخفيف العلاقات الهرمية الداخلية من خلال توجيه الضغوط إلى تنسيق التعاون من الباطن sous-traitance. في المقابل، لا توحي نتائج هذه السياسة التجارية لموظفي الدول المتطوِّرة بالثقة. لأن نتائج إعادة الانتشار تفكّك العمل بشكل مؤكَّد. ومن جهة أخرى، لأن عولمة سوق العمل تؤدي إلى الاستعداد لتخفيض عائدات هذا السوق، وإضعاف الحماية الاجتماعية. إن الاقتصاد الشبكي العابر للحدود يزعزع استقرار المجتمعات، ويشكّل تهديداً خطراً على الطبقات الوسطى، كما تبين سابقاً[208]. ويعمِّق عدم المساواة بوجود الأسواق المالية. في الحقيقة، إن تسريع مرونة رأس المال، حسب روبيرت رايش Robert Reich، يسمح بزيادة ثروة الأكثر غنى، وفي الوقت نفسه يزيد الأكثر فقراً فقراً[209]، بسبب اتساع الهوة بين الأجور التي يتقاضاها الأفراد لقاء عملهم (التعارض بين "المتلاعبين بالرموز" و"العمال الروتينيين"، واتساع الفرق بين عائدات رأس المال، الذي ينتشر خارج الحدود مصحوباً بملكية الشركات، وعائدات الموظفين. في الولايات المتحدة، بنحو خاص، "لم ترتفع شريحة العائدات الأضعف إلا بشكل بسيط على مدى 20 عاماً (أقل من 0.5٪) في بلد شهد نمواً كبيراً في سنوات 1990. [...] من عام 1990 إلى عام 2000، ارتفع العائد الاسمي للقادة بنسبة 300٪ مقابل 35٪ للحد الأدنى من الأجر"[210]. إجمالاً، يبدو أننا نشهد توضعات متزامنة لقطب احتكاري oligopole، وما يشبه التعاونية المجتمعية العابرة للحدود، حسب تعبير ميشيل لالمان Michel Lallement[211]، إنما بدلالة إيحائية أكثر سلبية من عبارته. إنّ القطب الاحتكاري الصناعي، إضافة إلى القطاعات الأخرى غير الصناعية والزراعية - لأن الخدمات صارت معنية أكثر فأكثر - كلها تنجم مباشرة من تركز رأس المال على الصعيد العالمي بسبب تكون شبكات الشركات، واقتصارها على بضع وحدات، وعلى بعض فروع النشاطات. وشكل هذه الشبكات معقَّد بسبب التحالفات العديدة، التي تقلّل من فضاء التنافس، في الوقت الذي تضيق فيه على فضاء الجماعات التي ما تزال على الأرض

---

(208) Pierre-Noël Giraud, L'Inégalité du monde. Économie du monde contemporain, Paris, Gallimard, 1996.
(209) Robert Reich, op. cit.
(210) M. Aglietta et L. Berrebi, op. cit. , p. 140.
(211) Michel Lallement, «Le rôle du "corporatisme sociétal" dans la régulation économique et la gestion de l'emploi», dans Problèmes économiques n° 2248, du 7 novembre 1991. En extrapolant à partir du texte de ce sociologue français, on peut envisager le «corporatisme sociétal transnational» comme un système de représentation et de confrontation, au niveau mondial, des intérêts économiques et sociaux des différents groupes d'acteurs mis en présence par la globalisation, afin qu'ils règlent raisonnablement leurs différends. Mais, en attendant, l'expression risque fort de désigner longtemps un comportement unilatéral et de conserver sa connotation plutôt péjorative.

ومستعدة للمواجهة. في المقابل، نقصد بالتعاونية المجتمعية العابرة للحدود، حالة المواجهة confrontation، على الصعيد العالمي وخارج الحدود، بين فئات مجتمعية ذات مصالح اقتصادية نوعية ومختلفة، وقدرات تفاوضية غير متكافئة.

إزاء هذه التحذيرات، سمع البعض مثل إيلي كوهين Élie Cohen إدانة "للعلاقة الخادعة بين زيادة التبادلات وتنامي البطالة"، واتفقوا على أن "درجة انفتاح الاقتصاد الفرنسي لم تتضاعف بشكل ملموس منذ عام 1977 - بينما ازدادت البطالة بنسبة 250٪، بينما 4٪ فقط من الاستثمارات الخارجية الفرنسية تتجه نحو بلدان تعرف بأجورها المنخفضة". ومن ثم، هذا يعني أن "حصة التجارة الدولية المُنجزة مع البلدان النامية بالغة الضعف بحيث تعجز عن تفسير الظاهرة (أي أزمة العمل) الملاحظة في أوروبا على نحو خاص، وأنَّ حاجات البلدان النامية بلغت حداً، ستؤدّي معه في المستقبل إلى شواغر débouchés مهمة للبلدان المتطوِّرة"[212].

فهل يبقى هذا الحجاج مقبولاً؟ وهل يعني، مع الأرقام التي سقناها آنفاً، مجرد استقطابات وخوف غير مبرَّر؟ أو، على العكس، ألا تشكِّل تلك مقدمات، بينما التحدي الحقيقي يبقى رهن المستقبل، كما بين بيير - نويل غيرو Pierre-Noël Giraud؟ متوقعاً: إن الزيادة، حتى المتوازنة للتجارة بين البلدان الغنية والبلدان ذات الأجور المنخفضة ستجعل "الوظائف التنافسيّة غير قادرة على تعويض تدمير الوظائف المعروضة، في البلدان الصناعية القديمة. بالنتيجة، إما أن تتضاعف البطالة والتفاوتات في الدخول، أو تتضاعف التفاوتات في الدخول من دون بطالة، لكنْ في هذه الحالة بشكل أسرع..."[213]. مع أن هذا التطور أكثر خطورة من نسبة الوظائف المؤهلة الرفيعة، وأبعد ما يكون عما يعلن عنه عادة في البلدان الغنية. استناداً إلى الوثائق التي نشرتها وزارة العمل الأمريكية يقول تونيلسون Tonelson إن "مجموع عدد الأمريكيين الذين كانوا مصنَّفين في عام 1998 بوصفهم إداريين عامين، وأصحاب قرار رفيعي المستوى، ومهندسين من كل نوع، ومعلوماتيين، ومشرِّعين، وأطباء، وأطباء أسنان، كانوا يمثِّلون 5.2٪ من إجمالي 140.5 ملايين من العاملين المنتجين actifs"[214]. كما يشير، وفقاً لهذه المنشورات نفسها، إلى أنه "بين عامي 1998 و2008، سيكون في الاقتصاد الأميركي 55 مليون فرصة عمل جديدة. بضع 20.3 ملايين رهنٌ بتوسع فرص العمل، أما الباقي فسينشأ من ضرورة إعادة تأهيل عمال فقدوا عملهم، أو تخلوا عن اهتماماتهم القديمة ليتجهوا نحو اهتمامات جديدة"[215].

---

(212) Élie Cohen, La Tentation hexagonale. La souveraineté à l'épreuve de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996, p. 129-131.
(213) P. N. Giraud, L'Inégalité du monde, op. cit. , p. 213.
(214) A. Tonelson, op. cit. , p. 30.
(215) Ibid. , p. 29.

تطور "الطبقة العليا العالمية" أو "الطبقة الاجتماعية العليا في العالَم"

مقابل أزمة الطبقات الوسطى نرى نجاح تلك "الطبقة العليا العالمية superclasse globale"، التي يصفها دافيد روثكوف David Rothkopf، ويقدر عددها بـ6000 شخص من أصل 6 مليارات إنسان[216]. ربما أراد أن يتحدث عن طبقة اجتماعية عليا على صعيد العالَم Hyperclasse ظناً منه أنها لا تتفق كثيراً مع المقولة الماركسية (التي تتصف بتجانس قوي، وتضامن نسبي) بل مع شبكة عابرة للحدود تتكوَّن من النخب ذات الأصول المختلفة. لأنها تضمُ خليطاً من رجال الأعمال، ووسائل الإعلام، والمصرفيين، ورجال مال، ورؤساء شركات، وكتَّاب، وصحفيين، ونجوم عروض تجارية show-business، ويعتقد روثكوف في الحقيقة، أنها التسمية الصحيحة لما وصفها فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto، وبعده رايت ميلز Wright Mills بأنّها "نخبة سلطة"[217]، لكنَّ هذا لا يمنع أن يكون المال هو القاسم المشترك بينها، لأن الأمم المتحدة، التي يستشهد التقرير بها تقول إن ثمة 10٪ من سكان العالَم يسيطرون على 85٪ من الثروات، و2٪ يملكون نصفها، و1٪ يملكون 40٪ منها. بالتالي، فإن تطورها مرتبط ارتباطاً مباشراً بالسوق العالمية لأن "العولمة لم تُنتج فقط سوقاً من دون حدود، بل أيضاً منظومة الطبقة التي تتناسب معها"، كما يقول جيف فو Jeff Faux[218]. إنّ الاقتصاد العالمي بصدد خلق نخبة عالمية، يسميها فو "حزب دافوس"، الذي عمل منذ فترة طويلة على تحويل تجمع يتألف من جنسيات مختلفة cosmopolitisme إلى أسلوب حياة، كما يبين روثكوف Rothkopf في كتابه بشكل واضح. وناقل أسلوب الحياة هذا vecteur هو اللغة الإنكليزية التي تزداد انتشاراً مع ما يصاحبها من ممارسات المهنية المعيارية standardisées. والتي يُضاف إليها المرجع المشترك إلى نفس مصادر الإعلام والتردد على أماكن العبور والترفيه. غير أن هذه الثقافة المشتركة لا تخلو من علاقات القوة، وليست بمنجى عن صدمة ثقافية داخلية، أو تغير التأثير. في الحقيقة، قد يكون من السذاجة، والاحتقار الاعتقاد أن ازدياد انضمام الآسيويين إلى النخبة العالمية يقتضي غربنتهم occidentalisation المنظّمَة[219]. إن الصعود القوي لميليارديرات منحدرين من آسيا، ومناطق أخرى من العالَم، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تغيير في القيم، كالتساهل إزاء الفساد، وانكفاء المفاهيم الغربية حول العالَم، والمجتمع

---

(216) David Rothkopf, Superclass. The Global Power Elite And The World They Are Making, Londres, Little Brown, 2008, préface, p. XIV et p. 29-33.
(217) Ibid. , p. 37-39.
(218) Jeff Faux, The Global Class War, New York, John Wiley, 2006.
(219) David Rothkopf, op. cit. , p. 313.

والشرط الإنساني. ينجم عن هذه الملاحظات نتيجتان مهمتان: أولاً، تكمن مصالح هؤلاء الأفراد الذين ينتمون إلى النخبة العالمية الجديدة مع بعضهم بعض، أكثر مما تكمن مع الطبقات الوسطى، أو الفقيرة التي يشتركون معها في الجنسية. وتزداد الهوة، لأنه إذا كان العمل ورأس المال في الماضي يتفقان، على الرغم من الصراعات البيطبقية، فإن الحال لم يعد كما كان عليه. فالعولمة تلغي مفهوم المجتمع نفسه. ومع تدهور ظروف حياة الشعوب، راح يرتسم شيئاً فشيئاً تعارض بين من يسميهم روثكوف Rothkopf" العولميين والوطنيين، أي العولمية mondialiste المحدودة [الأوليغارشية] من جهة، والحركات الشعبوية المتعددة المستقبلية، من ناحية أخرى[220]. "هذه السمة المتصدعة للعصر الجديد" ستشهدها الدول كلها. فحينما بدأت الأزمة الكبرى، كان يمكنها إحداث تغيرات سياسية غير متوقعة في تكوينها، إضافة إلى الاختلاف الأخلاقي (أي اختلاف القيم) بين أعضاء الطبقة العالمية العليا hyperclasse، التي ليس فيها إلا للمال ومن خلاله، وهو ما سنراه لاحقاً، فإن تعميم طوائفية الأقليات communautarisme، وظواهر العَرْقَنَة ethnicisation [التمييز العرقي] على الصعيد العالمي يجعل فكرة المجتمع العالمي الذي بصدد التكون فكرة حمقاء.

تحتل النخبة المالية مركز الطبقة العليا العالمية. وهي نخبة تتضمن الثروات الفردية والمؤسسية الضخمة. وحولها تدور النخب الأخرى المتنوعة، التي تشكّل محطات للنفوذ. ويصف روثكوف روابطها، ويبين كيف تتم تعبئة سلطة المال، والسلطة المؤسسية، والسلطة الإعلامية، والسلطة السياسية، والربط بينها لتوجيه العالَم في الاتجاه المطلوب. ويضيف إنه إذا "كانت الشركات تهيمن اليوم على الطبقة العليا، ولم يعد الأمريكيون يهيمنون على قادة هذه الشركات، لأن الأمور بصدد التغير[221]. وهو ما يفسّره اختراق زعماء جدد منحدرين من بلدان ناشئة. لأن الدخول في الطبقة العليا hyperclasse مفتوح نسبياً، وعلى أي حال أكثر مما كان مفتوحاً أمام النخب القديمة. وأصبحت سرعة تكديس الثروات أمراً مذهلاً. لكنَّ الباب يبقى ضيقاً. ويتساءل الكاتب عن حتمية الصراع بين مؤيدي العولمة والشعوب، إذا بقيت الأسواق غير عادلة في توزيع الثروة، وإذا ما كانت ثمة تحت التنافس الحر الظاهري مساواة في الفرص. ولاسيما أن الخيبات ستتضخم مع الأزمة، كما يتساءل عما إذا كان "انهيار الطبقات المتوسطة" سيستمر[222]، والتعويضات التقاعدية ستذوب مع صناديق الإعالة hedge funds كما كان حال عدد من

(220) Ibid. , p. 143.
(221) Ibid. , p. 143.
(222) «Classes moyennes, la dégringolade», Le Point, 26 juin 2008, p. 74-82.

البريطانيين[223]، والبلدان الناشئة، إذا هدم النمو الآمال، وترافق بأزمة غذائية. ثمة ما يدعو بقوة إلى المراهنة على أن الطبقة المتوسطة، التي يقول روبير روشفور Robert Rochefort أنها لم تعد موجودة بعد أن تقطّعت أوصالها[224]، ستلحق في المستقبل الحركات الشعبوية. أما الآن، بعد أن لم يعد لها ما تنتظره من العولمة فيما يتعلق بالقوة الشرائية، كما يأسف له مدير مركز البحث لدراسة ومراقبة ظروف الحياة CREDOC، لأن التقدم الضعيف في الأجور في فرنسا وأوروبا، لم يعد يعوّض بالانخفاض الكبير في الأسعار بسبب استيراد المنتجات المصنوعة في الصين[225]. والاستمرار في التبادل الحر سيزيد الشعور بـ"التلاشي الطبقي للطبقات الوسطى الذي لاحظه لوي شوفل Louis Chauvel[226]، بسبب اختلال طريقة عمله كما يقول المنظّرون له.

التشكيك في فرضية (هوس)، آخر مبرّر للتبادل الحر

عادت النقاشات التي يثيرها هؤلاء المنظّرون، والتي لها علاقة بالملاحظات التجريبية، لتبرز مرة أخرى حول النظرية الاقتصادية، وبشكل أدق، حول نظرية التجارة الدولية. وأولها فرضية هوس الشهيرة (مختصر أسماء كل من: Heckscher-Ohlin-Samuelson)، التي يقول عنها ميشاليه إن الزمن قد تجاوزها، وهو ما توقعناه[227] - لأنها غير قابلة للتطبيق إلا على الاقتصاد الدولي القديم القائم على ثبات عوامل الإنتاج[228]. ثمة رأي يؤكده بول ساموليسون Paul Samuelson نفسه[229]، الذي يعزو السوء mal، أي الخلل النظري، إلى الاستعانة بمصادر خارجية outsourcing، أي التعهد الوكيل المعمّم، ولاسيما حينما يتبدى من خلال نقل délocalisation الخدمات، ومخابر البحث، وهو ما يجري منذ بضع سنوات، نحو الهند. إيفا شارين Ève Charrin، التي تنقل إلينا النقاش الذي أثاره في الولايات المتحدة انقلاب هذا المنظّر الأمريكي، الحائز جائزة نوبل لأبحاثه حول التبادل الدولي، ترى أن انتقال العقول matière grise، ومراكز البحث من شأنها السماح لهذا البلد بتحويل التوزيع الاقتصادي لمصلحته، بشكل لا يمكن الشك معه، على الأقل في فرنسا[230].

---

(223) Virginie Malingre «La crise boursière fragilise les régimes de retraite des Britanniques», Le Monde, 30 novembre 2008.
(224) Le Point, article cité, p. 75
(225) Ibid. , p. 75 et p. 81. «La société de consommation et les classes moyennes ont marché main dans la main jusqu'à la fin des années 90. Le divorce s'est produit lorsque le pouvoir d'achat s'est mis à stagner, tandis que l'innovation, elle, continuait», écrit Robert Rochefort qui distingue entre des «classes moyennes supérieures» et des «classes moyennes inférieures».
(226) Louis Chauvel, Les Classes moyennes à la dérive, Paris, Seuil, 2007.
(227) G. Dussouy, Quelle géopolitique…, op. cit. , p. 188-189.
(228) C. A. Michalet, op. cit. , p. 46.
(229) Paul Samuelson, «Where Ricardo and Mill…», article cité.
(230) Eve Charrin, L'Inde à l'assaut du monde, Paris, Grasset, 2007. Pour le débat, voir p. 273-287.

تجدر الإشارة إلى أن فرضية هوس HOS قد نشأت عن نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo حول المزايا المقارَنة comparatifs avantages حيث يفترض أن تكافؤ عوائد الصانعين (العوامل) facteurs [الموارد المادية وغير المادية المستخدمة في عملية الإنتاج] يتحقق بمقدار ما يؤدي التبادل إلى تخفيض الهبة غير المتكافئة dotation التي تبرِّر وجود هذا التبادل. كما ينبغي أن نضيف: إنه يفترض مسبقاً ثبات عوامل الإنتاج. وتبعاً لمنطقه، حينما يتخصَّص كل بلد في الإنتاج الذي يستعين بالفاعل الأكثر وفرة، وإلى أسعار منخفضة فهو بذلك يوسِّع استخدام هذا العامل، وهو ما يرفع سعره، بينما إذا كانت المستوردات تحل محل الإنتاج المحلي، فهي تقلل استخدام العامل facteur النادر، وهو ما يؤدي إلى تخفيض سعره. في نهاية المطاف، يمكن لأي بلد لا يملك ميزة مطلقة على البلدان الأخرى، أن يفيد من ميزة مقارنة. لكنَّ الأشياء تغيَّرت، أو تقريباً تغيرت مع العولمة. المرونة الجديدة للعوامل، ولاسيما مرونة رأس المال المالي، ورأس المال التكنولوجي، يلغي الميزة المقارنة لمصلحة الميزة التنافسية التي "تعيد ارتباطها بالميزة المطلقة عند آدم سميث، وهي التي تسمح للمنتصر بأن يضع يده على كل شيء"، كما يقول ميشاليه Michalet[231]. والمنتصر يقف إلى جانب الاقتصادات الناشئة، لأن البلدان المتطوِّرة، مع انتقال التكنولوجيا العالية high tech، كما يقول ساموليسون، ومنها الولايات المتحدة التي يقلق أولاً بشأنها، تحرم نفسها، من أي ميزة مقارَنة avantage comparatif. الحقيقة، "إذا كان رأس المال والتقنية يهاجران إلى حيث يكون العمل أقل تكلفة، تكون الميزة المطلقة هي المهمة – لم يعد ثمة مزايا مقارَنة"، كما يضيف اقتصادي آخر هو كريغ روبرتز Craig Roberts[232]، لاسيما وإننا على صعيد سوق العمل، الأقل سلاسة، وحيث يمكن أن يكون لفرضية هوس معنى في صيغتها المُعَدَّلة (فرضية ستوبلر – ساموليسون Stolper-Samuelson)، نحتاج إلى الكثير من الوقت، قبل أن يبلغ الأجر، ما بلغهُ في البلدان الأكثر تقدماً حيث يتوفر عامل العمل بكثرة، لكننا سنشهد وقوع الكثير من الخسائر قبل بلوغ ذلك[233].

في المقام الثاني، نظرية التجارة الدولية الجديدة، التي عرضها كل من هيلبمان Helpman وكروغمان Krugman وغيرهما، والتي تسعى إلى البرهنة على أنه "حينما ينفتح بَلَدان على التبادل، فإن الأجور الحقيقية لعوامل الإنتاج، سواء أكانت غزيرة أم نادرة، يمكن أن تزداد في كل بلد منهما" ستصطدم، حسب جان – ماري كاردبيبا Jean-Marie

(231) C. A. Michalet, op. cit. , p. 69.
(232) Cité par Ève Charrin, op. cit. , p. 285.
(233) J. M. Cardebat, op. cit. , p. 9-10.

Cardebat بتحفظ كبير[234]. أي يصعب تطبيقها على التبادلات بين بلدان متطوِّرة وغير متطوِّرة، لأنها "لا تصلح إلا حينما يكون البلدان المفتوحان على التبادل قريبين من بعضهما من حيث الهبات المخصصات dotations factorielles". الحقيقة أن فرضية ستوبلر - ساموبلسون تبقى سليمة من حيث منطقها، على الرغم من الشك في نتائجها، وقد بيّن أحد الاقتصاديين في عام 1997 أن "التخلي عن العلاقات التجارية مع بلدان تنخفض فيها الأجور قد يسمح بزيادة الأجر النسبي للعمال غير المؤهلين في تسعة من بلدان الجماعة الأوروبية المؤلفة من 12 بلداً"[235]. علماً أن من يستمر في حماية العمل في بلدان الشمال إنما هو "العيب الذي تعاني منه أسواق السلع والخدمات"، أي كل ما يقطّعها، ويجزئها بنيوياً ومؤسسياً[236]. يجب أن نوافق على صحة رؤية كاردوبا، لأن كروغمان خلص إلى الموافقة على أنه في اقتصاد دولي" يقع تحت رحمة الاستعانة بالموارد الخارجية outsourcing" فإن دائرة الرابحين تزداد انحساراً"[237]. أخيراً، ألا يمكن لأزمة العمل في الدول الغربية الناشئة عن التبادل الحر المنحرف، وهو تبادل حرٌّ لم يعد كذلك لأن البلدان وشركاءها، أو حيث ذابت العوامل في السوق نفسه، أن تزداد سوءاً بسبب نشوء ما يراه بعض المنظِّرين بوصفه "منظومة إنتاجية جديدة" تقوم على أساس "التكاليف الثابتة"[238]؟ أي منظومة يقل استهلاكها تدريجياً للعمل بسبب التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وبسبب تنظيم صناعي جديد يجعل تكلفة إنتاج سلعة معينة ثابتة مهما بلغت الكمية المُنتَجَة. عندها تكون التكاليف الوحيدة التي يمكن تحملها هي التكاليف الثابتة الأولى. حسب جان - هيرفيه لورنزي Jean-Hervé Lorenzi، قد تكون المنظومة الجديدة، التي أسست فضاء معولماً من خلال التقنيات، والضعيفة في إيجاد فرص العمل، قادرة على توليد تنافس متنامٍ من خلال توسيع نشاطات متنافسة.

إجمالاً، إن إعادة الاستقطاب يترصد، على نحو خاص، المجتمعات المتطوِّرة لدرجة أنها ستشهد أزمة سكانية خطرة. وثمة خوف من نشوء هوة بين الأجيال، لأنه من الصعب على شعب نشيط محدود، وفريسة البطالة وركود الأجور، بسبب انتقالات وسائل الإنتاج délocalisations، وضعف الطلب الداخلي أن يستمر طويلاً في مواجهة تمويل الصرح الاجتماعي القائم منذ الحرب العالمية الثانية. الأزمة الاجتماعية اليونانية التي نشبت في خريف 2008، أي أزمة شباب البلد، هي مؤشر على ظاهرة يمكن أن تشعل أوروبا كلها.

---

(234) Ibid, p. 27.
(235) Ibid, p. 27.
(236) Ibid. , p. 30-31.
(237) Cité par Ève Charrin, op. cit. , p. 310.
(238) Jean-Hervé Lorenzi, «Un nouveau système productif ?», Pierre Dockès, op. cit. , p. 123-165.

وبناء على هذه الحقائق، أعلن ميشيل غوديه Michel Godet عن إمكانية وقوع مثل هذه الصدمة في عام 2006 في فرنسا[239]. صحيح أنها لم تقع بعد، لكنها لا شك جولة مؤجلة، نظراً لأن عدد الشباب الذين كانت تقل أعمارهم عن العشرين عاماً في عام 1968، ضعف عدد من كانت تبلغ أعمارهم الستين عاماً. أما في عام 2050 فسيكون الحال معاكساً. وهو موضوع سنعود إليه لاحقاً.

تغير الأطراف ومغامرات منظمة التجارة العالمية

إذا كانت العولمة سبباً في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان المُصَنَّعَة، فلا نشك في أنها ستكون سبب المشكلات نفسها لعدد من البلدان النامية. في كل الأحوال، من لم يفد من "أرضية العولمة" في الوقت المناسب، أو من عاشها في ظروف سيئة فقد زالت عنه الأوهام[240]. لذلك فإن هذه البلدان النامية على حافة التمرد، لأن ثمة من يضطرها اليوم "إلى فتح أسواقها أمام منتجات البلدان المتقدّمة، التي ما تزال تعمل على حماية أسواقها الخاصة"[241]، كما تبين من فشل مؤتمر كانكون Cancun (أيلول/ سبتمبر 2003). حيث رفض تحالف مكوّن من اثنتين وعشرين دولة من هذه الدول التوقيع على البيان الختامي بذريعة رفض لبرلة تجارة المنتجات الزراعية، من جهة، وعجز هذه البلدان عن المنافسة في هذا المجال، من جهة أخرى، ولاسيما المساعدات والإعانات التي تقدمها الدول المتطوِّرة إلى زراعاتها، خصوصاً، على شكل مكافأة على التصدير (تقدر بـ300 مليون دولار في السنة). وبهذا تكون هذه الدول قد قطعت دورة المفاوضات، المسماة دور الألفية Millénaire، والتي افتتحت في الدوحة في عام 2001، بعد أزمة سياتل Seattle في عام 1999. لكنّ هل يمكن لهذا الرفض أن يكون دائماً، ولاسيما أن الاستبعاد يعد أسوأ الأحوال؟ وبما أن صادراتها تذهب بشكل أساسي إلى البلدان المُصنعة، علماً أن هذا الأمر بصدد التغير، فليس أمام هذه البلدان النامية إلا أن ترتب أمورها مع أحد أطراف مراكز الثروة. وإلا فكيف يمكن جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع الزعم بالانغلاق أمام عالَم الاقتصاد الدولي؟ ولاسيما أن أقوى الأقطاب، أي الولايات المتحدة، قد وضع لنفسه تشريعاً تجارياً (قانون التجارة Trade Act لعام 1974، الذي ما فتئ يتعزّز منذ ذلك التاريخ) يسمح له باتخاذ إجراءات بالغة القسوة ضد أي دولة لا تفتح حدودها أمام المنتجات الأمريكية.

---

(239) Michel Godet, Le Choc de 2006. Démographie, croissance, emploi, Paris, Odile Jacob, 2003.
(240) Joseph E. Stiglitz, La Grande Désillusion, Paris, Fayard, 2002.
(241) Joseph E. Stiglitz, La Grande Désillusion, Paris, Fayard, 2002.

لكنّ، أمام تحدي العولمة، ازداد تغيّر الأطراف، كما غيَّرت الجغرافيا الاقتصادية ما اصطلح على تسميته الجنوب. هذا الجنوب، الذي فككته بلدان مصنعة جديدة من خلال الإثراء الفاحش لبعض البلدان النفطية، يسير في طريق إعادة هيكلة نفسه تحت تأثير بعض الاتجاهات والاستراتيجيات التجارية التي وضعها فاعلون بالغو الأهمية. أولاً، إذا لم تمثِّل التبادلات بين البلدان النامية سوى 10٪ حتى اليوم من مجمل التجارة العالمية، إلا إنها في طريق الزيادة. وتبعاً لـCNUCED، فإن 40% من صادرات البلدان النامية موجَّهة إلى مثيلاتها، وتزداد تجارة جنوب - جنوب بنسبة 11٪ كل سنة. في الوقت نفسه، تعيد العولمة توزيع العائدات بأسعار نسبية لمصلحة الاقتصادات الناشئة. في عام 2005، كانت هذه الاقتصادات التي تمثِّل أكثر من 80٪ من سكان العالَم تملك ما يقرب من 65٪ من الاحتياطيات العالمية من العملة الصعبة، و50٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي PIB (بالتوازي مع القدرة الشرائية) وأقل بقليل من 20٪ من رأس مال أسواق المال العالمية[242]. وقد كان لكل من الصين والهند والبرازيل دور هام في تغيير هذا التوازن الاقتصادي. أما أغلبية البلدان الأخرى في أفريقيا، وآسيا، والكاريبي، التي لا تملك قدراتها التفاوضية فما تزال تبحث عن "معاملة خاصة ومميزة" في إطار منظمة التجارة العالمية. وتعد الصين اليوم رأس حربة البلدان الناشئة في الهجوم. ويبلغ مجموع الـ IDE 12.3 مليارات دولار في عام 2005، ويصعب تقدير مجموعها التراكمي بدقة، بسبب الدور الخاص الذي تلعبه هونغ كونغ، إنما قد يبلغ 46 مليار دولار. حيث لا تكتفي الصين باستيراد التكنولوجيا والمواد الأولية فحسب، بل يتزايد استثمارها لدى مورديها. فبعد آسيا، وأمريكا الشمالية اللتين تستقبلان ما هو أساسي من IDE، هناك أفريقيا (معادن ونفط)، وأمريكا الجنوبية (معادن).

بالنسبة للهند التي انفتحت على العولمة منذ عام 2000، بسبب اللبرلة، وزيادة اعتماد نموها على الاستهلاك الداخلي، فقد حققت دخولاً ملحوظة، ولاسيما في فرنسا وأوروبا، في مجال المشتريات acquisitions الصناعية (معادن، كيمياء). لكن ما يميزها عن البلدان النامية الناشئة الأخرى هو تفضيلها للتكنولوجيا المتقدمة (28٪ من مجمل الاستثمارات الهندية) التي تتيح لها غزو السوق العالمية بخدمات المعلوماتية، التي تسيطر الآن على أكثر من نصفها. ويتوقَّع الخبراء لهذه الدولة، التي يتجاوز سكانها أيضاً المليار نسمة، أن تخرج، مع جارها الصيني، عند منتصف هذا القرن، من صف البلدان النامية لتكون في مركز العالَم. كثير من البلدان النامية التي يقلقها أصلاً إغراقها بالبضائع الصينية، تخشى تلك

(242) Angus Maddison, Ocde, Paris, 2005.

القادمة من الهند، وهو ما يعقّد بعض التحالفات التي عقدت في كنف منظمة التجارة العالمية. وهناك ثمّة تغير آخر ظاهر للعيان في الأطراف، هو في الحقيقة، تقارب عدة دول إما في إطار الانفراجات، أو في المنظمات الإقليمية. ولتحسين قدراتها التفاوضية في المنظمة العالمية، فقد كوّنت هذه الدول مجموعات مصالح مختلفة، ولاسيما مجموعة 21 (G 21) التي تضم كثيراً من الدول الناشئة، ومجموعة كيرن Cairns، التي تضم 19 مصدّراً زراعياً، وهي تقريباً نقيض مجموعة العشرة (G 10) التي تضم كبار مستوردي المنتجات الزراعية. بعد أن توقفت منظمة التجارة العالمية، وريثة الغات GATT، التي لم تكن منظمة دولية، بالمعنى الحقيقي للعبارة، برهنت عن عجزها في ضمان تحقيق التوازن في عمل المنظومة التجارية. فالتعددية، التي هي سبب وجودها، وسندها، تقتضي اتخاذ القرار على أساس التوافق، وباتت مهدَّدة بكثرة الاتفاقيات الثنائية. لكنَّ هذه المنظمة، التي أُنشئت بموجب الفصل التأسيسي الموقع في مراكش عام 1994، قدتم تعزيزها قياساً بما كانت عليه الغات. فقواعد منظمة التجارة العالمية تترافق بآليات عقوبات يمكن تطبيقها من خلال **هيئة تسوية النزاعات** (ORD). وقد جرت العادة أن تقوم الدول بإبلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها الخاصة بالسياسة التجارية (آلية النظر في السياسات التجارية). وحصلت منظمة التجارة العالمية، مؤخراً على الإذن بالتعاون مع الدعامتين الأخريين للنظام الاقتصادي العالمي، أي صندوق النقد الدولي FMI، والبنك الدولي لتحقيق أفضل تجانس بين السياسات الاقتصادية الدولية. وتهدف هذه الأمور الجديدة إلى جعل منظمة التجارة العالمية الإطار الثابت والدائم للمناقشات بين الدول الأعضاء، علماً أن المنظمة تتكوّن من مؤتمر وزاري (يجتمع مرة كل عامين على الأقل لتقرير التوجهات العامة)، ومجلس عام، هو الهيئة الدائمة بين دورات المؤتمر، إضافة إلى مدير عام.
الموضوعات التي تم إقرارها في الدوحة، والتي ينبغي التطرق إليها خلال دورة الألفية تبين أن منظمة التجارة العالمية تتطرّق إلى مجال أوسع من مجال الغات، الذي كان يقتصر على تجارة السلع. إضافة إلى المواد المصنَّعة والزراعة، نجد في الفصل المعقود لمفاوضات الخدمات (مواصلات، سياحة، اتصالات، مصارف، تأمينات)، والسلع الثقافية (براءات الاختراع، حقوق المؤلِّف) والاستثمارات. الفكرة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية تقوم على فتح كل قطاعاتها على التنافس الدولي بكل ما أمكن من شفافية، من خلال معالجة، الاحتكارات الوطنية إذا دعت الحاجة. إنها تتضمن "توافق واشنطن"، وتسعى إلى تجسيد النموذج الليبرالي الجديد من خلاله، وهذا لا يخلو من هزّات. ففي عام 1998، شهدت المفاوضات حول الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمار (AMI)، أول فشل لها بسبب

معارضة فرنسا أساساً. فقد كان يتوقَّع إدارة بالغة الليبرالية تتعلق ببحث الاستثمار من دون أي قيد، لمصلحة المستثمرين الدوليين الكبار. حيث لا تستطيع الدول ممارسة أي تدقيق، أو أن تكون لها سلطة ضابطة pouvoir de régulation. لا شك في أن مشروع الاتفاق هذا على الاستثمارات لم يتم التخلي عنه نهائياً، لكنَّ منظمة التجارة العالمية مشلولة تقريباً منذ مؤتمر كانكون عام 2003، بسبب المسألة الزراعية.

بدت جولة الدوحة التي أُريد منها فتح أسواق البلدان الغنية أمام صادرات البلدان النامية، مناسبة للوصول إلى تسوية تقوم على تخفيض، بل إلغاء، المعونات المُقدَّمة إلى المزارعين الأمريكيين (13 مليار دولار بدلاً من 20 ملياراً في السابق)، والأوروبيين، من جهة. مقابل تخفيض بسيط لهذه الرسوم نفسها على المنتجات المصنَّعة من البلدان الناشئة. لكنْ، بما أن معونات البلدان الغنية ستؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، وأن عدداً كبيراً من البلدان الفقيرة تستورد هذه المنتجات نفسها، فإن إلغاءها التام، عبر رفع تكلفة القطعة، سيكون بمنزلة عقاب لأغلبية دول أمريكا اللاتينية، وآسيا الجنوبية، والشرق الأوسط، وأفريقيا. حسب دراسة قامت بها جامعة كولومبيا حول هذه المعضلة، فإن المصدرين الكبار من بلدان الجنوب (مثل البرازيل والأرجنتين) ومستثمريها الكبار، وحدهم فقط المستفيدون بشكل مؤكد[243]. ومع ذلك، فقد استندت جولة الدوحة، التي أُعيد إطلاقها بصعوبة، على أساس هذه التسوية، لتتورَّط مرة أخرى بسبب المفاوضات التي عُقدت في جنيف في شهر تموز /يونيو 2008. وبذلك انتهت إلى فشل جديد في سياق يختلف عن سياق ما بعد كانكون، مادامت الصعوبات التي تعانيها اليوم عدة اقتصادات عالمية كبرى، والتوترات التي تشهدها الأسواق الدولية في موضوع الطاقة، والمواد الأولية هي لمصلحة الاتفاقات الثنائية، ولردود الفعل الحفاظ على النفس، أكثر مما هي لمصلحة الحوار المتعدِّد الأطراف.

لا تُعاش العولمة في قلب الطرف بالطريقة نفسها، ومن المتفق عليه القول: إن الطريقة التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية لا تعالج المصالح كلها بإنصاف. وتبقى علاقات القوة كامنة (كتلك التي بين الولايات المتحدة والهند التي أدت إلى فشل مؤتمر جنيف) وسينقلب مبدأ التوافق أو التسوية" ضد الدول الأضعف حينما لا تملك وسائل تنظيم رفضها، لأنه يعني بالنتيجة، ذلك الطابع المقبول لقرار معين، والغياب الموازي لمعارضة كافية لمنع اعتماد هذا القرار. أما من ناحية البلدان المتطوِّرة، فإن ممثلي الحكومات يعرفون أن عليهم ترتيب أمورهم مع مجموعات الضغط القوية، والشركات التي تملك

(243) Courrier international, n° 670, du 4 au 10 septembre 2003.

شبكات من مراكز الضغط الفعّالة، والعارفة. في الطرف الآخر، ولاسيما البلدان الأقل تقدّماً (PMA)، فإن التأهيل والإعلام غالباً لا يصيبان، هذا من دون الحديث عن اعتماد هذه الدول على سياسات الضبط البنيوي ajustement structurel التي يتبعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما الشريكان الجديدان لمنظمة التجارة العالمية. في نهاية المطاف، التحالفات الكبرى وحدها القادرة على تخفيف حمى الانفلات القانوني لهذه المنظومة. لكنَّ هذا على حساب الجمود المستمر منذ عام 2003 والتي يمكن أن تشجع الاتفاقات الثنائية التي لا تزعج الصين كما لا تزعج الولايات المتحدة. ويُفترض في التسويات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية أن تكون محور الحوكمة العالمية.

تدفقات رؤوس الأموال وتهميش صندوق النقد الدولي FMI

المنظومة النقدية العالمية (SMI) التي تضمنتها معاهدة بريتون وودز Bretton Woods في تموز / يونيو 1944 هي ثمرة سياق جيوسياسي نشأ بعد الحرب. هذه الإدارة الخاصة بالعالَم الغربي، مثلها مثل الغات GATT، تعيد العمل بمعيار تبادل - الذهب (معيار الذهب: GES، أي Gold Exchange Standard) الذي تمت تجربته بين عام 1922 (مؤتمر جنوة) والكساد الاقتصادي الذي شهدته سنوات الثلاثينيات، بعد زوال منظومة معيار الذهب (Gold Billion، لكنّ كان الجنيه الإسترليني هو العملة الرئيسة) منذ بدايات الحرب العظمى. استمرت البلدان الأعضاء في تحديد عملاتها إزاء الذهب، من خلال معيار صرف الذهب GES، لكنها كانت تقوم بهذا أيضاً قياساً بالعملتين الرئيستين (الدولار بشكل أساسي، أما دول الكومنولث فقد كانت تفضّل الجنيه الإسترليني) وتستخدمه وسيلة للاحتياطيات والمدفوعات الدولية. يستند معيار الذهب GES إلى معدلات تبادل ثابتة، لكنها قد تكون قابلة للتعديل (مرنة) (بحدود 1٪ تقريباً) بموافقة المؤسسة المالية الدولية، أي صندوق النقد الدولي الذي أُنشئ في بريتون وودز. خلافاً لرأي كاين J.-M. Keynes، الذي أراد أن يجعل منه مصرفاً مركزياً حقيقياً، فقد اختصر الأمريكان مهمة صندوق النقد الدولي بالسهر على وحدة معدلات التبادل واستقرارها، وتشجيع توسع التجارة الدولية، وتحرير حركات رؤوس الأموال. المنظومة النقدية، التي يراها بعضهم بمنزلة الإدارة régime، تعكس هيمنة الولايات المتحدة، علماً أن حصة الدولار بالنسبة للذهب تتنامى بسرعة في احتياطيات التبادل réserves de change. يمكن القول عندها: إن كل العملات قد انخفضت قيمتها، أوعوّمت dévaluées، أو إن الاقتصادات الأوروبية في حالة انهيار. وتشكّل الولايات المتحدة المصدر الوحيد المهم

للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا. لذلك، فإن مساعدتها للبلدان التي تعيد بناء نفسها، وارتفاع سعر تحويل الدولار (أونصة الذهب الصافي تساوي 35 دولاراً)، وأكثر من هذا الاعتراف للسلطات النقدية بإمكانية طلب تحويل الدولارات التي تملكها إلى ذهب، كل هذا كوّن العوامل المختلفة التي جعلت من العملة الأميركية "عملة دولية تقريباً".

لكنّ برزت منذ البداية عدة نواقص شلّت عمل صندوق النقد الدولي منذ البداية: ضعف موارده (8.8 مليارات دولار في عام 1945)، وعدم التزام البلدان الأعضاء بالنظام (كالتخفيضات التنافسية التي قامت بها فرنسا على عملتها)، ولاسيما التناقض الأساسي في معيار صرف الذهب GES، الذي يُشار إليه باسم معضلة تريفان dilemme de Triffin (وهو اقتصادي بلجيكي). أي، إذا كانت الثقة باستقرار العملة الأساسية في موقع الشك بسبب العجوزات، أو ميزان المدفوعات لبلد مركزي - الولايات المتحدة في هذه الحالة - فهذا يؤدي إلى حركة مضاربة لرؤوس الأموال على المدى القصير. لكنّ، من جهة أخرى، فإنّ أي سياسة تُلغي هذا الخلل déséquilibres إنما تسعى إلى تجفيف السيولات الدولية liquidités. وإذا ما بُولغ في تقدير الدولار فإنّ ذلك يؤثر سلباً في الصادرات الأميركية. وإلى تناقض بين إدارة الدولار على الصعيد الوطني وإدارته على الصعيد الدولي. وطالما الولايات المتحدة أعطت الأولوية للمصلحة الأميركية. وهو ما أدى إلى سلسلة من الأزمات منذ تشرين الأول / أكتوبر 1960 ولغاية شهر آب / أغسطس 1971. في تلك الفترة، أدت الزيادة في عجز الميزان الخارجي الأميركي، والتضخم في الولايات المتحدة الناجمين عن حرب فييتنام، إلى مضاربة قوية ضد الدولار. في 15 آب / أغسطس، من عام 1971 تم تعليق تحويل العملة الأميركية، وصدق اتفاق واشنطن في شهر كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها على تخفيض العملة بنسبة 7.8٪، بينما ارتفعت هوامش تقلب صرف العملات من 1٪ إلى 2.25٪. وبما أن المضاربة ضد الدولار استمرت، فقد عُمد إلى تخفيضه مرة أخرى في شهر شباط / فبراير 1973 (أصبح سعر الأونصة يعادل 42 دولاراً). لكنّ هذا التخفيض بقي غير كافٍ. واستمر الحذر إزاء الدولار، بعد تقلباته المستمرة (يقال إنه يشبه "اليويو yoyo")، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي في عام 1982 إلى وضع عملة جديدة دولية، سُميت DTS حقوق السحب الخاصة (ح س خ) Les droits de tirage spéciaux [بالإنكليزية SDR :*Special Drawing Rights*، أو أداة نقدية دولية حسب لغة صندوق النقد الدولي] الذي كان موجوداً بالفعل منذ عام 1969 على أساس أن 1 ح س خ = 1 دولار. هذه العملة المخصصة للاحتياطي - تم

حسابها وفقاً لسلة من "العملات الصعبة" : دولار 42٪، مارك ألماني 19٪، فرنك فرنسي 13٪، ين ياباني 13٪، جنيه إسترليني 13٪. وهو أمر لم تستطع الولايات المتحدة السماح به فترة طويلة، فسارعت إلى الحد من هذه المبادرة.

في غضون ذلك، كرست اتفاقيات جامايكا في كانون الثاني/يناير 1976 التخلي عن أسعار الصرف الثابتة changes fixes، من خلال تشريع تعويم العملات. أخيراً، كانت أزمة الدَين في الثمانينيات، أي الديون التي كبلت عدداً كبيراً من البلدان النامية، مثل البرازيل، هي السبب في إيكال مهمة جديدة إلى صندوق النقد الدولي، أي إلزام الدول المتضرِّرة من الأزمة بمعالجة اقتصادية لازمة للحصول على قروض. اخترع الأوروبيون، منذ عام 1972 منطق ما يسمى "الأفعى في النفق" لمواجهة فوضى العملة الدولية، في إطار اتفاق بال Bâle، وهو اتفاق ينص على أنه لا يمكن لعملتين من عملات الجماعة الأوروبية أن تتغيرا بالنسبة لبعضهما البعض إلا في حدود 2.25 (الأفعى)، بينما لا يمكن لأي عملة من العملات الأوروبية الابتعاد عن سعر صرف الدولار إلا بحدود 4.5٪ (النفق). على الرغم من بعض التقلبات (الخروج من "نفق" هذه العملة أو تلك)، فقد تعزّزت النصوص في عام 1979 بعد إنشاء المنظومة النقدية الأوروبية (SME). إضافة إلى توسيع dispositif نطاق التقلبات (نحو 6٪ بدلاً من 2.25٪)، كانت هذه المنظومة النقدية الأوروبية تملك صندوقاً لتقسيط الدَين، ووحدة محاسبة مشتركة هي الإيكو écu. في كانون الثاني / يناير عام 2002، دخلت أخيراً المرحلة الحاسمة مع وجود اليورو وطرحه للتداول، باعتباره الإجراء الأهم، والأكثر حساسية وإدهاشاً الذي يتخذه الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي أُنشئ من خلال معاهدة ماستريخت Traité de Maastricht، باعتبار أن المواد الأخرى المهمة هي إنشاء المصرف المركزي الأوروبي (BCE)، واعتماد أربعة معايير كمية خاصة باستقرار الأسعار (المعدل المتوسط للتضخم في السنة ينبغي ألا يتجاوز 1.5٪ عن المعدل الذي حققته في السنة السابقة ثلاث أكبر اقتصادات فعالة)، وبمعدلات الفائدة، وعجز الميزانية (عجز الميزانية الوطنية يجب ألا يتجاوز 3٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد)، والدَين العام (يجب ألا يتجاوز 60٪ من إجمالي الناتج المحلي).

لا شك في أن الاتحاد الاقتصادي والمالي UEM، واليورو قد غيرا الوضع الدولي، لكنْ إلى أي درجة؟ فيما يتعلق بأعضاء منطقة اليورو الستة عشر، من المتفق عليه أن العملة الموحدة أتاحت تحقيق أفضل تقاطع في سياساتهم الاقتصادية، وحسّنت شفافية الأسعار في أوروبا، وحمت الاقتصادات الأوروبية من التقلبات المالية الدولية، ولاسيما خلال الأزمة الآسيوية في عام 1997. في حين أن ارتفاع قيمة اليورو جعل تكاليف الإنتاج

الأوروبي أقل تأثراً بزيادة أسعار النفط في 2007-2008، وأن انتماء إيرلندا إلى منطقة اليورو أنقذها من الإفلاس، بوصفه عقوبة على التزاماتها إزاء منظومة صناديق التحوط الأميركية التي تشهد الانهيار crédits spéculatifs. ولكنّ، كما تلاحظ أغلييتا Aglietta وبيريبي Berrebi، منذ بداية سنوات التسعينيات، أصبحت منطقة اليورو أضعف منطقة من حيث النمو في العالَم[244]. يرى هذان الكاتبان أن وراء هذه الحالة عدة أسباب: عدم وجود سياسات بنيوية أوروبية، والأزمة المالية الألمانية من 2001 إلى 2004، وعدم تجانس النماذج الاجتماعية، وغياب التعاون وأخيراً، كما كتب هذان الاقتصاديان، غياب سيادة سياسية في منطقة اليورو، وغياب هوية أوروبية "التي لا يمكن أن تقوم من دون حدود". هذه العيوب، تجعل أوروبا أيضاً بعيدة عن أن تكون قوة نقدية. وما كان يمكن للأمور إلا أن تسير على هذا النحو لأن مثل هذا الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي اكتفى منذ عام 1980 بتجريب"طريق مبتكَر لتنظيم أو ضبط العولمة"، كما يشير كيبابجيان Kébabdjian؛ تتأتى خصوصيته من أن النموذج الأوروبي لم يعد قائماً على منطق "الإدارات الإقليمية régimes régionaux" التي تجاوزها، بل تراه موزَّعاً بين "انتشار على نطاق واسع بين "حركة نقل لسيادة قانونية..." و"انتشار واسع لمنطق الأسواق المنضبطة ذاتياً"[245]. على الرغم من وجود اليورو، والجنيه الإسترليني والين، فإن المنظومة النقدية الدولية أقرب "إلى منظومة شبه معيار الدولار système du semi-étalon dollar" منها إلى منظومة نقدية متعددة المركز[246].

إذا فهمنا هذه الأرقام الصادرة عن مختلف الخبراء، من الناحية النظرية، فإن العملات الدولية الرئيسة تضع بينها منظومة أسعار عائمة موجَّهة changes flottants dirigés، وهو نظام وسط بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المتغيرة. ومن الناحية العملية، هناك ثمة تكافؤ بين الدولار واليورو، مع أنه أقل وضوحاً منذ ارتفاع العملة الأوروبية: ففي عامَي 2000 و2006 ارتفع سعر صرف الدولار من 0.80-090 إلى حوالي 1.25-1.30 ليبلغ حد 1.60 في آذار /مارس 2007. ومع هذا، فإن نصيب الدولار في احتياطيات الصرف لم يتغير أبداً[247]. لكنّ اليورو لم يبلغ بعد مرحلة يحل فيها محل الدولار. وسبب ذلك أن الين والجنيه الإسترليني، واليوان [الصيني] قريباً، لهم مناطقهم الخاصة، ولكل منها وظيفة نوعية، وتتصف العملات الأخرى التي لا دور دولياً لها، بنظام ثبات régime

(244) M. Aglietta et L. Berrebi, op. cit. , «L'Europe en déshérence», p. 177-217.
(245) Gérard Kébabdjian, Europe et globalisation, Paris, L'Harmattan, 2006, p. 167.
(246) M. Aglietta et L. Berrebi, op. cit. , p. 358.
(247) Ibid. , p. 369.

d'ancrage، أو الربط بإحدى العملات المهيمنة، وأحياناً بعدة عملات. لكن هذه العملات تبقى منسوبة بشكل أساسي إلى الدولار، أو وفقاً لأشكال متغيرة جداً. ومن ثم فإن المنظومة الدولية مجزأة، لكنها ليست متعددّة المركز بسبب هيمنة الدولار. وخلافاً لما يؤكَّد دائماً، كما يقول كيبابجيان، ليست ثمة قواعد صرف مرنة، على اعتبار أن وجود هذه القواعد يفترض التقيد بـ"قانون مشترك" أي "قانون السوق"، وقانون عدم التدخل في أسواق الأسعار. ويتابع قوله: إن المنظومة الحالية هي نوع من منظومة "حرية الصرف liberté des changes" حيث تكون الدولة (بما في ذلك أوروبا بما يخص اليورو) حرة في القيام بما تريد، وأن تضع لنفسها، أو لا تضع أهدافاً للصرف. لكنَّ حرية الصرف المرفقة بحرية تحركات رؤوس الأموال تشكّل الأساس المولّد لـ"عدم الاستقرار النقدي" الملازِم للمنظومة المعاصرة. وخصوصاً حينما يتلاعب الاقتصاد المهيمن بالتداخل الوثيق بين المنظومة المالية الدولية والمنظومة النقدية الدولية. يرى كل من أغلييتا وبيريبي، بعد أن عزّزت الأزمة صحة رأيهما، ألا شك في أن الاختلالات الأمريكية الكبرى التي ولّدتها منظومة شبه معيار الدولار semi-étalon dollar ورعتها كانت تتسبب للاقتصاد العالمي بمغامرات خطرة. على الرغم من الثروة الضخمة الأميركية العابرة للحدود (dark matter)، المشار إليها أعلاه، التي ربما تسمح للولايات المتحدة بتخفيف الأزمة. والإفلاس الذي حدث في نيويورك في 9 آب / أغسطس 2007، كان إشارة تُنذر بالأزمة العقارية الأمريكية التي توقعاها[248]، والتي أدت إلى الأزمة المصرفية، التي بدأت مع مصرف ليهمان برذرز Lehman Brothers، وشراء مصرف ميريل لينش Merrill Lynch من مصرف أمريكا Bank of America بثمن قليل (35 مليار يورو). ويفسر الاقتصاديان العجز التجاري الأمريكي الهائل (725 مليار في عام 2005، أي خسارة 589 مليار دولار منذ عام 1997)، والحاجة الماسة لرؤوس مال أجنبية لتمويل الاقتصاد الأميركي المدين، أي بـ 850 مليار دولار في عام 2006 (6.7٪ من الناتج الوطني الصافي PIB من خلال سياسة مدروسة لفائض الاستهلاك وعدم الادخار الذي لم يتوقف عن الاستناد إلى الدور الدولي للدولار، وإلى علاقة قوة مشجعة في المنظومة المالية الدولية. وبحسبهما، فإن السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الأزمة الآسيوية، وبنحو خاص منذ 11 أيلول / سبتمبر 2001، قد انطوت على "تشجيع إنفاق العائلات لتجنب كساد على الطريقة اليابانية في مرحلة تشكل استكمالاً لانفجار الأسعار éclatement de la bulle"[249]. وقد

---

(248) Ibid. , p. 348-350.
(249) Ibid. , p. 306.

نجم عن هذا الانفجار هبوط قوي جداً في الادخار الوطني، بالتزامن مع ارتفاع ضخم في أسعار العقارات، ما أدى إلى مديونية متزايدة للزبائن الجدد، وهي نفسها مموَّلة مما يدخره بقية العالَم. ويرفضان، كلياً أو جزئياً، الأسباب الأخرى التي قدمت لتسويغ الاختلالات المالية الأميركية، أي: 1) جذب رؤوس الأموال عن طريق "الاقتصاد الجديد"الذي تدعمه تكنولوجيات الإعلام والاتصال NTIC، على اعتبار، أن الإنتاجية قد تضاعفت في آسيا أكثر من تسارعها في الولايات المتحدة بطبيعة الحال، حيث عائد رأس المال أضعف من أي مكان آخر؛ 2) "الاحتكاك الضمني بين الصين وأميركا" القائم على فكرة أن الفائض التجاري الذي حققته الصين بالنسبة للولايات المتحدة بسبب معدل أسيء تقديره لعملتها، يرضي الطرفين مادام أن "الطلب الخارجي يجذب استثمارات الشركات الأجنبية في الصين، ويشجع على زيادة كبيرة جداً في الإنتاجية الصناعية. أما المستهلكون الأميركيون فبإمكانهم أن يعيشوا بأكثر من إمكانياتهم من دون معاناة؛ 3) وجوب التقليل من أهمية ذريعة الوفرة الكبيرة في الادخار العالمي، ولئن ازداد الادخار في البلدان الناشئة، فهو غير متوفر فيها بشكل عفوي، لأنه يمثّل أولاً ادخاراً حذراً في غياب منظومة تقاعدية تقسيطيّة retraite par répartition. علماً أن الادخار قد انخفض في كل البلدان المتطوِّرة. ومن ثم، يرى كل من آغلييتا وبيريبي أن امتصاص الادخار العالمي، على نطاق واسع، من قبل الاقتصاد الأميركي غير ممكن إلا لأن "الدولار ما يزال العملة الصعبة الأساسية. أغلبية البلدان المدينة créanciers للولايات المتحدة كآسيا، آسيا كلها، وأغلبية الدول الناشئة خارج آسيا، لديها عملات مرتبطة بالدولار. في هذه المنظومة، فإن سعر صرف الدولار / يوان ودولار / ين يلعب دوراً محورياً لأن الصين واليابان راكمتا احتياطيات نقدية أكثر مما تحتاجه للدفاع عن عملتها في حال نشوب أزمة"[250]. وهذا يتعلق، كما يقول هذان الاقتصاديان، بمنظومة غير متوازنة تتوزع فيها المسؤوليات، وعليها أن تحقق مطلبين: "الحفاظ على بنية منضبطة لأسعار الصرف من جهة، ومراقبة السيولة الكلية تبعاً لطلب وسائل الدفع الدولية، من جهة أخرى. وعلى البلدان التي تتحدَّد عملاتها بالقياس إلى الدولار أن تهتم بأسعار الصرف لتتكيف مع حاجات التبادلات الدولية[251]. فماذا جرى؟ "لم تقبل وزارة المالية الأميركية تحمل هذه المسؤولية أبداً، وكما هو الحال بالنسبة "لشبه معيار الدولار semi-étalon dollar، لا آلية ملزمة، سواء أكان مصدرها السوق أم الحكومات الأخرى، فإن الأحادية الأميركية عالمية، وبالتالي

---

(250) Ibid. , p. 363.
(251) Ibid. , p. 365.

فهي تتمتع ببعد مالي monétaire. وتبقى السيولة الدولية خاضعة لخيارات السياسة الأميركية"[252]. ينبغي القول: إن للولايات المتحدة مصلحة في أن تترك الأشياء تسير متباطئة، وأن تتحمل الديون مادام دائنوها يقبلون السداد بالدولار، ويستمرون في إقراضها ما تريد من المال. ولاسيما أن ديونها تبقى بالدولار، بينما الأصول actifs التي في حوزتها تبقى بالعملة الأجنبية. بالتالي، حينما تنخفض قيمة الدولار، تزداد قيمة الأصول هذه، بينما يبقى الدَين في المستوى نفسه.

استمراراً لهذا الحجاج raisonnement في وجود الأزمة، يمكننا التساؤل: ما إذا كانت هذه الأزمة ستصيب منافسي الولايات المتحدة أيضاً. يبدو أن خسارة سوق الأسهم في أمريكا الشمالية أقل منها في الصين، وروسيا، أو حتى إنكلترا. هذه الأحادية النقدية نجدها في القرار الذي اتخذه المصرف الفيدرالي Réserve fédérale، يوم الثلاثاء 16 كانون الأول / ديسمبر 2008، بتخفيض سعر الفائدة اليومية taux directeur إلى مستوى غير مسبوق أبداً (أي بهامش يتراوح بين 0 إلى 0.26٪) وتخفيض سعر الحسم taux d'escompte إلى 0.25٪. ما يعني بداية إطلاق تخفيض تنافسي للعملة dévaluation compétitive.

في مثل هذه الشروط، علينا ألا نُدهش إذا رأينا أن الماليّة الدوليّة finance internationale لم تسمح بحركة أفضل للادخار العالمي للبلدان القادرة على التمويل نحو بلدان تحتاج إلى التمويل. وهو ما يطرح قضية مستقبل صندوق النقد الدولي الأعزل في مواجهة منظومة مالية دولية تتصف بعدم استقرار رؤوس الأموال، ولا هم لها سوى إدارة المخاطر[253]. فهل ينبغي أن نحوِّله إلى أداة دولية لإدارة الأزمات، كما اقترح كل من ستيغليتز Stiglitz وآغلييتا Aglietta؟ وكيف نحقق ذلك حينما تدفع حركة مضاربات دولية، قائمة على حركة رؤوس الأموال التي تزداد اضطراباً، وسببه استراتيجيات تنويع الأصول actifs، والمصارف الخاصة، والمصارف المركزية، والمؤسسات المالية المتنوعة إلى أن تتغذى بشكل متزايد، على السوق الدولي للأموال؟

لقد سعت مجموعة السبعة G7 (قمة كولونيا Cologne) إلى وضع هندسة جديدة مالية دولية كان يمكن لها أن تكون رداً على المثلثات الدولية الجديدة المتضادة triangles d'incompatibilités. أي مثلث الدمج الدولي للاقتصادات، والمحافظة على الدول – الأمم،

(252) Idem
(253) Kishore C. Dash, «The Asian Economic Crisis and the Role of the Imf», International Political Economy, op. cit. , p. 269-289.

والوعي السياسي للعاملين agents (Rodrik)، من جهة، ومن جهة ثانية مثلث الفصل الوطني للمنظومات الرقابية systèmes prudentiels والإشراف، والسوق العالمية للادخار، والاستقرار المقبول للتمويل (أغلييتا)[254]. لكنَّ هذا الأمر مُني بالفشل، لأن الآليات التي تم وضعها، ولاسيما تعريف لـ"الدائن الدولي" كانت تفترض تغيير مهمة صندوق النقد الدولي. فكان لا بد من أن يجري تغييراً جذرياً على ميثاقه، وهو أمر غير وارد اليوم. وللاضطلاع بالمهمة المزدوجة الموكلة إليه (أي تمويل الاقتصاد العالمي والقيام بدور الوسيط بين الدائنين والمدينين الدوليين)، والتي تضعه بعيداً عن فكرة البعض في تحويله إلى مصرف مركزي عالمي، فإن طريقة تنظيم صندوق النقد الدولي لم تتغير بشكل أساسي منذ عام 1944. فما تزال مؤسستان تديرانه هما: مجلس الحكام (183 عضواً) الذي يجتمع مرة واحدة في شهر أيلول / سبتمبر من كل عام، ومجلس الإدارة (24 عضواً، منهم 8 تعينهم الحكومات، و16 يتم انتخابهم لمدة عامين). والقاعدة التي يعمل بموجبها هي السعي إلى التوافق، لتسريع اتخاذ القرارات وجعلها أكثر فاعلية. ولئن لم يقم أحد بإصلاح صندوق النقد الدولي على الإطلاق، فذلك لأن ثمة مقاربتين سياسيتين تتجاذبان عملية تطبيق هذا الإصلاح المحتمل، وكل مقاربة منهما تستند إلى نماذج اقتصادية مختلفة. فمن جهة هناك رؤية ليبرالية حصرية تقف وراءها الولايات المتحدة، تقول: إن على صندوق النقد الدولي التركيز على مهامه التي أُنشئ أساساً من أجلها. وتصر على المحافظة على حرية المصارف المركزية، وتشجع إيجاد سلطات مستقلة تعمل على وضع الضوابط. ومن جهة أخرى، ترغب فرنسا، ومعها دول أخرى، في ترسيخ شرعية صندوق النقد الدولي بشكل أفضل، لأن وضعه الحالي يعطي الانطباع بأنه تابع لمصالح الدول الصناعية الكبرى الاقتصادية والجيوسياسية. وبانتظار التوفيق المفترض بين هذين المفهومين، اتخذت إجراءات معينة مثل إنشاء اللجنة النقدية والمالية الدولية (في أيلول / سبتمبر 1998) التي تتيح للصندوق إجراء مشاورات أفضل مع حكومات الدول، أو إنشاء مكتب تقييم مستقل (نيسان / أبريل 2001)، مهمته تقييم نتائج القرارات التي تتخذها الحكومات التي قدَّم لها صندوق النقد الدولي دعماً مالياً للحد من التبذير والتجاوز. لكنَّ الإصلاح الذي سيجعل من صندوق النقد الدولي هيئة مركزية للحوكمة المالية الدولية سيتأخر كثيراً. بعض المبالغين في تفاؤلهم توقعوا حدوث هذا الإصلاح في ربيع عام 2009. لكننا نخشى أن تذهب الأزمة بما بقي من قواعد ضابطة لهذا الصندوق،

(254) André Cartapanis, «Crises systémiques et nouvelles régulations financières internationales », in Ordre et désordres dans l'économie-monde, op. cit. , p. 300.

لكنْ يبدو أن المنظومة القديمة لصندوق النقد الدولي قد تجاوزها الزمن. والدليل على هذا هو أنه في العاصفة المالية الحالية، ثمة عدة دول دُفعت إلى الانهيار قد توجَّهت نحو دول أخرى مالكة للعملة الصعبة، ودائنين محتملين بدلاً من التوجه نحو هذا الصندوق. وهو حال إيسلندا التي تلقّت من روسيا أولى المساعدات. واضطرّت الولايات المتحدة نفسها، وهي العمود المتأرجح للمنظومة النقدية العالمية، للجوء إلى القوى المالية الكبرى الجديدة في الشرق الأوسط وآسيا.

لقد دخلت العولمة المالية في مرحلة مهمة من الاضطرابات التي يصعب علينا استشفاف خواتيمها. لكن لحسن الحظ، أن هذا الأمر قد حدث حينما بدأ سعر البترول بالانخفاض، بعد أن شهد ارتفاعاً جنونياً بلغَ حدوده القصوى. وهو ما يبرهن على أننا لم نصل بعد إلى مرحلة العوز والترشيد، لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي، اليوم، لن يكون كافياً للدفع إلى تخفيض سعر المحروقات.

هل تشكّل مسألة الطاقة مأزقاً للعولمة؟ (طالما بقي المستهلكون تحت رحمة الموردين)

إن كان ثمة مجال صَعُب فيه على الاعتماد المتبادل تجديد الواقع، وحيث عفا الزمن على نظرية الإدارات théorie des régimes، فهو قطاع الطاقة. ولاسيما قطاع النفط الذي ينتظره تنافس يزداد ضراوة، بسبب ازدياد الطلب الهائل عليه، والمرتبط بالحاجات الاقتصادية الجديدة الناشئة، من الصين أولاً، على الرغم من الأزمة التي ستخفّف هذه الطلبات بشكل مؤقت. وبسبب تهالكه المبرمج بدءاً بـ"الحد الأعلى لإنتاجه pic de production"، هذا إذا وافق كل الخبراء على هذا المفهوم، وعلى تحديد تاريخه. ومن ثم، من المتوقع أن يؤدي السباق إلى الطاقة، تبعاً لطريقة إدارة نهاية عصر النفط، إلى تسويات جيوسياسية جديدة، أو إنه يخلق توترات جديدة. لقد عشنا تجربة محدودة حول آثار ارتفاع سعر برميل البترول على التبادلات الدولية (المواصلات الأرضية والجوية على نحو خاص) قبل أن تنسينا إياها الأزمة المالية. إن زيادات عام 2008 أدت إلى إفلاس الشركات الأميركية الصغيرة low-cost، وقيام بعض الشركات بإلغاء بعض خطوط الإنتاج. من المؤكّد أن الارتفاع الذي حصل في عام 2006 (بلغ 70$ للبرميل الواحد) قد امتصه الاقتصاد العالمي بشكل سريع، لكن تلك الأزمة المتكرِّرة التي بدأت عام 2008 (120$ للبرميل) أثارت مزيداً من القلق. بعد ارتفاع وصل فيه سعر البرميل إلى 150 دولاراً

للبرميل في بداية الصيف، عادت الحمى، مع أن الـ200 دولار التي خشي البعض أن يبلغها سعر البرميل لم تحدث في نهاية السنة. على العكس، فقد انخفض السعر إلى ما دون حد الـ50 دولاراً. لكنّ ينبغي ألا تخالجنا الأوهام كثيراً بالنسبة للمستقبل، لأن "الإنتاج العالمي يبلغ 85 مليون برميل يومياً. ولا شك في أنه سيرتفع إلى 95 مليون برميل. لكنه لن يتجاوز هذا الحد، ولن يبلغ 115 مليون برميل، كما تصوَّر البعض"[255]، وكما يقول كريستوف دو مارغوري، المدير العام لشركة توتال. وقد توقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE طلباً عالمياً بحدود 96 مليون برميل يومياً مع بداية 2012 (103.7 في عام 2020، و117.6 في عام 2030). ومن ثم فإن خطر العجز النفطي سيبقى يلوح في الأفق لعدة سنوات. وسيرتبط كل من "سلام الطاقة paix énergétique"، ومستقبل العولمة، بواقع الاحتياطيات النفطية التي يمكن استخدامها، وبالأسعار المستقبلية لأن الجغرافيا السياسية للنفط تؤكد أكثر من أي وقت مضى، أن الشرق الأوسط سيبقى على ما هو عليه بوصفه "قلب عالَم النفط oil heartland"، كما يرتبط بمُهل تجهيز مصادر الطاقة الأخرى. بموازاة ذلك، فإن التوزيع غير المتكافئ لموارد النفط، والغاز، واليورانيوم، والمعادن، والمواد الغذائية وتمركز الثروة المالية بين أيدي بعض الدول الناتج عن هذا التوزيع غير المتكافئ، يدفع إلى نقل أماكن القوة. وكما بينت مدرسة انتقال القوة (يُنظر الجزء الثاني)، فإن هذه المرحلة من التاريخ ما تزال مرحلة خطرة بحيث دفعت ميكائيل كلار Michael T. Klare إلى الخشية بألا يترافق نظام الطاقة الجديد بأزمات وصراعات[256].

إن التوقعات الخاصة بعمر النفط، مع اتفاقنا على أنه ليس طويلاً، متشائمة إلى حد ما، لأنها تقوم على كمية احتياطيات النفط التقليدي، وغير التقليدي الموجودة فعلياً. لكنّ الخبراء لا يتفقون مع الشركات النفطية حول هذا الموضوع. البرلمانيون الفرنسيون، الذين يستخدمون منذ الآن مصطلح "أزمة طاقة" يراهنون على" وضع سقف لإنتاج المحروقات بين 2020–2030" وهو ما لا يترك أمامهم سوى "أربعين* سنة لاستهلاك النفط، وستين سنة للغاز الطبيعي، وحوالي 230 سنة للفحم"[257]. ويؤكد محلّلون آخرون الفكرة القائلة

---

(255) Challenges, n° 121, 24 avril 2008, p. 31.

(256) Michael T. Klare, Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York, Metropolitan Books, 2008.

* أي منذ تأليف هذا الكتاب [م].

(257) Cédric de Lestrange, Christophe-Alexandre Paillard, Pierre Zelznko, Géopolitique du pétrole. Un nouveau marché. De nouveaux risques. Des nouveaux mondes, Paris, Editions Technip, 2005, p. 15-19.

بأن"مستوى الموارد المتاحة ينبغي أن يسمح بتحقيق الطلب عليها مع بداية عام 2020"، لكنهم أكثر تفاؤلاً مادام التقدم التقني يسمح بتخفيض أسعار تكاليف التشغيل exploitation في البيئة المعينة نفسها (مثلاً فوق المساحة القارية plate-forme continentale) و من ثم يشجع على التوسع في الحقول النفطية[258]. ويستشهدون بدراسة وضعتها الوكالة الدولية للطاقة AIE حدّدت بموجبها "السقف الأعلى للإنتاج" الأكثر احتمالاً بعام 2037، والفرضية الأقل احتمالاً تحدّده بعام 2021. دعونا نذكّر أن الجيولوجي كولين كامبيل Colin Campbell، أول من أبرز مفهوم ذروة النفط peak oil، كان يظن أن هذه الذروة ستُبلغ في عام 2010، وأنه اعتباراً من هذا التاريخ سيقلّ الإنتاج بنسبة 2 إلى 3٪ في العام[259]. وسيكون كل شيء سيكون رهناً باكتشافات حقول جديدة، وبالاستثمارات، والدعوة إلى استخدام المحروقات غير التقليدية (النفط الثقيل) التي توفر وحدها أربعين سنة من الاستهلاك الإضافي. حسب منظمة الطاقة الدولية أيضاً، في الوقت الراهن، ليس ثمة خطر مباشر من نقص البترول، ويمكننا الرهان على إمكانية استهلاك النفط التقليدي طوال الـ44 سنة القادمة (بل حتى 70 إلى 80 سنة إذا أضفنا النفط غير التقليدي).

هل يمكن الركون إلى الأرقام المعلنة الخاصة باحتياطيات النفط؟ يرى البعض أن احتياطي النفطي في المملكة العربية السعودية يبلغ 260 مليار برميل (وربما هناك ما يوازي هذه الكمية تنتظر الكشف عنها)، بينما يرى آخرون أنها لا تتجاوز 175 مليار. وربما بُولغ في تقدير احتياطي الكويت بمقدار النصف. في المقابل فإن احتياطيات العراق، وهو ما يفسِّر الكثير من الأمور، قد أُسيئ تقديرها بالنسبة نفسها[260]. وماذا عن أحواض آسيا الوسطى، والقطب الشمالي وإمكانيات وجود نفط غير تقليدي؟ وما الخلاصات المؤقَّتة التي يمكننا وضعها؟ بالنسبة للإمدادات، فإن خطر نقص المحروقات قد يخيم على العالم بعد عام 2020، لأنه لا غنى عن النفط، ولا يحل محله أي شيء آخر. ومن حيث السعر، "السيناريو المرجعي لمنظمة الطاقة الدولية [...] يتوقع زيادة في الطلب بمعدل وسطي من 2 إلى 2.3٪ في العام، منها 1.9 ٪ للنفط، خلال الفترة بين 2003-2020، المرتبط بازدياد الطلب العالمي على الطاقة الأولية (التي تقدر بـ 2٪ في العام) فنصل بهذا

(258) Cédric de Lestrange, Christophe-Alexandre Paillard, Pierre Zelznko, Géopolitique du pétrole. Un nouveau marché. De nouveaux risques. Des nouveaux mondes, Paris, Editions Technip, 2005, p. 15-19.
(259) Colin Campbell, The Coming Oil Crisis, 1997.
(260) Financial Times du 19 avril 2007.

إلى 115 مليون برميل في اليوم (م ب/ي) في عام 2020، و120 م ب/ي في عام 2030"[261]، ويجب أن نتوقّع حدوث توترات دائمة، وارتفاعاً مستمراً في الأسعار. لم نشهد في سنة 2008، ارتفاعاً غير متوقع، واستياءً اجتماعياً بسبب ذلك، سوى لمحة بسيطة عن الصعوبات المستقبلية. فالصين وحدها استهلكت في عام 2006 أكثر من 6.5 ملايين برميل في اليوم، و10 ملايين برميل في عام 2010. وفي عام 2006 تجاوزت وارداتها 3 ملايين برميل باليوم، أي تقريباً ما يعادل إنتاج فنزويلا. حتى لو تكيف العرض، أي أن تُؤتي الاستثمارات النفطية أُكُلها، سيكون هناك دائماً فرق يمكنه التسبب بنشوء توتر حول السعر. المؤكَّد أن نهاية النفط قريبة، لأن ثلاثين أو أربعين سنة تعد قليلة بمعيار التاريخ البشري، كما من المؤكَّد أن سعر البرميل لن يتوقف عن الارتفاع، حتى لو شهد حدوداً أو انخفاضات ظرفية.

وثمة حقيقة أخرى هي عودة تمركز النفط في الشرق الأوسط الذي يملك منه ثلثي احتياطيات العالَم. ويتوقع أن يرتفع نصيبه من الإنتاج العالمي من 30٪ في عام 2003 إلى أكثر من 48٪ في عام 2030. لأن الشرق الأوسط سيؤمن للعالَم 70٪ من الصادرات النفطية مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وستصل هذه النسبة إلى 70٪ في عام 2050، هذا إذا لم يتم اكتشاف حقول نفطية جديدة. لكنَّ عدم استقرار المنطقة يزيد الشكوك. حول قدراته على زيادة صادراته بما ينسجم مع ازدياد الطلب العالمي وستصبح البلدان الصناعية الكبرى، عدا روسيا، أكثر اعتماداً على الخليج خلال السنوات العشرين القادمة. فهل ستستمر الولايات المتحدة، التي تستهلك 25٪ من الطاقة العالمية، بينما لا تنتج منها سوى 19٪، في نشر قواتها التي تؤمِّن سهولة تدفق الطاقة العالمية لها ولغيرها من البلدان؟ أم ستعمل لحسابها كما يُفهم من غزو العراق؟ إن مشاكلات الاعتماد التي أمكن تقليصها بفضل اقتصادات الطاقة، ستصبح حادة. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي كان معدل اعتماده في عام 1995 (73٪) تتوقَّع اللجنة الأوروبية قفزة بمقدار 85٪ مع بداية 2010، و90٪ في عام 2020[262]. كما سيسوء الحال بالنسبة لأمريكا الشمالية، باستثناء المكسيك، لأن معدل اعتمادها الخارجي يتجاوز 45٪، اللهم إلا إذا استعانت بالنفط غير التقليدي بشكل كبير. ولاسيما أن فنزويلا، القريبة منها (التي لا يمكن القول بأن علاقاتها مع الولايات المتحدة في أحسن أحوالها، لكنها قد تتغير خلال عشرين عاماً)، تملك احتياطيات ضخمة في حوض نهر الأورونيك Orénoque.

(261) Ibid. , p. 31.
(262) Ibid. , p. 66.

كما أن الشرق الأوسط سيؤمّن ما هو أساسي مما تحتاجه منطقة آسيا - الباسيفيك: 90٪ من المستوردات اليابانية اليوم، وهو ما لن يتغير إذا لم يوقع هذا البلد اتفاقاً مع روسيا حول حقول النفط السيبيرية؛80٪ من الاحتياجات الصينية في عام 2010 في الوضع الراهن، أي إذا لم تجد الصين مورداً كبيراً آخر؛ كما أن قسماً كبيراً من حاجات الهند المستقبلية (30٪ مع بداية 2010) حتى لو اتجهت نحو بيرمانيا وآسيا الوسطى[263]. هذا الاحتكار الشرق-أوسطي الذي يلوح في الأفق يبعث القلق في نفوس الخبراء لأن البلدان المُصدِّرة هي بلدان هشّة، وغير مستقرة من الناحية السياسية / ومن غير المؤكَّد أنها جهزت نفسها للسنوات القادمة لكي تفي بما يُطلب منها من نفط[264]. فهل تستطيع هذه االبلدان أن ترفع مستوى صادراتها، أو هل ترغب أصلاً في ذلك؟ فدولة مثل إيران، التي تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، سواء من حيث الإنتاج، أو من حيث الاحتياطي (130.7 مليار برميل، و11.4٪) هل يمكن أن تفكر بتقنين مبيعاتها بهدف تأمين احتياجاتها المتزايدة، أو لتحقق لنفسها مكانة مريحة في العولمة، حينما تصبح القوى الأخرى مهدَّدة بالحاجة؟ إن إعادة خلط الأوراق فيما يخص الطاقة والنفط هي سبب المنافسات المتعدِّدة والمزايدات المستقبلية، ولاسيما بين روسيا، والولايات المتحدة والصين، في موضوع الدراسات tracés وبناء خطوط أنابيب النفط والغاز، حينما يتعلق الأمر بتفريغ ونقل المحروقات من حوض القوقاز، وسيبيريا، أو الخليج العربي[265]. لا شك في أن الجغرافيا السياسية الجديدة للهيدروكاربونات تطرح مشكلات تتعلق بأمن الطاقة. فهل يمكن حلها ضمن إطار تعاون إقليمي؟ الأمر ليس مؤكَّداً مادام أن ثمة مطالبات مختلفة مهمة حول المناطق النفطية الواعدة، كما هو حال الصين في مطالباتها في بحر الصين (الامتداد الشرقي لحقل خليج بوهاي Bohai، لكنها تتنافس حوله مع اليابان)، وحول بحر الصين الجنوبي.

هل يمكن أن يملك الاعتماد الاقتصادي المتبادل ما يكفي من القوة أمام رافعة القوة التي يمثلها امتلاك الهيدروكاربونات في العالَم في ما هو عليه اليوم من حال؟ والشراكة في الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا التي تُبذل الجهود من أجل تعزيزها (ثمة ميثاق حول الطاقة بين هذين الفاعلين يعود إلى عام 1994)، لأن "النتائج ليست في مستوى الرهانات أو التوقعات) تؤكد على سرعة التعاون وصعوبة تطبيقه في الوقت نفسه[266]. إذا علمنا أن

(263) Assemblée nationale, op. cit. , p. 161-183.
(264) Ibid. , p. 91-99.
(265) Géopolitique du pétrole, op. cit. , «La géopolitique du pétrole en cartes, annexe centrale».
(266) Assemblée nationale, op. cit. , «Engager un partenariat énergétique entre l'Union européenne et la Russie», p. 285-291.

اعتماد أوروبا على الغاز، قياساً بروسيا (التي تملك ثلث الاحتياطيات العالمية منه) سيتضاعف (ثلثا الواردات في عام 2030، مقابل ثلث اليوم)، بينما تحتاج روسيا، على الرغم من أهمية مصارفها المستقلة، بشكل كبير، إلى رؤوس الأموال الخارجية التي من دونها لا تستطيع الحفاظ على إنتاجها من الهيدروكاربونات (حيث ينبغي أن تستثمر 735 مليار دولار حتى عام 2030)، فإن التعاون ينبغي أن يكون بمنزلة تحصيل الحاصل، وفي مرحلة مهمة. لكنَّ الحال ليس كذلك. بسبب الحذر من الاتحاد إزاء ا النوايا الروسية ومصداقيتها، كما يقول البرلمانيون الفرنسيون[267]. وهو حَذَرٌ يتمثَّل في القدرات التقنية الحقيقية التي تملكها روسيا، وبسبب تطلعاتها لفتح سوقها نحو شركاء آخرين (في آسيا) بسبب بناء أنابيب غاز جديدة، أو استعدادها لرفع سعر المتر المكعب من الغاز بشكل أُحادي. لكنَّ هذا لا يمنع من أن "75٪ من عائدات تصدير قطاع الطاقة الروسي تأتي من الاتحاد الأوروبي، والعكس صحيح، إذ إن الاتحاد الذي يضم خمسة وعشرين بلداً، يعتمد بما قيمته 50٪ على روسيا في مجالَي النفط والغاز. بمعنى أن الاعتماد المتبادل هو اعتماد كلي، وأنه مادام لا يتم الاعتراف بهذه الحقيقة بهدوء من الطرفين، سنبقى في لعبة أدوار عقيمة"[268]. للخروج من هذه الحالة التي تنطوي على شيء من المخاطرة، غير المفيدة، لا بد أن يعيد الشريكان شراكتهما الاستراتيجية من منظور السياسة الشاملة.

على الصعيد العام، من البدهي أنه ينبغي تسريع تطوير المصادر البديلة، والطاقة الجديدة، لتجنب تحوّل الطاقة إلى عنق زجاجة goulet d'étranglement بالنسبة للعولمة. و"ينبغي على "سلام الطاقة" أن يكون مضموناً من خلال استبدال النفط "بوقود" آخر، أو من خلال نواقل الطاقة، مثل الهيدروجين. بينما ستُفرض العودة إلى الطاقة النووية" نفسها على بعض البلدان، مع علمها بأن النقص في اليورانيوم يلوح أيضاً في الأفق. كما ينبغي الأخذ بالحسبان أن إشكالية الطاقة الشاملة هذه تنسجم مع مثيلتها البيئية العالمية، أي إن معالجتها ستفاقم "الصدمة المناخية" أو تخفِّفها. في العقود القادمة، سيتبيّن أن مسألة نقل الطاقة أمر لازم لاستكمال التطور الاقتصادي والرفاه، وتخفيض الغاز المؤثِّر في الاحتباس الحراري effet de serre، والنضال ضد تسخين المناخ، ومن أجل السلام في العالَم.

إذا ما كان الوقود الأحفوري énergies fossiles سيوفِّر في عام 2050، 60٪ من الحاجات العالمية من الطاقة فإن حلولاً ستنبثق من المحرك الكهربائي، ومحرك

(267) Ibid. , p. 130-140.
(268) Ibid. , p. 139.

الهيدروجين. وقد بدأ منذ الآن صانعو السيارات يقترحون سيارات تسير بوقود مختلط (بنزين/كهرباء)، بينما الآلات الكهربائية التي ستشكّل حلاً للمواصلات المحلية (حيث يمكن أن تبلغ سرعتها 200كم / على الأقل) فسيشيع استخدامها تدريجياً بفضل التقدم الحاصل في صناعة البطاريات الكهربائية. أما استخدام الهيدروجين (ذلك الذي يمكن أن يقوم بالوظيفة القوية التي للنفط)، الذي قُدِّرَ في عام 2005، أن اللجوء إليه في المواصلات العامة لن يرى النور فعلياً إلا بعد عشر سنين، وللسيارات الخاصة بعد 15 أو 20 سنة[269]، أي نحو سنة 2020-2030، وهي مرحلة أساسية وتنطوي على مخاطر كبيرة، كما أشرنا بالنسبة للنفط.

كما ينبغي أن نعرف أن هذا الأمر سيتطلب عدداً من التحسينات في مستوى إنتاجه، ونقله وتخزينه، وتوزيعه، وأمن مستخدمه، ومستوى خلايا الوقود piles à combustibles[270]، أي أن هذا الحل سيكون مُكلفاً. وبما أن قطاع الهيدروجين يبدو جذاباً، فهو يشكّل موضوع استثمارات بالغة الأهمية في البحث والتجريب التي يزداد عددها في اليابان، وأوروبا، وأمريكا الشمالية. ومن المتوقع إنشاء "ممرات هيدروجينية"، في كل من كاليفورنيا وكندا، أي محاور طرقية مجهزة بمحطات خدمية نوعية متدرِّجة[271]. وتشهد خلايا الوقود والبطاريات تحسناً تقنياً مستمراً. ليس بالضرورة أن تكون الطاقة حجر عثرة أمام العولمة، لكنّها ستؤدّي إلى تفاوتات جديدة. يرى الأستاذ كلار Klare، المتخصص في دراسات الأمن الدولي أنه لا بد من بذل جهد ضخم لتوفير الطاقات الجديدة، ولاسيما من الولايات المتحدة، إذا كنا نريد الحفاظ على سلام الطاقة. لأنه حتى الآن، ونظراً لعدم وجود سياسة استثمار جدية لمصلحة هذه الطاقات، يرى ارتسام صراع عالمي حول الموارد في ضوء المبادرات الاستراتيجية والمالية لهذا الطرف أو ذاك[272].

ويلاحظ أن الجانب الأميركي، يُعيد تثبيت عقيدة الأميرال ماهان الخاصة بالصراع على الموارد الحيوية الذي يستبعد أي اعتبار إيديولوجي أو توازن. وهذه العقيدة توصي ببذل جهد بحري حيث تستطيع البحرية الأميركية تأمين خطوط التأمين (90٪ من التجارة العالمية، و65٪ من تجارة النفط تمر من خلال البحر)، إضافة إلى حماية المناطق

(269) http: //www. h2-hydrogene. com
(270) Ibid.
(271) «Quelles stratégies industrielles pour la filière H2 ?», Clefs CEA, n° 50/51, hiver 2004-2005.
(272) Michael T. Klare, «The New Geopolitics of Energy», The Nation, May 19, 2008.

الأخرى في العالَم التي يتواجد فيها موردو الولايات المتحدة، وهذا مرتبط بالأسلحة الأخرى. ولكي يبقى الأسطول الأميركي في المحيط الأطلسي الشمالي، والبحر الأبيض المتوسط، وشمال غرب المحيط الهادي، مع تقاطعه المتزايد في الخليج العربي بجنوب غرب المحيط الهادي، وخليج غينيا (بالنسبة للمصالح الأميركية في أفريقيا) فقد أدرج وزير الدفاع السابق في عهد الرئيس بوش [الإبن]، والوزير الحالي في عهد باراك أوباما، في ميزانية 2009 برنامجاً ضخماً للنفقات البحرية (منها 4.2 مليار دولار من أجل حاملات الطائرات النووية الجديدة، و3.2 مليار للمدمِّرات، و3.6 مليار للغواصات المقاتلة بالغة الحداثة). وللحفاظ على السيطرة على الأقطار المورِّدة للموارد الطبيعية والأسواق الخارجية، أعاد البنتاغون نشر قواعده في أوروبا الشرقية، وجنوب شرق آسيا لمراقبة شبكات أنابيب الغاز والنفط، والقيام بعمليات عسكرية مُحتَملة، في الوقت نفسه.

أما بالنسبة للصين، فيشير كلار M. T. Klare إلى أن وزارة الدفاع ساوت في تقريرها السنوي، بين خطر نشوب صراع مع الولايات المتحدة حول الموارد الطبيعية بذلك الذي يمكن أن ينشب بسبب تايوان. الحقيقة أن الصين تبذل جهدها لتحسين توجيه قوتها نحو المناطق التي تتكون منها، بينما تعمل، بالتعاون مع روسيا في إطار منظمة شنغهاي للتعاون OSC، لتقليص منطقة النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى، وإبعاد بعض خطوط إمداد النفط عن مرمى الولايات المتحدة. كل طرف من الأطراف، التي ينبغي أن نضيف إليها الهند، وإيران، وبشكل أكثر تواضعاً، الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تحسين موقعه لمواجهة أي أزمة طاقة عالمية في المستقبل.

ث - شبح الأزمة الشاملة: عودة إلى الاهتمام بالنظريات الماركسية الجديدة، أم شرعنة التوجه التجاري الجديد؟

قبل أن تسرِّع ندرة النفط الأزمة الشاملة، فإن إعصار كاترينا، الذي ربما كان أول تحذير من الصدمة المناخية القادمة - ثم أزمات البورصات التي وقعت في صيف عام 2008، مُضافاً إليها الآن اتساع الانكماش الاقتصادي الأميركي، لهي علامات أو أحداث تغذي الشعور بأن للعولمة آثار عالمية لم يعد بالإمكان السيطرة عليها. وبعيداً عن الخضوع لحوكمة معينة، فإن منطقها يؤكِّد يوماً بعد يوم رأي هوبسبوم Hobsbawm التي تميل إلى الاعتقاد أن الرأسمالية، في آخر أشكالها ومراحلها، قد بلغت حد الأزمة التاريخية. لكنْ،

ينبغي الحذر من الاستغراق في التشاؤم الثقافي، الذي يتسم به الفكر الغربي عن العالَم منذ القرن التاسع عشر، كما يحلّله أوليفييه بينيت Oliver Bennett[273]. ولاسيما أنه اعتمد على كتّاب مؤثّرين مثل روسو Rousseau، وماركس، وشبنجلر Spengler، أو فرويد. لكنّ انحرافات الرأسمالية العالمية، وتدهور البيئة الطبيعية، والفوضوية الاجتماعية العامة الملحوظة تجعل، أنه من التهور رفضها لأنها تدخل في إطار التقاليد الثقافية، كما يقول هذا الأستاذ الجامعي البريطاني. وبما أنّ الأخطار كلها ناشئة عن الاقتصاد، والطبيعة، والاجتماع، فإن تعدادها يقود إلى التساؤل عما يميز أزمة شاملة عن تقاطع أزمات أو كوارث وأن مفهوم "الأزمة الشاملة" ينتمي إلى الخطاب الاقتصادي. يعتقد بيير غونو Pierre Gonod، وهو من أوائل من تصوَّر سيناريو الأزمة الشاملة، إن "العولمة يمكن أن تكون ضحية حادث استراتيجي. والاعتماد المتبادل المُعَمَّم للاقتصادات يعزّز تجانس منظومة معينة من جهة، لكنه، من جهة أخرى، يضاعف الهشاشة، لأن أي خلل في مكان ما يمكن أن يصيب المجموع [...] ومن ثم، قد ينجم "الحادث" عن تغيرات الغلو الليبرالي ultralibéralisme، وترابط ظواهر مختلفة مع بعضها بعض. الحقيقة أن التغيرات ليست دائماً ناجمة عن عامل واحد، بل عن ترابط عدة عوامل، بما فيها عوامل غير متوقَّعة"[274].

لكنّ قد يُظن أيضاً أن الأزمة، لكي تكون شاملة، يجب أن تكون متعدِّدة الأبعاد. وتراكم أزمة الطاقة مع االأزمة الاقتصادية والاجتماعية تشكِّل أول مظاهرها. فعلى صعيد أوروبا وحدها، فهي تضيف البُعد السكاني، وهي حقيقة سندرسها لاحقاً. عندئذ هل سيكون ضرورياً إعادة تقييم النظريات الماركسية الجديدة حول الرأسمالية المُعَولَمَة؟ إذا بدت بعض الظواهر وكأنها تؤكد صلاحية بعض التحليلات التي تستند إليها، فإن المؤلِّفين ما يزالون يجدون صعوبة في إقناع القارئ بوجود بديل من هذه الناحية، لأنهم غير قادرين على التخلص من الأحكام المُسبقة المتنوِّعة التي يتفقون حولها مع منافقي الليبرالية. لأسباب ثقافية تبرزها ما بعد الحداثة، وأيضاً لأسباب اقتصادية وجيوسياسية، فإن انفجار الأزمة يضفي الشرعية على التوجّه التجاري الجديد néomercantilisme، الوطنية أو المُؤَقلَمَة، التي عادت للظهور.

---

(273) Oliver Bennett, Cultural Pessimism: narratives of decline in the postmodern world, Edimbourg, Edinburgh University Press, 1999.
(274) Pierre F. Gonod, «Au sujet de la crise systémique», Global Gouvernance, centre@europe2020.org

بما أن العولمة المالية تدفع إلى تحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار على المستوى العالمي وليس على الصعيد الوطني، ونظراً لعدم وجود جهاز ضابط مخوَّل من الجماعة الدولية لمراقبة الدَين، فقد وقع ما كان ينبغي أن يقع. وقد كان للخوف من نشوء أزمة اقتصادية خطيرة دوراً في هذا. وهذا، كما يقول كارتابانيس Cartapanis "يُؤدي حتماً إلى خطر العدوى الإقليمية أو العالمية بوقوع صدمة محلية. لكنَّ خطر المنظومة لايختزل بمجرد التتابع، أي انتشار الأخطار الفردية. وهذا المفهوم يعني احتمال أن تقود الاستجابات العقلانية للعاملين بشكل متواتر، وبشكل داخلي endogène، إلى تغييرات شديدة في التوقعات، عاكسة بذلك قفزات في عدم الأمن المتصوَّر، لأنه يسبب خللاً دائماً في تحديد الأسعار في أسواق الأصول marchés d'actifs، وعقلانية تعويض الإدخار"[275]. إذاً، ثمة أشياء كثيرة ترتبط بمعالجة الحكومات للأزمة الناشئة. ألا يمكن لبعض العيوب غير المنتظرة أن تؤدي بالاقتصاد العالمي إلى الانهيار، وليس إلى الركود الذي ليس سوى بطء ظرفي للنمو؟. ينبغي التذكير هنا أن مصطلح الركود récession قد ظهر في الستينيات، وهي مرحلة التوقعات conjonctures، ليعني إبطاء النمو بالمقابلة مع الانهيار الذي شهدته الثلاثينيات، الذي اتسم بهبوط معدل النمو. لدرجة أن ما كان يُسمى "السياسة الظرفية" خلال **الثلاثينات المجيدة**، كان ينطوي على إدارة تعاقب مرحلتَي التسريع، والكبح لنمو بقي إيجابياً في كل الأحوال. في الوقت الراهن، يعدُ خطر الركود أهون الأشياء. وأقل التكاليف، كما حدث في الأزمة الآسيوية في عام 1997-1998، التي لم تكن شاملة، لأنها كانت محدودة جغرافياً في الشرق الأقصى. وهذا ما حدا بالاقتصادي أوليفييه بلانشار Olivier Blanchard، مدير صندوق النقد الدولي إلى التصريح بأنه "ينبغي تجنب تحوّل الركود إلى انهيار كبير"[276]. لكنْ، كان ينبغي على ناقوس الخطر الآسيوي، برأي كارتابانيس، أن يُوقظ الوعي بخطر المنظومة.

ربطاً بهذه القضية الدلالية، بعد أن سمح أحد مراكز التفكير الفرنسية think tank لنفسه بالإعلان عن "انهيار كبير للولايات المتحدة في عام 2007، من خلال ربط المعايير الاقتصادية - المالية بالسياق الجيوسياسي think، هل يكون بذلك مدَّعياً كبيراً، أم مُخطئاً في تسرّعه[277]؟ في كل الأحوال، لم يكن مخطئاً كثيراً. وقد أضاف هذا المركز

---

(275) A. Cartapanis, op. cit. , p. 283.
(276) Le Monde du 23 décembre 2008.
(277) Laboratoire européen d'anticipation politique-Europe 2020, La Crise systémique globale: les six aspects de la «Très Grande Dépression Us» de 2007, centre@europe2020. org

الاستشرافي إلى المخاطر الأربعة التي غالباً ما يتكرر الحديث عنها من الاقتصاديين (معدَّل الادخار السلبي، وهبوط سنوي في أسعار العقارات في الولايات المتحدة، "الجبل الروسي" لأسعار الفوائد الأميركية في عام 2007، إصابة القطاع المالي الأميركي بالإفلاس، وقروض عقارية بالغة المخاطرة في الأسواق الناشئة) والتي صحت الآن، أضاف فرضيات أقل حتمية، مثل إمكانية مهاجَمة المواقع النووية الإيرانية من جهة، والجهد المشترك تقريباً بين الصين وروسيا لطرد الولايات المتحدة من آسيا الوسطى، والعمل على إسقاط الدولار من ناحية أخرى. بينما تبقى زعزعة استقرار إيران احتمالاً أقل خطراً مما يبدو منذ فترة قريبة، لأن إدارة أوباما دمجت الفريق الذي وضع عدة خطط للتدخل خلال الرئاسة السابقة، سيكون لها أثر كارثي في سعر البترول، وهي نقطة تثير المزيد من الشكوك، مادام لا مصلحة للصين في إغراق العملة الأميركية نظراً لكتلة الممتلكات المسعَّرة بالدولار التي تملكها بكين، ولأن هذا يعني تخفيض القوة الشرائية في السوق الأساسية للتجارة الخارجية الصينية. لكنَّ خبراء مركز التفكير think tank المشار إليه، والمسمى LEAP / E 2020 [المخبر الأوروبي للتوقعات السياسية] كان يتوقَّع توقف الدولة الأميركية عن الدفع، ثم إفلاسها في عام 2009[278]. ولهذا سببان رئيسان كما يقولون: "ارتفاع الدَين العام الأميركي بشكل كبير والذي لم يعد بالإمكان السيطرة عليه" و"الانهيار الجاري للاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة يمنع إيجاد أي حل بديل لتوقف الدفع". لكن علينا أن نتفق على أن العلاج المستخدم في الفترة الأخيرة للخروج من الأزمة المصرفية يسير في اتجاه الملاحظة الأولى، لأن الحكومة الأميركية استدانت، أو قدمت ضمانتها لقروض موجَّهة أولاً إلى إعادة رسملة المصارف (350 مليار دولار من 700 كما جاء في خطة بولسون Paulson).

لكنَّ، بالنسبة لهذا الفعل، ثمة ما يدعو إلى التساؤل حول السدادالفعلي للقروض والأثر التضخمي من ضخ السيولة التي قام بها المصرف المركزي الأميركي FED، ومن ثم حول السعر المستقبلي للدولار. وفي إعلان خطة أوباما ثمة 850 مليار دولار، طُرحت منذ عام 2009. إذا استمر الدَين العام الأميركي بهذا المعدل فربما سينفجر سريعاً إذا لم تكن استخدامات السيولات الجديدة مدروسة جيداً، أي ليست موجَّهة نحو الاستثمارات المنتجة، والتجهيزات، والبحث. وقد بلغ الأمر غاية الإقلاق لدرجة دفع الأستاذ في الاقتصاد لورانس كوتليكوف Laurence J. Kotlikoff إلى التحذير في عام 2006 من أن

(278) Leap/E 2020, La lettre confidentielle, n° 28 du 15 octobre 2008

الولايات المتحدة ذاهبة مباشرة إلى الإفلاس، وإنها في حالة إعسار مالي[279]. وكتب يقول: "إذا أردنا الحكم بشكل صحيح على إعسار (إفلاس) بلد ما ينبغي النظر في الأعباء المالية التي تعانيها الأجيال الحالية في الحاضر والمستقبل خلال فترة حياتهم التي وعدوا فيها صراحةً، أو إضماراً بمختلف أنواع المدفوعات الصافية paiements nets"[280]. ويرى هذا الاقتصادي أن الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح الحال لا يمكن إلا أن تكون جذرية: أي القيام مباشرة بمضاعفة الضرائب على مداخيل الأشخاص والشركات لفترة طويلة؛ وتخفيض المعونات المقدمة للتأمين الاجتماعي، ومنظومة المعونة الطبية MEDICARE بمقدار الثلثين. وثمة خيار ثالث ينطوي على التخفيض المباشر لكل النفقات الفدرالية بمقدار 143٪[281].

وبما أن التقاليد الأميركية لا تعرف سياسة التقشف، ينبغي أن نتوقع من الإدارة الحالية أن تترك التضخم على حاله، ولا تهتمّ بانخفاض قيمة الدولار إلى أن يحين الوقت للتصديق على تعويمه dévaluation (وهي أفضل الوسائل للتخلص من الدَين). وهو ما أعلنه المخبر الأوروبي للتوقعات السياسية /LEAP/ E 2020 لصيف 2009، بعد انخفاض قيمة الورقة الخضراء [الدولار] بمقدار 90٪ في شهر آذار / مارس. إجمالاً قد نجد أنفسنا في الحالة التي شهدها عام 1933، حينما قرر روزفلت تخفيضاً أحادياً لقيمة الدولار بمقدار 40٪، وهي طريقة لرمي الأزمة على الآخرين. لكنْ من دون تحقيق هذا الهدف لأن الصفقة الجديدة* New Deal فشلت في نهاية المطاف، خلافاً لما تعتقد أغلبية الفرنسيين والأوروبيين الذين لا يعرفون تاريخ الولايات المتحدة بشكل جيد، لأن العاطلين عن العمل فيها عام 1938 أكثر منهم في عام 1933. ولم تنطلق الآلة الاقتصادية الأميركية إلا بفضل الحرب فقط.

إن استهلاك كميات ضخمة من الديون العامة لن يخرج الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي حذت حذوها من الأزمة. ولاسيما حينما راهنت، كما راهنت إنكلترا، بكل شيء على المال وضحّت بشكل متعمَّد بصناعتها، التي لم يعد لديها ما تبيعه، اللهم إلا أثاثها. ولابدَّ من النظر إلى الفرضية القائلة بتوجّه العالَم نحو الانهيار بجدّية. وقد يكون السبب في هذا جماع خمسة عوامل[282]. العامل الأول يكمن في

(279) Laurence J. Kotlikoff, «Is the United States Bankrupt ?», Federal Reserve Bank of St. Louis Review, juillet-août 2006, p. 235-249.
(280) Ibid. , p. 239.
(281) Ibid. p. 246-248.
(282) Jean-Christophe de Wasseige, «Les cinq menaces qui planent sur l'économie mondiale », Focus. Trends-Tendances, 15 juin 2006, p. 44-48.

عدم معرفة مدى الأزمة المالية. فقد قُدرت خسائر البورصات الكبرى بما قيمته 25000 مليار دولار، أي ما يعادل نصف مجموع رؤوس أموالها، وما يقرب من ضعف إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة. لكنّ يبقى الخطر الذي يثقل كاهل مجموع منظومات الإعانة من خلال الرسملة* "أو محصلة رؤوس الأموال" capitalisation. تقدِّر منظمة التجارة والتنمية الأوروبية OCDE خسائر صناديق الإعانة* Hedge Funds بمقدار 4000 مليار دولار لعام 2008 فقط، وحسب المخبر الأوروبي... LEAP / E 2020 فإن سلسلة من الإفلاسات بدأت في نهاية 2008، والتي أثارت الفوضى في هذا القطاع عند ربيع عام 2009[283]. والعامل الثاني يكمن في نقل الأزمة الأميركية على الصعيد الدولي، ولاسيما إذا ركدَ الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة بشكل خطر وانهار بعد ذلك. علماً أن ضعف العملة الأميركية، قياساً باليورو، والعملات الأخرى، الذي يحرِّك صادرات الولايات المتحدة، يشكّل في حد ذاته عامل اضطراب في عمليات التبادل. والعامل الثالث يتعلق بحركة رؤوس الأموال. بعد أن بدأت المصارف في استعادة رؤوس الأموال التي كانت قد استثمرتها في الخارج. ويقدر المخبر أن ألف مليار دولار (من الأربعة مليارات المُستثمَرة أو المودَعة) قد غادرت البلدان الناشئة. الخطر الرابع يعود إلى انهيار الطلب بعد فقدان الثقة من المستهلكين والشركات، وبعد الارتفاع القوي للبطالة، وانخفاض القدرة الشرائية. أخيراً، يبقى سوق النفط تحت رحمة وقوع حدث سياسي خطر في واحدة من مناطق الإنتاج الكبرى، قبل أن يبدأ طرح مسألة نهاية الاحتياطيات النفطية. وتبقى أسعار المنتجات الغذائية، وهي موضوع مضاربة في البورصة، مرتفعة وتحافظ على التضخم، مع أن الضغط على الأسعار بسبب الفائض البنيوي لسوق العمل العالمي له تأثيره في الاتجاه الآخر. باختصار، هذه محصلة ثلاثين عاماً من الليبرالية الجديدة الأميركية، والأنغلو-ساكسونية!

إننا ندرك أن القلق الذي تثيره العولمة غير المنضبطة*، في عز الأزمة يمكن أن يزيد من حدّة نقد المنظرين غير الميالين كثيراً إلى نظرية اقتصادية كارثية كهذه النظرية. لكنّ، يمكن الظن بأن الانهيار الشامل، إذا ما تأكد، لن يدفع إلى الاستعانة بوصفات الماركسية الجديدة، بل العودة إلى الحمائية* protectionnisme البحتة والوحيدة الجانب، أو إلى شكل مُعدَّل في إطار التوجه التجاري المؤقلَم mercantilisme régionalisé.

(283) Leap/E2020, La lettre confidentielle, n° 30, décembre 2008.

الاقتصاديون، أو المؤرّخون الرئيسون الذين يعلنون صراحة أنهم ينتمون إلى ماركس، ويدرسون العولمة يحاكمون الأمور من منطلق المنظومة، لكنّ منظومة مكتملة تماماً. لأن "ما يحدِّد المنظومة العالمية الرأسمالية، بالنسبة للرأسمالية الوطنية، كما يرى ريمي هيريرا Rémy Herrera هو الفرز بين وجود سوق عالمي، مندمج بكل أبعاده باستثناء العمل (المقيَّد بجمود دولي تقريبي)، وغياب نظام سياسي وحيد على صعيد العالَم، قد يكون أكثر من مجرد تعددية مؤسسات دولتيّة يحكمها القانون الدولي العام / أو عنف علاقة القوى. إن أسباب وآليات، ونتائج هذا التباين في مراكمة رأس المال، من حيث علاقات الهيمنة غير المتكافئة بين الشعوب، والاستغلال القائم بين الطبقات على نحو خاص، كما يجهد منظِّرو المنظومة الرأسمالية العالمية بالتفكير فيه. لأنهم في الحقيقة، يُنتجون نظرية شاملة (عالمية) موضوعها وهدفها هو العالَم الحديث بوصفه كياناً مادياً اجتماعياً - تاريخياً يكوّن منظومة، أي إنه يشكِّل تجمعاً متكوِّناً من علاقات مركبة من الاعتماد المتبادل، وعدة عناصر من واقع متجانس في كليته، ومستقلاً، يرتبها ويمنحها دلالة معيّنة"[284]. على الرغم من هذا الأساس المشترك فإن وولرشتاين Wallerstein، وسمير أمين Samir Amin، وأريغي Arrighi، وغيرهم يراقبون باهتمام كبير ظاهرة العولمة، ويقترحون تفسيرات شخصية لواقعها - وأزماتها، ومصيرها.

يشير هيريرا، إلى أن الأمر يعني بالنسبة لولرشتاين Wallerstein "دمج عناصر التحليل الماركسي في مقاربة شاملة [...]. ومستقبل المنظومة - العالَم يقوم على مبدأ ثلاثي: أولاً فضائي "فضاء العالَم"؛ [...] ثم زمني "زمن المدة الطويلة"؛ [...] وأخيراً، تحليلي، "في إطار رؤية متجانسة ومترابطة" أي وصف الاقتصاد - العالَم الرأسمالي "بوصفه كياناً اقتصادياً موحَّداً يشرف عليها"[285]. في الفضاء الاقتصادي العالمي الموَحَّد منذ عام 1500 تقريباً، أي منذ أن بدأ الأوروبيون في نشر المنظومة الرأسمالية في الكرة الأرضية، فقد مرَّ تقسيم العمل في ثلاث مناطق هي: المركز، وشبه المحيط، والمحيط périphérie. وعبر الزمن، انتقل المركز، وتغيّرت مواقع الدول تبعاً لدورة هيمنية واضحة من خلال تقدّم التكنولوجيا، والتفوق التجاري، والهيمنة المالية. ويمكن للدول أن تنتقل من المركز إلى المحيط، والعكس صحيح. وترافق التغير التاريخي في غزو العولمة بصراع واسع، أحياناً

---

(284) Rémy Herrera, Les Théories du système mondial capitaliste, Cnrs, Umr 8595 Matisse, Université Paris 1.
(285) Ibid. , p. 14.

عـالمي (حـرب الـثلاثين عامـاً، حـروب نـابليون، الحربـان العالميتـان الأولى والثانيـة، الـتي كسبتهما في نهاية الأمر القوة البحرية. وفي كل مناسـبة، كانـت المنظومـة البيدولتيـة تتغيّـر بشكل عميـق (معاهـدة وسـتفاليا، مـؤتمر فيينـا، مـؤتمر بـاريس، منظومـة الأمـم المتحـدة). وفي كل سيناريو كانـت القـوة الهيمنيـة تسـعى لتقـديم مـصالحها مـن خـلال التبـادل الحـر. لقـد كـان نـشر رؤوس الأمـوال، والتقنيـات ومنـاهج التنظـيم في نـصف المحـيط semi-périphérie على نحو خاص حتى نهاية الحرب الباردة، يقوم بشيء من إعادة توزيع الثروة، ويحمل مزيداً من التكافؤ. لكنّ لم يكن ذلك يمس سوى شعوب قليلة العدد نسبياً. ومنذ عـام 1990، كمـا يُلاحـظ وولرشـتاين، تغيّـرت الأشـياء، واتخـذت بُعـداً مختلفـاً. إذ ظهـرت تقسيمات جديدة للطبقات في دول المركز (أوروبا وأمريكا الشمالية)، أصبحت فيها تكوين "طبقـة العمـال غـير متـوازن يـضم عمـالاً غـير بـيض.، وهـو مـا يـرى فيهـا ثغـرة كـبيرة في التحـديث، لأنهـا تُنبـئ بـصراع طبقـي "اتخـذ طابعـاً عنـصرياً racialisée"[286]. ومثـل هـذا الـتغير في العلاقـات البـشرية يفـسِّر الأهميـة الـتي صـار يوليهـا لـ"للثقافـة الجغرافيـة" géoculture، أي الميـدان الجديـد للمعركـة الإيديولوجيـة للمنظومـة – العـالَم - système-monde، الحديثة برأيه[287].

أمـا الجانـب الأهـم في مـساهمة سمـير أمـين، بـرأي هيريـرا Herrera فهـو "إنـه يـبين أن الرأسمالية بوصفها منظومة عالمية موجودة بالفعل، تختلـف عـن نمـط الإنتـاج الرأسمـالي علـى الـصعيد العـالمي. والمسألة المركزيـة الـتي يقـوم عليهـا عملـه كلـه هـي معرفـة الـسبب الكامن وراء تماهـي تاريخ التوسع الرأسمـالي مع استقطاب معين على الصعيد العالمي بين تشكيلات اجتماعية مركزية ومحيطية"[288]. لكنه منذ فترة لابأس بها أقرَّ بوجود "تآكل في التقـسيم الكـبير: مركـز مُـصنَّع / منـاطق محيطيـة غـير مُـصنَّعَة، ونـشوء أبعـاد جديـدة للاسـتقطاب"[289]. ويـرى في هـذا نتـائج الفوضـى العالميـة الـتي تـسبَّبت بهـا العولمـة الـتي لم تترافق بنشر تنظيمات سياسية واجتماعيـة تتجـاوز الـدول. فلـم تكـن قـادرة علـى التـسوية بين تصنيع آسيا وأمريكـا اللاتينيـة مـع اسـتمرار النمـو الـشامل، كمـا إنهـا همَّشت أفريقيـا تمامـاً. لكنّ أمين يرى أن المنظومة العالميـة الحاليـة مازالـت خاضـعة للاحتكـارات الخمسـة

---

(286) Immanuel Wallerstein, «Response: Declining States, Declinilg Right ?», International Labor and Working-Class History, 1995, 47, p. 24-27, et After Liberalism, New York, The New Press, 1995.
(287) Immanuel Wallerstein, «Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System», Mike Featherstone, Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, Londres, Sage, 1990.
(288) Rémy Herrera, op. cit. , p. 8-9.
(289) Samir Amin, «The Future of Global Polarization», International Political Economy, op. cit. , p. 179-189.

في المركز (احتكار وسائل الإعلام، والأسواق المالية، والولوج إلى المصادر الطبيعية، والتكنولوجيا، وأسلحة الدمار الشامل). ثمّ يحدِّد أهداف عولمة يريدها إنسانية (نزع شامل للسلاح، تنظيم ولوج متساوٍ إلى الموارد الطبيعية، وقيام علاقات اقتصادية مفتوحة وعادلة بين مناطق العالَم كلها، ومفاوضات لحل جدلية العالمي/الوطني في فضاءات الفعل السياسي والثقافي)، كما يبدي انطباعاً كبيراً متشائماً حول هذا المستقبل.

لقد بذلَ كل من جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi وبيفرلي سيلفر Beverly J. Silver جهداً خاصاً لدراسة العولمة من حيث تاريخها الاجتماعي وجغرافيتها السياسية. من وجهة نظرهما التي تنتمي إلى توجه وولرشتاين Wallerstein، وبروديل Braudel، إضافة إلى استنادهما إلى علم السياسة الأميركي، إن مستقبل المنظومة الرأسمالية الحديثة، الأقرب إلى الفوضى منها إلى الحَوْكَمَة gouvernance، تدور حول أربعة رهانات كبرى مرتبطة ببعضها بعض. الأول هو "جغرافيا السلطة العالمية" إذ من الوهم الاعتقاد أن العولمة مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة، وشبه ميكانيكية. التشكيل الاقتصادي العالمي في الماضي كما اليوم، منفصل عن تشكيل القوى. والثاني يكمن في المواجهة بين "سلطة الدول" و"سلطة رأس المال". فهل ثمة تناسب، أو ضمان للاستقرار بين الاثنين، كما كان الحال أيام السلام البريطاني pax Britannica، يوم كانت المدينة السياسية city تضبط التبادلات ورؤوس الأموال، أو خلال الحرب الباردة، حينما كانت الولايات المتحدة شرطي العالَم ومصرفهُ؟ أو، بالعكس، يمكن أن يؤدي تحويل الشركات والمصارف إلى عابرة للحدود إلى مزيد من تشرذم رأس المال، ومن ثم فصل الاثنين عن بعضهما؟ الثالث يتعلق بـ"الدول، ورأس المال، والسلطة الاجتماعية للجماعات التابعة، في الوقت نفسه. هنا يعني الأمر الأخذ بالحسبان عولمة سوق العمل الذي يشد نحو الأسفل عوائد عمال البلدان المتطوِّرة، بينما عمال البلدان الفقيرة، حتى وإن استفادوا منها مؤقَّتاً، مازالوا تحت تهديد اضطرابات رؤوس الأموال. أما بالنسبة لعجز الدول أمام الشركات، فهذا يزيد من ضعف الجماعات التابعة. المسألة هي معرفة إلى أين، وحتى متى ستبقى عملية انهيار طبقة العمال، وحتى الطبقات الوسطى من دون تمرد؟ الرابع، الذي له علاقة بفكرة وولرشتاين حول الجغرافيا الثقافية géoculture، وأطروحة هانتينغتون المعروفة، يقوم على احتمال حدوث "تغيّر في توازن السلطة الحضارية". هل نحن ذاهبون نحو "عنصرة racialisation" العلاقات الإنسانية، الداخلية والدولية، كما يخشى وولرشتاين؟ وهل ينبغي أن نخشى من "أسينة" asianisation العولمة، كما يسعى إليه البعض؟ علماً أن جوزيف ناي Joseph Nye، مثله مثل هانتينغتون، يعتبر أن التهديد الناتج عن نجاح تحديث الصين أكبر بكثير من

تحديث الصين الشيوعية إبان الحرب الباردة. على الرغم من بعض الصعوبات والمخاطر التي لا يُستهان بها، يميل كل من أريغي وسيلفر إلى الاعتقاد أن "الصدام بين الحضارات الغربية، وليس غير الغربية قد أصبح وراءنا وليس أمامنا"[290].

إن التشكيل العالمي للسلطات، وبالتالي مظهر العولمة يرتبطان بحل هذه الرهانات، وبتلاقيها، أو افتراقها. حول هذه النقطة، ليس هناك ثمة توافق. ومن ثم، فقد سعى المؤلِّفان ومساعدوهما إلى فهم ما هو جديد في العولمة انطلاقاً من هذه المعايير، وتبعاً لمسار مجتمعي - تاريخي للاقتصاد العالمي. فيلاحظون أن تاريخ الاقتصاد، منذ الأزمنة الحديثة*، ويتسم بسلسلة من المراحل الهيمنية، ويعتقدون أنهم قادرون على توضيح الحالة المعاصرة بفضل مفهومهم حول "الانتقال الهيمني". ويلاحظون، استناداً إلى أعمال بروديل بنحو خاص، أن أي نهاية هيمنية (الهولندية: من معاهدة وستفاليا - Westphalie 1648 إلى سلام أوترخت Utrecht-1713؛ البريطانية: من 1815 إلى عام 1914؛ وربما الأميركية اليوم) تتميز بثلاث عمليات مرتبطة ببعضها: تصاعد الصراعات الاجتماعية ونشوء تشكيل جديد للسلطات. ويشيرون، بشكل خاص، إلى ملاحظة بروديل القائلة بأن التوسّعات المالية ارتبطت دائماً باشتداد التنافس بين الدول حول رؤوس الأموال المتحركة. بين عامي 1713 و1815، في الوقت الذي انفلت فيه التنافس الفرنسي-البريطاني من عقاله، وحينما التجأت الأقاليم المتحدة Provinces-Unies* إلى المالية العالية* haute finance، وبين عامي 1914 و1945، حيث قهر فيه الأنجلو-أمريكيون ألمانيا مرتين، شهد العالَم "فوضى شاملة". أي "حالة فوضى قاسية في المنظومة، ولا يمكن إصلاحها على ما يبدو. حينما تتجاوز الصراعات والتنافس قدرات البنى الموجودة على الضبط، تنشأ بنى جديدة في الفراغات الصغيرة وتبعث الاضطراب بشكل نهائي في تشكيل القوة المهيمنة"[291]. ويشير المؤلِّفون إلى أهمية العلاقة بين الجغرافيا السياسية والمالية العالية haute finance التي ذكّر بها هالفورد ماكيندر Halford Mackinder نفسه فيما يتعلق بهيمنة لندن[292]. وهو ما سيؤكده لاحقاً هانز مورغينتاو Hans Morgenthau بخصوص بريتون وودز Bretton Woods، بطبيعة الحال. إن منظومة gold - dollar - exchange - standard من خلال تحويلها لرأسمال لندن، بل حتى وول ستريت نحو واشنطن حيث مقر صندوق النقد الدولي FMI أصبحت، إلى جانب القوة العسكرية، العنصر الأساسي الآخر

(290) Ibid. , p. 286.
(291) Ibid. , p. 33.
(292) Ibid. , p. 33.

الذي تقوم عليه الهيمنة الأميركية[293]. ما يحيّر أريغي Arrighi ومساعدوه في هذه المرحلة من العولمة المالية، هو هذا المنعطف أو الفصل بين القوة العسكرية والقوة المالية أي إنه إذا استمرت الولايات المتحدة في امتلاك القوة العسكرية، فإن القوة المالية ستبدأ بالتشتت. وذلك بسبب موقعها كأكبر مدين عالمي وتراكم العملات الأجنبية (دولار ويورو) في أماكن أخرى. وقد يكون هذا علامة على "فوضى شاملة" قريبة، هي نفسها تعلن نشوء أزمة هيمنية. لكنّ إذا ما أعادت الصين بناء نفسها بوصفها دولة حديثة، يمكن أن تكون المستفيد الوحيد من التشكيل المستقبلي للقوى، مع أن هذا الأمر لن يؤدي بالضرورة إلى صراع بيحضاري intercivilisationnel. شريطة أن يعرف الفاعلون الأساسيون كيف يتصرَّفون بشكل جماعي. لكنّ هل ثمة ما يكفي من التلاقي بين مصالحهم؟

مآزق الحوكمة العالمية وشرعنة النزعة التجارية الجديدة

إن مجموع القضايا المُثارة في التطوّرات السابقة، والعلاقات المترابطة بين الواقع الاقتصادي وبيئته السياسية والاستراتيجية قادت موريس آليه Maurice Allais، الفرنسي الوحيد الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد (1970)، منذ عشر سنوات، إلى استخلاص النتائج التالية، والتي ما تزال راهنة أكثر من أي وقت مضى: "1) إنَّ عولمة معمَّمة للتبادلات بين بلدان تتسم بمستويات أجور بالغة الاختلاف في أسعار الصرف المخفَّضة لا يمكنها إلا أن تؤدي في نهاية الأمر، في كل مكان، سواء في البلدان المتطوِّرة أم في البلدان النامية إلا إلى البطالة، وتخفيض النمو، وعدم التكافؤ، والبؤس بكل أشكاله؛ 2) اللبرلة الكاملة للتبادلات وحركات رؤوس الأموال غير مرغوب فيها إلا في إطار مجموعات إقليمية تضم بلداناً متشاركة اقتصادياً وسياسياً، وتنمية اقتصادية واجتماعية متشابهة؛ 3) ضرورة إجراء مراجعة فورية لمؤسسة الاتحاد الأوروبي، ولاسيما ما يتعلق بتفضيل معين للعمل الجماعي préférence communautaire؛ 4) لا بد من إعادة النظر والتفكير في المبادئ السياسية العالموية mondialistes التي وضعتها المؤسسات الدولية، ولاسيما منظمة التجارة العالمية"[294]. منذ هذا البيان، يشكّل العائق الذي تشهده هذه المؤسسة الدولية حول الزراعة، مع التخوفات الجديدة التي برزت في المفاوضات حول المنتجات الصناعية، وكذلك تنامي الفقر في البلدان الأكثر تطوراً (في ألمانيا، ما يقرب من 7 ملايين شخص يتلقون المساعدة بصفتهم كذلك) والذي لا يمكن أن نضع مقابله الإثراء النسبي

(293) Ibid. , p. 87.
(294) Maurice Allais, «L'éclatante faillite du nouveau credo», Le Figaro, 27 décembre 1999.

لفئة قليلة من السكان في الجنوب، أو القفزات الجديدة للمالية المرتبطة بدَين الدول والعائلات، حقائق تشهد على المأزق الذي تجد فيه الحوكمة العالمية نفسها. ففي أوروبا ما برحَ التوظيف (الاستخدام) ينشأ ثم يختفي. وستتقلص لُحمة النسيج الاجتماعي، وسيزداد عدد الأوروبيين المستبعَدين من الإنتاج والاستهلاك. وهي تغيرات تجعل المسألة[295] بالنسبة لجاك سابير Jacques Sapir مطروحة من الآن فصاعداً.

في غياب أي بديل عولمي mondialiste ذي مصداقية عن الليبرالية المعمول بها (المنظومة المالية ليست قابلة للإصلاح، وأي فكرة عن "الثورة العالمية" تبقى طوباوية)، ينبغي في حقيقة الأمر أن نتوقع نشوء توجّه تجاري جديد néomercantilisme وطني أو إقليمي. ولا ينبغي أن يكون الأمر مجرّد عودة إلى الحمائية protectionnisme، ورفضاً مطلقاً وكاملاً للتبادل الحر، إنما استخدام ظرفي واستراتيجي لهذا الخيار أو ذاك بطريقة مناسبة، بهدف أساسي هو الحفاظ على، أو إعادة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدول، أو لمجموعات الدول المعنية. لأن الشعوب الأوروبية ستبدأ عاجلاً أم آجلاً، فيما يخصها، بالدفاع عن نفسها ضد ازدياد الفقر، وتراجع الحماية الاجتماعية. وعاجلاً أم آجلاً، سيضطر أعضاء المفوضية الأوروبية Commission européenne الرجوع عن النظريات التي تعلّموها في مدارس الأعمال Business Schools. وكذلك، ينبغي على الأوروبيين، إزاء الفوضى النقدية والعالمية، أن يقرروا استخدام اليورو بوصفه عملتهم الدولية الحقيقية الذي، حسب ميشيل ديفولوي Michel Dévoluy لم يكن حتى الآن سوى "عملة وطنية تُستخدم بشكل شامل ومنتظَم من غير المقيمين"[296]. ويرى هذا الاقتصادي أنه إذا تجاوز اليورو عجوزاته الأربعة ("تشاركية سياسته التبادلية؛ عدم كفاية تصوّره على الصعيد الدولي؛ عدم وجود سياسة ظرفية أوروبية حقيقية داعمة له"[297])، فأمامه إمكانية حقيقية للانتشار بوصفه وسيلة دفع حقيقية. وهو ما يشكّل ميزة لا شك فيها في عالَم مالي يعيش أزمة ثقة كاملة، كما برهنت عليه الوقائع. وسيؤدي تخفيض قيمة الدولار إلى استنفار هذه الإمكانية وإلا فإن منطقة اليورو ستتفكّك.

هناك ثمة علامة قوية على العودة إلى التوجّه التجاري الجديد تكمن في التكوين المفاجئ لـ"الصناديق ذات السيادة sovereign wealth funds منذ عهد قريب. وكما يدل عليها اسمها، فهي صناديق عامة للاستثمار ذات أهداف متعددة، لا تتناسب بالضرورة

---

(295) Jacques Sapir, «La question du protectionnisme est posée», Le Monde diplomatique, février 2007.
(296) Michel Dévoluy, «Le face à face euro/dollar», Annuaire français des Relations internationales, Paris, Bruylant/La Documentation française, Volume 5, 2004, p. 543-555.
(297) Ibid. , p. 548.

مع قانون السوق. وبمعزل عن العائد المالي، تسعى، في عولمة تصبح شيئاً فشيئاً تقييدية وفاقدة للاتجاه، وهو ما أصبح واضحاً، إلى الحصول على التكنولوجيا، والاستحواذ على موارد طبيعية، والسيطرة على شركات أجنبية، أو الاكتفاء بخدمة أهداف سياسية. من أصل مبلغ يقدر بما يقرب 3000 مليار دولار في عام 2007، وهو مبلغ قليل بالنسبة لـ53 مليار دولار التي تملكها وتديرها المؤسسات الكبرى الخاصة (مصارف، شركات إدارة وصناديق إعانة)، فإن زيادة جيدة تنتظر هذه الصناديق[298]. إذا بقي إيقاع ازدياد هذه الصناديق ثابتاً (أي بنسبة 19.8٪ في السنة بالنسبة لأهم 16 صندوقاً)، "فيمكنها أن تراكم 13400 مليار دولار في عام 2017"[299]. مالكو هذه الصناديق ذات السيادة إما دول غنية بالموارد النفطية والغازية (مع ما يفترض هذا من مخاطر الأسعار والأرباح) مثل دول الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت وما تملكه من أصول تبلغ قيمتها 874 مليار دولار للإمارات - و300 مليار دولار للسعودية، 250 مليار دولار للكويت، على سبيل المثال)، أو النرويج (341 مليار دولار، والجزائر على نطاق أقل (40 ملياراً)، وروسيا (24 ملياراً)، أو دول صادراتها قوية من المنتجات الصناعية، ولديها عملة مخفّضة sous-évaluée كالصين (200 مليار) أو سنغافورة (159 ملياراً)[300]. فيما يخص الصناديق ذات السيادة الشرق - أوسطية، اتضح أن هذه "المالية الإسلامية" تُدار وفقاً للشريعة، وليس تبعاً للمعايير التجارية الغربية[301].

بشكل عام، هناك ثلاثة تفسيرات لتأسيس هذه الصناديق، كما يُصرح إيلي كوهين Elie Cohen، يبدو له ثالثها أكثر إقناعاً، وهو "إن هذا التأسيس جاء بمثابة ردة فعل عادية على مرحلة من مراحل العولمة، التي وصلت اليوم إلى حد السيطرة على الشركات، سواء أكانت استراتيجية، أم تتمتع بقيمة رمزية قوية. أو هي تعبير عن خشية الرأي العام من العولمة المالية واستراتيجيات تحديد الأسعار على المدى القصير. أم ردة فعل سياسية: بما أن منظور الاندماج العالمي بعيد المنال حتى الآن، نرى بروز منطق الأمم الذي تتبناه كل من الصين وروسيا على نحو خاص"[302]. ثلاثة أسباب لا يمكن التوفيق بينها، وتتيح

---

(298) Maguy Day et Adrien de Tricornot, «L'essor des fonds souverains», Le Monde, Dossier économie II, mardi 2 octobre 2007.
(299) Alexandre Kokcharov, «L'inquiétante puissance des fonds souverains», Courrier international, n° 890, novembre 2007, p. 51.
(300) Alexandre Kokcharov, «L'inquiétante puissance des fonds souverains», Courrier international, n° 890, novembre 2007, p. 51.
(301) Marc Roche et Adrien de Tricornot, «500 milliards de dollars gérés selon la charia dans le monde», Le Monde, Dossier économie II, mardi 18 décembre 2007.
(302) Cité par Maguy Day et Adrien de Tricornet, «L'essor des fonds souverains», op. cit.

فهم أن الاقتصادات الغربية هي بصدد الدفاع عن نفسها. وهذه الاقتصادات هي كذلك لما تعاني من ديون، مثل فرنسا، حيث بلغ مستوى النفقات العامة حد الكارثة (1000 مليار يورو للنفقات العامة في عام 2007، و1284.8 مليار يورو للدَين العام في عام 2008، أي 66.7٪ من إجمالي الناتج المحلي). إن حالاً كهذا الحال، يحرمها من أي هامش للمناورة. ليس فقط هي غير قادرة على تأسيس صناديق ذات سيادة خاصة بها (يصعب علينا فهم كيف يمكن لفرنسا أن تتمكّن من إنشاء تلك التي تطمح إلى توحيدها)، لكنّ من جانب آخر، يصعبُ عليها رفض دخول رؤوس أموال تعود لدول أجنبية في مجموعاتها الصناعية، والقطاعات الأخرى التي يعوزها التمويل. وحينما لا تقوم هذه الصناديق ذات السيادة، التي تعد بمنزلة مؤشرات على القوة المالية الوطنية، بتمويل دينها العام! فإنها ستبدو حتماً ملحقات لازمة للاستراتيجية الشاملة للدول الكبرى، كما إنها تدل على التشكيل المستقبلي للجغرافيا الاقتصادية بمراكزها، ومحيطاتها périphéries الجديدة. وسيوحي استخدامها بتوجه تجاري بالغ حيث يشتد التنافس في مجالات العولمة كلها. ولم يعد ممكناً، من الآن فصاعداً، استبعاد فرضية الأزمة الشاملة لأن الاقتصاد الحقيقي أصبح يتأثر شيئاً فشيئاً. ففي الولايات المتحدة، حيث تأخّرت آثار خطة بولسون Paulson للإنقاذ، فقد غاب الطلب على مواد الاستهلاك، وبدأت علامات الانكماش déflation بالظهور. ولاسيما أن إنعاش الاقتصاد من خلال الاستهلاك غير مؤكَّد، حيث دخلت الاقتصادات الوطنية في سوق عالمية أحد مفاتيحها اليد العاملة الرخيصة في البلدان التي تنخفض فيها الأجور. هذه اليد العاملة تستمر في الضغط التنازلي على أسواق البلدان الأكثر تطوراً. وتتدهور فيها حالة العمل. إذا وقع إفلاس، أو نقص في فرص العمل، يمكن أن تفقد صناعة السيارات الأميركية وحدها بين 30000 و10000 وظيفة. ثم تطرح مسألة معرفة من سيسيطر على حقوق الملكية العائدة للشركات الكبرى التي تعاني حالة إفلاس؟ لا شك في أن من سيسيطر هم عمالقة المال الأميركيين وغيرهم ممن نجا أو استفاد من خطط الإنقاذ عبر زيادة أرباحهم وسيولاتهم. وسيصعب إقلاع الاقتصاد العالمي، ولاسيما أن استعادة أغلبية البلدان المتطوِّرة لعافيتها سيكون صعباً، أو مستحيلاً ضمن قيود تسوية واشنطن consensus de Washington. ولن تتعافى هذه البلدان إلا خلال عملية إعادة هيكلة اقتصادية ومالية ما إن تخرج من هذه العملية، وهذا في إطار (منطقة اليورو، على سبيل المثال) توجه تجاري جديد مُؤقلم. أي في إطار استراتيجية اقتصادية

سياسية بشكل أساسي، يمكن أن يبدو من الصعب التوفيق بين غاياتها لأن الأمر يتعلق بتثبيت التزود برؤوس الأموال والحفاظ عليها، وبالتكنولوجيا، وبالمواد الأولية وبعض الأحيان بالمواد الاستهلاكية، والحفاظ [توفير]، بقدر الممكن، على فضاء اجتماعي لائق، وتأمين الوصول إلى أسواق التصدير، تلك الأسواق التي ينبغي أن تبقى مفتوحة ليتم تصريف جزء من الإنتاج الوطني فيها. في هذا المنظور المعقّد، إذا كانت بضعة بلدان كبرى قادرة على التأثير في تثبيت قواعد التعامل الجديدة، فإن الأخرى يمكنها عقد تحالفات، وشراكات مع دول أخرى ومع فاعلين غير دولتيين.

خلاصة الفصل

أزمة تغير النظام الاقتصادي العالمي

إذا كانت العولمة موضوعاً مركزياً في دراسة العلاقات الدولية، فذلك أنها تطرح على الدول، والمجتمعات، والأفراد الذين تحيط بهم، مشكلات أمنية تتعلّق بالنمو والاستقرار النقدي والمالي، والعمل، وربما تطرح ذات يوم قضية المشتريات. لكنْ، بنحو خاص، لأنها تطرح موضوع السلطة، وهو الرهان الذي يحدِّد النظام الاقتصادي العالمي. إن الأزمة الراهنة، من وجهة النظر هذه، يمكن أن تؤدي إلى تغيرات مهمة قد تختلف الآراء حولها. ويرى الخبراء الفرنسيون الذين سبقت الإشارة إليهم أن العاقبة تكمن هنا في أنَّ الولايات المتحدة بصدد فقدان مكانتها بوصفها أول قطب مالي عالمي، في الوقت نفسه الذي يُضحَّى فيه بالطبقة الوسطى الأميركية "بين انهيار لا ينتهي لأسعار العقارات، وتشتت العائدات التي زادت على عائدات عام 1928"[303]. يبدو أنه لم يعد ممكناً التخلص من عدم الاستقرار المالي إلا بضخ رؤوس أموال مصدرها آسيا والشرق الأوسط (6.5 مليارات دولار لميري لينش Merryl Lynch، و22 مليار دولار من أجل سيتي غروب City Group، على سبيل المثال). الواقع إن الاقتصاد المصرفي الأميركي سيجد نفسه أكثر مديونية مما كان عليه، أي في مستوى ضخم، لاقتصادات هاتين المنطقتين. إذا علمنا أن الدولة الفيدرالية ضمنت أكثر من 1000 مليار دولار من القروض بالغة الخطورة، وأن الأزمة العقارية لعام 2007-2008 قد تسببت بخسارة بين 1000 و1500 مليار دولار؛ يمكن الحديث عندها عن هزة مالية. وستتبعها النتائج النقدية، وسيكون من الصعب على الدولار الحفاظ على دوره الذي يُحسد عليه في التعاملات الدولية. وسيترتب على الأزمة الاجتماعية، أي أزمة الطبقات الوسطى، أن تضر الطلب، وتُؤخِّر أو تمنع انطلاق الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم، العودة إلى دورته الكاملة في الوقت الذي ما تزال فيه الولايات المتحدة بحاجة إلى مزيد من الوسائل لتمويل التزاماتها الخارجية. وقد يؤثر ذلك في مكانتها الجيوسياسية. سيناريو الانهيار هذا، لا يتفق عليه الجميع، وخاصة نيال

(303) Leap/E 2020, La lettre confidentielle, n° 28, 15 octobre 2008.

فيرغيسون Niall Ferguson الذي يرى بالأحرى أن الولايات المتحدة ستخرج منتصرةً من الأزمة التي تسبَّبت بها[304]. وهو يُؤمن بذلك لأنها ستصيب غيرها من الدول الأوروبية؛ حيث يخصِّص قطاع المال نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي بنسبة أعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة، لأن هبوط أسعار النفط ستصيب روسيا، وخصوصاً أن ما يهم في الاقتصاد العالمي اليوم، هو العلاقة بين أمريكا والصين.. ولأسباب وردت أعلاه، فقد فهم العملاقان أن مصلحتهما تكمن في تجاوز الأزمة، ومن ثم السهر على ألا يتغيّر نظام الاقتصاد العالمي كثيراً. في كل الأحوال، فيما يتعلق بتوازن السلطات في العالَم، الأكثر تأكيداً هو حصول انتقال نحو الشرق.

---

(304) Niall Ferguson, The Ascent of Money. A Financial History of the World, New York, Penguin Press, 2008.

الفصل الثاني

فرضية "المجتمع العالمي" المحفوفة بالمخاطر

كانت نهاية الحرب الباردة وتلاشي الاتحاد السوفييتي مفاجأة للجميع، وأوّلهم منظّرو العلاقات الدولية، ورجال السياسة أيضاً، باستثناء حفنة من الاستراتيجيين المحيطين بالرئيس ريغان، الذين عجلوا بسقوط هذه الإمبراطورية. لقد كان الانتصار الأمريكي انتصاراً للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة، قبل أي شيء آخر، بعد أن عجزت الشيوعية تماماً عن مجاراتها. أكثر ما يبعث على الدهشة هو أن الواقعيين أساؤوا تقييم هذا البعد من القوة، وهو ما قادهم إلى المبالغة في تقييم القوة السوفييتية، في الوقت الذي أُعلن فيه أنها كانت في حالة إفلاس (جاك سابير[305]) وكشفت عن كثير من العيوب الجيوستراتيجية (ريجيس دوبريه Régis Debray[306]). ولاسيما حينما كان الأمر يتعلق، بالنسبة لهذه القوة، بالتوضع خارج مجالها الأوروبي والبقاء فيه. لا شك في أن خطأهم الكبير كان يكمن في فصل العامل الدولي عن العامل المحلي، وفي عدم الاهتمام بالبنية الداخلية للقوة الوطنية. لكنّ ما عانوه من نقص نسبي في الفطانة ليس أبداً برهاناً على أن مناهضيهم يملكون الحقيقة، كما لاحظناه في الجزء الثاني من هذه الدراسة. بل على العكس، فإن تفسيرات البنائيين ناجمة تقريباً عن التخيل، كما برهنت روسيا من خلال إعادة علاقتها ما بعد السوفييتية بـ"التقاليد الإمبريالية". وبعد أن توسّع العالَم استراتيجياً، وبما أن حشداً من الفاعلين قد وسعوا مجال عملهم ليشمل العالَم، فإن فكرة عالَمٍ عابر للحدود قد فرضت نفسها على الباحثين السياسيين.

إنه عالَم نسيجه الشبكات، التي تشكّل هي نفسها أساس المجتمع المدني الدولي، أو شامل، أشرنا، مع بوزان Buzan إلى جوهره الإيديولوجي، الذي قد يسعى إلى الانعتاق من

---

(305) Jacques Sapir, Le Système militaire soviétique, Paris, La Découverte, 1987 ; Feu le système soviétique ? Permanences politiques, mirages économiques, enjeux stratégiques, Paris, La Découverte, 1992.

(306) Jacques Sapir, Le Système militaire soviétique, Paris, La Découverte, 1987 ; Feu le système soviétique ? Permanences politiques, mirages économiques, enjeux stratégiques, Paris, La Découverte, 1992.

وصاية الدول. وقد أمكن تحديد هذا المجتمع بوصفه "جملة من الجماعات التي تسعى إلى إنتاج قواعد خاصة بالمشكلات العابرة للحدود الوطنية، تقتضي احتكاكات دولية في إطار تنظيم متعدد الوطنيات، أساسه تضامن فوق وطني supranationale"[307]. لكنَّ عدم وضوح هذه الصيغة يفسِّر ما إذا كان ثمة إجماع على قبول أن الجماعات المعنية تقع خارج المجال الدولتي، لكنَّ آراء من يؤمنون بمثل هذا المجتمع تتباين، ولاسيما حول إدخال الفاعلين الاقتصاديين أو عدم إدخالهم فيه. حتى وإن كان التمييز بين الدولة والمجتمع المدني سطحياً لأسباب كثيرة، فلا ينبغي أن نخطئ الحكم على قدرة الشبكات، أو غاياتها، وأن نعتبر من منظور ثنوي manichéenne مبالغ فيه، وغالب اليوم، أن هذا أفضل سلاح للديمقراطية في العالَم. الحق، إن دوافع الأفراد الذين يحركون الشبكات ليست دائماً صافية (نظيفة)، ويندر أن تكون نزيهة. وينبغي ألا ننسى أن تكوين شبكة ما، مهما كانت، على الصعيد الدولي، تهدف أولاً إلى توسيع مجال الفعل، في كل مكان أحياناً، واحتواء مؤسسات الضبط instances de régulation (من دول، ومنظمات بيحكومية OIG، وغيرها) سواء بشكل مشروع أو غير مشروع. ومن ثم، ليس من المؤكَّد أن تفيد الديمقراطية دائماً من تعدد الشبكات العابرة للوطنيات. وهو ما أثار حنق جان شونيه Jean Chesnaux[308]، ومن بعده جان - ماري غيهينو Jean-Marie Guéhenno. فعالَم الشبكات الذي يصفه هذا الأخير، هو في الحقيقة عالم جماعات الضغط lobbying والفساد. ولسنا ميالين كثيراً إلى مماهاة الصعود القوي للتوجهات العرقية المركزية égocentrismes بتقدم الديمقراطية. ما يصفه غيهينو بأنه "امبراطورية من دون إمبراطور" يدفعنا إلى التفكير بشبكة امبراطورية من شأنها أن تكون نقلاً (أو إعادة إنتاج)، على الصعيد العالمي، لمنظومة سياسية يابانية حديثة كما يقول كاريل فان وولفيرين Karel Van Wolferen[309]. أي نوع من الهرم المقطوع، يتكوَّن من نسيج من التبعيات المتقاطعة التي يربطها ببعضها فساد بنيوي. ومن ثم، فقد يكون الفرق كبيراً بين التصوّرات التي يحملها هذا أو ذاك، عن دور الأفراد في الحياة الدولية.

سينظر إلى توسع الشبكات على هذا النحو بأنه مفيد، أو ضار بحرية الشعوب وأمنها. فمن جهة، هناك من يتفق على افتراضات سميث المسبقة الخاصة بالتجانس

---

(307) Jan Aart Scholte, «Global civil society: changing the world ?», Csgr, Working paper, p. 31-99, Warwick Univ. , mai 1999.
(308) Jean Chesnaux, Modernité-monde, brave modern world, Paris, La Découverte, 1989 ; Jean-Marie Guéhenno, La Fin de la démocratie, Paris, Flammarion, col. «Champs», 1993.
(309) Karel Van Wolferen, L'Énigme de la puissance japonaise, Paris, Robert Laffont, 1990.

النهائي بين المصالح الفردية المتحررة من العوائق الدولتيّة. وسواء أكان، مع مفهوم **اليد الخفية** (مفهوم يفهم بمعزل عن الدلالة الإيحائية الاقتصادية، المفضّلة حتى الآن) أو من دونه التي يمكن للحوكمة أن تحل محلها. هنا أيضاً، نرى أن عدم دقة تعريف هذا المصطلح يبعث على الشك. تعتقد ماري - كلود سموت Marie-Claude Smouts التي ترى تشوشاً في التعريف الذي يقدّمه جيمس روزينو James Rosenau، صاحب هذا المصطلح (مجموعة من القواعد المطبّقة حتى وإن لم تكن صادرة عن سلطة رسمية ناتجة عن تكاثر الشبكات يزداد في الاعتماد المتبادل)، من ناحيتها، من دون أن تكون مُقنعة، أن "من يعمل على تطبيق الحوكمة إنما هم فاعلون متنوّعون، عامّون وخاصّون، ينتمون إلى جنسيات متعددة. والضبط ليس مؤطَّراً بجملة من القواعد الموضوعة مسبقاً، بل يتم بشكل موازٍ من خلال مجموعة دائمة من التبادلات، والصراعات، والمفاوضات، والتسويات المتبادلة"[310].

في المقابل، يواجه المتشائمون الذين لا يؤمنون بهذا النمط من التبادلات الطبيعية والتوافقية، تراكم التفضيلات الفردية بخوض "معركة الجميع ضد الجميع، وهي مواجهة لا حدّ فيها لإرادة القوة لدى كل فرد، وكل قطب من أقطاب السلطة، سوى إرادة القوة التي يتمتع بها الجار"[311]. برأينا أن هذا الاختلاف يكرِّر، بل يفاقم ذلك الفجوة التي يتسم بها ذلك النقاش الداخلي القديم بين الديمقراطيين الغربيين حول مفهومَي المصلحة والثقة. فهل هما هنا متناسبان؟ من الصعب الاعتقاد بذلك إذا اعتبرنا إنه من خلال الشبكات العابرة للوطنيات، يسعى أفراد، إلى توسيع مصالحهم الخاصة حتى حدودها القصوى بالدرجة الأولى، حتى وإن تزيّت بزي العالمية، بينما الثقة عبارة عن بناء جماعي يفترض الإيمان بالقيم المشتركة، وقبول القواعد الاجتماعية، والتضامن، ومن ثم، الاتفاق على حدود يصعب بناؤها والتقيد بها بمعزل عن الجماعة السياسية[312]. ولاسيما أنه إذا كان ثمة مجتمع دولي، فهو "يبقى مكاناً غير عادل تماماً"، حتى برأي من يؤمن به[313]. لكنَّ نظام العالَم أو فوضاه يرتبطان بتناسب مفهومَي المصلحة والثقة في كنف تعددية مركبة

---

(310) Marie-Claude Smouts, «La coopération internationale de la coexistence à la gouvernance mondiale», in Les Nouvelles relations internationales. Pratiques et théories, sous sa direction, Paris, Presses de Sciences Po, 1998, p. 150.

(311) J. M. Guéhenno, op. cit. , p. 44.

(312) Philippe Bernoux, Jean-Michel Servet (sous leur direction), La Construction sociale de la confiance, Paris, Montchrestien, 1997.

(313) J. A. Scholte, op. cit.

ظرفية قد يتصف بها هذا المجتمع[314]. لأن، بمقدار ما يبدو التوفيق بينهما معقولاً إذا شجعت الشبكات العابرة للوطنيات إقامة تبادلات متوازنة، وانتقالات متبادَلة للموارد، ومنظومة اتصال قادرة على تشجيع اتخاذ القرار المشترك، بمقدار ما يكون افتراقهما حتمياً، إذا كانت هذه الشبكات نفسها تولِّد إقطاعيات جديدة، أو استقطابات عابرة للحدود الوطنية. لا شك في أن المصلحة والثقة هما المعياران اللذان يتيحان تقييم تأثير الأفراد وشبكاتهم في ما تصورناه لمدة طويلة بوصفه "دمقرطة الحياة الدولية". قد يكون المجتمع العالمي للأفراد أسوأ من مجتمع الدول.

ينبغي ألا يمنعنا الوجود الإشكالي جداً للمجتمع المدني العالمي من النظر في فرضيات من يتحدثون عنه. لكنّ ينبغي التشديد على التحديات كلها التي تُعرِّض مفهومه نفسه للخطر. ولاسيما تلك التحديات ذات الطابع السكاني، والثقافي التي تنضاف إلى الشكوك الكثيرة الناشئة عن النظر في العولمة من حيث الاندماج الاقتصادي العالمي.

1 - الوطنية العابرة للحدود والرؤية الشبكية للعالَم

لقد فتحت منشورات كل من روبيرت كيوهان وجوزيف ناي، وكشفهما عن توسيع حدة الاعتماد المتبادل بين الدول، والمشكلات التي توحِّدها، الطريق أمام التيار العابر للحدود [الوطنية]. إن هذه المدرسة، بدعمها للفكرة القائلة بأن الأفضلية لم تكن للقوة العسكرية، وأن الفاعلين المتعددين كانوا قادرين على التفاعل مع سياسات الدول، إنما تسعى إلى القطيعة مع ما هو "دولي" الذي يحيل إلى منظومة الأمم وحدها. وبعد تحرّر قوى العولمة قد يندرج التوجه العابر للحدود الوطنية في نظام الأشياء. وبموازاة ذلك، فإن إعادة الاعتبار للشبكة من خلال الإدارة الاقتصادية المُعولمة [315]، تجعل تجاوز الحدود الوطنية جذورياً (متفرِّعاً) rhizomique إذا اتفقنا مع الاستعارة التي يقترحها كل من دولوز

(314) Robert O'Brien, Anne-Marie Goetz, Jan Aart Scholte, Marc Williams, Contesting Global Gvernance. Multilateral economic institutions and global social movements, Cambridge, Cambridge University Press, 2000.

وفقاً لهؤلاء الكتّاب، فإن الطابع الصدفوي للتعددية المركبة التي من شأنها تأسيس المجتمع العالمي تعتمد على خمسة معايير: التغيرات المحتملة التي قد تصيب المؤسسات الاقتصادية المتعددة، أو البيحكومية بفعل الحركات الاجتماعية العالمية، ومحفزاتها وأهدافها الصراعية، والنتائج المُبهمة للعلاقات بين مجموعتين من الفاعلين (حكوميين وبيحكوميين)، التأثير التفاضلي للعمل الدولتي، وصعوبة تحديد جدول زمني اجتماعي عالمي (تُنظر الصفحات 206-234).

(315) Luc Boltanski et Eve Chiapello, Le Nouvel Esprit du capitalisme, Paris, Gallimard, 1999.

Deleuze وغاتاري Guattari. حيث يقولان: إذا كان الجذر يمر عبر "الأشياء، وبين النقاط"، فهو يحيط بالمؤسسات أو يقلّبها، ويرتبط بأي نقطة، وبأي جذر آخر يشبهه، أو بأي مصدر من مصادره[316]. حيث يشكّل تزايده وتكاثره شبكة، كما يعمل على صناعة الشبكات التي تسرّع التبادلات، أو الانتقالات وتُسهّلها. عندئذ، تشكّل هذه الانتقالات بعد أن بقيت فترة طويلة موضع شبهة، بسبب طابعها الغامض إن لم نقل السري، موضوع ترحاب الفاعلين الاقتصاديين، أو السياسيين الذين يجدون فيها وسيلة للتحرر من عدة أعباء.

أصبحت الشبكات تتسع شيئاً فشيئاً بفضل التكنولوجيات الجديدة للاتصال. وقادرة على أن تجوب الكرة الأرضية. ويزداد تفرّعها، وكل تفريعة جديدة ترتبط بتوسع فضاء فعل الأفراد الذين يكوّنون شبكة تنزرع هذه التفريعة فيها. لدرجة يحق لنا الحديث معها عن فضاء شبكي، بمعنى إقليم شبكي حينما تكون البنية قوية. لكنَّ الاتجاه السائد والحالي لدى علماء الاجتماع أو الجغرافيين هو المقابلة المستمرة بين الإقليم والشبكة، على اعتبار أن الأول فضاء مغلقاً ومحدوداً، بينما يبقى الفضاء الثاني من دون حدود.

هذه الثنائية الجديدة والجامدة تبقى خاضعة للنقاش. فهي تلغي دور الشبكات في البناء الدولتي الإقليمي، ولا ترى أن الشبكة كانت وماتزال، إلى جانب المؤسسات أحد الأجهزة الأساسية لسلطة الدولة. والتشارك بين الشبكة والإقليم قديم العهد. ينبغي أن نرى أن الشبكة، قبل أن تصبح أفعل العوامل في نزع السياق déterritorialisation، كانت إقليمية في البداية، وتتواطأ بقوة مع الإقليم في عدد كبير من أشكالها. أما إذا كان التنوع ووظائفه، وغاياته من جهة، والتحسن التقني لدعائمها من جهة أخرى قد جعل من الشبكة عبر الزمن، موضوعاً معقّداً أبعد عن الإقليم، فإن الفرق بين مقولتَي الفضاء لم تصبح مرفوضة.

ينشأ التعقيد complexité، كما يشير غابرييل ديبوي Gabriel Dupuy، من المكوِّنات الأساسية الثلاثة للشبكة: المكوِّن المكاني، والمكوِّن الدائري circulatoire، والمكوِّن المنظومي systémique[317]. الحقيقة إن دراسة الشبكات تبين أن أشكالها، ونسيجها، وتشبيكها تمنح صانعيها، الذين هم أيضاً أفراد، وشركات، أو قوى عامة، موقعها في المنظومة العالمية. ثم ليس هناك سوى الوظيفة الدائرية فقط متعدِّدة، وذات تنوع بالغ في انتقالاتها. الشبكة

(316) Luc Boltanski et Eve Chiapello, Le Nouvel Esprit du capitalisme, Paris, Gallimard, 1999.
(317) André Guillerme, «L'émergence du concept de réseau, 1820-1830», Réseaux Territoriaux, sous la direction de Gabriel Dupuy, Caen, Paradigme, 1988, p. 33-34.

تروّج البشر، والممتلكات، والعلامات، والأفكار، والموارد المادية وغير المادية من كل نوع. أخيراً، بما أن السرعات غير متساوية، قياساً بالكينونة المنقولة أو المحمولة، وقياساً بالناقل opérateur، السريع والبارع إلى حد ما؛ فإن الشبكة تخلق فروقاً جديدة في كنف العملية المتجاوزة للحدود الوطنية transnationalité. عندها يزداد فهمنا بأن مثل هذه المَلَكات تغري من رأى في الشبكة الجديدة منظومة تراكمُ أفراداً يعملون على الصعيد العالمي.

أ - أطروحة دعاة تجاوز الحدود ومنهجهم

لاشك في أن أحد الكتب المؤسِّسة للمدرسة العابرة للوطنيات هو، كتاب جيمس روزينو الموسوم Turbulence in World Politics: a Theory of Change and Continuity [الاضطراب في عالَم السياسة: نظرية التغيير والاستمرارية] المنشور في عام 1990[318].

ويعد هذا الكاتب على نحو خاص المرجع الأهم لهذا الفكر الجديد، حيث إنه بعد نشر كتابه الثاني في عام 1997، تحت عنوان فرعي هو Exploring Governance in a Turbulent World [اكتشاف الحوكمة في عالَم مضطرب] قد بحث في الشروط اللازمة لضبط عالَم يعجُ بالظواهر العابرة للحدود[319]. حيث انطلق من فكرة تقول: إن كوكبنا دخل في مرحلة فوضوية، ولم تعد النظريات الكلاسيكية حول العلاقات الدولية قادرة على تفسير التغيير الذي يعتقد أنه يجري على الصعيد العالمي. فما الذي يلاحظه المؤلف في كتابه الأول؟ أولاً، منذ سنوات الخمسينيات، نشهد صعوداً قوياً للأفراد في كنف المجتمعات (ولاسيما في المجتمعات الغربية)، والشؤون الدولية. والأمر لا يتوقف على صانعي القرار، أي رجال السياسة ورجال الأعمال فحسب، بل يرتبط أيضاً بالمواطنين، وعامة الناس (الفرد العادي lambda، حسب تعبيره). لأن الأفراد العاديين أصبحوا أكثر تعليماً وثقافةً، وعلماً أكثر مما كانوا عليه في الماضي، ولأنهم أقدر على تفسير الشأن العام، والتعريف برغباتهم، فقد قرروا عندها رفع صوتهم (تعبير "أنا أيضاً لي شأن" الذي يستخدمه روزينو الذي يحسن الظنّ بنوايا الأفراد، ولا يشك بوضوح رؤيتهم على الإطلاق).

---

(318) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: a Theory of Change and Continuity, Princeton, Princeton University Press, 1990.
(319) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: a Theory of Change and Continuity, Princeton, Princeton University Press, 1990.

هذا التطور المهم، أو هذه القطيعة حسب تعبير المؤلِّف نفسه، جاءت نتيجة التقدّم التقني للمجتمع الصناعي. فتحسن مستوى الحياة، والسياسات الاجتماعية، وتعليم الجماهير، كل هذا شجع نشوء طبقات وسطى، وانعتاق الفرد. هذه الحركة التي يصفها بـ"العامل الاجتماعي الأصغر micro-social" تنسجم مع ما جرى من تحول بنيوي. ويلاحظ، في حقيقة الأمر، أن "البنى الكبرى macro-structures"، أي المؤسسات لم تعد مركزية، وبدأت بالتشظّي. ولاسيما أن ما يشير إليه روزينو Rosenau من "مجموعات فرعية" (أقاليم، مناطق، روابط، وكالات)، قد تكاثرت وارتبطت مع بعضها بشكل مباشر، متجاوزة الحدود، وازداد تعدد الروابط شيئاً فشيئاً. لكنَّ هذه الظاهرة الحقيقية والقوية، التي يمكن ملاحظتها منذ عدة عقود (ولاسيما منذ التوءمة بين مدن أوروبا الغربية) والمعروفة اليوم باسم التعاون غير المركزي، تبقى تحت إدارة الدول. وبما أنَّ "التعاون غير المركزي عمل تقوم به عدة مجالس إقليمية (المناطق، المقاطعات، والنواحي بما فيها من تجمعات) وعدة سلطات محلية أجنبية ترتبط ببعضها بشكل توافقي، لتحقيق مصلحة مشتركة"[(320)]، يصعب أن نتصوَّر كيف يمكن لهؤلاء الفاعلين أن يتعاونوا من دون موافقة دولهم. والأكثر من هذا أن مبادراتهم، وأعمالهم التي تدخل في إطار التعاون الدولي، سواء أكانوا فاعلين مؤسّسيين أم لا، فإن الدولة تشجعهم لأن تلك المبادرات والأفعال تخفّف الأعباء عن الأجهزة المركزية. وتكمّل نشاطاتها الدبلوماسية - الاقتصادية. أما الاتحاد الأوروبي، فقد أنشأ جهازاً لدعم الفاعلين غير المركزيين الذين يتعاونون مع بعضهم، أو مع نظرائهم في قارات أخرى.

إن تقاسم الأدوار هذا، الذي يفسِّره روزينو بوصفه: "تشظية للعامل السياسي" يؤدي برأيه إلى نشوء "معيار بنيوي" جديد وُضِعَ للدلالة على العلاقة المتناقضة بين الميكرو والماكرو (أو بشكل أدق بين العلاقة التناقضية التي استوحاها من لوباسكو Lupasco) لأنها تنشأ عن الاعتماد المتبادل المركَّب لإرادة الأفراد في الاستقلالية بعد أن راحت معارفهم تزداد يوماً بعد يوم، من جهة، كما تنشأ عن سياق تكنولوجي وبنيوي تزداد قوته وتعدديته من جهة أخرى، هذا إضافة إلى أن "معيار العلاقة" نفسه قد تغيَّر. إذ سجل انخفاضاً كبيراً في سلطة الدولة التي في طريقها إلى التلاشي، وعجزت عن السيطرة، كعهدها السابق، على الفاعلين "الأحرار ذوي السيادة"، والأفراد المتعجلين لانتقادها. روزينو، الذي ما فتئ يفكّر بالموضوع من خلال المبدأ المنطقي القائل بالثالث المرفوض

---

(320) Ministère des Affaires étrangères, Guide de la coopération décentralisée: échanges et partenariats internationaux des collectivités territoriales, Paris, 2006, 2ème éd.

tiers exclu، وليس الثالث المقبول* tiers inclus (ينظر الجزء الثاني من هذه الدراسة، وخاتمة هذا الجزء)، وهو برأينا ما يقلّل من قيمة تحليله، يستخلص منه بشكل اعتباطي أن السياسة العالمية قد أصبحت من الآن فصاعداً عَالَمين، وليس عالَماً واحداً فقط. وهو يضع عالَم الدول، أو عالَم الدولة المركزة statocentré، الذي فقد السيطرة على الحياة الدولية، في مقابل العالَم المتعدد المراكز لمختلف مجالات النشاطات التي تنتظم حول شركات، وأفراد، ومنظمات عابرة للحدود الوطنية. العالَم الأول يعد أقل من مئتي فاعل، بينما يعد الثاني ملايين الفواعل.

هل يكفي المنطق الذي يقوم عليه تنظيم هذين العالَمَين وطريقة عملهما المتناقضين لفصلهما عن بعضهما بعض؟ روزينو يجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب. العالَم الأول يستمر في وضع مسألة الأمن في المقدمة، بينما الثاني يفضّل الاستقلالية. ومع هذا، فهما يختلطان ببعضهما في الفضاء نفسه. العالَم المتعدِّد المراكز، البعيد عن الخضوع لمنطق تضامني يعج بالحركات المتضادة. فهو يعاني مشكلات ضبط خطرة. والدولة نفسها، تقاوم وتفيد من ذلك لكي تعيد انتشارها، مع أن الصغير والكبير يحتج عليها. الحقيقة أن روزينو، الذي يحيره واقع العلاقة بين العالَمَين، يكتفي بالقول: إن المنظومة العالمية قد تركزت خلال فترة طويلة في مرحلة من الاضطراب، يصفها بأنها شرط مابعد الدولي post-internationale، ويصطدم فيها الجديد والقديم، والمتغيّر بالثابت. ولكي يقيّم روزينو التغيرات المُستَنتَجَة، بينما الشك هو القاعدة، تراه يختار التجريبية، ليقوم بتحليل شامل للوقائع التي تبدو له أكثر دلالة أو أهمية. بعدها، سيكون ثمة متسع من الوقت لطرح الفرضيات.

تنطوي التوصية أولاً على ملاحظة الوقائع بشكل دقيق. ومن غير الممكن الاهتمام بالوقائع التي "يحتمل ملاحظتها"، بعبارة أخرى قابلة للدحض. وفي هذا تراه يتميز تماماً عن البنائيين، حتى ولو اتفق مع الأغلبية العظمى منهم حول نفس الرؤية الكونية cosmopolitiste، وكراهية الدولة (باستثناء ألكسندر وندت Alexander Wendt)، وفكرة السيادة. لذلك يرى من المهم إيلاء أهمية خاصة للوقائع الناشئة مباشرة عن العلاقات البيدولتيّة، والتركيز على تلك التي تُبرزُ فاعلين قادرين على التصرف خارج الفضاء الوطني. وحتى من دون الحاجة إلى ترتيبها حسب أهميتها، باعتبارها تشبه مجتمعاً مدنياً عالمياً من حيث طابعها الودود والمسالم. يسعى التوزيع الجديد إلى أن يكون الأفراد الخاضعون جميعهم إلى القيم نفسها، والدوافع نفسها، والمعايير الثقافية نفسها، قادرين،

من خلال حركة الرأي، ووسائل الإعلام، والشبكات أن يفرضوها على الدول. في مرحلة ثانية، ولكي يبرهن روزينو أن التغيير ينشأ من التفاعلات بين الفعل الفردي والمستوى العالمي، تراه يستنفر ثلاثة معايير: "المعيار الميكروي" الذي يفترض أن يدلنا على استعدادات الأفراد إزاء الدولة، أي أن يبرهن لنا، في الحقيقة، على أن ضعف "ولاءهم الوطني" يحدِّد ضعف سلطتهم؛ و"المعيار الماكروي" الذي يشبه المعيار البنيوي المذكور آنفاً، والذي يتضمن قواعد اللعبة العالمية بين البنى الماكروية القديمة، والجديدة؛ أخيراً "المعيار الميكروي - الماكروي" أو المعيار العلائقي، وهدفه تفسير الاعتماد المتبادل بين المستويَين. إن الاضطراب turbulence (وهو مصطلح غير واضح تماماً) الناجم عن هذا الاعتماد يشكِّل في حدٍّ ذاته تغيِّرات العالَم. ويحدث التغيِّر حينما يزداد الشك حول مالكي السلطة، وأشكال ممارستها. لكنَّ روزينو لا يحدِّثنا عن مكان تغير المنظومة، اللهم إلا إذا كان في ثنائيتها، ومقابل التعقيد complexité، تخلّت جماعة التيار العابر للحدود الوطنية عن أملها في بناء نظرية؛ وهم يميلون إلى وضع مقاربة سوسيولوجية للعلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، التي تفضِّل دراسات الحالة études de cas.

التجريبية التي ينادي بها دعاة تجاوز الحدود الوطنية تتعارض مع المقارَبة المجازية التي يقول بها البنائيون. لكنَّ المبالغة التي يضفونها على ظواهر التفاعل لدرجة عدم رؤية علاقات القوة، وإرادات الهيمنة، قادتهم إلى افتراض نشوء عالَم جديد يتجاوز الاعتماد المتبادل، الذي تحول من الآن فصاعداً إلى عابر للوطنيات (أي أصبح بين فاعلين غير دولتيين، وما وراء الدول). وقديبلغ هذا الأمر حدَّ قيام بعضهم بتسويغ التحيز إلى ما هو تعددي ومسالم، من خلال خطاب أكثر صلابة (حتمية الاعتماد المتبادل وديمومته) من الخطاب الذي يعتمده جماعة تغيِّر الهوية (البيذاتيّة الفاعلة). لكنَّ الاهتمام بتعددية الممثِّلين، حتى لو كانوا يسعون إلى الهروب من سلطة الدولة، لا يكفي لتحقيق المقاصفة convivialité بشكل منظومي (شامل). ينبغي أيضاً التساؤل عن أنواع العلاقات الاجتماعية التي تقوم بينهم، وأشكال السلطة التي تنبثق عنهم. إن كلاً من بارنيت Barnett وديفال Duvall اللذين يأسفان، تحديداً، أن يقوم دعاة تجاوز الحدود الوطنية، مثلهم مثل البنائيين باستبعاد القوة من اعتباراتهم حول مفهوم "الحوكمة العالمية"، التي يفسدون أهميتها بشكل خطر، يعتقدون أن على سوسيولوجيا الفاعلين غير الدولتيين، وسوسيولوجيا الدول تتمتع بـ"سلطة على" الآخرين[321]. على اعتبار أن "السلطة منتوج،

(321) M. Barnett et R. Duvall, «Power in Global Governance», op. cit. , p. 3-7.

نجده في العلاقات الاجتماعية ومن خلالها، أو الآثار التي تصوغ قدرات الفاعلين للتحكّم بوجودهم ومواجهة مصيرهم"[322]، فإن بارنيت وديفال، يستكملان النظريات التي تبحث في هذا الموضوع والتي نظرنا فيها سابقاً (الجزء الثاني من هذه الدراسة) فيضعان أربعة أشكال للقوة التي لا يمكن أن يخلو منها مجتمع عالمي، حتى لو كانت العمليات العابرة للحدود هي السائدة فيه. وسواء كنا إزاء مصارف، أو منظمات غير حكومية ONG، أو جماعات دينية، أو مجرد أفراد أو شبكات، فسيتم النظر فيها خلال التطورات اللاحقة. ولاسيما أن فرضية التبعية المتبادلة العابرة للحدود الوطنية لا تلغي، بأي حال من الأحوال، الحقيقة الواقعية للفوضى. بل على العكس. لأن لا شيء يضمن في المجتمع الذي يدير السلطة فيه عدة أشخاص polyarchique ألا تتم تسويات لمصلحة طرف معين على حساب أطراف أخرى. عندها، يرى كل من بارنيت وديفال، أنه توجد "القوة الضاغطة" حينما تسمح علاقات التفاعل لفاعل معين بممارسة سلطة مباشرة على فاعل آخر، حتى ولو هدده من أجل تغيير سلوكه أو استراتيجيته. وهو ما لايدخل في خواص الدول. كثير من الحركات السياسية، أو الدينية، والجماعات الاجتماعية أو الاقتصادية تُمارس الضغط حينما يمارس الفواعل سيطرة غير مباشرة، أو يتميزون عن الآخرين، من خلال المؤسسات التي أقاموها مع بعضهم. و"القوة البنيوية" تنجم عن موقع الفاعل في المجتمع العالمي (ولاسيما في المنظومة الاقتصادية العالمية)، ومن ثم من قدراتها الاستراتيجية، وهشاشاتها، والمصالح التي تربط هذا الفاعل بالآخرين. أخيراً، ينبغي أن نفهم أن "القوة المُنتجة"، حسب مفهوم هذين الباحثين السياسيين، تعني قدرة الفاعل، أو مجموعة من الفاعلين على اقتراح ونشر منظومات فكرية، أو فرض واحدة "أدواته المفهوميّة" التي تحدّد "المعرفة المشتركة" أو التي تمحو الرؤية الشاملة لكل الفاعلين[323]. ويمكننا القول بوضوح: إن "الطبقة العليا العالمية superclasse globale" برهنت على أنها الأقوى في فن استخدام السلطات الثلاث الأخيرة. وسواء أكانت القوة مادية، أم غير مادية، أم وسيلة للهيمنة أو المقاوَمة، فهي لازمة للمجتمع المدني بمقدار ما هي لازمة للدول.

خصوصية الشبكة بوصفها جهاز سلطة

لئن تم تجنيد الشبكة بغية تفسير العلاقات الدولية من روزينو وآخرين، وتوفرت الدراسات التجريبية الخاصة بها، فإن مسألة أهميتها، بوصفها ضابطاً لها، ومن ثم لمعارفها

(322) Ibid. , p. 3. Les auteurs se réfèrent à John Scott.
(323) Ibid. , p. 3-4, mais aussi Berger et Luckmann.

العلمية (إبيستيمولوجيتها) بوصفها مصدراً للسلطة، إلا أنها تبقى معلّقة. وفي محاولة لسد هذه الثغرة المزدوجة يمكن الانطلاق من فكرة جورج غورفيتش Georges Gurvitch حول الجماعات البشرية، التي تقود إلى اعتبار الشبكة صيغة فعل ("منظومة تأثيرات وتدخلات"[324]) وضعها فرد، أو جماعة راغبة، أو لديها النيّة في ممارسة سلطة معينة.

من هذا المنظور، تعد الشبكة أولاً "مجموعة من الروابط الشخصية، ونسيج من الصداقات التي تعززها التوافقات العقدية والتضامنات المالية"، وتدخل فيما يسميه مانكير أولسون Mancur Olson، من جانبه "المجموعات الصغيرة"[325]. أي أشكال التنظيم التي يَمنح بُعدها المحدود نسبياً، حسب هذا الاقتصادي وعالِم الاجتماع الأميركي، أفضل فرص النجاح، لأن هذه الفرص تقوم على الاعتراف البيني interreconnaissance.

الخصيصة الثانية، التي لا تقل أهمية عن الأولى، تتمثل في "التجمع عن بعد". وقد قدَّم جورج غورفيتش تعريفاً للجماعة يُوضح أن القصدية تميّزها بوضوح عن أنواع أخرى من التجمعات البشرية: "الجماعة كيان جماعي حقيقي، لكنه جزئي، يمكن ملاحظته ويقوم على مواقف جماعية، مستمرة وفعّالة، بينها عمل مشترك تريد إنجازه، ووحدة في المواقف، والأعمال والتصرفات التي تشكّل إطاراً اجتماعياً قابلاً للبناء، ويسعى إلى تحقيق تجانس نسبي..."[326]. ويضيف قوله: إن "مجرد التصرفات المرتبطة ببعضها interdépendantes" لا تكفي لتشكيل تجمع بشري، كما لا يمكنها "المشاركة في تشكيل فاعل محدَّد، كما كان يعتقد بعض البنائيين. وقد ميَّز جماعات التدفق groupes des flux المكوَّنة من "حشد من الأفراد المتجمِّعين والمتضامين" لأنهم يخضعون للرغبات، والمتع، والعادات نفسها، أو المصادفات المتنوِّعة. وتُعَدُّ نوعية العلاقة بين الوحدات المتجمِّعة أمر أساسي، كما يقول فيليب ديجاردان Philippe Dujardin الذي يرى أن "العلاقة في الشبكة مقصودة، ومتكوِّنة، وتتعارض مع مجرد "الاستمرارية" المهنية، والأخلاقية، والإقليمية التي تمنح تماسكها لروابط الاستلطاف"[327]. دعونا نلاحظ أن هذه الدقة تحدُّ كثيراً من أهمية الشبكة القائمة فعلاً réseau de facto الناشئة عن التفاهمات، واللقاءات العابرة، أو الاتفاقات المؤقَّتة[328].

(324) Idem.
(325) Mancur Olson, Logique de l'action collective, Paris, Puf, 1968.
(326) Gurvitch, op. cit.
(327) Philippe Dujardin, Du groupe au réseau. Réseaux religieux, politiques, professionnels, «Table ronde» du Cnrs des 24 et 25 Octobre 1986, Université Lumière, Lyon 2, 1988.
(328) Frédéric Charillon, «La connivence des acteurs non étatiques dans la guerre du Golfe: les réseaux de contestation de la logique de l'État», in Sociologie des réseaux internationaux, sous la direction d'Ariel Colonomos, Paris, L'Harmattan, 1995, p. 73-109.

يعود الاعتراف البيني (المتبادل) الذي يؤكِّد الخصوصية الغائية للشبكة إلى أعمال آلان دوغين Alain Degenne وميشيل فورسيه Michel Forsé. فقد وضع عالما الاجتماع هذان ثلاثة مبادئ لتعريف الجماعات البشرية، غير بعيدة عن تلك المبادئ التي تحدَّث عنها غورفيتش Gurvitch: **مبدأ التجانس، ومبدأ الهوية، ومبدأ تكامل الأدوار**[329]. يبدو مبدأ الهوية ذا أفضلية، لأنه يعبِّر عن وعي الفرد وإرادته بالانتماء. ويفترض مسبقاً وجود علاقة بين الجماعة ومحيطها. ولاسيما، وأنه يحدِّد المجموعات البشرية القائمة على الاعتراف المتبادل بين الأشخاص المعنيين تبعاً لارتباطاته الممكنة أحد المبدأين السابقين. ويبلغ هذا المفهوم أعلى درجات أهميته فيما سمَّاهُ كلٌ من دوغين وفورسيه "الوحدة الصغيرة المُنَظَّمة" التي تجمع الشرطين اللذين يجعلان منه شبكة سلطة، وصيغة فعل جماعي فعّال. من جهة، لأن هذه الوحدة عبارة عن مجموعة تتعرف إلى نفسها بنفسها، وقادرة على وضع استراتيجية والعمل بها. ومن جهة أخرى، تتوزّع الأدوار بشكل جيد لدى الأعضاء الذين يعرف بعضهم بعضاً بشكل مباشر. وبمقدار ما يكون العمل دقيقاً، يكون الاعتماد المتبادل قوياً، وتتحقق فرص نجاح الاستراتيجية المعمول بها. وهنا فهما يلتقيان مع تحليل مانكير أولسون الذي يعطي أيضاً، ميزة "للجماعات الصغيرة" على "الجماعات الكبيرة الخفيّة" التي تتشتّت فيها لأن لا شيء يدفع أعضاءها "إلى التصرف بهدف الحصول على منفعة جماعية، مهما كانت مفيدة للجماعة المعتبرة بكليّتها، فهي لا تمثِّل، بالنسبة للفرد حافزاً كافياً لدفع استحقاقات معيّنة لمنظمة تعمل لمصلحة الجماعة الخفية، أو لتحمل جزءٍ من التكاليف التي تنجم بالضرورة عن القيام بعمل جماعي، وبأي شكل من الأشكال"[330]. في المقابل، فإن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص، يشتركون في قيم ومصالح معينة، ويعرفون بعضهم حتى وإن كان بعضهم بعيداً عن البعض الآخر، تراهم يعملون بشكل أسهل مع بعضهم لما يوجد بينهم من تبادلية، وتوزيع، حتى وإن بشكل غير متكافئ، للمنافع أو المكافآت الرمزية، أو النفسية. وهو ما يدل في حقيقة الأمر، على أن الشبكة، تتّسمُ بطابع نخبوي كبير.

ينبغي، أخيراً، القبول بأن مماهاة الشبكة بجماعة بشرية يمكنه أن يسبِّب نوعاً من الاضطراب، لأن المجموعة تقود الاجتماعات، والمجالس، واللجان التي تصوّت على القرارات، وتستمع إلى الملخصات، وما إلى ذلك. أما الشبكة، مع أنها تضم فعلياً عدداً

---

(329) Alain Degenne, Michel Forsé, Les Réseaux sociaux, Paris, Armand Colin, p. 212-217.
(330) Olson, op. cit. , p. 73.

معيناً، ومحدوداً، من الأشخاص، فهي نادراً ما تجمعهم، وتفضّل العلاقة بين الأشخاص. إنها، بكل بساطة، تتكوّن بشكل مموّه، من خلال ربط عدد من المواقع، أي الشخصيات، وأماكن السلطة، أو الإمكانيات ببعضها بعض. لذلك، فإن شبكة الأشخاص تشبه جهاز سلطة أكثر من شبهها بالحشد، لأنها تستند تقريباً إلى العلاقة فقط، ولأنها تعمل انطلاقاً من تعبئة الموارد البشرية أكثر من العمل على "تخزينها". وهو أمر كان معمولاً به من شبكات إقليمية أقامتها الدولة لتجسيد سلطتها.

القوى الصلبة للشبكات الإقليمية

الشبكات الإقليمية التي تتمتع بقاعدة أرضية، قد تكون الأرض في مجملها، هي شبكات تقنية. لكنها، في الوقت نفسه، شبكات قوة، لأن الهيمنة التقنية التي تمارسها، هي في الوقت نفسه، استيلاء، ووضع تحت المراقبة، وفي نهاية المطاف، مؤشر إلى الأقلمة territorialisation، أو إعادة الأقلمة reterritorialisation. وتشكيل البنى التحتية الذي يستند إليه هذا المؤشّر خاص بوظيفة الشبكة، وله دلالة حول نوايا مصمميه. ومنذ الرومان، أكّدَ بناء الطرق السلطة السياسية وتوسعها. في فرنسا يعد تصميم الطرقات على شكل "شبكة عنكبوت" أجمل ترجمة لمشهد المركزية المستمرة centralisation continue لسلطة الملوك والجمهورية. كما عزّزت منظومة السكك الحديدية، التي صُمِّمت على شكل شبكة أيضاً، التنظيم السابق. لقد كانت السكك الحديدية التي طالما كانت أكثر انتظاماً وسرعة من الطرق البرية، أفضل مساعد للشرطة الوطنية. وهناك ثمة شكل آخر من الرسائل الصادرة عن شبكات البنى التحتية هي تلك التي تصدر من اتصالها ببعضها. الحقيقة أن التواصل المتزايد، والمكثّف بين الشبكات الوطنية الخاصة بالطرق السريعة، والسكك الحديدية في أوروبا يُعدُ مؤشراً على التقارب السياسي المنجز. حسب وجهة النظر هذه، فإنّ تدشين النفق تحت المانش يحمل الكثير من الرمزية. ومن البدهي اليوم أن تكون شبكات الاتصالات اللاسلكية قد تولّت قسطاً كبيراً في عملية تنظيم سياسة العالَم. منذ أن وُضعت الأعمدة الأولى للحبال الهاتفية الغواصة، أصبح التقدم مثيراً للانتباه لدرجة أن الأرض أصبحت مضغوطة داخل علبة رنين. كانت شبكات الأقمار الصناعية سبباً في اختراع ماك لوهان Mac Luhan لصورة "القرية الكونية" التي يراها ودودة. لكنَّ منظومات الأقمار الصناعية تفسح مجالاً واسعاً لشبكات المراقبة والتجسس. فمنظومة التنصت على الاتصالات الأرضية، ومنظومة إيشيلون Échelon

المتمركزة في الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا، وأستراليا ونيوزيلندا، من أجل استقبال المعلومات المجمّعة من الفضاء تعد إحدى أكبر المحطات فاعلية في أيامنا هذه[331]. أما المنظومات العسكرية فلطالما كانت دائماً تنتظم في شبكات أساسية إقليمة، أو أرضية أو بحرية. واليوم يعد "حلف الأطلسي الجديد" خير مثال على التحالف من خلال الشبكات، مع وجود دولة - قائدة، وبما يملك من محطات ومتعاقدين. بينما تمارس الدولة - القائدة وظيفة القيادة، وتملك السلطة الاستراتيجية وتقدّم القسم الأكبر من الترسانة، فإن الآخرين يقدّمون السند اللوجيستي، والملحقات التكتيكية. أما توسع حلف الأطلسي نحو الشرق، فهو برهان ساطع على نوع من أنواع إعادة الأقلمة reterritorialisation، من خلال إضافة قواعد جديدة للمنظومة السياسية الغربية. أخيراً، تعد الشبكات التجارية قديمة قدَمَ شبكات المواصلات. فهي تقوم منذ زمن بعيد بعمليات التجارة بين مناطق القوة البعيدة على سطح الأرض، على الرغم من الصراعات المحلية، والحدود السياسية. فمصانع اليونان القديمة، ومدن الهانص Hanse الحرة، والسوغا - شوشاس soga-shoshas اليابانية [بيوت التجارة الوسيطة] في جنوب آسيا، كانت الصيغ التي سبقت الشركات التابعة أو الفرعية les succursales، والمناطق الحرة، وأماكن تجارية ومالية أخرى غير خاضعة للقوانين في الفضاء الاقتصادي العالمي المعاصر. وكما بين فرنان بروديل Fernand Braudel، فإنّ إحدى القضايا الأساسية التي برزت عند نشأة الدولة كانت تقوم على تملّك هذه الشبكات التجارية، وتحويلها إلى جهاز يتخذ شكل المؤسسات الثابتة[332]. وحينما بلغت الدولة مرادها، بعد قرون عدة، استطاعت ربط شبكاتها الإدارية بتلك الشبكات التجارية، وإضافة نظام إحصائي إلى النظام التجاري. وأحد الإنجازات الأساسية في هذا البناء كان تحويل العملة الائتمانية للمصرفيين التجار إلى عملة سداد، أي عملة معدنية تملكها الدولة، مع بداية الأزمنة الحديثة. هذا الانتقال من الميكرو (الأصغر) إلى الماكرو (الأكبر)، ومن المجزأ إلى المُمَركز، ربما هو بصدد الحدوث اليوم، بعد أربعة قرون، بعد إنشاء العملة الموحدة في أوروبا.

---

(331) La p. 129, supra, résume la réflexion du Capcgri (Centre d'analyse politique comparée, de géostratégie et de relations internationales) de l'Université de Bordeaux sur les réseaux: cf. Michel Bergès (sous la dir. de), Penser les relations internationales, Paris, L'Harmattan, 2008. Cf. également Duncan Campbell, Surveillance électronique planétaire, Paris, Allia, 2001 ; Jean Guisnel, Les Pires Amis du monde. Les relations franco-américaines à la fin du XXe siècle, Paris, Stock, 1999, p. 189-197.
(332) Fernand Braudel, Le Temps du Monde. Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe, siècle, Tome III, Paris, Armand Colin, 1979.

تقوم الشبكة بالتجنيد، والتأهيل والترويج[333]. ومن ثم فإن دلالتها النخبوية تجعلنا نستشف بأنها تقوم بوضع ترتيب تدرجي يصبح مرئياً، حينما يقوم أحد الفاعلين بالاستيلاء على ميزتين أشار إليهما دافيد كنوك David Knoke بمصطلحَي: المركزية centralité (الخاص بالشبكات)، والهيبة prestige[334]، وهما ميزتان تؤمّنان له بلوغ السلطة المركزية. إضافة إلى هذا، يوحي تعدد الشبكات بوجود "أماكن تماس" مناسبة تماماً للحصول على سلطة الأمر الواقع. وبما أن مفهوم المركزية في الفضاء الشبكي بالتحديد، باستثناء أي فضاء آخر، ينطبق على الكيان الذي يحقق أكبر عدد من الاتصالات مع الفضاءات الأخرى، ندرك مبلغ أهمية الديناميكية الموقعية positionnelle للفاعل. والفاعل المركزي هو الذي ينجح في وضع نفسه في عقدة الحد الأقصى من الشبكات. وقد أشار كل من آلان دوغين Alain Degenne وميشيل فورسيه Michel Forsé إلى هذا التطابق بقولهما: "يؤكد عدد كبير من الدراسات أن المركزية ترتبط جزئياً بالسلطة، سواء أكانت منظمات أم شبكات غير رسمية، لكنها، في الوقت نفسه، تبين أن هذه العلاقة أبعد من أن تكون بسيطة أو واضحة"[335]. ويميزان ثلاثة أنماط من المركزية (الدرجة، والقرب، والتوسط) تسمح بوضع ترتيب متدرّج لأنه "لا بد من تمييز مركز البيئة المحيطية عن مركز النواة المركزية، لوجود اختلاف بين مركز مجموعة من الكائنات الهامشية، ومركز أفراد هم أنفسهم مركزيون"[336]. وتقيّم مركزية الدرجة تبعاً لعدد الاتصالات التي تربط الفرد بالآخرين. إذا كان تعدد الفرص هو نفسه ميزة سياسية أو اجتماعية، فإن هذا النمط من المركزية لا يهتم بمواقع الفاعلين الذين يتم الاتصال بهم. ومعيار القرب، وهو جغرافي واجتماعي في الوقت نفسه، يبين أنه بمقدار ما يكون الفاعل قريباً من الآخرين، بمقدار ما يكون قادراً على الحصول على المعلومات، وفرض هيبة، وممارسة التأثير[337]. نميل إلى الاعتقاد أن هذا ينطبق، بنحو خاص، على السياسة اليومية، أي سياسة الحياة المحلية الخاصة بالقاعات العامة والخاصة المتكرِّرة يوماً بعد يوم، كما تنطبق أيضاً على المجال السياسي للشبكات التي تدور دائماً في فلك الحكومات

---

(333) Philippe du Hardin

(334) David Knoke, Political networks. The Structural Perspective, Cambridge, Cambridge University Press, 1990, p. 10.

(335) Degenne, Forsé, op. cit, p. 153.

(336) Ibid. , p. 161.

(337) Ibid. , p. 156-157.

والوزارات. في المقام الثالث، يمكن أن تتعلق مركزية الفاعل بكونه يشغل موقعاً وسيطاً، لازماً في شبكة معينة أو مجموعة من الشبكات. حتى وإن كان منخرطاً بشكل ضعيف، واتصالاته قليلة، فذلك لأنه مصدر معلومات من الطراز الأول، أو لديه، هو نفسه، القدرة على إقامة اتصالات نادرة أو مطلوبة. هذا الشكل من المركزية ينشأ من الهيبة التي، يقول دافيد كنوك David Knoke، بأنها معيار نوعيّ تسوّغهُ الروابط القائمة، والموقع المهيمن الذي تحتله الشخصيات التي يتم الاتصال بها. وصيانة العلاقات التي تتم متابعتها والمنتظمة مع رؤساء دول، أو حكومات تجعل من الأفراد المعنيين أهدافاً رئيسة لشبكات الأعمال، والشبكات السياسية، لأنها الأقدر على تسريع مجرى الأشياء، سواء في السياسة الداخلية أو في مجال الشؤون الخارجية. أخيراً، فإن مركزية التوسط والهيبة يقودان معاً إلى سهولة الوصول accessibilité التي تبين أنها غاية البناء الشبكي. إذا كانت الشبكة، سواء في الفضاء الوطني أو الفضاء العالمي، وسيلة لبلوغ سلطة القانون pouvoir de droit، فإن سهولة الوصول، في الواقع، تتبدّى على شكل مساومة موجَّهة، وتمييزاً للموارد المادية وغير المادية والتقاطها. حيث إن تواصل الشبكات، حتى في صلب المحيط، تعيد إنتاج ميزة المركزية لأنه "حينما يصبح العنصر شريكاً لازماً، يمر عبره الحد الأقصى من التسويات، فهو يبلغ موقعاً مركزياً بشكل تدريجي"[338]. ومن ثم هناك، في صلب الفضاء السياسي، ديناميكية موقعية positionnelle ناشئة عن الشبكات، ويسعى أعضاؤها إلى تحقيقها. وتُعَدُّ هذه الديناميكية أحد شروط بلوغ السلطة.

الترسيمة الشبكية متنوِّعة، ومرنة. ويرتبط شكلها بعدد كبير من المعايير، قام مراقبون مختلفون بإحصائها، سنكتفي فيما يأتي بتلك التي يُحيل إليها روزينو J. N. Rosenau وهي: عدد الفاعلين وطبيعتهم، ومكانة عامل agent الحشد agrégation أو المصدر، والتوجّهات والنشاطات، وتقنيات الإدخال في الشبكة، والمدة، وصيغ الوصول وعوامل الدمج، والمعوقات التي ينبغي تجاوزها. ويمكن بطبيعة الحال أن نضيف إلى هذه المعايير معايير أخرى، ونقدم هذا المعيار على ذاك. في كل الأحوال، نحن إزاء تبوّء مواقع، والحفاظ عليها، ولاسيما حيثما يوجد تلاقٍ مع السلطات الصلبة، أو سلطات الجهاز الدولتي، والإدارة [الحكومة]. وإذا اتفقنا مع نتائج الدراسة التي أشرف عليها فيليب ديجاردان Philippe Dujardin، يتضح أن فاعلية الشبكات حقيقية جداً حيث إن "تشكيل الشبكة يلعب دوراً أساسياً في تجنيد النخب القائدة وتأهيلها"[339]. السلطات المرنة التي

(338) Ibid. , p. 155.
(339) Philippe Dujardin, op. cit. , p. 24.

وفق Philippe Braud حسب فيليب برو، الذي يتجلى التأثير، سببها الشبكات تمارسها صيغ ثلاث: الإقناع، والتضليل، والإخضاع autorité[340]. الصيغة الثالثة غريبة عن الشبكة، أو ليس لها سوى طابع داخلي، للسببين الآتيين: في الحالة الأولى، فهي تنشأ عن سلطة قانونية؛ وفي الحالة الثانية، تنشأ عن ميزة شخصية (كالجاذبيّة والكفاءة). في المقابل، فإن التمكن من إحدى الصيغتين الأُوليتين من شأنه أن يمنح الشبكة هيمنة كبيرة، بل يقدم لها سلطة توجيه حقيقية. وسلطة الإقناع التي تمارسها الشبكة تمر من خلال المعلومة التي تنوي نقلها إلى السلطة الإخضاعية autorité، أو إلى أي صانع قرار آخر، مادامت هذه المعلومة قد جاءت لتُغيِّر التصوّر الذي يملكه متلقيها عن حالة معينة، أو عن مجموعة من المعطيات. بعدها، ترتبط السلطة بالمضمون الإخباري للرسالة التي تبثها الشبكة، وبفاعلية تصوراتها، وهذا يصح، بنحو خاص، إبان الأزمات الداخلية أو الدولية، حينما تريد مجموعة ضغط، أو لوبي تدخل السلطات العامة، أو قوة كبرى، أو بالعكس منع هذا التدخل. في حال المنافسة بين وسائل الإعلام، فإن قوة منظومات الإعلام، وكمية الصور وتكرارها، تسهم في تحقيق هذا الإقناع. لا بد أن يقتضي اختلاف الوسائل وجود علاقة قوى، بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد. ومن ثم، يحق لنا الظن أن الإقناع، يتحوّل بشكل طبيعي إلى حد ما، إلى سلطة توجيه حينما يقوم به فاعلون ذوو مواقع رفيعة (انظر موضوع الطبقة العليا hyperclasse) بفضل مركزية شبكية قوية، وقرب شديد من السلطات الإخضاعية autorités. لأن البنية التحتية اللوجيستية للشبكة، وما لديها من إمكانيات تبادلية وإخبارية منقولة، تتفوّق بفاعليتها على الدارات الرسمية. لكنّ، حسبما يقول برو Braud، سيكون من باب سوء الظن، خلط التوجيه بالتضليل، لأن "بين الإقناع والتضليل فرق أساسي من حيث دخول A غير المشروع في بيئة B، أي في المعلومات التي يملكها، من خلال محيطه وتموضعاته الاجتماعية المتنوعة. ومن ثم فهو يتجه، من دون أن يعرف، إلى تحديد مصلحته في مكان آخر غير المكان الذي حدّدها فيه قبل دخول A"[341]. من المؤكّد أنه ليس دائماً من اليسير تحديد الخط الفاصل، لكنْ بمقدار ما يكون الفصل بين التوجيه والتضليل صحيحاً وكاملاً، فهما يسمحان بطرح قضية المواقع الحقيقية للسلطة pouvoir. فهل يمكن الاكتفاء بتصور قانوني وخطابي لسلطة متجسِّدة في المؤسسات، وفي الأجهزة السياسية؟ أم علينا أن نتساءل أيضاً، من

(340) Philippe Braud, «Du pouvoir en général au pouvoir politique», Traité de Science politique, tome1. La Science politique, science sociale. L'ordre politique, sous la direction de Madeleine Grawitz et Jean Leca, Paris, Puf, 1985, p. 352.
(341) Ibid. , p. 353.

دون الغرق في نظرية المؤامرة، حول الفكرة القائلة بأن السلطة تبدو أكثر غموضاً مما هي عليه، وإنها لا تنبثق عن مصدر مركزي واحد، وإنها، كما كان يظن ميشيل فوكو Michel Foucault، حاضرة في كل مكان، وكلية الوجود في المجتمع، سواء أكان هذا المجتمع وطنياً أم عالمياً، كما يتناسب، على نحو خاص، مع الشبكات التي تمر عبرها، والتي تعد كلها "علاقات ميكروية للسلطات microrelations de pouvoirs". وبما أن الشبكة جهاز سلطة في المكان، فليس مدهشاً أن تتحوّل إلى أداة استراتيجية يفضّلها الفاعلون من دعاة تجاوز الحدود الوطنية.

ب - هل الشبكة أحد عوامل العالمية؟

العالمية mondialité (أو globalité) ليست العولمة globalisation. فالعولمة globalisation، تعني إنتاج حس سليم، ومنطق مسؤول، حتى وإن كان تجارياً بظواهر مختلفة، أشياء أو تصورات ذات أبعاد كونية، بينما يمكن لوقائع، وأخطار، ومشكلات، وأنماط سلوكية، أو استراتيجية أن تكون شاملة globaux، أي إنها توجد عبر العالَم من دون أن يكون ثمة موضوع شامل global يربطها ببعضها. هذا ماتعنيه العالمية mondialité. بعض الشبكات تتجه نحو العالمية، بينما العدد الأكبر منها يقوم ببناء الثانية (الشمولية globalisation) بشكل غير مقصود.

هل المنظمات غير الحكومية ONG تشكّل شبكات هدفها الدمج العالمي؟

تشترك المنظمات غير الحكومية، نظرياً، في الرؤية نفسها، وهي: العمل الذي يتجاوز الحدود من أجل مصلحة الجميع. وبهذا فهي تسهم في مُجانسة هذا العالَم، من خلال القيام بوظائف مختلفة على الصعيد الشامل. إلا أن هذه الصورة المثالية قد شوّهتها أعمال بعض المنظمات غير الحكومية التي تتصرّف بوصفها ملحقات للسياسات الخارجية للقوى الكبرى. مثل مساهمتها، التي أقل ما يُقال عنها: إنها غامضة، في تلك "الثورات" المسماة "برتقالية" في القوقاز وأوروبا الشرقية، بعد أن خلطت التطلعات الديمقراطية المحلية بالمصالح الجيوسياسية الأميركية. وكما جاء في عدد نُشر حديثاً من مجلة هيرودوت Hérodote، فإن هذه المنظمات غير الحكومية تهدف إلى "تثبيت الدول الأجنبية القريبة من روسيا في المجال الغربي الموالي لأمريكا"[342]. وليس من باب المصادفة اختراع اختصار GONGO (Governmental Oriented Non Governmental

---

(342) Hérodote, n° 129, Stratégies américaines aux marches de la Russie, présentation de Béatrice Giblin.

Organization) [المنظمات غير الحكومية الموجّهة حكومياً]، للدلالة على المنظمات غير الحكومية التي تؤسِّسها الدول لتسويق مصالحها الدبلوماسية أو الاقتصادية. وقد تمت الإشارة إلى أن هذا التعبير، في حد ذاته، أي "منظمات غير حكومية" هو مفهوم ذو طبيعة هجينة ناشئ عن علم الاجتماع، والقانون، والعلم السياسي. وهو دائماً عرضة للنقد، كما تلاحظ إحدى الباحثات الباريسيات في الشؤون السياسية[343]. فتارة يُؤخذ عليه عدم الدقة، وطوراً كونه تعريفاً سلبياً. ومع ذلك، فقد رسَّخته المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يرى أن "المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه اتخاذ الإجراءات المفيدة لاستشارة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالعلاقات التي تدخل في إطار اهتماماته". لهذا، وعلى الرغم من اقتراح تسميات أخرى، إلا إنه تم الاحتفاظ بمصطلح "م غ ح ONG"[344]. وقد استنتج كل من ماريو بيتاتي Mario Bettati وبيير - ماري دوبوي Pierre-Marie Dupuy، من جانبهما، من تعريف الأمم المتحدة أن المنظمات غير الحكومية عبارة عن "تجمعات دولية تضم أشخاصاً يسعون إلى تحقيق هدف غير ربحي، وتعترف بها المؤسسات الدولية بوصفها منظمة غير حكومية"[345]. إن الطابع غير الربحي للأهداف، والرجوع إلى القانون الخاص، والبعد الدولي (العمل الحقيقي في عدة بلدان) أو العابر للحدود (تشارك أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة) هي معايير تلك المنظمات المميِّزة لها. وقد اتفق بعض المحللين حول التعريف الذي وضعه اتحاد الروابط الدولية القائل: "إن المنظمات غير الحكومية رابطة مكوَّنة من ممثِّلين ينتمون إلى عدة بلدان، وهي رابطة دولية من حيث وظائفها، وتركيب إدارتها، ومصادر تمويلها". وهي ليست ذات هدف ربحي، وتتمتع بمكانة استشارية لدى إحدى المنظّمات البيحكوميّة"[346]. ومع ذلك يبقى هذا التعريف "شكلياً" لأنه، كما يقول سامي كوهين Samy Cohen، "لم يفرض نفسه على الدول والمنظمات البيدولتية"[347]. إذا اعتبرنا أن المنظمات غير الحكومية مجرد جمعيات، نظراً لطريقة تكونها وديمومتها المنطقية، يمكننا تأكيد أنها لم تنشأ إلا في القرن التاسع عشر[348]. لكنها تكاثرت في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تجاوز عددها ثلاثين ألف منظمة. وقد بدأ هذا التطور في أوروبا وأمريكا الشمالية، لينتشر بعدها إلى

(343) Josépha Laroche, Politique internationale, Paris, Lgdj, 1998, p. 126.
(344) Ibid. , p. 126.
(345) Mario Bettati, Pierre-Marie Dupuy (Eds.), Les Ong et le droit international, Paris, Économica, 1986, p. 14.
(346) Josépha Laroche, op. cit. , p. 126.
(347) Samy Cohen, op. cit. , p. 74.
(348) Claude Bontemps, «Quelques réflexions sur les organisations internationales à travers une perspective historique» dans Les Ong et le droit international, op. cit. , p. 37.

مناطق أخرى من العالَم (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية)، من دون أن يؤثر ذلك في هيمنة المنظمات غير الحكومية ذات الأصل الغربي. ويلاحظ سامي كوهين، أنه ليس من باب المصادفة أن يكون ضغط اللوبيات الأمريكية[349] وراء قبول الأمم المتحدة لمفهوم المنظمة غير الحكومية ONG. من بين هذا الركام يمكننا تمييز أربع فئات رئيسة: "1) المنظمات التعاونية، التي تمثِّل مهناً (نقابات) وفروعاً لنشاطات اقتصادية، (كتلك التي تتعاون مع مكتب العمل الدولي BIT، على سبيل المثال، ومنظمة الصحة العالمية OMS، أو منظمة الغذاء العالمي FAO)؛ 2) المنظمات التقنية مثل اللجنة الدولية للحماية من الإشعاعات، والمجلس الدولي للمطارات ACL، وغيرها؛ 3) المنظمات العلمية، مثل مؤسسة كارنيغي Carnegie، ومعهد القانون الدولي، ومعهد التركيب الكوني IPS، أو حركة بوغواش Pugwash، الخ.؛ 4) المنظمات الاجتماعية والإنسانية: المساعدات: American Joint Distribution، Amnesty International [منظمة العفو الدولية]، ATD Quart-Monde، [العون عند الضيق] Catholic Relief Services Committee (CRS)، Christian Solidarity International (CSL)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، Espace Femmes International (EFI). [الفضاء الدولي للنساء]، توازن Équilibre، السلام الأخضر Greenpeace، الحملة الدولية ضد الألغام المضادة للأفراد ICBL، معهد بانوس Institut Panos، أطباء العالَم، الصندوق العالمي لحماية الحياة الطبيعية WWF (World Wild Life Fund)، الخ."[350].

هذه المنظمات غير الحكومية لا تمارس التأثير نفسه في الدول، بل إن أغلبيتها ليس لها أي تأثير فيها. وفي هذا الصدد، يحيلنا سامي كوهين إلى ثلاثة أنماط صنَّفها أحد التقارير الرسمية[351]. أولى هذه المنظمات وأكثرها تأثيراً هي المنظمات الأميركية، والكندية والبريطانية التي تملك أكبر الميزانيات، وشبكة من المانحين الخاصين "تسمح لها بالاستغناء عن الدعم المالي للدول، أو إنها لا تعتمد عليه كلياً"[352]. إذا كان بعضها يقوم على معيار "التضامن الدولي" (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو لجنة أكسفورد للتخلص من الجوع Oxford Committee for Famine Relief)، غير إنه يصعب على بعضها أحياناً الادعاء بحياديتها السياسية. ففي مجال خاص، مثل مجال الصحة البشرية، اكتسبت المنظمات غير الحكومية احتراماً جعل المنظمات البيدولتية المتخصِّصة تلتمسها

---

(349) Claude Bontemps, «Quelques réflexions sur les organisations internationales à travers une perspective historique» dans Les Ong et le droit international, op. cit. , p. 37.
(350) Ibid. , p. 127.
(351) Ibid. , p. 78. François Grünewald, Véronique de Geoffroy, Humanitaire d'État et humanitaire privé: quelles relations ?, rapport remis au ministère des Affaires étrangères, 25 août 2000.
(352) Ibid. , p. 79.

بشكل عفوي للمشاركة في أعمالها بشكل مباشر. في المرتبة الثانية، حسب التقرير، تأتي "المنظمات غير الحكومية الناشطة، وبالغة الفاعلية على أرض الواقع" لكنها ليست ثرية، واضطرت إلى السعي وراء التمويل العام، ولهذا، "أصبحت أداة بيد الدول والمنظمات الدولية"[353]. وفي المرتبة الثالثة والأخيرة، تلك المنظمات التي لا تملك سوى إمكانية ضعيفة جداً، وتضطر إلى الاعتماد على الدول "لأنها لا تملك أي هامش للمناورة، اللهم إلا المخاطرة بالانقطاع عمن يدفعون لها، فتعلن إفلاسها"[354].

إجمالاً، فإن المنظمات غير الحكومية أبعد من أن تكون أولئك الفاعلين العابرين للحدود الوطنية المصنَّفة في المرتبة الأولى، أي في مستوى القوى الكبرى، التي يطيب لنا اليوم وضعها في الواجهة. فهي لا تتمتع بقوة إلزامية، وإذا ما قررت إحدى الحكومات، كروسيا مثلاً، تحييدها، فهي تستطيعُ ذلك من دون أي صعوبة. لا شك في أن المنظمات الحكومية الكبرى قادرة على تنظيم حملات صحفية، وتعبئة الرأي العام حول أمورٍ مُؤلِمة، لكنها لن تستطع أبداً قلب أي نظام حكم. يمكننا التساؤل، بطريقة معينة، عما إذا كان مفهوم المنظمة غير الحكومية ناشئاً عن الثقافة الغربية والإيديولوجيا الليبرالية. ذلك أنَّ مجتمعات الجنوب تفضل إنشاء منظماتها الخاصة بها في أي مجال إنساني، بدلاً من استكمال عمل المنظمات غير الحكومية الغربية. كما تفعل الدول الغربية التي تشجع إنشاء المنظمات غير الحكومية التي يمكنها إسناد دبلوماسيتها الخاصة بالرهانات الدولية الجديدة إليها، وهي حقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والبيئة التي تحتل اليوم مكانة خاصة. وبسبب الإجراءات التقييدية، والمعايير التي ينبغي التقيّد بها، يمكن "لمعالجتها المستدامة" فرضها، فإن الدول الناشئة تملك منظماتها غير الحكومية GONGOS، كما لو كانت المنظمات غير الحكومية التي أرادت تجاوز الدول، تتأثر تدريجياً بالسياسة، والعمل البيدولتي.

إضافة إلى هذا، فإن عالَمها يتحوَّل تدريجياً إلى عالَم غير متجانس، كما أن الاختلافات التي تشهدها تجعل من المستحيل وضع خطة عمل مشتركة إذا افترضنا أن الاندماج العالمي كان هدفها ذات يوم. وعلى الرغم من هذا كله، يمكننا أن نستشف من هذه الكتلة الغامضة التي تتكوَّن منها المنظمات غير الحكومية تواصلاً دائماً يسمح لها بممارسة "ضغط lobbying" غير رسمي في إطار التظاهرات الدولية ولاسيما في مناسبة المؤتمرات الكبرى التي تدعو إليها الأمم المتحدة[355]. والدليل على ذلك، نشأة APC [رابطة

(353) Samy Cohen, op. cit. , p. 79.
(354) Samy Cohen, op. cit. , p. 79.
(355) Laroche, op. cit. , p. 129.

الاتصالات المتقدمة Association for Progressive Communications] في عام 1990 التي تضم حتى اليوم 16 شبكة وطنية فاعلة، وجماعة دولية افتراضية تزيد على 20000 منظمة غير حكومية موزّعة على أكثر من مئة بلد"[356]، والمكانة الاستشارية لبعض المنظمات غير الحكومية لدى محافل الأمم المتحدة و"إقامتها لمنتديات تستفيد جراءها من دعم لوجيستي تقدّمه المنظمات الدولية"[357]. لكنّ هذا التفاؤل لا يتفق الجميع عليه. أولاً، لأن المنظمات غير الحكومية خاضعة لهيمنة الأصوليين، والمتشددين، والمنادين بالهوية الواحدة identitaires الذين يرفضون الموضوعات الاندماجية، ويتبنون الدعوية prosélytisme. هذه المنظمات غير الحكومية كلها، لا تنتمي، دائماً، إلى الأفق الإيديولوجي نفسه. وليس تكاثرها سوى علامة على تشتت كبير، وتفتت لامتناه للمجتمع المدني الذي يفترض أن تَكُونه. ثم، كما يقول كوهين محتجاً، على الرغم من المبادئ الديمقراطية المعلَنة "فإن المنظمات الحكومية التي تخضع للعبة الشفافية نادرة"، ولاسيما أن بعضها، وهي ليست بالقليلة" تعمل وفقاً لتراتبية مُمركَزة"[358]. ويتابع كوهين، بعد أن يكشف زيف المنتديات الكبرى التي تنظمها المنظمات غير الحكومية، والتي ازداد عددها منذ عام 1992، مشيراً إلى أن "منظمي هذه المنتديات، عموماً ما يكونون عبارة عن تجمع يضم المنظمات غير الحكومية المحلية، لدرجة إنها لا تعرف المنظمات غير الحكومية التي تطلب المشاركة معها"، وهو ما يدعو إلى الافتراض، من حيث الغائية والإدارة، وأخيراً بشكل إشكالي، أن "هذه الاجتماعات الكبرى تشكّل تعبيراً خاصاً عن الخصوصيات"[359]. الملاحظات الأخيرة تشكّل تحفظات إزاء معياري "القصدية والاعتراف البيني) التي تجعل من الشبكة جهازاً حقيقياً للسلطة. وتدعو للتفكير بأن تكاثر المنظمات غير الحكومية يعوّضه الطابع المؤقّت، ونقص الفاعلية الذي يتميز بهما عدد كبير من هذه المنظمات. وهو ما يزيد الشك في قدرتها على الدمج الاجتماعي والعالمي، حينما لا تكون ذات توجه دولتي.

تدفق وسائل الإعلام، والإنترنت وحدود التواصل العالمي globale

على الرغم من هذا كله، فإن فرضية وجود توزيع اقتصادي جديد، وسياسي، واجتماعي للدول والأفراد المنظّمين في شبكات، يدعمها، بنظر كثيرين من المتخصّصين، وجود تواصل عالمي ودائم بين الفاعلين الذين يعيشون من الآن فصاعداً في عصر

(356) Ibid. , p. 130.
(357) Ibid. , p. 131.
(358) Samy Cohen, op. cit. , p. 182.
(359) Ibid. , p. 183.

المعلومة. وقد يكون النجاح الذي حقَّقه انتشار الإنترنت (بلغ عدد متصفحي الإنترنت مليار مستخدم في عام 2005) دعماً لرأي كل من جون غاريت John Garrett وغيوف رايت Geof Wright، حينما أعلنا، قبل ثلاثين عاماً، أن "تطور شبكات الحواسيب ربما يكون التوجه الأكثر دلالة من الناحية السياسية في الوقت الحالي. [...] وينبغي على شبكات الاتصالات أن تسمح بوجود صيغة أسرع، وأكثر مرونة في اتخاذ القرار الذي يمكن لكل أعضاء الجماعة أن يشاركوا في صناعته. فبدلاً من العملية المغلقة التي تتبعها نخبة صغيرة، هنا تصبح السياسة يومية، ويشارك فيها كل فرد"[360]. وهو رأي يعتمده جيمس روزينو James Rosenau لقناعته أن تكثيف وسائل الاتصال غيَّرت بشكل كبير العلاقات البيدولتية، وشجَّعت قيام العلاقات العابرة للحدود الوطنية. منذ بدء الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عند نهاية الستينيات، قامت الشبكات الإعلامية بإدخال المزيد من التعاون والتحفظ في صلب العلاقات الدولية، مسهّلة بهذا حل عدد من الصراعات أو النزاعات. واليوم ندين للإنترنت بنشوء فضاء عالمي جديد للاتصالات والاستهلاك الثقافي، إضافة إلى الاستهلاك السياسي والتجاري، إضافة إلى الفضاء العنكبوتي cyberespace. وليس بلا سبب أننا اليوم نحتفي ببعد الإنترنت العابر للحدود الوطنية، وببعد المعلومات الاستثنائي الذي يمثِّله. فمن خلال التعدّد غير المتناهي للاتصالات الذي يوفره، والمنتديات والمناقشات التي يفتحها، وقوائم المعطيات ذات المخزون الذي لا ينضب تقريباً، التي يضعها بين أيدي متصفحيه. هذه الثروة الوثائقية المقرونة بالاتصال المباشر لعدد غير محدود من الأفراد، تشكِّل أساس ما يسميه البعض "عقل أو ذكاء الشبكات intelligence des réseaux"، حينما تسمح الشبكة بتقاطع المعلومات. وليس بمستغرب الحديث عن إنتاج ذكائي حينما تتيح الشبكة إمكانية الحوار الدائم بين الخبراء، وتخلق تآزراً بين جماعات علمية تتبادل مكتشفاتها، وتشارك في عمل بحثي لا تستطيع إنجازها منفردةً. بعبارة أخرى، التركيز الإعلامي على التفاعلات البشرية يتيحُ جمع العقول على مستوى الكوكب. ومع ذلك، فمقابل المعلوماتية وشبكات الاتصال كان القلق هو السائد في المرحلة الأولى، بسبب الخشية من قيام سلطة بالغة التمركز، ذات قدرة على المراقبة، والهيمنة الشمولية تقريباً[361]. ولئن تلاشى هذا الشعور منذ تلك الفترة، إلا أن الغموض والخلل قد أفسدا فضاءات الإنترنت إلى حد ما بحيث لم نعد نراه مثالياً. ومع أن هذا الفضاء افتراضي، مثله مثل أي مجال من مجالات النشاطات

(360) Cités par Albert Bressand et Catherine Distler, Le Prochain Monde, Paris, Seuil, 1985, p. 128.
(361) Ibid.

البشرية، إلا أنه استقطابي polarisé، ويتكوّن من علاقات قوة، مما ضاعف الرقابة عليه تدريجياً[362]. ولنتذكّر هنا، من دون تهكم، لعبة القط والفأر التي مارستها الحكومة الصينية مع الإنترنت خلال الألعاب الأولمبية في صيف عام 2008. ومن ثم، من الملائم العودة هنا إلى عدد من الأفكار النمطية.

أولاً، "الشبكة العنكبوتية" لا تخرج عن إطار الفضاء الجيوسياسي، لأنها لا تقع "خارج الإقليم". إذا علمنا أن بالإمكان التعرف إلى هوية، ومكان أي مرسل، أو متلقٍ لأنهما محدَّدان مكانياً، فإن الإنترنت يرتبط بالمكان الاجتماعي الحقيقي. والاتصال الكوكبي من متصفح الإنترنت لا يلغي السياق الاجتماعي والسياسي الخاص به، والذي يستمر في تحديده يومياً. وهو سياق ذو مادية قوية تساوي قوة الجماعة الاتصالية التي يتشارك معها. الحقيقة إن تعميم الحواسيب الصغيرة (الميكروية)، يبقى، نسبياً على صعيد الكرة الأرضية، وإن كان يسمح للأفراد المتصلين بتناقل المعطيات بطريقة مرنة وعامة، إلا أنها لا تسمح، مهما بلغ اعتقادنا بها، إلا بتعبئةٍ تبقى هي نفسها افتراضية. لأن التقنية لا تحل محل الإرادة أبداً، ولا تخلق الواقع. وهي أشبه بـ"ألعاب الحرب" التي تملأ شاشات الحواسيب. حيث يبقى مستخدموها قابعين في مقاعدهم على هذا الحال طالما لم تدفع عملية الاتصال "الناس للنزول إلى الشارع"، على نطاق واسع. يكون لعلاقات الشبكة الفضائية cyberespace معنى ما من خلال فعلها الانعكاسي على الفضاء الحقيقي، وعبر أفعال الناس الذين تحدِّدهم ردود الفعل الانعكاسية هذه، وهو أمر لا يحدث آلياً مادام المتصفح، وهو آمن في مقعده، يأمل في إرضاء ذاتيته المركزية égocentrisme في البحث عن أشكال جديدة من المُقاصفة convivialité. يرى فابيان غرانجون Fabien Granjon أن "مناضل الإنترنت cyber-militant" عموماً هو ذلك الذي يقف عند حدود تضامن تقني يسمح له بالشعور بأنه ملتزم من دون أن تتأثّر حريته، أو هويته، ويحَذّر إزاء أي تنازل عن السلطة"[363]. وهو، في المقام الثاني، ما يطرح السؤال حول معرفة ما إذا كانت شبكات المتصفحين كلها شبكات حقيقية، أي هل هي قادرة على نشر سلطة معينة؟ كما هو حال المنظمات غير الحكومية الفاشية التي ألمحنا إليها. بهذا المعنى إن المعايير، التي سبق أن عرضناها، التي تتطلب أن يقتضيها مثل هذا التناسب، هي أبعد ما يكون عن أن تتجمَّع دائماً. ومن ثم، فمن باب الادعاء الإعلان عن أن الأفراد صاروا يملكون من الآن فصاعداً،

(362) Solveig Godeluck, La Géopolitique d'Internet, Paris, La Découverte, 2002.
(363) Fabien Granjon, L'Internet militant: mouvement social et usage des réseaux télématiques, Rennes, Apogée, 2001.

مع ما لديهم من حواسيب وإنترنت، وسائل تدفع إلى تعبئة سياسية لخدمة مجمل المجتمع المدني العالمي، والتمكن بذلك، من تنصيب أنفسهم بوصفهم سلطة مضادة مقابل الدول والمؤسسات الدولية!

معضلة الفضاء الشبكي cyberespace تكمن في أن جماعات المتصفحين الأكثر اقتناعاً، وقدرة على الانتقال إلى الفعل هي تلك الجماعات الأكثر خصوصية، والأقل تشجيعاً على الاندماج الاجتماعي. الحقيقة أن الإنترنت لا يستنفر إلا الأشخاص المنخرطين مسبقاً في المنظمات المناضلة في العالَم الحقيقي. وتتنافس الشركات، أو تتصارع بينها أكثر من توجهها نحو جعل الفضاء الشبكي فاعلاً جيوسياسياً متجانساً ذا تطلعات ديمقراطية. وباعتبار هذا الفضاء أداة تخدم الديمقراطية، فهو أيضاً وسيلة لنشر التوتر، على الرغم من المظاهر، أي الأفق غير المحدود للمتلقين المحتملين لرسالة معينة، وينقسم، من وجهة نظر سياسية واجتماعية، إلى عدد كبير من النوافذ الفردية والجماعتية communautaires. بعبارات أخرى، يرى متصفح الإنترنت نفسه موزَّعاً بين توجّه طوائفي (جماعتي)، وآخر فردي، بعد أن تكوَّن لديه انطباع بأنه يهتز لدى توافق الشعب المتصل مع اختياره لطريقه"[364].

في الوقت نفسه، ولهذا أهمية كبرى، فهو من حيث ركيزته المادية والتكنولوجية مركزٌ تماماً على الولايات المتحدة[365]. هذه الظاهرة المتعاظمة، حسب الخبراء الذين سألهم سولفيغ غوديلوك، Solveig Godeluck، تترافق بظاهرة أخرى، لا يتوقعها متصفحو الإنترنت، أو كل من آمن بعدم قابلية المنظومة للاختراق: ونعني بها مراقبتها التي تزداد شيئاً فشيئاً من الدول، ولاسيما أول هذه الدول[366]. الحقيقة إن وكالة الأمن القومي National Security Agency، والرادارات تلاحق الرسائل المتداولة، على الإنترنت، أو تلك التي تنتقل عبر منظومات الاتصالات اللاسلكية الأخرى، بذريعة مكافحة جريمة الإنترنت cybercrime، التي أعادت الدولة، منذ عام 2001 إلى وظيفتها بوصفها شرطي المعلومات، وتلك الشبكات التي يخدم ضبطها اقتصاد الولايات المتحدة. ومع أن إجراءات مضادة قد تم اتخاذها بشكل سريع من بعض المعلوماتيين، فإن "قراصنة الإنترنت hackers"، مازالوا يسعون إلى التسلل إلى المواقع الإعلامية التابعة للمؤسسات، ومضايقة برامجها أو بعث الاضطراب فيها. أما بالنسبة للصين "التي تراهن على الإنترنت من أجل تحريك

(364) Ibid. , p. 64.
(365) Ibid. , p. 25.
(366) Ibid. , p. 25-33 et p. 157-180.

الاقتصاد" فقد عرفت في الوقت نفسه كيف "تشلّه ليصبح غطاء للمراقبة"، لذلك ينبغي ألا نضع آمالنا في عملية الانشقاق من خلال الإنترنت لتحقيق الدمقرطة"[367]. إذا عرفنا، من جهة، أن المحادثة العالمية التي أعطت معنى إلى شبكة الشبكات، قد بدأت تدريجياً بالتخلي عن مكانها لمصلحة عدد غير محدود من المناجاة، ومن جهة أخرى، فإنّ "تركيز السلطة التقنية technopouvoir الناتجة عن تدفق الأعمدة [متصفحي الإنترنت] وتنامي الرهانات المالية والسياسية قد غيّرت بشكل لا عودة عنه، هذا النظام البيئي écosystème [النت]"[368]، فهل ينبغي علينا الوثوق بالاتصال بوصفه عامل دمقرطة للحياة الدولية؟

الحقيقة هي أن هذا المجال من الاتصال يعد أحد فضاءات القوة الذي تخضع فيه "وسائل الإعلام الحاملة لطوباوية الشفافية، للعبة المصالح السياسية والاقتصادية، وفيه تصطدم شبكات المعلوماتية، أو المثال الذي هو نفسه طوباوي، والحامل لمعلومة عقلانية تنتقل بحرية، تصطدم يومياً بقيود الملكية الخاصة، والعزلة الاجتماعية"[369]. لا شك في وجود عدة نتائج لا تشجع أبداً على الحفاظ على علاقة الثقة. أولاً، قمة الاتجاه الذي يتصف باحتكار الاقتصاد الإخباري (المعلومتي) (بعد انضمام SBC [Sciences & Business Consult] إلى Ameritech، وBell Atlantic إلى GTE، وانصهار AOL بـ Time Warner). وقد بدا أن لا رجعة عن هذا الاحتكار للأسباب نفسها، كما هو الحال بالنسبة للصناعات والخدمات الأخرى. وهي نتائج متوقعة مثل: نشوء مراكز إعلامية كبرى، وتوحيد شكل الرسائل. ثم، على نحو خاص، هناك سوء التفسيرات الشائعة حول طبيعة ودور الاتصال، وشفافيته، بنحو خاص، إذ من البدهي أن يكون لكل واحدة من الشبكات الإعلامية، مصدر ومصالح مالية، وسياسية، وإيديولوجية تؤكد عليها. ومن ثم، فإن تصوّر حدث ما ليس حيادياً على الإطلاق. إذا أدّى إلى صراع على النفوذ بين القوة المُرسَلَة منذ بداية الاتصال الدولي[370]، وهو أمر لا يثير الدهشة. الأخطر من هذا هو التمسك بالخلط بين الإعلام والمعرفة، والذي يشدِّد عليه فيليب بروتون Philippe Breton وبعض الآخرين[371]. ولهذا الخلط سببان ونتيجة مُسيئة إلى الديمقراطية. السبب الأول

(367) Ibid., p. 169-180.
(368) Ibid., p. 226.
(369) Philippe Breton, L'Utopie de la communication. Le mythe du village planétaire, Paris, La Découverte, 1995, p. 140.
(370) Armand Mattelart, La Communication-monde. Histoire des idées et des stratégies, Paris, La Découverte, 1992.
(371) P. Breton, op. cit., p. 141.

هـو قيام وسائل الإعلام بالتشويه الدائم للرسائل التي لا تتضمن سوى تفسير الواقع. وليس مؤكّداً أن الوسيط يفهم تماماً ما يراه، وما يحمله، أو إنه يعرف كيف يعيد الحدث الذي يقوم بتحليله إلى سياقه المكاني - الزماني. السبب الثاني لهذا الخلط المفرط هو إنه، حتى لو كانت المعلومة المقدّمة صحيحة، وتعكس الواقع بشكل صحيح، فإن أمانة النقل ترتبط أيضاً بالعملية الشاملة لتصوّر المتلقي، ومن تتجه المعلومة إليه. وبسبب هذين الانحرافين، ليس مؤكّداً أن تكون الشبكات العالمية للاتصالات والحواسيب مؤهّلة لإزالة الجهل، والوهم، أو الانحياز من نفوس مليارات الأفراد الذين تتدفق عليهم الصور والكلمات. يُضاف إلى هذه العيوب التي لا يمكن تجاوزها إلى حد ما، حسب بروتون، وخلافاً للرأي السائد والمهيمن، أن الاتصال لا يلغي فعلياً المسافات، لأنه في كل الأحوال الأكثر درامية، والأكثر تأثيراً، ذلك أنه من غير الممكن لأي معلومة مهما كانت كاملة ودقيقة، أو علاقة مرئية أن تحل محل التجربة المعيشة، ومواجهة الواقع. التناقض مثير هنا. فبينما تقدّم الشبكات مَنظَر العالَم، فإن وسائل الاتصال تعزّز العرقية المركزية égocentrisme، وتسمح للإنسان بعزل نفسه، والانقطاع عن الآخرين من دون تجاهل تصرفاتهم ومصائرهم، والتقليل من مرونتهم. أما بالنسبة للتفاعل المتبادل interactivité الذي يُقال عنه بأنه الظاهرة الإعلامية الكبرى للمستقبل، هناك ما يدفع إلى الاعتقاد، حسب مانويل كاستيلس Manuel Castells أن "هذه الثورة ستقوم على شكل موجات تتجه نحو المركز انطلاقاً من الطبقات الأكثر تعلّماً، وثروة، لكنها ربما لن تصل أبداً إلى الجماهير غير المتعلّمة والبلدان الفقيرة"[372]. ومن ثم لا بد من ملاحظة أن التناقضات لا تقلّل من أهمية الظاهرة الإعلامية العالمية. وهي لا تدفع إلى الأسف على انفجار الاتصال الذي أدى إلى تطورات مهمة. إنما للدفع إلى الابتعاد عن الحماسة المتسرّعة إلى حد ما. إن حجر العثرة في المنظومة الاتصالية بالنسبة لسياق العيش المشترك الذي تقترحه هو استفحال الفردانية التي تعزّزها تلك المنظومة. عندها يصعب مقارنة شبكات الاتصال العابرة للحدود بنواقل المؤانسة sociabilité العالمية المنتظَرة. على الأقل بالمعنى الذي يعطيه جورج سيميل Georg Simmel لمصطلح المؤانسة، علماً أنه كان يقصد به "الاندفاع" الذي يدفع الكائنات البشرية إلى العيش معاً، وتحويل هذا العيش المشترك إلى قيمة في حد ذاتها، وسعادة[373]. ربما ينبغي عندها، اعتبار المؤانسة تحديداً بوصفها "شكلاً صبيانياً من التنشئة الاجتماعية socialisation، وهو تعريف آخر وضَعَهُ سيميل

(372) Manuel Castells, La Société en réseaux, Paris, Fayard, 1996.
(373) Georg Simmel, Sociologie et épistémologie, Paris, Puf, 1981, p. 124.

Simmel ينطبق بالأحرى على عالَم المتصفِّحين[374]. أو حصر المؤانسة، كما فعل كل من ديغرين Degrenne و فورسيه Forsé بمجموع "العلاقات التي يقيمها الفرد (أو الجماعة) مع الآخرين، حسب الشكل الذي تتخذه هذه العلاقات"[375]، مع الاتفاق على أن هذه الصيغة الحيادية لا تفصح عن الثقة ودرجة التضامن.

شبكات الرفض: الحركات الاجتماعية العالمية MSG، والشبكات الإرهابية

تستفيد الحركات الاجتماعية العالمية من عدم التوافق من خلال رفض المعايير الليبرالية للعولمة، لكنها تندرج في العالمية، لأن هذه المعايير تستجيب لظواهر ذات بُعد كوني. وبما أنها ظواهر متعدِّدة، وغالباً لا مُشترك بينها، فهي لا تتقاطع مع بعضها. لكنْ بدا أننا إزاء بداية تشبيك للعلاقات الاجتماعية الاحتجاجية على النظام الاقتصادي العالمي منذ المظاهرات المناهضة للمنظمات غير الحكومية في سياتل (1999) Seattle، ودافوس (2000)، والتي يمكن مناقشة آثارها في المؤسسات الاقتصادية المتعدِّدة الأطراف[376]. أما ما يخص الشبكات الإرهابية، فقد أصبحت في بعض الأحيان عابرة للحدود، إما بسبب قناعة أعضائها، الذي ينتمون إلى إيديولوجيا عالمية، أو إلى ديانة عالمية، أو لأسباب انتهازية مرحلية (تواطؤ ظرفي، دعم متبادل) أو استراتيجية (شبكات التحالف).

إن الحركات الاجتماعية العالمية، التي تُقارن في فرنسا بـ"الحركات المناهضة للعولمة altermondialistes" هي عبارة عن تجمعات تضم أفراداً عديدين، ومنظمة إلى حد ما وتراتبية، تنادي بتغيير "المجتمع العالمي"، أو على الأقل، تغيير مجرى العولمة لتصبح أكثر إنصافاً وعدلاً اجتماعيين. وهي تطرح أهدافاً، مثل حماية العمال، والقضاء على الفقر، ووضع حد لعمالة الأطفال، والتنمية المستدامة، ومساواة الرجل بالمرأة، أو إلغاء الديون المترتِّبة على الدول الفقيرة. وتدّعي هذه الحركات إنها "مناهضة للمنظومة" (المقصود بها المنظومة الرأسمالية)، لكنها تتحرك على الصعيد العالمي كما تتحرك على الصعيد المحلي، وتدعو إلى إنشاء عالَم بلا حدود. وتشجع قيام منظومة عالمية مُنظَّمة، لكنها ترفض الأشكال الحالية للعولمة. ثم إن الروابط العابرة للحدود التي تجمع بينها مختلف مكوِّنات الحركات الاجتماعية العالمية MSG، الأقوى من تلك التي تربط كل مكوِّن منها

---

(374) Ibid, p. 125-136.
(375) A. Degenne, A. Forsé, op. cit. , p. 37-38.
(376) Robert O'Brien, Anne Marie Goetz, Jan Aart Scholte, Marc Williams, Contesting Global Governance. Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, Cambridge, Cambridge University Press, 2000.

بمجتمعها الخاص بها، تشكّل عناصر قوية من عناصر هويته[377]. هذه الحركات الاجتماعية، من حيث تعريفها، مرنة، ومتقطِّعة وتقريباً مضطربة، لكنها تؤدّي إلى نشوء منظمات غير حكومية تعمل على التأثير في صندوق النقد الدولي FMI، ومنظمة التجارة العالمية OMC، والبنك الدولي، أو رفض سياساتها.

وحسب رأي المدافعين عن هذه الحركات، تبدو النتائج التي تتوصل إليها قليلة وغامضة[378]. فلم تنجح، لغاية اليوم، في تغيير المسار الليبرالي والإنتاجي للاقتصاد العالمي، سواء من خلال قواعد التجارة الدولية، وتشريع العمل، أو صيغ التمويل المتعدد للاقتصادات. ويتضحُ من هذا العجز أن إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن أن يستغني عن وساطة الدول. والإعلان الحديث عن انفراج بين الهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل (ومعها الميركوسير MERCOSUR) بهدف الحصول على تنازلات من منظمة التجارة العالمية OMC (في مجال التجارة)، ومن منظمة الأمم المتحدة (مقعد في مجلس الأمن)، أو إنشاء "منطقة تبادل حر في الجنوب" يشهد على ذلك[379]. لهذا ثمة شك في نشوء "تعددية مركَّبة" حسبما يتوقع كل من أوبريان O'Brien، وغوتز Goetz، وويليامز Willams، تشرك الدول بالحركات الاجتماعية العالمية في إدارة العالَم، القائم، والمتصارع في الوقت نفسه، بينما تبيّن التوترات التجارية الحالية أننا ما زلنا بعيدين عن وجود تعددية كلاسيكية يعرفها روغي Ruggie بوصفها "الشكل المؤسَّسي الذي يرتب العلاقات بين ثلاث دول، أو أكثر على أساس مبادئ معمَّمة"[380].

إن تطوير الشبكات الإرهابية لقاعدة عابرة للحدود، يعني رفض النظام العالمي، والدخول معه في صراع كوني. لكنها أبعد ما تكون عن تحقيق هذا الهدف. فهجوم الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 المفاجئ لا يمكن أن يتكرر. ولكي يكون لأي هجوم إرهابي مستقبلي تأثير نفسي يوازي حجم الآثار التي نجمت عن هجوم أيلول، لا بد أن يتخذ شكلاً نووياً!. على الرغم من هجمات مدريد (2004) ولندن (2005)، فإن البلدان الغربية ليست الأهداف الرئيسة للإرهاب الإسلاموي (الوحيد الذي يمكن أن نعزو إليه بُعداً عابراً للحدود) لأن القسم الأكبر من ضحاياه يبدو من الشرق الأوسط[381]. ويبقى

(377) Ibid. , p. 13.
(378) Ibid. , p. 220-225.
(379) La Stampa, «Il balletto di Brasile, India e Sudafrica», 19 octobre 2007.
(380) La Stampa, «Il balletto di Brasile, India e Sudafrica», 19 octobre 2007.
(381) Rik Coolsaet et Teun Van de Voorde, «L'évolution du terrorisme en 2005: une évaluation statistique », Université de Gand, Belgique. Traduction et édition Internet du GRIP (2006), http: //www. grip. org. bdg/g4601

الإرهاب، في الدرجة الأولى، محلياً، لأن "أغلبية الأعمال الإرهابية الحالية يقوم بها إرهابيون إقليميون، أو محليون"، حتى وإن كانوا مدفوعين بالإيديولوجيا الجهادية"، فليس بالضرورة أن تقودهم القاعدة، لأن القوى المحلية هي التي تخطّط لهم وتموّلهم، وتقودهم في الأغلب الأعم[382]. بل من غير المؤكّد أن تكون هذه المنظمة مارست قيادة مركزية على الجماعات الإسلامية في العالَم. والشكل المُعَوْلِم mondialisant للإرهاب الديني المعاصر يتعلق بإيديولوجيته، وبقدرته على الفعل فوق مختلف القارات بسبب مرونة مناضليه، وأشكال الدعم التي يفيد منها بين مختلف تجمعات الشتات الإسلامي في البلدان التي يعيشون فيها منذ فترة طويلة. من الناحية التنظيمية - يتفق الخبراء على وصف البنية بأنها شبكة (réseau, toile)، أي خلايا منفصلة ومستقلة لا تنتقلُ بينها سوى رسائل، من دون أي منظومة قيادة حقيقية. كما يشددون على التنظيم الشبكي لجمع الأموال التي تموّل الحركات الإسلاموية ونقلها. وبما أن هذه الرسائل والأموال تعبر الحدود من دون أن تترك وراءها أي أثر، فهي تتعاضد من أجل صناعة شكل الشبكات العابر للحدود، والتي يبقى عملها الإرهابي محدوداً على الصعيد الدولي.

شبكات الجريمة العابرة للحدود

لا شك في أن الشبكات المافيوزية تسهم بطريقة أفضل من الشبكات السابقة في العولمة globalité لأنها تُنشئ اقتصاداً سرياً (قدّرت الأمم المتحدة وصندوق الدولي الأرقام التي تتعامل بها بين 700 وألف مليار يورو سنوياً[383])، بل إنها عوامل عدم استقرار، وفساد في النظام العالمي. الحقيقة إن منظمات الجريمة العابرة للحدود OCT [organisations criminelles transnationales] تفيد من الدول الضعيفة، بل تخلخلها كلياً، في بعض الأحيان، لكي تحتكر مواردها الاقتصادية، من خلال إنشاء أو تطوير شركات مشروعة أو غير مشروعة. ومع أن هذه الشبكات مؤَقلَمة بشكل قوي ("المافيوزي حيوان إقليمي"، كما يقول جان - فرانسوا غايرو J-F. Gayraud)[384]، إلا إنها تفيد بشكل كبير من التشكيل العالمي الجديد. فالمجرم الذي ينتمي إلى منظمة الجريمة العابرة للحدود، ولاسيما إذا كان ذا مرتبة عالية، لا يغادر إقليمه إلا في ما ندر، لكنَّ الانتشار العالمي لنشاطات العصابة يبقى حقيقة. إن هذه المنظمات تستقر وتكون على غرار الهجرات

(382) Ibid.
(383) Thierry Cretin, Mafias du monde, organisations criminelles transnationales. Actualité et perspectives, Paris, Puf, 2004, 4éme éd. , p. 223.
(384) Jean-François Gayraud, Le Monde des mafias: géopolitique du crime organisé, Paris, Odile Jacob, 2005, p. 220.

الجديدة، والتوزع الموسَّع للشتات[385]. وتزدهر منظمات الجريمة العابرة للحدود ولاسيما في المناطق التي تهيمن عليها الطوائفية communautarisme علماً بأن المجرمين يمرون عبر قنوات الهجرة غير المشروعة، ويجدون الحماية في الانطواء الطائفي. والمثال على ذلك المافيات الألبانية التي انتشرت في غرب أوروبا وشرقها، ووصلت الولايات المتحدة، في زحمة توسّع (تحت غطاء اللجوء السياسي) الشتات الألباني في أوروبا (700000 شخص)، أو في أمريكا (100000 شخص ألباني في نيويورك وحدها)، وذلك في أعقاب أزمتَي كوسوفو ومقدونيا[386]. في المقابل، فإن العلاقات السياسية المميّزة (التعاون مع حلف شمال الأطلسي، ومع الحركات الاستقلالية) عززت استقرارها القديم في ألبانيا. قبل بضع سنوات، أدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى كشف المافيات الروسية، ما سمح بإعادة تشكيل منظمات الجريمة العابرة للحدود في إطار عولمة الاقتصاد. ينبغي القول، حسب ويليام ريمون William Reymond، إن الجريمة المنظّمة تهيمن على 80٪ من الشركات التجارية الروسية في يومنا هذا[387].

ومن خلال استغلال حركة الناس الكبرى (في بداية سنوات 1990، دخل ألفا رجل عصابة روسي إلى الولايات المتحدة[388])، فقد احتلت المافيات الروسية مكانة هامة في تجارة البضائع غير المشروعة، وتجارة البغاء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، و"تبييض" ما تجنيه منظمات الجريمة العابرة للحدود من أموال غير مشروعة. ويقدَّر تدفق العائدات المالية التي "يُعاد دمجها في المنظومة المالية الدولية" بـ500 مليار دولار سنوياً. وتستخدم منظمات الجريمة العابرة للحدود، بنحو خاص، المنظومة المصرفية المؤتمتة للمدفوعات الدولية، المرنة، والسريعة وغير معروفة المصدر لشرعنة أرباحها السرية، إلى حد ما، وجعلها ممكنة الاستخدام في التجارة، والعقارات، أو التوظيفات المصرفية. وتستخدم هذه المافيات في العمليات التبادلية بينها كل أنواع التكنولوجيات على غرار الكارتلات الكولومبية التي تملك طائراتها الخاصة، ومطاراتها، ومنظوماتها الهاتفية. وتصبح التدفقات المرتبطة بالأعمال الإجرامية العابرة للحدود، نفسها مصدراً للأرباح الجديدة غير المشروعة. فعبور المخدرات من المكسيك يدرُّ على هذا البلد فوائد تقدر بـ15 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 5٪ من صافي الناتج المحلي[389]. عندها اعتمد عدد من

(385) Ibid. , p. 128-129.
(386) Ibid. , p. 85-86. Voir aussi Xavier Rauffer, Stephane Quéré, Le Crime organisé, Paris, Puf, col. «Que sais-je ?», 2005.
(387) William Raymond,Mafias S. A. les secrets du crimes organisé,Paris,Flammarion,p. 270
(388) Ibid. , p. 251.
(389) Rauffer et Quéré, op. cit. , p. 46.

منظمات الجريمة العابرة للحدود، بسبب ما تملكه من ثروات، إلى حدٍّ ما، استراتيجيات مقاولتية entrepreneuriales. وقد لاحظ ج. ف. غايرو J-F. Gayraud أن "الاستثمار الكبير للأرباح غير المشروعة في الأسواق المشروعة أدى، في الحقيقة، إلى نشوء ظاهرتين: إنشاء شركات مافيوزية مشروعة، وإدارة نشاطات مافيوزية مشروعة وغير مشروعة تتفق مع معايير الشركة"[390]. هذه الممارسات الجديدة، وبطء بعض الاستثمارات، كما هو الحال في المجال العقاري، أو التقنيات الجديدة، تقتضي، في ظلٍّ اقتصاد "رمادي" تحقيق التقاربات والأمن. لذلك ازدادت منذ عدة سنوات، حدة التنسيق الإجرامي على المستوى الدولي، أي وضع سياسة إجرامية مشتركة. وبهذا الصدد، تحدثت سوزان سترانج Susan Strange عما يسمى **السلام المافيوزي** paxmafiosa، وهو نوع من الاتفاق على ألا تعتدي منظمات الجريمة العابرة للحدود بعضها على بعض: الكومورا، لاكوزا - نوسترا، الكارتلات الكولومبية والمكسيكية المتاجرة بالمخدرات، أو الثلاثيات الصينية Triades chinoises*[391]. هذا الرأي تعزّزه "اجتماعات المجرمين على مستوى القمة"، وهو ما كشفت عنه المخابرات الفيدرالية الأميركية FBI، التي انعقدت على التوالي، في كل من جزيرة أروبا Aruba في عام 1987، ولاس فيغاس Las Vegas في عام 1995، وسيئول في عام 2002، كما تعزّزها الاتفاقيات التي عقدت بين البوريوكودان اليابانية* boryokudan والثلاثيات الصينية، وبين المافيات الروسية والكارتلات الكولومبية. وإزاء التهديد الذي تمثّله الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تحرّكت الدول، لكنّ صعب عليها الاتفاق على عمل مشترك واسع النطاق، ووضع استراتيجية مشتركة، بسبب تشريعاتها المختلفة، ووسائل التقصي، والقمع غير المتكافئ. ويثبت عقد مؤتمرات دولية حول منظمات الجريمة العابرة للحدود على الأقل، الوعي بوجود هؤلاء الفاعلين الجدد في الحياة الدولية، والأخطار التي يمثلونها، ولاسيما في مجال تجارة المخدرات.

ث. الضبط من خلال الشبكات، أم ضبط الشبكات؟

ثمة مصالح للفاعلين الذين تتكوّن منهم الشبكات ويقومون بتحريكها، ويسعون إلى تحقيق طموحاتهم وأهدافهم خلال اللقاءات المتعددة، والارتباطات التي تحققها. لذلك، فإن تنظيم مشاريع، أو أفعال بدلاً من البنى، يبدو لنا بمنزلة الغاية الأولى من شبكة الأشخاص. في هذه الحالة المحدَّدة، تكون الشبكة دائماً ذات طبيعة بنيوية، مادامت قادرة

(390) J-F. Gayraud, op. cit. , p. 163.
(391) Susan Strange, «Organized Crime: the Mafias», The Retreat of the State: the Diffusion of Power in the World Economy, Cambridge, Cambridge University Press, 1996, p. 110-121.

على تحديد موقع الفاعلين الذين يحركونها ضمن مختلف تشكيلات السلطة، لكنَّ هذا التنظيم يبقى غير محدَّد. لأن "المشروع فرصة وذريعة للارتباط"، وله أجل، إضافة إلى أنه مؤقَّت[392]. على صعيد العلم السياسي، يدفعُ السياق العالمي الحالي، وهو سياق انفتاح اقتصادي وتواصلي، الشبكة إلى الكشف عن نفسها، في أغلب الحالات، بوصفها جهازاً تفضّلهُ السلطات المحيطية، أي تلك التي تنافس سلطة الدول. لكن من دون أن تتخلى هذه الدول نفسها عن الاستمرار في اللجوء إلى الوسائل الشبكية. وعلى صعد الحياة السياسية، والاجتماعية كلها، أصبحت الشبكة، أكثر من أي وقت مضى، صيغة العمل الفردي، أو الجماعي الذي يسمح لفاعل أو أكثر لا يتمتع بسلطة، أو بسلطة قسرية بتحسين موقعه وتعزيزه.

على الصعيد الدولي، حينما وصف جيمس روزينو James Rosenau انقسام العالَم، كان يميل إلى أن يرى عالَم الدول الغارقة في سلطات محيطية من الفاعلين غير الدولتيين، والتي ترى في كثير منهم "فاعلين أحراراً ذوي سيادة sovereingtly-free actors". ما يهم بالنسبة للشبكة، حسبما يقول، هو الاتجاه العام نحو لامركزية المجتمعات الوطنية التي تسمح بالاتساع المتدرّج لعدد كبير من المنظومات الفرعية، والأفراد، والجماعات، أو التجمعات البشرية[393]. وقد قادته ظاهرة تحرّر الفاعلين هذه إلى تمييز أجهزة شبكية تتمتع بها السلطات المحيطية، يسميها "التراكمات التشاركية agrégats participatifs [Participatory Aggregations]"[394]. هذه التراكمات التي تتكوّن من أفراد عاملين على الصعيد العالمي، إنما هي، في الحقيقة، عبارة عن شبكات، وذلك للأسباب التي سنعرضها تالياً، وسنفصّل فيها بعد ذلك. إنها أولاً، تحقّق معيار القصدية، خلافاً للأفراد الآخرين الذين هم عبارة عن تدفقات: "التمييز بينهم هو الفرق بين النتائج غير المخطَّط لها [أي التدفقات] والتنظيم المحسوب [شبكات]، وبين تراكم مضمر أو صريح، وبين عمل جماعي أو فردي، وبين سلوك عشوائي أو معبّأ"[395]. بعد هذا يفترض بالتراكم التشاركي أن يجمع أفراده على أساس مجموعة من القيم، لبلوغ غايات مشتركة ("على أساس المعتقدات المتشابهة لتحقيق الأهداف الجماعية"[396]). أخيراً، تنتظم الشبكة، حسب روزينو، بشكل دائم إلى حد ما، تبعاً لمواردها، وبناها، أو غاياتها. وتنقسم إلى ثلاث

(392) Luc Boltanski, Éve Chiapello, Le Nouvel Esprit du capitalisme, Paris, Gallimard, 1999.
(393) J. N. Rosenau, Turbulence in World Politics, op. cit. , p. 163-177.
(394) Ibid, p. 163.
(395) Jean-francois Gayraud , le monde des crimes,organization criminelles transnationales,actualités et perspectives,Paris,Odile Jacob,2005,p. 220
(396) Ibid. , p. 128-129

فئات فرعية تختلف فيما بينها تبعاً لثمانية معايير[397] تحقق، كل منها بطريقة قوية إلى حد ما، مطلب الفاعلية المنتظَرة من الشبكة بوصفها جهازاً فعّالاً للسلطة. ومن دون الدخول في تفاصيل هذه المعايير الثمانية، يمكن الإشارة إلى ما يميز تلك الفئات الثلاث عن بعضها، لكي نفهم التجمعات داخل المنظومة within-systemaggregations، بوصفها شبكات دعم بحكم التقاليد (عائلة، كنيسة) أو بحكم الوظيفة (المدرسة، وسائل الإعلام)، وهي عموماً عفوية، لكنها سلبية، أو تعمل بشكل ضعيف لأنها تضم مجرد مواطنين بسطاء. أما بالنسبة للتجمعات الهادفة issue aggregations تصبح بطبيعة الحال شبكات أثناء تحقيق هذا الهدف. وتفترض وجود إرادة تعبئة، على الأقل على المدى القصير، للآراء أو الطاقات اللازمة، من خلال فاعلين محيطيين. وختاماً، هناك تجمعات بين المنظومات between-systemaggregations، وهي عبارة عن شبكات تنمو وفق عدة مستويات، خلافاً للنمطين السابقين، لأنهما قطاعيّين sectoriels، وغالباً ما تتم تعبئتهما من رجال السياسة بهدف النقاش أو المساومة.

الضبط من خلال الشبكات

غالباً ما تكون الشبكات مصدر فوضى أثناء التفاعل الدائم بين الجهاز المركزي الدولتي، ومحيطه الاجتماعي. ولأن الشبكات تتجاوز تدريجياً الأراضي الوطنية، ولأن الصراعات المصلحية المتعددة التي تنشأ عن تنافساتها المتنوّعة الأشكال تفسد التوازن العالمي بشكل كبير، وأخيراً لأن تكاثر وتضخم قنوات الاتصال الناشئة، والاندفاع يُضعفُ العامل السياسي، وهو ما يحدث على الصعيد العالمي. في المقابل، لأنها رسل يحملون مدونات codes التبادلية، ولأنها بمنزلة وسطاء الالتماسات، وتشارك في اختيار الفاعلين، وهي أخيراً، مؤسسة سلطة الأمر الواقع، وتنقلات النخب، وهي قادرة على خلق نظام جديد. ومن ثم، فإن الاختيار بين النظام والفوضى الناتجين عن تكاثر الشبكات يدفع إلى إعادة النظر، كما يقول جاك شوفالييه Jacques Chevallier، في مواجهة الشكلين الجاذب والنابذ القادرَين على تفسير تطوّر المجتمع[398]. وبسبب هذه الصعوبة الإضافية، الملازمة للعولمة، يبدو أن النموذجين يعملان باتجاهين متغايرين، تبعاً لطريقة المحاكمة على مستوى الماكرو، أو على مستوى الميكرو. فعلى الصعيد العالمي، يبرز عمل جاذب نسبياً، الحقيقة، أن ثمّة فعلاً جاذباً نسبياً على الصعيد العالمي، للشبكات المرتبطة بإدارة

(397) Ibid. , p. 171.
(398) Jacques Chevallier, «Le modèle centre-périphérie dans l'analyse politique», Centre, périphérie, territoire, Paris, Puf/Curapp, 1978, p. 106-131.

رأسمالية تزداد تمركزاً وإمكانية بسبب احتكار الأسواق وموافقة المنظمات الاقتصادية الدولية. أمّا على الصعيد الوطني، فالغلبة للقوى النابذة، التي تعمل على تفتيت السلطات، وتجاوز الدولة. إن تزامن هذين الاتجاهين المتناقضين هو ما يجعل عالَم اليوم "مضطرباً". فهل من المقبول، في هذه الشروط، استشفاف الحلول المتدرج لضبط عالمي عبر الشبكات، المؤسَّسة لفضاءات تفاوض جديدة، محل الضبط الدولتي؟.، أم ستضطر الديناميكية المزعزعة لاستقرار الشبكات، إلى إعادة التوزيعات الإقليمية الدولتية، القادرة وحدها على جمعها canaliser؟ ومن ثم فقد تتحقّق هذه الديناميكية على الصعيد الإقليمي، وهو الصعيد الممكن الوحيد.

يرى روزينو Rosenau أن ممارسة الحوكمة العالمية ستتم من الآن فصاعداً من خلال ما يسميه "المناطق الجديدة للسلطة SOAs"، تُضاف إلى المناطق السابقة أو تحل محلها. وسيؤدي جماعهما إلى **مركزية عابرة للحدود** centralité transnationale تتكوّن من تكاثر فضاءات التفاوض، والأماكن التي يلتقي فيها مختلف الفاعلين. وعلى الرغم من أن روزينو يتصوّر رؤيته للعالَم بوصفها رؤية تعاونية على الصعيد الشامل، وصراعية على مستوى المنظومات الفرعية، على الصعيد المحلي[399]، فهو يحرص على صياغة بنية معينة للحوكمة. وسبب ذلك يعود إلى إدراكه بأن الحالة مؤقّتة، وبالغة الاضطراب. وأقرب ما تكون إلى الفوضى منها إلى تنظيم مستقر[400]. لكنَّ هذا الأستاذ الجامعي الأميركي يتوقع ضبطاً للمنظومة من خلال مرحلة مجالات القرار هذه التي قد يستدعي جهازها أربعة أنماط من الشبكات: 1) "مجالات السلطات المؤسَّسية"، التي ليست سوى المنظمات البيدولتية، أو البيحكومية، والتي يصعب وضعها، إلى حد ما، ضمن الفضاء العابر للحدود. 2) المناطق الجديدة للسلطة SOAS، أو "شبكات المصالحة" تشرك حكومتين أو أكثر، ومنظمات غير حكومية ONG لوضع الحلول حينما تنفجر النزاعات. لكنَّ هذا لا يعني أنها تقوم بالتحكيم، أو التكييف، لأن روزينو يدمج في هذه الفئة كل أشكال التعاون العابر للحدود بين جماعات إقليمية (أقاليم، مدن)، وروابط أو حركات اجتماعية. 3) الشبكات الاحتجاجية، وتضم منظمات ذات مطالب مشروعة، مثل غرين بيس Greenpeace إضافة إلى شبكات الجريمة الدولية. 4) الشبكات المؤقّتة، وتبدو، كما يصفها روزينو، كتلك التي تستغل حدثاً معيناً لتعبئة الرأي العام عبر العالَم. ويعني بهذا، المناقشات التي يمكنها تجييش التجمعات، أو فئات من الأفراد المعنيين بقضية معينة

(399) J. Rosenau, op. cit. , p. 155-173.
(400) J. Rosenau, op. cit. , p. 155-173.

بمعزل عن الحدود (إنشاء رابطة التبادل الحر في أمريكا الشمالية، أو إصلاح السياسة الزراعية المشتركة في أوروبا).

إن تصنيف هذه المحافل التي يفترض أن تؤمِّن الحوكمة، كما تؤمنها لنفسها، تدعو إلى التحفظ حول بُعدها العابر للحدود الوطنية. والغريب، في حقيقة الأمر، أن الدول تستمر في لعب الأدوار الأولى، بمعزل عن رأي روزينو فيها، ووضعه لها في صلب الفئتين الرئيستين في مجالات القرار الدولي. فهو يخلط عمداً تكاثر المنظمات، والروابط، والارتباطات الدولية من كل نوع، ومختلف مستويات المنظومة العالمية بالاعتماد المتبادل interdépendance. ويخصّهُ بمفهوم واسع وفضفاض، يستوعب العلاقات الخارجية، غير الوطنية، لأي فاعل. ومن هنا، فإن تفسيره يخالف التفسير الاقتصادي للاعتماد المتبادل الأكثر قسراً لأنه يفترض تبادلات حيوية، لازمة بين الشركاء، ويختزله بلعبة التداخلات. إنَّ ضعف الروابط، وعدم استقرار الانفراجات بين الفاعلين المشاركين في المجالات المختلفة – مصطلح يوضِّح حقيقةً ماتزال قوية وقابلة للإدراك أكثر من مصطلح الشبكة – يجعلُ من تعريف الحوكمة في ذهن روزينو غير واضح تماماً. فهو يقول: "الحوكمة هي مجموع آليات الرقابة التي تحكمها تواريخ، وأهداف، وبنى، وعمليات مختلفة. ربما تشترك كل آلية بتاريخ وثقافة وبنى مع بنى أخرى، لكنْ ليس ثمة خصائص، أو صفات مشتركة بين كل الآليات"[401]. إن هذا الباحث السياسي في تأكيده أن شبكة عالمية معينة مكوَّنة من تداخلات interférences تحيط بالدول لدرجة لا تعود معها أكثر من فاعلين من بين فاعلين آخرين، لكنْ من دون أن تفقد منطقيتها[402]، وتنقل أماكن السلطة من دون أن تبرز تراتبيات جديدة بالضرورة[403]، هذا الباحث لا يخفي أنه يعيد الوصل مع علم التوجيه cybernétique. أي مع النظرية الشاملة للأصول، التي طالما تم التنديد بها بسبب منطقها المحافظ، واندفاعها المفرط نحو استبعاد الصراع، أي نحو الأزمة. وهذه العودة تعيدنا إلى مواجهة مشكلة الثقة، الثقة التي يمكن إيلاؤها إلى القدرة على "ضبط مجالات السلطات" sphères d'autorités متى تم الاتفاق على أنها قادرة على إدماج البؤر الإيديولوجية، أو المنظمات الإجرامية؟ وهو تساؤل مشروع في سياق عالمي يتسم بما يسميه أنطوني غيدنز Anthony Giddens تجذير (رَدكَلة radicalisation) الحداثة الذي يؤدي، من بين نتائج أخرى، إلى أن تكون الغلبة للتوافق transaction التام تقريباً على

(401) Ibid. , p. 44.
(402) Ibid. , p. 146.
(403) Ibid. , p. 146.

العلاقة[404]. لأنه إذا كانت الثقة، كما يظن هذا الجامعي الإنكليزي، هي "الشعور بالأمن الذي تبرره صدقية شخص معين، أو منظومة ما، في إطار ظرفي معين، يعبِّر عن الثقة بنزاهة الآخرين أو حبهم، أو صلاحية المبادئ المجرَّدة للسلطة التكنولوجية"[405]، فالاحتمال ضعيف بأن تقوم هذه الثقة، إذا وجدت، في وسط مفتَّت، حيث تشتُّت المصالح، كما أنَّ غياب القيم الاجتماعية يقتضي مساومات متعدِّدة ومتكرِّرة. هنا ما يشبه السذاجة الاعتقاد أن فاعلين غير دولتيين يمكنهم القيام بما تعجز عنه الدول، ووضع معايير، وإيجاد مناخ عام متفق عليه بشكل أفضل بكثير مما لو قامت به. فهل نسمح لأنفسنا باعتبار أن المنظمات الإجرامية قادرة على ممارسة شكل ما من أشكال الحوكمة؟ لا شك في أن قدرتها على الضرر حقيقية، وإنها "حرة في ممارسة سيادتها" مادامت تعمل كما تعمل الشركات العابرة للحدود.. لكنّ، هذه الملاحظة تنشأ عن واقع فوضوي أكثر من نشوئها عن كوكبة من القوى الضارة، أو المزعزعة للاستقرار، وإنها تبشِّر بعالَم تضبطه مجموعة من العقود، والاتفاقات الصغرى، وتداخل دوائر التفاوض مع بعضها.

لا شك في أن تكاثر الشبكات المختلفة يفسد السيادات بشكل جزئي، ويشوِّش السياسات، لكنه لا يبني فضاء عاماً عابراً للحدود، ولا يقدّم مواطنيّة عالمية، لأنه ليس شرطاً للثقة. ولا شك في أن تضخيم العلاقات الشبكية الدولية، والمبالغة في تقييم الفاعلين غير الدولتيين، يعود لأسباب إيديولوجية وثقافية. ويبدو أن هذا التكاثر ناشئ عن تطبيق الممارسات الاجتماعية والسياسية الأمريكية - الشمالية، ورؤية الباحثين السياسيين الليبراليين في شمال أمريكا حول مجتمعهم على العالَم كله، رغماً عن إرادتهم، إلى حد ما. وينبغي الاعتراف بأن تحليلاتهم، أو قناعاتهم قد تعززت بشكل كبير بعد أن صرنا نتحدث عن توجه هيمني مجتمعي hégémonismesociétal للولايات المتحدة. علماً أننا نقصد بذلك التأثير الكبير الذي يمارسه المجتمع الأميركي في كل أنماط الروابط الدولية، وفي تنظيم المجتمعات الغربية، أو تحديد الطريقة الحاسمة التي يتوصَّل من خلالها الفاعلون الأمريكيون إلى فرض معاييرهم، وتصرفاتهم، وصيغهم على سلسلة من مجالات الحياة العامة. ولا نجانب الواقع إذا قلنا: إن أمريكا تقع في صلب كل الشبكات التي تحرِّك الحياة الدولية. فكل الفضاءات الشبكية العالمية، من أكثرها كلاسيكية (أسواق النفط، والموارد الأولية) إلى أكثرها حداثة، وبعداً عن الرسمية، تُحرِّكها

(404) Anthony Giddens, Les Conséquences de la Modernité, Paris, L'Harmattan, 1994.
(405) Ibid. , p. 41.

مجموعات أمريكية حينما لا تكون قائمة حول مدينة معينة من العالَم الجديد، بكل ما في ذلك من رمزية (Los-Angeles-Hollywood, San-Francisco-Silicon Valley, New-York-Wall Street, Seattle-Microsoft, Atlanta-CNN، الخ). هذا التفوق، الذي يتبدى أولاً، كما يقول ألبرت بريسان Albert Bressand "من حيث شكل حضوره في الشبكات وتركيب الشبكات"[406]، يعود في أصله إلى ثقافة اجتماعية وسياسية أكثر براغماتية من ثقافات الشعوب الأخرى، وأكثر اعتياداً منها على استراتيجيات الاحتواء والمساومة. وممارسة الضغط التي تعود إلى سنوات بعيدة كانت تهيئ الأمريكيين لثقافة الشبكة!. طبعاً الشبكة الامبريالية، أي شبكة الشبكات، لا تلغي الهيمنة السياسية - الاستراتيجية للولايات المتحدة، إنما تجعلها أكثر مرونة، وأقل وقعاً على الشركاء. في الحقيقة، وللعودة إلى نموذج كارل فان وولفيرين Karel Van Wolferen الياباني، الذي تحدّثنا عنه في بداية هذا النص، هي أن الولايات المتحدة، الواثقة من هيمنتها الجيوستراتيجية، تقوم بدور المحارب العظيم Grand Shogoun للسلطات المرنة، وهي استراتيجية غير مرنة ولها علاقة بالشبكة العالمية.

سلطة الفاعلِين غير الدولتيين العابرة للحدود وضبط الشبكات

خلافاً للرأي السائد حالياً الذي يضع الشبكة مقابل الإقليم، ثمة عدة أمثلة تثبت اتحادهما. فيما يتعلق بالولايات المتحدة، من الواضح أن الشبكات تُضيف، بشكل مؤكَّد، قدرة إسقاطيّة capacitéde projection لا سابق لها إلى قوتها، انطلاقاً من قواعد إقليمية واضحة المعالم. ويعود التأثير الأميركي في العالَم بشكل كبير إلى العلاقة الوثيقة بين السلطات العامة، وأولها البيت الأبيض، والشبكات[407]. كما يقدِّم البناء الأوروبي مثالاً جيداً حول تداخل الأقاليم بالشبكات، وليس تعارضها. هنا تعمل شبكات الشركات، والسلطات المحلية collectivités locales، والأفراد فيما بينها على نسج خيوط اعتماد متبادل يدل على نشوء "منظومة كبرى macrosystème" ذات نمط جديد بموازاة التعاون البيدولتي والإقليمي. أي كما يعرفها جان - لوي فيلييرم Jean Louis Vullierme بوصفها منظومة مركَّبة من الأقاليم والشبكات، ذات توجه موحَّد، تستطيع فيه الأجزاء المشتركة تحديد حجم الاستقلالية التي يتمتع بها الفاعلِون بشكل مركزي[408]. والأمر نفسه بالنسبة لإعادة تنظيم العالَم الصيني منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها

---

(406) A. Bressand, C. Distler, op. cit. , p. 194.
(407) Alfredo Valladao, Le XXIe siècle sera américain, Paris, La Découverte, 1993, p. 258.
(408) Jean-Louis Vullierme, Le Concept de système politique, Paris, Puf, 1989, p. 450.

الصين، إذا اتفقنا مع كسياوفينغ شونغ Xiaofeng Zhong، الذي يرى أن "فكرة وجود تضاد دائم بين منطق الشبكات العابرة للحدود، وفكرة الدولة ليس حتمياً. [...] ويبدو أن قرار دينغ كسياو Deng Xiaoping بنهج سياسة انفتاحية تنسجم مع الشبكات العابرة للحدود، والتطور الاقتصادي الصيني يبين أن التفاعل بين الدولة الصينية والشبكات العابرة للحدود كان مفيداً للدولة"[409]. وقد يدفعنا هذا إلى الاعتقاد بوجود "امبراطورية – منظومة كبرى" صينية ترتبط بأقاليم (إقليم الصين القارية ظاهرياً، وبشكل ضمني، إقليم تايوان في الوقت نفسه)، وبشبكات (تلك التي طوَّرها صينيو ماوراء البحار التي تلقى الكثير من القبول في الجمهورية الشعبية). ومن ثم، ليس واضحاً، على الرغم من كل ما يُكتب حول أزمة الدولة، وتنامي الشبكات، أن السلطة العابرة للحدود لبعض الفاعلين غير الدولتيين ستنتصر، ولا يمكن ضبطها. لاشك أن "التوجه الإقطاعي العابر للحدود" الذي تسلكه الشركات، لقدرتها على فرضه على عدة دول بكل سهولة، كما يظن مارك لافي Mark Laffey، وجوتا ويلديس دو مونسانتو Jutta Weldes de Monsanto[410]، وعودة العنف الدولي الخاص، أي عنف منظمات الجريمة العابرة للحدود OCT، أو تكاثر الهويات (المحلية، والإقليمية، والثقافية، والعرقية، وحتى الجنسية، وليس فقط الهوية الوطنية الدولتية) كل ذلك من شأنه الإيحاء بالشعور بالعودة إلى منظومة المسيحية الإقطاعية، التي تتسم بتفتت السلطة، أو الواقعة تحت رحمة تجاوز امبراطوري (أي الدولة العالمية)، كما يلاحظ هيدلي بول Hedley Bull في نهاية دراسته الهامة[411].

لكنْ، وللسبب المذكور أعلاه، هناك ثمة ترتيبات غير متوقَّعة بين الإقليم والشبكة يمكن أن توجِّه العالَم نحو شيء آخر غير التوجه نحو إقطاع جديد. بالنسبة للمنظمات التي تعمل عبر الحدود، وأحياناً على الصعيد الكوني، وتسعى إلى إقامة روابط بين مختلف المجتمعات الوطنية، أو بين بعض الشعوب، أو الجماعات التي تنتمي إلى هذه الشعوب، يعتقد بول Bull أنه من الملائم التقليل من أهمية عملها، ويضيف إلى التحفظات التي سبق ذكرها المتعلقة بحقيقة قدرتها على تجاوز الحدود. ويستغرب ألا تكون الشركات أو المنظمات غير الحكومية قادرة على تطوير أعمالها إلا بشرط أن تضمن لها الدول نظاماً سلمياً وأمنياً. أما بالنسبة لتأثير الظواهر العابرة للحدود في الاندماج الإقليمي للدول، كما في تفتتها المحتمل، فيمكن أن توجد عدة حالات. المسألة الحالية

(409) Xiaofeng Zhong, Sociologie des réseaux transnationaux, op. cit. , p. 212.
(410) Mark Laffey et Jutta Weldes, «Policing and Global Governance», Power in Global Governance, op. cit. , p. 66-69.
(411) Hedley Bull, The Anarchical Society. A Study of Order in World Politics, Londres, Palgrave, 3ème éd. , 1977, p. 254-271.

التي طرحها بول في عام 1977 حول البناء الأوروبي كانت التالية: إما أن الحركة الأوروبية لا تؤثر في السيادات ومن ثم فلا شيء يتغيَّر - وهو ليس الحال اليوم، أو إنها تؤدي إلى قيام دولة أوروبية، بأمة أوروبية أو من دونها، قادرة على منافسة دول ذات بعد قاري، مثل الولايات المتحدة، والصين، أو روسيا، وهو ما لم يحدث بعد. لكنْ في الفرضيتين، فإن ذلك لن يغيِّر شيئاً في البنية الدولية، اللهم إلاّ تقليص عدد الدول الأوروبية لتصبح دولة واحدة! أو، وهو الشكل الثالث، القريب من الحالة الإقطاعية، ويمثِّل الحال التي نعيشها اليوم، سيراوح الاتحاد الأوروبي في حالة وسطى، أي حالة الجماعة التي فقدت فيها السيادة الوطنية أهميتها من دون فرض حل على الصعيد القاري. وفيما يتعلق بالتوجهات الانفصالية، مهما كان مبرِّرها، كان بول يعتقد أنها إن كانت تؤثر بشكل كافٍ في سيادات الدول الضامّة englobant من دون أن تتوصل هي نفسها إلى إيجاد وحدات سياسية جديدة، فإن الحالة الدولية، التي أصبحت غير مستقرة ومشوَّشة، ستشهد عندها انهيار مبدأ السيادة نفسه. وربما، كما توقَّع، نشهد أيضاً إعادة انتشار هذا المبدأ، وتوزيعاً للوظائف الدولتية بين بلاد الغال Pays de Galles، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. أخيراً، قد ينشأ عن فكرة أن الشبكات التكنولوجية قد تولِّد عالَماً مسالماً، أو أن تُفْقِدَ الدول دورها، وهي فكرة سبق أن طرحها ريتشارد فالك Richard A. Falk، على سبيل المثال (الذي، كما رأينا، بعد أن جعل من العصر الوسيط مثالياً، يرى في "تقلّص العالَم" بسبب الاتصال إمكانية استعادة وحدة العقول نفسها وتوجهاً عالمياً)، بول، كغيره من المتخصصين الكثيرين في مجال الاتصال، لا يتفق مع تفاؤله هذا. ليس لأن هذا التقلص يخلق مصادر توتر جديدة بين مجتمعات بالغة الاختلاف تبعاً لأحجامها، ومنظوماتها الإيديولوجية، وثقافاتها ومستويات تطورها، بل إنه من المشكوك فيه أن يسمح تنامي الاتصال بظهور مؤسسات غير المؤسسات الإقليمية أو المحلية. الحقيقة أنه حينما يشير إلى الظواهر التي من شأنها تطوير العالَم نحو عصر وسيط جديد، بسبب ظهور آليات وسلوكيات يمكن وصفها بـ"**الإقطاعية**"، والتي يمكن عزوها، بشكل أساسي، إلى فاعلين غير دولتيين، فهو يُؤمن مع ذلك بديمومة مجتمع الدول. لأن الدول طالما عملت مع فاعلين ذوي طبيعة تختلف عن طبيعتهم، في منظومة واسعة من التفاعلات، ولأن غياب التجانس الأساسي بين الفاعلين غير الدولتيين يعطي الأولوية المطلقة للمنظومة البيدولتية التي تعد أكثر استقراراً في المنظومة العالمية. وهو ما يدفعها إلى الاستمرار في ضبط الشبكات. عندها، فليس ثمة سبب يجعل علاقتها بالأقاليم في حالة تعارض حتمي على الرغم من تكاثر هذه الشبكات. لاشك في أن تعميم النموذج

الشبكي على عدة منظمات إنسانية، يتجاوز مجال عملها الفضاءات الوطنية، أو يغمر أجهزة الدولة، فإنّه يشكّل تحدياً أمام السياسي. لكنّ بما أن علاقة الشبكة بالإقليم تقوم على التداخل وليس الاستبعاد، ينبغي أن يكون تعايش الفئتين أكثر سهولة من خلال إعادة توازن سلطة القانون، وسلطة الواقع، بعد إجراء عمليات إعادة الأقلمة reterritorialisations. لكنّ، في الفترة الراهنة، فإن براعة الشبكات، بوصفها جهازاً مفضّلاً للسلطة المحيطية يفيد فائدة قصوى من الوسائل التكنولوجية الجديدة، تؤدي إلى تكريسها. لاسيما أن تيار الفكر المهيمن يرى في الشبكة العامل الحاسم في التعاون الدولي، طريقة جديدة، أي يقوم على المصالح المتقاطعة للفاعلين الخاصين أكثر من قيامه على العلاقات البيدولتية. لكنّ في المقابل، يحقّ لنا تقدير أن الطبيعة النخبوية بامتياز للشبكات، والطابع التنافسي البالغ أعلى درجاته، للمجتمعات المعاصرة يساعد إلى توسيع التفاوتات، وتعزيز آليات الهيمنة.

لكنّ هذه النقطة تشكّل مادة لنقاش أخير يحيل إلى العلاقة بين الزمان والمكان من جهة، والفصل بين الأزمنة الاستراتيجية من جهة أخرى. وبالفعل، إذا كان إدخال الفاعلين في بيئة تكنولوجية ومعلومية كونية، وقسم منهم في شبكات عابرة للحدود يشكّل سبباً لإلغاء الأقلمة déterritorialisation، في المقابل، فإن أي عنصر يتبنى النقل délocalisation، وهو ما يُسمى بلغة كلٌ من دولوز Deleuze وغاتاري Guattari **خطوط الهروب** lignes defuite، بمعنى الإمكانيات الجديدة لإعادة التأهيل، وإعادة الأقلمة reterritorialisation[412]. إننا نتصوّر، بنحو خاص أن تقصير المُدد، والارتحالات déplacements، والنقل transmissions يتيح استبدال المكان بالزمان، بعبارة أخرى، توسيع المكان والفعل، ومن ثم إعادة أقلمة السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وبرأي كثير من المراقبين، فإنّ إحدى النتائج الكبرى للحداثة، في مرحلتها النهائية، هي ذوبان المكان في الزمان، بسبب قصر المسافات الجغرافية. لكنّ غيدينس Giddens يخالفهما بالقول: إنه إذا كانت مقولتا الزمان والمكان منفصلتين في السياق العالمي المعاصر، فإن الأمر ينتهي بهما إلى العودة للترابط لاحقاً أثناء نقل الوحدات المنتجة إلى الخارج، علماً، كما يقول "إنني أعني بنقل الوحدات المنتجة "استخراج" علاقات اجتماعية من السياقات المحلية للتفاعل، ثم إعادة بنائها في مجالات مكانية - زمانية غير محددة"[413]. أما مانويل كاستياس فيذهب أبعد من ذلك حينما يقول: إن "الاتجاه السائد اليوم المعمول به في

(412) Gilles Deleuze, Félix Guattari, Mille plateaux, op. cit.
(413) Manuel Castells, La Société en réseaux, Paris, Fayard, 1999, p. 521-522.

مجتمعنا يتسم بالعودة التاريخية إلى المكان، الذي يعمل على تشكيل الزمانية temporalité، وفقاً لمنطقيات مختلفة، أي متناقضة، تبعاً لديناميكيات مكانية. إنّ فضاء التدفقات أو مكانها، [...] يذيب الزمن من خلال تحطيم النظام الذي تجري وفقه الأحداث، محولاً إياه إلى أحداث متزامنة، ومن ثم يضع المجتمع في حالة خلود مؤقّت. الفضاء يزيد عدد الأماكن المشتّتة، والمجزّأة، والمنفصلة عن بعضها، ويبرز زمانيات متنوِّعة، وهيمنة أكثر الإيقاعات الطبيعية بدائيةً على أشد أنواع طغيان الزمن الحقيقي temps de l'horloge[414]. استناداً إلى هذه الأطروحة الأخيرة، في مقابل قيد الزمن الاستراتيجي الحديث، أو العفوية الحاسمة، فإن الفاعل يملك إمكانية وضع استراتيجية على صعيد أوسع، ومساحة أكبر، والتدخل في أمكنة، لم يكن بوسعه التدخل سابقاً. في هذا النظام الفكري، وحيث تتفاوت القدرات لإعادة نشر الفاعلين، فإن بناء فضاءات واسعة عابرة للحدود هي آخر حل يبقى أمام الدول للتحكم بالتدفقات، وممارسة مراقَبة أفضل لعدد من الشبكات المدعَمة باستراتيجيات مرنة، تحقق قدراً أقصى من الفائدة بسبب التفتت الدولتي والتعاون البيدولتي المتعرِّج والنشيط.

أما بالنسبة للزمن، فلطالما عاشه الناس بوصفه زمناً ظرفياً contextuel[415]. ففي التاريخ، يتجاوز الزمن العام (العالمي) الزمن المحلي. لكنه يعاني اليوم انفصالات جديدة تحت تأثير التكنولوجيا التي تخلق انزياحات (فروقاً) كبيرة بين النشاطات البشرية بسبب إيقاعاتها وسرعة حركتها. فقد تلاشت المدة durée، من جهة، وحلّت المباشرة instantanéité محلها. والأمر نفسه بالنسبة لزمن الاقتصاد الافتراضي، المصدر الذي يسمح بالإثراء، على اعتبار أن هذا الاثراء يرتبط بسرعة العمليات، وسرعة حركة المال الإلكتروني. ويختلط زمن رد فعل الفاعلين بزمن إعلامهم. ومن جهة أخرى، يحتفظ الزمن بإيقاعاته أو يتكيَّف بشكل متدرِّج. لكنه يبقى في أرياف العالَم الثالث ثابتاً إلى حد ما. أما على صعيد شبكات الأشخاص، تكون تحولات الزمن الاستراتيجي سريعة. مثل التحالفات الدولية بين المخابر بهدف تسريع البحث، ومن ثم اكتشاف عامل الربح. الظرف الذي يحكم العاملَين التقني والاجتماعي للفاعل يجعله إلى حد ما قادراً عل جعل مراحل الزمن الاستراتيجي الثلاث متزامنة: زمن القرار، وزمن العمل بالاستراتيجية نفسها، وزمن المنظومة الدولية[416]. في الحقيقة، الفاعل المعفي من أي إجراءات مؤسَّسية،

(414) Manuel Castells, La Société en réseaux, Paris, Fayard, 1999, p. 521-522.
(415) Barbara Adam, Time and Social Theory, Cambridge, Polity Press, 1990.
(416) A. Bressand, C. Distler, op. cit. , p. 231. Nous leur empruntons ici, les trois temps du «temps stratégique».

أو قانونية، والمالك لأحدث تكنولوجيات الاتصال، المنتظمة في شبكات على الصعيد الكوني، هو الأقدر على صهر زمن قراره، وزمن فعله لتطبيقه على زمن المنظومة، أو حتى من أجل استباقه. لكنَّ الأغلبية العظمى من الفاعلين الدوليين ليسوا قادرين على تجنب الفصل نفسه بين لحظات الزمن الاستراتيجي؛ إذ إن حجم الانفصال نفسه هو الذي يفسِّر التمايز الذي نلاحظه بين الأزمان الاستراتيجية. وهو في حد ذاته تحدٍ لعملية الضبط.

2 - هل سنكون قريباً إزاء مجتمع عالمي يضم تسعة مليارات من الأفراد؟ تحديات السكان، والثقافة، والبيئة

تقرُّ ماري كلود سموتز Marie-Claude Smouts، وهي أحد متبني التوجه العابر للحدود بأن "اعتبار المجتمع البشري، بوصفه مجموعة متمايزة تتألف من ستة مليارات فرد، بمنزلة وحدة أساسية للمجتمع البشري غير مناسب أبداً لفهم الواقع الدولي"، كما تتفق مع الفكرة القائلة بأن البشرية ليست فاعلاً[417]. في الحقيقة، كيف يمكن اعتبار هذا الحشد الذي سيبلغ تعداده قريباً تسعة مليارات نسمة، ويواجه مشكلات تعايش خطرة، وتفصله عوائق اجتماعية وثقافية، كلاً واحداً تحركه القيم نفسها، والمشاريع نفسها؟ إن مقاربة جون بورتون John Burton التي تتحدَّث عن مجتمع عالمي، أو شامل، مختلف تماماً عن المجتمع الدولي، أي مجتمع الدول، تواجه تناقضات العولمة الاقتصادية التي حلَّلناها آنفاً، والتحدي السكاني (الذي يقع عبؤه، من خلال العولمة، على الشعوب) إضافة إلى تحدي الثقافات. وتراجع الازدياد في عدد السكان، أو تدفق الهجرة، والضغط الذي يُمارَس من أجل تخفيض الأجور، أو نقص الطاقة والغذاء في العالَم، لن يمنع من وقوع اختلالات إقليمية كبيرة. بالنسبة للاختلافات الثقافية، يؤمن دعاة التوجه العابر للحدود بإمكانية تقليصها، على الرغم من تعدد مصادر الشتات. فهم يراهنون على نشوء مجتمع مدني شامل (عالَمي) SCG، والمُجانسة، القسرية إلى حد ما، لما يسمونه "الثقافة العالمية"، التي ليست سوى آخر تحولات التوجه الكوني (الكوسموبوليتي). هذه النظريات ستواجه سريعاً اختبار الواقع إذا انفجرت أزمات أخرى ذات أسباب متنوِّعة، إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية.

---

(417) Marie-Claude Smouts, Les Organisations internationales, Paris, Armand Colin, 1995.

أ - نشوء مفهوم المجتمع المدني، وأهميته

لعبارة المجتمع المدني تاريخ يعود إلى الماضي البعيد، يذكّرنا به كل من هيلموت أنهيير Helmut Anheier، وماريوس غلاسيوس Marlies Glasius، وماري كالدور Mary Kaldor[418]. لكنّ أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci قد أعادها إلى جدول أعمال العلم السياسي، قبل أن يقرنها أولئك الذين يؤمنون بوجود مجتمع عالمي قادر على إصلاح العولمة، بمصطلح "عالمي" (أو شامل). للمجتمع المدني المعاصر مكافئه في اللغة اللاتينية societas civilis، واليونانية politikekoinona. ما كان يعنيه هذا الشعبان القديمان المعنيان بذينك المصطلحين هو مجتمع سياسي مكوّن من مواطنين فاعلين يعملون على إحياء المؤسسات. وكان هذا المجتمع محكوماً بالقانون، الذي كان تعبيراً عن الفضيلة العامة، التي سماها أرسطو "الحياة الجيدة bonne vie"[419]. وهو ما كان يقتضي أيضاً أن المنفعة العامة res publica الخاصة بالرومان تسبق المصالح الفردية. أما غير المواطنين والبرابرة فقد كانوا مستثنَين من هذه المنفعة.

ثم انتقلت هذه العبارة عبر تاريخ أوروبا كله، واكتسبت أهميتها بعد أن بدأ الفلاسفة بالتفكير حول تكوّن الدولة - الأمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويتعارض المجتمع المدني بشكل بالغ الوضوح، مع مجتمع الطبيعة. وقد اندمج في المفهوم المسيحي الخاص بالمساواة البشرية، ومفهوم العقد الاجتماعي، الذي يسعى إلى أن تخضع الحكومات والحاكمين للقانون نفسه. في القرن الثامن عشر، كان الفلاسفة الاسكتلنديون écossais في عصر التنوير، أول من شدّد على أهمية الرأسمالية بوصفها أساس الفردانية الجديدة، والمجتمع المدني القائم على القانون. وكان آدم فيرغسون Adam Ferguson، بنحو خاص، قد جهد في كتابه المنشور في عام 1767، والموسوم An essay on the history of civil society [دراسة في تاريخ المجتمع المدني] لإحياء نموذج الفضيلة المدنية الرومانية في مجتمع حلّت فيه الرأسمالية محل الإقطاعية. وبهذا كان المجتمع المدني يتعارض مع الاستبداد. وقد تُرجم كتاب فيرغسون بشكل واسع، ولاقى صدى كبيراً في ألمانيا، وكان كل من كانط Kant وهيغل Hegel من أشهر قرّائه. وقد استخدم هيغل مفهوم المجتمع المدني بشكل كبير، ليس بمعناه المتداوَل حتى تلك الفترة، بل بوصفه مفهوماً منفصلاً عن الدولة، على الرغم من تفاعله معها. إذاً، كان المجتمع الألماني، حسب هذا الفيلسوف، يتكوّن من

(418) H. Anheier, M. Glasius and M. Kaldor, «Introducing Global Civil Society», Global Civil Society 2001, (Helmut Anheier, Marlies Glasius, and Mary Kaldor, éditeurs), Oxford, Oxford University Press, 2001, p. 3-22.
(419) Ibid., p. 12.

أفراد مرتبطين اجتماعياً ومتفاعلين فيما بينهم، إنما بمعزل عن أي نشاط حكومي عام بحت. إنهم أفراد معنيون، قبل أي شيء، بتحقيق مصالحهم الخاصة، لكنهم واعون لاعتمادهم المتبادل، ومضبوطين من الدولة. وهو ما يفسِّر، بالمناسبة، رأي ماركس السلبي جداً حول المجتمع المدني، لأنه يخالف نظريته حول البروليتاريا بوصفها طليعة الثورة. في العصر اللاحق، رأى ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville في توسع المجتمع المدني، الذي لا يسميه كذلك، بل يشير إليه بوصفه "الحياة التشاركية"، ضمانة رئيسة للديمقراطية في أمريكا أمام احتمال تجاوز الدولة الفيدرالية لمسؤولياتها، على اعتبار أن الحكومة المحلية، وفصل الكنيسة عن الدولة، وحرية الصحافة، والاقتراع المباشر، واستقلال القضاء، هي الضمانات الأخرى. لكنَّ ما يثير دهشة توكفيل أكثر من غيره في الولايات المتحدة، هو تعدد الروابط التي تدير الحياة العامة اليومية، وتعمل على إيجاد التوازن في تنامي سلطات الدولة. وكانت هذه الروابط أفضل حارس للمساواة والحرية الفردية. أخيراً، في نهاية القرن العشرين، عاد أنطونيو غرامشي، الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي قبل عام 1926، إلى هيغل لتجديد مفهوم البراكسيس [التطبيق العملي] الماركسي. فبما أن الثورة، كما حدث في روسيا، مستحيلة في أوروبا، برأيه، فإن بلوغ السلطة لا يمكن أن يتحقَّق إلا من خلال وضع اليد على المجتمع المدني. وانطلاقاً من أن هذا المجتمع المدني كان يتضمن، بنحو خاص، المؤسسات الثقافية (ولاسيما الكنيسة، في إيطاليا)، فقد اعتبر أنه من خلال "هذه البنية الفوقية الثقافية" كانت البورجوازية تفرض هيمنتها، وتبقي الطبقة العاملة رهن الاستغلال. ومن ثم، من الملائم، أن يستولي الثوريون عليها، أو العمل على تخريبها. وبما أن المجتمع المدني كان يشكِّل نوعاً من حجر الزاوية بين الدولة والطبقة الحاكمة، فإنه بذلك يقدِّم إمكانية تغيير الطبقة الحاكمة. إذاً، نجد عند غرامشي، كما يقول كل من أنهيير Anheier، وغلاسيوس Glasius، وكالدور Kaldor، أصل الفكرة الحالية القائلة: إن المجتمع المدني يندرج بين الدولة والسوق، حينما لا يتعارض معهما[420]. منذ ذلك الوقت، اتخذت هذه الفكرة الصيغة القائلة: إن المجتمع المدني ليس الدولة ولا السوق السائدة بعد أن شهدت تجديداً حقيقياً في سنوات الستينيات والسبعينيات فوق القارات، حيث لم تكن الاحتجاجات السياسية قادرة على التعبير عن نفسها إلا من خلال حركات اجتماعية، وروابط مدنية، أو من خلال منشقِّين معروفين، لكنهم معزولون كما في أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية[421].

---

(420) Ibid. , p. 13.
(421) Ibid. , p. 14.

هل نحن اليوم أمام مجتمع مدني عالمي؟

ظل مفهوم المجتمع المدني يعدُ، حتى عهد قريب، بوصفه مفهوماً وطنياً قبل أن يكون أي شيء آخر. لكنْ منذ أن بدأت الروابط associations ذات الأغراض غير الربحية، والحركات الاجتماعية، التي يُشار إليها تحت مسمى المنظمات غير الحكومية ONG، بتجاوز الحدود بأعداد كبيرة، ومنذ أن بدأ تصور وجود "عالم متعدد المراكز" إلى جانب عالَم الدول، لم يتردَّد بعض الكتّاب الجريئين في مماهاة هذا العالَم المتعدِّد المراكز بمجتمع مدني عالمي (SCG) société civile globale. فيرى شولت Scholte أن هذا المجتمع قد وجد بعد أن "اهتمت الجماعات المدنية بمسائل عابرة للحدود، وراحت تستخدمُ أشكالاً من الاتصال العابر للحدود الوطنية، وتتمتع بتنظيم عالمي، و/أو تتشارك في نقطة أولية هي التضامن العابر للحدود"[422]. والأكثر تحفظاً يكتفون بتعريف وصفي بحتٍ لهذا المجتمع: "المجتمع المدني العالمي هو مجال الأفكار، والقيم، والمؤسسات، والمنظمات، وشبكات الاتصال، والأفراد الموزَّعين بين العائلات، والدولة والسوق الذين يتجاوزون في عملهم حدود المجتمعات، والسياسات، والاقتصادات الوطنية"[423]. وثمة آخرون يتجاوزون هذا التعريف، مثل أوليفيرا Oliveira وتاندون Tandon الذين يرون في "التضامن والرحمة من أجل سعادة الآخرين، واللذان يضمّان المجهولين والمبعدين، حس المسؤولية الشخصية، والقناعة بأن عمل الإنسان ينبغي أن يخدم القضية العادلة؛ وأن الاندفاع نحو الغيرية، والشراكة؛ ورفض عدم التكافؤ، والعنف والاضطهاد" هي المعايير والمحفزات التي يقوم عليها مجتمع مدني عالمي[424]. يرى أول دعاة هذا المجتمع، ريتشارد فالك Richard Falk، الذي يمكن القول: بأن موقفه يقوم في منتصف الطريق بين موقفين سابقين، يرى إن المجتمع المدني العالمي، حينما يتضمن تنافراً، وتشظياً قصويين، يمكن فهمهُ بوصفه "عولمة من تحت" لعدد كبير من النشاطات التي تترافق بمشروع معياري، هو مشروع تصحيح مبالغات العولمة، وتقاسم القيم التي من شأنها تأسيس نظام عالمي متفق عليه من حيث: تقليل حدة العنف، ودفع الرفاه الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والسياسية إلى أقصى حدودهما، وضمان نوعية البيئة[425].

---

(422) Jan Aart Scholte, «Qu'est-ce que la société civile mondiale ?», Courrier de la planète, n° 63, 2005, http: //www. courrierdelaplanète. org/63/article1. html

(423) Ibid. , p. 17.

(424) M. D. de Oliveira, R. Tandon, «An Emerging Global Civil Society», Citizen: Strengthening Global Civil Society, Washington D. C. , Civicus Ed. , 1994, p. 2-3.

(425) Richard Falk, Predatory Globalisation: A Critique, Cambridge, Polity Press, 1999, p. 170.

في كل الحالات، ولاسيما الحاتين الأخيرتين، ترانا بعيدين عن المقاربة البراغماتية للمدرسة الإنكليزية، التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي تتصوّر المجتمع العالمي بوصفه مجموع مجتمع الدول، ومجموع الفاعلين الآخرين. هنا، تكمن أهمية الدلالة الإيديولوجية، أي دلالة التوجه التضامني الإجباري الذي يشير إليه باري بوزات. لكنّ وجود أفعال تضامنية، بمساندة هذا التوجه، تتمُّ في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان، ثم تلك الأفعال التي لمصلحة الدفاع عن البيئة، أو بعض أنماط الحركات الاجتماعية العالمية MSG التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وتكاثر الفاعلين الذين ينوون التصرف على الصعيد الكوني، لا يشكّلُ مجتمعاً بالمعنى الكامل للعبارة بشكل آلي. أي جماعة من الأفراد الذين يتشاطرون القيم نفسها، ويضمّهم فضاء مشترك، وتضبطهم السلطة نفسها. تُرى ما هي هذه القيم التي يمكنها ضم فاعلي المجتمع المدني العالميSCG؟ فإن لم يكن المال، كما يمكن للمرء أن يظن طبقاً لتفكرات سيميل Simmel حول المجتمع الحديث، الذي ينبغي أن نستبعد منه كل الفاعلين المرتبطين بالنظام الاقتصادي، وهو ما نستشفّهُ من التفسير الغرامشي الجديد. لكنّ عندها، سيشهد هذا المجتمع المذكور إمكانياته وقد ذابت كالثلج تحت أشعة الشمس. وتقتصر على تحالفات فاعلين، دائمة إلى حد ما، وفعالة نوعاً ما، تجتمع على موضوعات غير محدَّدة، وغير مستقرة (كالبيئة، وحقوق المرأة، وما إلى ذلك). وهي المعضلة التي طرحها بوزان[426]. فإما أن نقف عند قيم أخلاقية صارمة، كتلك التي عرضها كل من أوليفيرا وتاندون، أو حتى فالك، ليس بهدف تحقيق التعايش فحسب، بل من أجل العمل بشكل مشترك على حل المشكلات التي تطرح نفسها على الجميع، وسنكون أمام التعامل مع "مجتمع صلب"، متجانس إيديولوجياً، لكنه محدود من حيث الكم والمكان، أو نقبل بأن القيم المشتركة ضعيفة من حيث العدد والإلزام، علماً أن تعايش الفاعلين هو الهدف الأول، وفي هذه الحالة يمكننا تصور مجتمع واسع إن لم يكن عالمياً، لكنه غير متجانس، والتفاعل فيه ضعيف، وقابل للتعبئة. ويبقى الخيار بين الطائفة والجماعة غير واضح المعالم. وبما أن الخيار الأول بالغ العمومية، فلن يكون قادراً على تأسيس مفهوم عملياتي حقيقي. أما الثاني، إن لم يثر أبداً اعتراضاً مبدئياً (على اعتبار أن المجتمع ليس سوى مجموعة علاقات)، فهو يشكو من نقص في الدقة، ويطرح مشكلة الكيفية التي يعمل بها، كما يطرح مشكلة الكيفية التي سيتم ضبطه من خلالها. هل بفضل الإنترنت، أم "القمم الموازية"[427] التي يقوم المجتمع المدني العالمي على تنظيمها؟. فيما يتعلق

(426) Barry Buzan, From International to World Society 0?, op. cit. , p. 59 et p. 143-160.
(427) John Naughton, «Contested Space: The Internet and Global Civil Society», Global Civil Society 2001, op. cit. , p. 154-162.

بالإنترنت[428]، رأينا أنه لم يكن علينا المبالغة في تقدير قوته التعبوية، وأن تحويله إلى رأي عام عالمي يؤدي إلى ثرثرة كونية تحت المراقبة. أما بالنسبة للقمم الموازية، فقد تحوّلت إلى مكان لصراع المصالح الشخصية بين الثوريين، والإصلاحيين، ومحازبي نقد العولمة، من دون طرح أي نماذج جديدة ملائمة لتنظيم العالَم. ويبقى الخطاب حول المجتمع المدني العالمي مجرد خطاب، مناهض للدولة، كما هو مناهض للسوق[429]. إضافة إلى صعوبة تعريف المجتمع المدني العالمي، تبقى المشكلة التي لم تجد لها حلاً في كل الدراسات التي يمكن الاطلاع عليها، وهي مشكلة قياس الظاهرة، والتقدير الصحيح لحجمها. فما الذي نعنيه تماماً بالدولي، والإقليمي أو العالمي؟ ما كمية التدفقات، وما عدد الأشخاص المعنيين في كل تسوية، والأوراق المالية émission، ونوع العملية التجارية؟ نعرف أن الجهل غالباً ما يؤدي إلى المبالغة. وعدم الوضوح الذي يتسم به مفهوم المجتمع المدني العالمي يفسِّر سبب وقوف دعاة التوجه العابر للحدود أولاً عند تصور التدفقات والشبكات. أخيراً، إذا ذابت المجتمعات الوطنية في العولمة، ما الضمانة بألا يحل مبدأ **اللهم نفسي** self help الفردي محل مبدأ **اللهم نفسي الجماعي**؟

من المجتمع المدني العالمي إلى الديمقراطية العالمية

على الرغم من هذه التحفظات والانتقادات، يعتقد جان شولت Jan Scholte، أن المجتمع المدني العالمي انخرط في تحريك الحوكمة من خلال تدخله في مستويات مختلفة من الضبط المتنقّل، من المحلي إلى العالمي مروراً بالإقليمي، والوطني، وأنه غيّر تصورات التضامن عبر زيادة "تنوّع الهويات التي تبني العمل السياسي بين الدول وفيها في الوقت نفسه". وانطلاقاً من هنا، فإن مفهوم المواطَنة الذي يبدو "إطاره ذو البُعد الواحد" [أي، بُعد الجنسية القانونية] محدوداً في عالَم يتكوَّن من هويات وولاءات متعدِّدة"[430]. ويختتم بقوله: إن المجتمع المدني، قد فتح بذلك فضاءات جديدة من الديمقراطية، حتى وإن كان واعياً بأن هذا المفهوم "ليس فاضلاً بطبيعته" ويعج بالانحرافات التي سبقت الإشارة إليها. ويشترك في هذا التفاؤل كل أولئك الذين يميلون إلى الاعتقاد بأن توسع المجتمع المدني العالمي يشكِّل الأساس الحتميّ لقيام الديمقراطية. وقناعتهم هذه مصدرها "الوعي المشترك بوجود مجتمع بشري على صعيد العالَم" استشعره مارتن شو Martin

(428) John Naughton, «Contested Space: The Internet and Global Civil Society», Global Civil Society 2001, op. cit. , p. 154-162.
(429) Maxime Haubert, «L'idéologie de la société civile», in Les Sociétés civiles face aux marchés, (Maxime Haubert et alii), Paris, Karthala, 2000.
(430) J. A. Scholte, op. cit.

Shaw لدرجة يعتبر معها أن العامل "العالمي" يشكّل اليوم مرجعاً لأي تفكير حول العامل الاجتماعي، والعلاقات البيدولتية بوصفها بيفردية interindividuelles، من جهة، ومن جهة أخرى أن "الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحتا قيمتين عالميتين يمكن للأفراد والجماعات اللجوء إليهما إذا اقتضت الضرورة، بمعزل عن المؤسسات الوطنية الدولتية أو للعمل ضدها"[431]. وهو ما يستحق الاستنساب، على الأقل. فبينما، أولاً، يمكن الشك في أن لا حل لأي مشكلة سياسية - اجتماعية إلا أن يكون عالمياً، وأن ليس ثمة خيار، على الأقل، على الصعيد الإقليمي، فمن الصعب، ثانياً، تصور كيفية عمل ديمقراطية ما إذا وجدت نفسها خارج إقليمها، أو وجود ديمقراطية من دون تصور إقليمي. اللهم إلا إذا اعتمدنا، لكنْ من دون أي ضمانة، على رجال الشبكات، لأننا عندها سنكون مدعوين للاعتقاد أنه بمقدار ما تغيب الدولة تزداد الديمقراطية. لكن هذا ليس رأي آخر المؤمنين بحتمية "الثورة العالمية العالمية"، وهو دافيد هيلد David Held، الذي وضع نموذجه حول "الديمقراطية الكوسموبوليتية" على أساسين، الأول أساس بيدولتي، والثاني بيمجتمعي intersociétal[432]. أي اقتران منظومة جيو-حوكمية géogouvernance تقوم على منظمة الأمم المتحدة، بعد إصلاحها بشكل عميق، وعلى جيو-ديمقراطية géodémocratie يفترض أنها تضبط السوق العالمية من خلال الشبكات. كما ينبغي أن يترافق مبدأ استقلالية الفرد الذي يدعم فكرة الديمقراطية العالمية بمبدأ المسؤولية. إذ، من دون فتح نقاش حول الديمقراطية، ليس مكانه هنا، لا بد من الاعتراف بأن الديمقراطية لا تلغي علاقات القوة (لأنها اكتفت بإبعاد العنف والإكراه المادي عن الحياة السياسية فقط)، وأنها تدور شيئاً فشيئاً، ولاسيما في صيغتها التشاركية المعمول بها في أوروبا، حول المواجهة بين المطالبات الفردية والحرفية التي لا تعرف المنفعة العامة. على الصعيد العالمي، لا يمكن مزاوجة الاعتماد المتبادل للفاعلين ولامبالاتهم إزاء بعضهم بعض، كما توقّع سيميل Simmel حدوثها، إلا بفتح السبيل أمام "عصر وسيط جديد". وهو خطر حذر هيلد Held منه[433]. وبانتظار ذلك العصر، كما يقرُّ هيلموت أنهيير Helmut Anheier، في خاتمة الكتاب الذي شارك في الإشراف عليه، فإن المجتمع المدني العالمي (ومعه الديمقراطية العالمية التي يفترض أن تنشأ عنه، يبقى مفهوماً معيارياً، أو بمنزلة

---

(431) Martin Shaw, Theory of the Global State. Globality as an Unfinished Revolution, Cambridge, Cambridge University Press, 2000, p. 11, p. 178-179, et p. 167.
(432) David Held, Democracy and the Global Order. From the Modern State to Cosmopolitan Governance, Cambridge, Polity Press, 1997, p. 267-286.
(433) Ibid. , p. 140.

انتظار تجديد لفكر روسو néorousseauiste، أو فكر كانط néokantienne[434]. وقد يبقى كذلك فترة طويلة، بسبب الشكوك التي تجعل السكان، والثقافات، والبيئة، تنيخ بثقلها على الوحدة المفترضَة للبشرية.

ب - تأثير الحالة السكانية: الهجرات والشيخوخة

إن مسألة معرفة ما إذا كان مجتمع عالمي، بالمعنى الذي يعطيه إياه بوزان Buzan، أو مجتمع بصدد الانبثاق، يمكن أن يوضع قريباً فوق الرف في قسم الأشياء السياسية غير الواضحة، بسبب الحقائق الديموغرافية التي تترسَّخ، لكنها تبقى في المحصلة مسألة أكاديمية تماماً. في الحقيقة، قد تكون مسألة السكان حجر عثرة أمام العملية القادرة على تحقيق إحدى تلك الحقائق. في هذا الموضوع، تعدُّ المحصلة التي وضعتها الأقسام الاقتصادية لأحد المصارف الفرنسية الكبرى من أكثرها إثارة للقلق، وذلك لعدة أسباب[435]. فـ"الصدمة السكانية" التي يتحدث عنها – وهي غير مفاجئة لنا[436]، ولاسيما أنها تتداخل مع أزمات أخرى- ستجعلنا، بعد أربعين عاماً، غير قادرين على التعرف إلى كوكبنا. لا شك في أن شبح الفيض السكاني العالمي الذي سبَّبه الانفجار السكاني في القرن العشرين يبتعد عنا بسبب البطء غير المتوقَّع في النمو السكاني العالمي (بعد أن ازداد عدد السكان بنسبة 150٪ منذ عام 1950، سيشهد تزايداً نسبته 50٪ "فقط" من الآن وحتى عام 2050). لكنَّ القنبلة المؤقَّتة، التي اكتشفها نادي روما وعلماء مختلفون في مجال السكان، لم يتم تفكيكها بعد. بسبب (تنظر التقديرات الأخيرة التي وضعها البنك الدولي في عام 2007) نتائج جمود حركة السكان (الزمن الذي تعيشه الأجيال، ومن ثم تلاشيها) الذي يؤدي إلى أن آسيا ستسهم بنسبة 51٪ من نمو السكان في العالَم من الآن وحتى عام 2050، وكذلك بسبب الانفجار السكاني المستمر في البلدان الأقل تطوراً، في أفريقيا على نحو خاص (تسهم هذه القارة بما نسبته 38٪ من النمو السكاني العالمي في المستقبل). ومن دون الدخول الآن في الاعتبارات الجيو سياسية، فوفقاً للمؤشرات الحالية فإن هذا التزايد سيصل، عند مطلع عام 2030، إلى 5 مليارات ساكن مديني، ومثله من سائقي السيارات والمسافرين في الطائرات، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40٪، والطلب على الطاقة بنسبة 75٪[437]. لن يكون التباطؤ السكاني

---

(434) H. Anheier, op. cit. , p. 224.
(435) Véronique Riches-Flores, Fréderic Prétet, Démographie mondiale: les 1001 facettes d'un choc annoncé, Paris, Société générale, mai 2007.
(436) Gérard Dussouy, Quelle géopolitique au XXIe siècle ?, op. cit.
(437) V. Riches-Flores, F. Prétet, op. cit. , p. 37.

ملموساً إلا في النصف الثاني من القرن [الحادي والعشرين]، ومعه النتيجة المُعَمَّمة، لكنْ غير المتكافئ، للشيخوخة. وبانتظار ذلك اليوم، بينما يبقى سكان البلدان المتطوِّرة على حالهم، فإن سكان البلدان الأكثر فقراً قد يزيد على التضاعف حتى عام 2050، ليصل إلى 1.7 مليار نسمة. مسألة العدد، التي وضعها ريمون آهارون Raymond Aron في مقدمة تفكّراته حول العلاقات الدولية، ستصبح، بأوجه مختلفة، أساسية خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة. ومعها التشريعات régularités الأخرى (سنتجنّب الحديث عن "قوانين" لأنه ليس هناك في الديموغرافيا السياسية أكثر من وجوده في العلوم الاجتماعية الأخرى) التي سيتمخّض عنها تاريخ الشعوب (من حيث تنظيمها، وفروقات différentiels النمو، وتنافرها، وتعايشها، وتداخلاتها الثقافية، وصراعاتها)، قد تهدم كل ما هو اليوم بمنزلة مقدمات لنشوء المجتمع العالمي. تَطرح مسألة الديموغرافيا نفسها بوصفها المسألة الكبرى التي تشغل القرن الحادي والعشرين، ولاسيما بالنسبة لأوروبا التي يمكن لأفريقيا أن تجرها إلى الهاوية بعد هذه الهجرات المنفلتة من عقالها.

متغيّرات سكانية بالغة التأثير

إن عدد سكان العالَم الذي كان يبلغ مليار نسمة تقريباً في عام 1900، قد ارتفع إلى 2.5 مليار في عام 1930، وإلى 3 مليارات نسمة في عام 1990، و6.5 مليارات في عام 2005. أي إن عدد الولادات خلال العقد الأخير من القرن العشرين بلغ 100 مليون ولادة في السنة. بالنسبة للمستقبل، تستند التقديرات إلى انخفاض معدل الإنجاب إلى طفلين للمرأة الواحدة حتى عام، أي 9.1 مليارات نسمة بالنسبة لمجمل السكان 2050. لكنْ إذا بقي معدل الإنجاب على ما هو عليه حالياً، أي 2.6 طفل للمرأة الواحدة فإن عدد سكان العالَم سيصل إلى 10.5 مليارات نسمة في عام 2050. في المقابل، تبعاً لفرضية منخفضة basse، إذا كان معدل الإنجاب 1.5 طفل للمرأة الواحدة فسيكون عدد سكان العالَم 7.7 مليارات نسمة. الحقيقة أنه ينبغي أن تخضع التقديرات، بشكل مستمر، إلى تعديل وتصحيح في ضوء المعطيات الجديدة، إذ يتضح، على المدى الطويل، أن العوامل الأساسية، المعمول بها في وضع هذه الحسابات يمكن أن تشهد تغيّرات غير متوقَّعة. وهو ما حدث إبان الربع الأخير من القرن العشرين، حيث حدث تباطؤ غير متوقَّع في معدل النمو السنوي لسكان العالَم، حيث انخفض إلى 2٪ في سنوات الستينيات، وإلى 1.7٪ في الثمانينيات، ثم إلى 1.57٪ في العقد التالي، ليبلغ 1.4٪ قبل نهاية عام 2000 بقليل. وهو ما يعني أن الفترة الانتقالية السكانية كانت أقصر من المتوقَّع في بلدان الجنوب، باستثناء

أفريقيا، حيث بقي معدل الانجاب مرتفعاً (5 أطفال للمرأة الواحدة وسطياً) حيث كان ينبغي أن يستمر الازدياد، وفي الشرق الأوسط الذي يبلغ عدد سكانه اليوم 326 مليون نسمة، فمن المنتظر أن يتضاعف هذا الرقم بعد عشرين عاماً. في عملية كبح التزايد العالمي، يتضح أن الانخفاض الذي لا سابق له في الإنجاب الصيني (5.8 أطفال في عام 1970، مقابل 1.3 حسب آخر الأرقام الرسمية الصينية، و1.8 حسب الأمم المتحدة) كان حاسماً. لدرجة أن الصين التي سيبلغ الرقم الأقصى لعدد سكانها، البالغ حالياً 1.5 مليار نسمة في عام 2019، ينبغي أن يشهد انخفاضاً مذهلاً، حيث سيفقد كل جيل، بعد عام 2050، 30٪ من أبنائه.. بطبيعة الحال، شهدت بلدان أخرى نامية انخفاضاً كبيراً في معدلات نموها السكاني، مثل تركيا التي هبط المعدل فيها إلى ما تحت عتبة التجديد، أي 2.1 طفل لكل امرأة. وكذلك الحال بالنسبة للبنان، وإيران، وعدة بلدان آسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند)، وحتى المكسيك التي يتجه سكانها نحو الشيخوخة بأسرع مما هو عليه الحال في الولايات المتحدة. يعود سبب هذا التغيّر، بشكل أساسي، إلى أن أغلبية البلدان المعنية اعتمدت سياسات رقابية على الولادات، ظلت بلدان العالَم الثالث ترفضها زمناً طويلا. فنجم عن ذلك وعي أسهمت فيه، من دون شك، المؤتمرات الدولية التي نظّمتها الأمم المتحدة لبحث موضوع السكان، سواء في بوخارست (1974)، ومكسيكو (1984)، والقاهرة (1994). ونظراً لأهمية هذا الانفجار السكاني، في تغيير خريطة الشعوب (عدداً وعمراً)، فسيغير التوازنات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والثقافية في العالَم[438]: الذي ستكون أهم مكوّناته الأربعة هي "انفجار صيني - هندي"، و"مقاومة أميركية"، و"تلاشٍ أوروبي" و"تورط أفريقي"[439]. وينبغي على الأوروبيين، بنحو خاص، إدراك أن حيويتهم المتراجعة، وشيخوختهم لن تبقى من دون نتائج سلبية. فبينما كانوا يمثّلون 15٪ من سكان العالَم في عام 1800، لن تتجاوز هذه النسبة أكثر من 6.5٪ بين عامي 2020-2025. في ضوء التاريخ الحديث، مع أنه لا يمكننا اختزال التأثير بالعدد، لا يسعنا إلا ملاحظة التوازي بين تراجع أوروبا السكاني، بتراجع دورها في العالَم. وقد سبق للفروقات différentiels السكانية في النصف الثاني من القرن العشرين أن أدت إلى تغيرات بالغة الأهمية. ففي عام 2050، سيكون تعداد آسيا 5.2 مليارات، وأفريقيا 1.8، و809 ملايين في أمريكا اللاتينية، و623 مليوناً في أوروبا، و392 مليوناً في أمريكا الشمالية، و49 مليوناً في أوقيانوسيا، من أصل إجمالي سكان العالَم الذي سيبلغ آنذاك 9

(438) Cf. «L'espace démo-politique mondial», G. Dussouy, ibid. op. cit. , p. 129-161.
(439) V. Riches-Florès, F. Prêtet, op. cit. , p. 24-27.

مليارات نسمة. وسيترتّب على تغيّر الخريطة الديموغرافية العالمية عاقبة ذات طبيعة دبلوماسية. في الوقت الراهن، يحتكر الغربيون واليابانيون توجيه المؤسسات الدولية في الميادين الاقتصادية. إذ إن أربعة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ينتمون إلى الغرب مقابل واحد آسيوي، أي الصين. ويزداد هذا الخلل وضوحاً في المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي FMI، والبنك الدولي، اللذين يسيطر الغربيون عليهما بشكل كامل. لذلك يصعب على بلدان تزداد أهميتها من حيث عدد السكان والناتج الصافي المحلي، أن تستمر في قبول بقاء تمثيلها متدنياً في المنظمات الدولية حيث تُتَّخذ القرارات التي تعنيها بشكل مباشر.

إنَّ انخفاض الإنجاب المسجلة خلال السنوات الأخيرة، في كل مكان تقريباً، لن تمنع اختلاف المسارات السكانية في عدة مناطق من العالَم. فعدد سكان أفريقيا تضاعف خلال خمس وعشرين سنة، من 400 مليون في عام 1976 ليبلغ 800 مليون في عام 2000. وسيتجاوز العدد حد المليار نسمة بين عامي 2010 و2020. أما في أوروبا، فإن الانكماش السكاني في عزّه، وقد حافظت ألمانيا على أدنى مستوى إنجاب منذ فترة بعيدة (1.39 في عام 1977) قبل أن تحل إيطاليا محلها (1.33 في عام 1988)، واليوم اسبانيا (1.07). أما فرنسا وإيرلندا فهما الأقل حظاً (1.8). واليابان أيضاً في موقع سيئ (1.3 طفل لكل امرأة)، إذ ستشهد قريباً انكماشاً سكانياً، فتفقد ربع سكانها البالغ 127 مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة. وقد دَفع هذا الاتجاه أحد اقتصادييهما إلى توقع بدء تراجع الاقتصاد الياباني مع عام 2009، وفي عام 2030، سينخفض العائد الوطني الياباني بنسبة 15٪. في عام 2050، قد تجد اليابان نفسها في آسيا، وقد تحوّلت إلى قوة إقليمية ثالثة بعد أن أصبح صافي ناتجها المحلي 5٪، مقابل 9٪ للهند، و18٪ للصين"[440]. هناك ثمة نتيجة ثانية هي إعادة توزيع موارد النمو العالمي لأنه "إذا بقيت إنتاجية العمل ثابتة بالنسبة للفرد، ومن دون زيادة في معدل المشاركة، فإن توزيع الناتج المحلي الصافي PIB العالمي سيتغيّر بشكل ملموس بسبب الاتجاهات الديموغرافية لمختلف القارات"[441]. أي، حسب هذين الاقتصاديين، تم تسجيل أكثر من 8 نقاط لآسيا، وأكثر من 4 نقاط للولايات المتحدة، وأكثر من نقطة لأفريقيا، وأقل من 12 نقطة لأوروبا! ولاسيما أن ازدياد عدد الشباب يبقى شأن بلدان الجنوب، حيث يمثِّل الشباب دون سن الخامسة عشرة تقريباً نصف عدد السكان الإجمالي، مقابل الربع أو أكثر في البلدان المُصَنَّعَة. علماً، أن "السكان الشباب من 0 إلى 10

(440) Ibid. , p. 24.
(441) Ibid. , p. 22.

سنوات لن يزداد تقريباً على الصعيد العالمي من الآن وحتى عام 2050 [...] وسيبقى في حدود 1.6 مليارات تقريباً في البلدان الأقل تطوراً، على اعتبار أن نمو الشباب الأفريقي يعوض تراجع عدد السكان من الشباب اللاتينيين - الأمريكيين والآسيويين"[442].

إن الخلل الناتج عن الفرق في الأعمار يثير الشكوك بمقدار ما يثيره العدد. إنه يطرح مسألة توزيع قوة العمل وامتلاكه، الذي لاحظنا تضخم قوامه لدى كل شعوب العالَم الثالث. وقد برزت أعراض مثل هذه الاختلالات في بعض مناطق العالَم، مثل منطقة المتوسط، كما يقول بول شانيولو Paul Chagnollaud[443]. الفرق الذي يفصل البلدان الأوروبية عن بلاد الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، سواء من ناحية الديموغرافيا، أو من الناحية الاجتماعية، توضحه بعض الأرقام. فبين عامَي 1999 و2010 من المتوقع أن يزداد عدد سكان بلدان المغرب الثلاثة (الجزائر، المغرب، وتونس) من 39 مليوناً، إلى ما يقارب 90 مليون نسمة، أي بمعدل 50٪، بينما في الفترة نفسها، لن تبلغ الزيادة في بلدان الشمال المشاطئة للمتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا) سوى 5 ملايين نسمة، أي سيصبح العدد 157 مليوناً بدلاً من 152.5 مليون نسمة، أي بمعدل زيادة قدره 4٪. وهذا يترافق مع اختلافات كبيرة في بنية عمر السكان: في المغرب: إذ تمثّل فئة من تقل أعمارهم عن 15 سنة ما يقرب من 40٪ من السكان في عام 1990 (37.8 في تونس؛ 43.6 في الجزائر، 40.8 في المغرب)، بينما في البلدان الأوروبية المذكورة، تمثّل هذه الفئة العمرية 20٪ أو أقل (فرنسا 20٪؛ اسبانيا 19.8٪؛ إيطاليا 16.4٪). باختصار، فئة السكان الشباب في جنوب البحر المتوسط هي أكثر تقدُماً في العمر من سكان الضفة الأخرى. لكننا نتوقع اتساع الهوة الاقتصادية التي تفصل اليوم بين الضفتين.. لقد قدَّم البنك الدولي توقعاً لنمو الناتج المحلي الصافي من الآن وحتى عام 2020 حول بلدان المشرق والمغرب، والاتحاد الأوروبي على أساس فرضية ازدياد الناتج المحلي الصافي من 3 إلى 5٪ في العام. وهذا يعني زيادة في الدخل الكلي للشخص، بين عامَي 1990 و2010، مقداره 100 دولار للمشرق (ازدادت من 840 إلى 940)، و340 دولاراً للمغرب (من 1410 إلى 1750 دولاراً) و8000 دولار للاتحاد الأوروبي (من 16000 إلى 24800 دولار). إن نتائج مثل هذه الحالة سيتم الإحساس بها بأشكال متعددة، سواء في المجتمعات المعنية، أم في تلك القريبة منها، أي المجتمعات الأوروبية، كما يقول شانيولو Chagnolleau. إذا نظرنا إلى ما وراء أفريقيا فإننا سنشهد تغيراً بين جنوب المتوسط وشماله، علماً أن الأول كان

---

(442) Ibid. , p. 11.

(443) Jean-Paul Chagnollaud, Relations internationales contemporaines. Un monde en perte de repères, 2ème édition revue et augmentée, Paris, L'Harmattan, 1999, p. 116-118.

دائماً عبر التاريخ، آهلاً بالسكان أكثر من الثاني (في عام 1830 كانت الجزائر تعد 3 ملايين نسمة في مقابل 33.5 ملايين نسمة في فرنسا). وقد تتسارع تدفقات الهجرة بالشكل الذي هي عليه اليوم بشكل آلي. أما بالنسبة لروسيا، فتتراكم فيها مؤشرات سلبية (تراجع عدد الولادات، زيادة الوفيات: كانت الوفيات ضعف الولادات في عام 2003؛ والشيخوخة؛ والفقر السكاني: تقول الفرضيات: إن عدد السكان سيقل بمقدار 131 مليون نسمة في عام 2040 بدلاً 102 مليون، أي 100 مليون في عام 2050، بدلاً من 143 مليوناً في عام 2006)، وهو ما سيؤدي، حسب جان - كلود شينيه Jean-Claude Chesnais، إلى فراغ، ومن ثم إلى خلل خطر في قلب أوراسيا[444]. وبرأيه أن علاقة الروس بفضائهم (وهي علاقة بالغة الأهمية، يُنظر الجزء الأول) ستتغيَّر لهذا السبب. ولأنها ستصبح فائضة الأبعاد قياساً بإمكانياتها البشرية والمالية (استخدام المصادر وتجهيز البنى التحتية) فإن اتساع إقليمها سيتحوّل إلى عجز. في الوقت نفسه، فإن نقص سكان سيبيريا، وعدم القدرة على الإمساك بها سيحرِّك الأطماع، وأولها أطماع الصين. وستفسد الأزمة الديموغرافية بشكل كبير عملية تجديد القوة الروسية، وقد تحدث تغييراً في جغرافيتها.

الهجرات، والشتات، وعدم التجانس

الهجرات الدولية ليست جديدة، لكنَّ حجم التدفقات التي حسبت في العقود الأخيرة تتجاوز بشكل واضح، تلك التدفقات التي خرجت من أوروبا إلى الولايات المتحدة، أو إلى مناطق أخرى في العالَم إبان القرن التاسع عشر حيث غيَّرت بنى النظام العالمي، وستستمر في تغييره أيضاً. الحقيقة، إن عدد المهاجرين الدوليين الذي كان بمقدار 75.9 مليون مهاجر في عام 1960، قد بلغ 100 مليون في عام 1980، و147.9 مليون في عام 2000[445]. وقد توازت هذه الهجرات مع العولمة الاقتصادية، لأنها أتاحت توسع السوق. وأدى تدمير البنى التقليدية للحياة اليومية، وتحويل قسم كبير من السكان إلى طبقة عمالية في عدد كبير من المناطق، والاستثمار الأجنبي إلى حركة الأفراد، غالباً نحو الدول التي كان يأتي منها رأس المال[446]. لهذا ازداد عدد المهاجرين إلى البلدان المتطوِّرة بأكثر

(444) Jean-Claude Chesnais, La Population du monde: géants démographiques et défis internationaux, Paris, Puf, 2003.
(445) Unhcr, The State of the World's Refugee, chap. 1, «Current dynamics of displacement», Oxford, Oxford University Press, 2006, p. 12.
(446) Hélène Pellerin, «New Global Migration Dynamics», Globalization, Democratization and Multilateralism, sous la direction de Stephen Gill, New York, Macmillan/United Nations University Press, 1999, p. 108.

من الضعف خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، من 48 مليوناً في عام 1980 إلى 110 ملايين في عام 2000، لدرجة أن هذه البلدان استقبلت ما نسبته 63٪ من هؤلاء المهاجرين[447]. ومنذ أن تباطأ النمو في بلدان الثلاثي triade الغنية [الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان]، لم يعد ينظر إلى هذه الهجرة بعين الرضا، لكنْ بعد التراجع الاقتصادي بين عامَي 1992 و1997 استعادت الهجرة زخمها[448]. وقد لُوحظ أن هذه الهجرة تتسم، بنحو خاص، بوجود إرادة انتقائية لدى المهاجرين، فبرز مفهوم "خطر الهجرة risque migratoire" الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات وقائية préservation. إن السعي إلى العمل، وتحسين شروط الحياة سبب أولي يدفع ملايين الناس إلى الهجرة من بلدانهم. فحوالي 4 ملايين من المهاجرين الجدد دخلوا بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، بشكل دائم في عام 2005، أي بزيادة قدرها 10٪ بالنسبة لعام 2004. ومن ثم، فإن الضغط الديموغرافي الجنوبي على الشمال لن يتوقف. على الأقل، مادامت أجور السفر الطويل ستبقى رخيصة وفي متناول أيدي الجميع. ويُضاف إلى السبب الاقتصادي سبب غير إرادي يدفع باللاجئين المطرودين من بلدانهم إلى الهجرة بسبب الحرب، أو القمع السياسي. ففي عام 1950، بلغ عدد هؤلاء، حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 1.3 مليون لاجئ، وارتفع هذا العدد إلى 8.2 ملايين في عام 1980، ثم ازداد في عام 2007 ليبلغ 21 مليون لاجئ[449].

تعدُّ الهجرات الدولية عامل تغيير بالنسبة لبلدان الانطلاق وبلدان الاستقبال. فبالنسبة للأولى تعد البلدان الثانية مصدراً للعائدات. في عام 2006 قدر البنك الدولي أن إجمالي المبالغ المحولة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بلغ 207 مليارات دولار[450]. وبهذا فهي تخفّض مستوى الفقر، وتشجِّع التغيّر الاجتماعي والثقافي، حينما يعود المهاجرون إلى بلدانهم بعد أن تلقوا تأهيلاً تقنياً أو عالياً. كما يحمل المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية أفكاراً جديدة، وينشئون فيها شركات، يمكنها أن تحدث فيها تغيّرات اقتصادية وسياسية. لكنْ يبقى اتخاذ قرار العودة صعباً، حينما تعني هذه العودة العمل بأجر أقل. بالنسبة لبلدان الاستقبال، كان الهدف الأساسي للهجرات سد العجز من الأيدي العاملة غير المؤهّلة في القطاعات التي تخلّى عنها أبناء البلد. والأشياء تتطوَّر مادام المهاجرون يجتازون الطريق نحو الوظائف المؤهِّلة (تقنيين، مهندسين، ممرضين،

---

(447) Unhcr, op. cit. , p. 12.
(448) Ocde, Tendances des migrations internationales-édition 2002, Paris, 2003, p. 17.
(449) Unhcr, Publications et statistiques, http: //www. unhcr. ch/pages/publication. html
(450) Banque mondiale, «Migrations et rapatriement de fonds»,

أطباء، الخ...). فعلى سبيل المثال، 18٪ من الأطباء العاملين في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ولدوا في الخارج. وهي النسبة نفسها تقريباً بالنسبة للمهاجرين ذوي التأهيل العالي في مجمل قوة العمل"[451]. لكنّ هذا لا يمنع أن هجرات العمل قد أصبحت قليلة (أقل من 30٪ ممن دخلوا منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) مقارَنة مع لمّ الشمل العائلي، وطالبي اللجوء، والدخولات غير الشرعية. لدرجة أن البعض يرى في هذا التغير، ولاسيما بالنسبة لفرنسا، "هجرة سكانية immigration de peuplement"، أو ما يشبه الاستيطان، إذ حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2001، من أصل 106000 دخول شرعي للأجانب، هناك فقط 9200، أي 10٪ جاؤوا للإقامة لممارسة نشاط مهني[452]، ولهذا فقد أصبح وجود الأجانب أمراً مزعجاً. وحسب دراسة أجراها مجلس أوروبا، جاء فيها إنه "في عام 2003 (المعطيات المستخدمة هنا تعود إلى آخر سنة متوافرة) نحو 23.49 مليون مقيم أجنبي في أوروبا الغربية، أي 5.5٪ من إجمالي عدد سكان هذه المنطقة. في عام 1995 بلغ هذا الرقم 19.5 مليون"[453]. وحسب مصادر أخرى قد يبلغ 32 مليوناً في أوروبا الغربية، أي 9.7٪ من إجمالي عدد السكان، بالمقارنة مع كندا، أي 19٪ من عدد السكان الإجمالي في عام 2000. في أوروبا الغربية "يتوزّع السكان الأجانب بشكل غير متكافئ، حيث تبلغ نسبتهم في ألمانيا 31٪، وفي فرنسا 14٪، وفي المملكة المتحدة 12٪، وبلغت نسبتهم في إيطاليا 9٪. كما أن عددهم كبير في بلدان أخرى عديدة: 1.5 مليون في سويسرا وإسبانيا، وأكثر من 750000 في النمسا وبلجيكا. في أوروبا الوسطى والشرقية، عدد المهاجرين المقيمين بشكل مشروع أقل بكثير. وتأتي إستونيا على رأسها حيث يبلغ عدد الأجانب فيها 270000 نسمة، ثمّ جمهورية التشيك حيث فيها 250000 أجنبي، ويبلغ عددهم في هنغاريا 130000"[454]. وسيتضاعف هذا الوجود الأجنبي بشكل قوي، إذا عدت الهجرة بوصفها رداً على المشكلات التي تطرحها الشيخوخة السكانية للدول الغنية فيما يتعلق بالسكان الفاعلين، وتمويل صناديق التقاعد. إذا لم يستقبل الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين، مهاجرين "سيزداد عدد سكانه في عام 2030، بمقدار 10.875 ملايين نسمة، أما مع الهجرة فسيبلغ 14.855 مليوناً قياساً بعام 2005، أي بفرق – 5.8 بين

---

(451) Ocde, Perspectives des migrations internationales, Paris, 2007, p. 130.
(452) Florian Chardès, La France multiethnique de 2030: force ou faiblesse géopolitique ?, Paris, Collège Interarmées de Défense, 2004.
(453) John Salt, Évolution actuelle des migrations internationales en Europe, Conseil de l'Europe, janvier 2005, p. 13.
(454) Idem.

السيناريوهين"، كما يقول الباحث السكاني سيرج فيلد Serge Feld[455]. وإذا لم تستقبل ألمانيا مهاجرين سيتقلّص عدد سكانها في عام 2020 إلى 23 مليون نسمة مقارنة بعام 1999-2000"[456]. حتى لو أخذنا بفرضية تدفق الهجرة السنوي الذي سيزداد من 700000 خلال الفترة 1995-2000 إلى 900000 نسمة، في عام 2020، ينبغي أن نتوقّع تراجعاً سريعاً في عدد السكان العاملين في أوروبا بعد عام 2015[457]. إزاء مثل هذه التراجعات، وعلماً، حسب فيلد، أن آثار سلوك السكان الفاعلين (معدل النشاط، سن التقاعد، عدد طلبة المدارس) لا يمكنها تعويض الآثار السكانية إلا نادراً (الدانمرك، فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة) وليس تماماً[458]، علماً أن الهجرة بين الأقاليم لا مستقبل لها ("العجوزات السكانية في بلدان الشرق كبيرة وسكانها أقل بكثير عما ينبغي أن تكون عليه، لذلك فهي غير قادرة على سد العجوزات السكانية في الغرب")، لتحقيق استقرار معدل تبعية (لغير الفاعلين مقارَنة بالفاعلين) السكان الأوروبيين، ومن ثم ينبغي الاستعانة بالهجرات الكثيفة من خارج أوروبا[459]. لقد طُرحت سيناريوهات بدت غريبة، لأنها لا تأخذ بالحسبان نتائجها السياسية، كالسيناريو الذي طرحته الأمم المتحدة في عام 2000، القائل أنه ينبغي أن يكون هناك إجمالي من المهاجرين قدره 674 مليون مهاجر بين عامَي 2000 و2050، أي 13 مليون مهاجر في السنة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي. مهما يكن من أمر، فإن التضخم المتوقع في عدد المهاجرين الفاعلين سيُترجم من خلال تعزيز الشتات القائم، وتأهيل الشتات الجديد، ومن ثم من خلال خلق تجانس، وسيزيد الإشكاليات بين السكان.

ما من شتات إلا سببه الهجرة، بل هو أكثر من تراكم من الأفراد بعيداً عن فضائهم الأصلي. الحقيقة، إنه ينسجم مع معايير أساسية يقوم عليها كما يقول ميشيل برينو Michel Bruneau: "إنه الوعي بالمطالبة بهوية إثنية أو وطنية؛ وجود منظمة سياسية، أو دينية، أو ثقافية للجماعة المشتّتة (غنى الحياة التشاركية)؛ وجود احتكاكات مختلفة الأشكال، حقيقية أم متخيَّلة، مع الأرض، أو البلد الأصلي"[460]. ويشير هذا الجغرافي، إلى أنه حينما يستقر المهاجرون في بلد الاستقبال فهم لا يشكّلون شتاتاً عفوياً. فقبل هذا ينبغي أن ينظّموا أنفسهم، ويَعُوا خصوصيتهم التي تميِّزهم عن المجتمعات المستقبلة. وهو

(455) Idem.
(456) Ocde, Tendances des migrations internationales-2002, op. cit. , p. 118.
(457) Ibid. , p. 114.
(458) Ibid. , p. 114.
(459) V. Riches-Flores, F. Prétet, Démographie mondiale, op. cit. , p. 54.
(460) Michel Bruneau, Diasporas, Gip Reclus, Montpellier, 1995, p. 8.

ما يحدث حينما تبرز من بينهم نخبة تجارية، أو فكرية، أو حينما يفرض رجال دين قيادتهم، ويقومون بتشكيل طائفتهم، وهو ما نراه اليوم لدى الهجرة المسلمة. وهذا يحدث "في صميم الديمقراطيات الغربية"، حيث يعود الشتات إلى الظهور، ويشهد تطوراً لا سابق له، على اعتبار أن "عدم التجانس العرقي يتجه إلى التزايد مع الهجرات، وفشل سياسات الدمج من نمط melting-pot الأميركي، وcreuset الفرنسي"[461] [أي البوتقة].
كلما ازداد عدد الجماعات تزداد صعوبة دمجها، بسبب ما تتيحه لها وسائل الاتصالات الحديثة من روابط تصلها ببلدانها الأصلية، والتبادل مع أولئك الذين انتقلوا من أوطانهم. هنا، ليس من المدهش، أن يكون عدم التجانس العرقي والثقافي مصدر قلق بالنسبة لبعض الدول الأوروبية، ولاسيما حينما تُصاب بالإرهاب الدولي.

ففي إنجلترا صدر إعلان رسمي يلحظ وجود 16 جماعة "عرقية" تندرج في خمس فئات كبرى: **بيض** (بريطانيون: 85.8٪، **بيض آخرون**: 4.1٪)، **سود** (2.6٪)، **آسيويون من غير الصينيين**: (6.1٪)، **خليط** Mixed (%1.4)، **صينيون أو غيرهم**"[462]. في الولايات المتحدة، حيث وُضع هذا النمط من التصنيف منذ عدة سنوات، فإن عدم التجانس المتزايد بين السكان، مع تناميهم المستمر وشيخوختهم، يشكّل أحد الاتجاهات القوية للسنوات القادمة[463]. بما أن المجتمع الأميركي كان ثنائي العرقية، وأصبح متعدّد العرقيات، ولأنه يتميَّز بوجود أقليات ترفض الاندماج، كتلك التي أصولها آسيوية، ولأن تدفق المهاجرين اللاتينيين مستمر يجذّر اللغة الاسبانية في الولايات المتحدة[464]، فقد يَطرح هذا الأمر مزيداً من المشكلات. في الحقيقة، إن النتائج المتشائمة للدراسات التي أجراها الباحث السياسي روبرت بوتنام Robert Putnam، منذ عام 1995، ولم ينشرها بعد تفكير عميق إلا في عام 2000، والتي حسبها يشكّل التنوّع العرقي مصدراً للحذر بين الأفراد، ويُولّد، على الأقل ثقافة تتميز باللامبالاة[465]، التي تؤكّدها تحقيقات المؤسسات العاملة لمصلحة التعددية الثقافية مثل New America Media[466]. بوتنام الذي شعر

(461) Ibid. , p. 17.
(462) Laurent Chalard et Gérard-François Dumont, «Des statistiques “ethniques” en Angleterre à la situation en France», Population et Avenir, n° 681, janvier-février 2007, p. 13-15.
(463) Laura B. Shrestha, The Changing Demographic Profile of the United States, Washington, Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006.
(464) Ibid. , p. 26.
(465) Robert Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, New York, Simon and Schuster, 2000.
(466) Robert Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, New York, Simon and Schuster, 2000.

بالضيق من خلاصاته، وانخرط بعد ذلك في العمل على دمج الأميركيين[467] بشكل أفضل، لاحظ الوقائع الرئيسة التالية: 1) بمقدار ما يزداد التمييز العرقي، تضعف الثقة بين الأفراد؛ 2) في أكثر الطوائف تنوّعاً، تقل ثقة الأفراد بجيرانهم؛ 3) في هذه الطوائف نفسها فإن الثقة بين الأعراق ليست أضعف من أي مكان آخر فحسب، وكذلك الثقة بين الأعراق كذلك؛ 4) تقود الثقة إلى الفوضى والعزلة الاجتماعية. وهو ما يؤدي كما يقول هذا الأستاذ في جامعة هارفارد، إلى ذوبان "رأس المال الاجتماعي" (أي، حسب تعريفه، "الشبكات التي تربط بينها أعضاء مجتمع معيّن، ومعايير التبادلية والثقة الناجمة عنها") لمواطنيه، وميلٍ نحو الانطواء على الذات ("يؤدي التنوع إلى الفوضوية والعزلة [...] والناس الذين يعيشون في أماكن متنوِّعة يبدون وكأنهم يختبؤون في قواقعهم، كالسلاحف"، كما يقول).

ومن ثم فإن الانحراف المجتمعي يكمن في تأسيس ثقافة اللامبالاة بين الأفراد والجماعات، كتلك الموجودة اليوم، تقريباً، بين شعوب الاتحاد الأوروبي، والتي تمنعه من أن يكون أمة واحدة بدلاً من أن يجد نفسه إلى جانب ثقافة مغايرة. في الوقت نفسه، فإن وهم التجانس الاجتماعي من خلال الخلط metissage، أو التنوع المتكيّف قد تلاشى. هذه الترابطات، التي قلّلنا من شأنها relativisées حينما أردنا تعميمها على مجتمعات أخرى[468]، قد تعزَّزت باستبيانات حديثة أُجريت في الولايات المتحدة حول الأقليات الثلاث: السوداء، والآسيوية، والهيسبانية. يبدو أن أغلبية كبيرة من الهيسبانيين، والآسيويين يؤمنون بـ"الحلم الأميركي"، بينما 66٪ من السود يرفضونه، ويفضّل 61٪ من الهيسبانيين، و54٪ من الآسيويين، و47٪ من الأفرو-أميركيين التعامل مع البيض، بدلاً من التعامل مع إحدى الجماعتين الأخريين[469]. كما تحدّثت إذاعة New America Media عن العرقية المركزية القوية التي تتميز بها وسائل الإعلام العرقية، التي تبين أن مستمعيها يتوقّعون منها أن تتحدث عن الطائفة ومن أجلها[470].

من المتوقَّع أن تشهد بلدان الاتحاد الأوروبي، على غرار أمريكا الشمالية، تغيّراً في تكوينها العرقي بسرعة كبيرة. ففي فرنسا، يشير مكتب الهجرات الدولية إلى أن "الهجرة

(467) D'une part, Putnam a publié un livre, Better Together, dans lequel il recherche des solutions afin de restaurer la confiance, et d'autre part, il anime dans son université le séminaire Saguaro sur l'engagement civique aux États-Unis.
(468) Robert D. Putnam (editor.), Democracies in Flux. The Evolution of Social Capital in Contemporary Society, Oxford, Oxford Scholarship Online, 2004.
(469) New America Media, op. cit.
(470) New American Media (Nam), «Ethnic Media Take on Race Challenge», op. cit.

الدائمة تمثَّلت، في عام 2000، هيمنة أفريقية واضحة، حيث 59٪ من المهاجرين يأتون من هذه القارة، مقابل 17٪ من أوروبا الشرقية، و13٪ من آسيا، و11٪ من أمريكا". ولاسيما أنه يُضاف إلى إعادة التوزيع الجذري لأصول المهاجرين، مقارنة بما كانت عليه قبل منتصف القرن العشرين، فروقات الإنجاب بين السكان الأصليين، والقادمين الجدد. وهم اليوم يجعلون من ضاحية سين سان دوني Seine-Saint-Denis، أول ضاحية فرنسية يُولد فيها نسبة من الأطفال ذوي الأصول غير الأوروبية أكثر من نسبة المولودين من أصل أوروبي. على المستوى الوطني، قد تكون الولادات العرقية غير الأوروبية بنسبة 30٪. ومن ثم، فإن هذه الفروقات تدعو إلى افتراض أن "المكوِّن غير الأوروبي [...] سيمثِّل في سنوات 2040 أكثر من 50٪ من إجمالي الزيادة الطبيعية للسكان الفرنسيين" وإنه "عند نهاية القرن الحادي والعشرين، سيصبح عدد السكان من غير الأوروبيين أغلبية في بلد ينبغي أن يكون عدد سكانه نحو 78 مليون نسمة"[471]. لا يبدو أن التماهي، الذي تم التخلي عنه عملياً، والذي يفترض في نهايته، غياب أية خصوصية ثقافية، واجتماعية أو أخلاقية، للعناصر التي تنتمي إلى أصول أجنبية، ولا حتى الاندماج intégration، الذي يتوقف عند حدود الدفع إلى التعايش بين طوائف ذات خصوصيات مُعتَرَف بها ضمن التسامح المتبادَل، والمشاركة الفاعلة في المجتمع الوطني، يستطيع امتصاص مثل هذا التغيّر. ففي فرنسا، كما في البلدان الأخرى المتعددة الأعراق، مع أن نُخَبها الجمهورية اعتقدت لفترة طويلة أن المسألة لم تكن مطروحة فيها، فإن عدم تجانس السكان، وانقسامهم إلى طوائف تثير مشكلة ديمومة الأمة، واستمراريتها التاريخية - الثقافية (التي يمكن التنازل عنها حتماً). في الوقت نفسه، فإن تصوّر الآخر الذي يولِّده تزايد تدفقات المهاجرين[472] يشكِّل علامة على النقاش بين التوجه الكوني المتعدد والثقافات، وهو ما سنعود إلى النظر فيه.

الشيخوخة ونتائجها الاجتماعية - الاقتصادية

الشيخوخة ظاهرة تعني سكان العالَم كلهم. فقد ارتفع المتوسط العمري لسكان الأرض من 28 سنة في عام 2005، ليبلغ 38.1 سنة في عام 2050، وقد يبلغ 45.7 وسطياً في العالَم

(471) Ibid. , p. 44.
(472) D'après un sondage réalisé par l'Institut Novartis/Harris Interactive et dont les résultats partiels ont été publiés dans l'International Herald Tribune du 28 mai 2007, les Européens considèrent qu'il y a trop d'immigrés dans leurs pays, à raison de 67% pour les Britanniques, 55% pour les Italiens et les Allemands, 45% pour les Espagnols, contre 32% pour les Français. Le pourcentage est de 35% pour les Américains qui estiment à 43% que l'intégration des immigrés est réussie. En revanche, celle-ci est un échec total pour 50% des Britanniques, 56% des Français et 58% des Allemands.

المتطور، و36.9 سنة في البلدان النامية. لكنّ هذا الأمر سيكون أكثر وضوحاً في أوروبا، ويؤدي إلى نتائج أكثر خطورة. بالفعل، "فبين اليوم وعام 2050، ستزداد فئة السكان من 65 سنة في الاتحاد الأوروبي إلى 25، بمعدل سنوي متوسط نسبته 1.3٪، مقابل فئة الشباب الأقل من 14 سنة. [...] على اعتبار أن انخفاض عدد السكان الأقل من 65 سنة بدءاً بعام 2030، لن تعوضه زيادة عدد الأكبر عمراً، فإن عدد السكان الإجمالي سيبدأ بالانهيار، وهي ظاهرة بدأت بالبروز في 10 بلدان من أوروبا الشرقية المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي"[473]. هذا التغيّر، الذي لن يمر من دون أن يترك بعض خصائصه في القارة العجوز، له أربعة أسباب مرتبطة ببعضها: الإنجاب، وزيادة معدل الحياة، وتكوين التدفقات المهاجرة من حيث العمر، وإرث التطورات السابقة[474]. منذ بداية سنوات الستينيات، استمر نقص الإنجاب ليستقر في الاتحاد الأوروبي المؤلَّف من 25 بلداً، في بداية القرن الحادي والعشرين، إلى نحو 1.4 طفل للمرأة الواحدة (1.94 في فرنسا في عام 2005)، أي مستوى أدنى من ثلث عتبة تجدّد الأجيال* seuil de remplacement[475]. في الوقت نفسه، ارتفع معدل الحياة البالغ 60 سنة بمقدار 15.8 في عام 1960 إلى 19.6 سنة في عام 2002، بالنسبة للرجال، ومن 19.0 سنة إلى 23.8 سنة بالنسبة للنساء[476]. على الرغم من الطابع الشاب للهجرة إلى أوروبا، فإن النسبة إلى السكان ذوي 60 سنة، أو أكثر، الذي كانت نسبته 15٪ في عام 1960، قد ارتفعت إلى 21٪ في عام 2002، بينما انخفضت نسبة الأقل من عشرين سنة من 32.6٪ من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي من خمسة وعشرين في عام 1960، إلى 22.8٪ في عام 2003. هذه الشيخوخة العامة للسكان الأوروبيين تستدعي ملاحظتين:

أولاً، الشيخوخة غير متساوية، فهناك بُلدان تتميَّز بشيخوخة بالغة الوضوح (23٪ من الأشخاص العاجزين في إيطاليا، وألمانيا، واليونان)، وبلدان ترتفع فيها نسبة الشيخوخة (بين 20 و30٪ من الأشخاص العاجزين: في الشمال هناك السويد، وفنلندا، وفي الغرب: فرنسا، والمملكة المتحدة، واسبانيا والبرتغال في الجنوب، والنمسا، وهنغاريا، وبلغاريا في الشرق)، ودول فيها الشيخوخة أكثر اعتدالاً (18 إلى 20٪ من الأشخاص العاجزين) نجدها في الشمال (الدانمرك، ليتوانيا) كما في الغرب (هولندا)، أو في الشرق (رومانيا،

---

(473) Ibid. , p. 45.

(474) Gérard-François Dumont, «Le vieillissement et la "gérontocroissance": définitions, facteurs et types», dans, sous sa direction, Les Territoires face au vieillissement en France et en Europe. Géographie-Politique-Prospective, Paris, Ellipses, 2006, p. 20-21.

(475) Gérard-François Dumont, ibid. , p. 96.

(476) Ibid. , p. 96.

جمهورية التشيك)، أخيراً ثمة استثناءات حيث الشيخوخة في تلك البلدان أقل من غيرها (قبرص، إيرلندا، مالطا، بولونيا، سلوفاكيا)[477]. بعد هذا، ينبغي أن نأخذ بالحسبان أن هذه "الشيخوخة الإحصائية" أو الاجتماعية تقترن بحد أدنى من الشيخوخة البيولوجية، أو في كل الأحوال، أقل سرعة، بسبب الحالة الصحية للمسنين التي تعد اليوم أفضل مما كانت عليه في الماضي[478]. وهو ما يجعل الأشياء نسبية مادام "تجديد شباب" "المسنين" يسمح بتصوّر زيادة في عدد السكان الناشطين، بعد "رفع العمر الحدي بين النشاط والتقاعد"، الذي تستند إليه الاقتطاعات prélèvements الاجتماعية التي يتوقّع ارتفاعها[479].

إن تجديد الشباب البيولوجي للشيخوخة السكانية الذي يستحق، من دون شك، "تفكيراً حول برامج التأهيل التي من شأنها أن تقوم بدور مهم في تكييف السكان الذين أعمارهم 60، 65، 70 سنة، مع السياق الجديد الاجتماعي السكاني"[480] لا يسمح، مع ذلك بحل مشكلة نقص عدد الشباب، ومن ثم، ضمان الرابط بين النمو الاقتصادي والديناميكية السكانية. حسب اقتصاديي مصرف Société générale [الفرنسي]، الشيخوخة السكانية تهدّد الدول بزيادة الفقر بنسبة 9٪ إلى 23٪ للنسمة الواحدة تبعاً للحالات، من الآن وحتى 2050[481]. ويرون، أن بلدان الجنوب ستتأثّر بنحو خاص، إلا إذا تحسّنت إنتاجية السكان من ذوي الأعمار الفاعلة و/أو مشاركتها في عالَم العمل (ارتفاع سن التقاعد)، لكنّ فرنسا وألمانيا بدرجة أقل (بين 16 و23٪ بالنسبة لإسبانيا)، بينما بلدان الشمال ستكون أقل تأثراً (9٪ بالنسبة للسويد والدانمرك، و21٪ بالنسبة لبلجيكا) خلال نصف قرن، فإن دولاً معرّضة للشيخوخة كإيطاليا فإن نسبة النقص في النمو ستبلغ 0.7٪ في السنة. فكيف، في هذه الشروط، سيكون شكل رعاية الاعتماد والتضامن بين الأجيال؟ علماً أن عدد المنتجين بين 25 و54 سنة في الاتحاد الأوروبي "بين 2010 و2030، سيقل بمقدار 25 مليوناً، أي 45 مليون نسمة من الآن وحتى عام 2050. لن يستطيع الشباب العاملون بين 15-24، الذين سيستمر عددهم في الانخفاض بمقدار 7 ملايين، الحلول محل العمال الأكبر سناً (55-64 سنة)، لكنّ ذلك لن يكون كافياً لتعويض العجوزات السابقة، لأن عددهم سيتضاعف بأقل من 9 ملايين نسمة في الفترة

(477) Ibid. , p. 98.
(478) Raimondo Cagiano de Azevedo et Cristina Giudici, «Vieillissement et dé-vieillissement de la population en Europe», in Les Territoires face au vieillissement…, ibid. , p. 104-109.
(479) Ibid. , p. 105-107.
(480) Ibid. , p. 108.
(481) V. Riches-Flores, F. Prêtet, op. cit. , p. 47.

نفسها"[482]. وقد تشتد التوترات بين شباب يقومون بأعمال مؤقّتة، وتزداد أجورهم سوءاً بسبب التنافس العالمي والمتقاعدين الذين يحصلون على ما يقرب من ثلث الإرث، بينما تقلّ مساهمتهم في نفقات التأمين الصحي عمّا يسهم به غيرهم، بينما هم المستفيدون الرئيسون، كما يستفيدون من التخفيضات التعرفية المتعدِّدة"[483] بصرف النظر عن عائداتهم. الحلول ليست كثيرة بوجود متقاعد واحد مقابل عاملَين اثنين في أوروبا، بمعزل عن إطالة عمر العمل، ولا تتلاءم بالضرورة مع السعي إلى تحقيق إنتاجية أفضل. إضافة إلى هذا، فإن أثر الشيخوخة في الأموال العامة لن يكون محتملاً. "الاتحاد الأوروبي الذي يضم 25 دولة، تمثّل فيه النفقات المرتبطة بعمر السكان في عام 2004 ما يقرب من 25٪ من إجمالي الناتج المحلي، باعتبار أن ثلثيه مرتبطان بتمويل صناديق التقاعد والصحة. تقول تقديرات المفوضية الأوروبية إن هذه التمويلات ستصل إلى نحو 30٪ في بداية عام 2050"[484]. إن توزيع أجور التقاعد على مدة الحياة، وتخفيض درجة سخاء منظومات التقاعد، والخصخصة الجزئية، إن لم تكن الكلية لهذه المنظومات تفرض نفسها بوصفها السبل الوحيدة لوقف الدَين الذي تعانيه الدول الأوروبية. لأن "التأثير النظري المباشر للدَّين في الاتحاد الأوروبي ذي الخمس والعشرين دولة بسبب شيخوخة السكان يبدو كبيراً في أفق عام 2050... إذ يبلغ 150 نقطة للناتج المحلي... وحتى 300 نقطة من الناتج المحلي بالنسبة لبلدان الشرق ما عدا بولونيا"[485]. على الرغم من كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها، فلا محيد عن تخفيض نفقات التقاعد والصحة. بالنسبة للتقاعد، قد يكمن الحل في توزيع التعويضات في أوروبا وفقاً للمنظومة البريطانية، الأقل "سخاءً من حيث حجم التعويضات قياساً بحجم السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة من عدد السكان الإجمالي مع بداية سنة 2050"[486]. وهو ما قد يُتَرجمُ من خلال "تخفيض تعويضات التقاعد بمقدار 30٪ بالنسبة للاتحاد الأوروبي ذي الاثنتي عشرة دولة عن كل مرحلة، وتخفيضات يمكن أن تصل بين 40٪ و50٪ بلدان مثل فرنسا، وبلجيكا أو البرتغال [...] بعد أن خفضت ما يقرب من نصف ارتفاع الدَين بالنسبة للاتحاد الأوروبي بدوله الاثنتي عشرة، بما يقرب من الثلثين بالنسبة لبلد كفرنسا"[487]. أما بالنسبة لنفقات الصحة، إذا

---

(482) Michel Godet, Philippe Durance, «Europe: cheveux gris et croissance molle», in Les Territoires face au vieillissement…, op. cit. , p. 114.
(483) Ibid. , p. 112.
(484) V. Riches-Flores, F. Prêtet, op. cit. , p. 55.
(485) Ibid. , p. 60.
(486) Ibid. , p. 66.
(487) Idem.

اتُبعت السياسة نفسها، أي اعتبار المنظومات الأقل ميلاً إلى الإنفاق (النمساوية، الإيطالية، البرتغالية) بوصفها مرجعية "فإن تأثير النفقات بالنسبة لبلدان مثل فرنسا، والمملكة المتحدة، أو بعض البلدان الاسكندينافية سيكون كبيراً. فقد يقتضي إجراء تخفيض في نفقات الصحة التي تتراوح بين 30٪ و40٪"[488]. أي إنها إجمالياً تغيّرات مُؤلمة بالنسبة لعدد كبير من المتقاعدين الأوروبيين. وقد اختار بعضهم قضاء حياتهم في بلدان مُشمسة في الجنوب النامي، حيث تكاليف الحياة فيها أقل من أوروبا. لكنْ ليس مؤكَّداً أن تسمح لهم بلدانهم الأصلية، التي تعاني إرهاقاً اقتصادياً - لاسيما إذا ازداد عددهم - بإنفاق تعويضاتهم في الخارج، ويحرمون بهذا مؤسساتهم التي تموِّلهم من دون أي مقابل.

إن الشيخوخة السكانية ستفاقم التراجع الاقتصادي في أوروبا من خلال خفض الطلب الداخلي (وهي الظاهرة المعاكسة لما يسمى "الثلاثينيات المجيدة Trente Glorieuses" في فرنسا [1945 - 1975]، من خلال ردع الاستثمارات الإنتاجية، وإلغاء قدرة شراء العاملين الذين تأثَّروا بركود أجور العمل، وعدم استقرار التوظيف. ينبغي أن نتوقَّع العزوف عن الادخار في البلدان المتطوِّرة، ونقل تدفقات التوفير نحو آسيا، باستثناء اليابان، ستراكم نحو عام 2050 ما مقداره 60٪ من الوفر العالمي، مقابل 14٪ بالنسبة لأوروبا، و10٪ لأمريكا اللاتينية، و2٪ لليابان[489]. ومن ثم، فقد تكون "الصدمة السكانية" أكثر قسوة على أوروبا، بما فيها روسيا، منها على القارات الأخرى. كما إنَّ أفريقيا - إنما لأسباب أخرى - التي ستمثِّل 22٪ من سكان العالَم في عام 2050، بناتج إجمالي محلي قدره 5٪ من الناتج العالمي، من المتوقَّع أن تشهد إحباطاً شديداً. أما إمكانية النمو الاقتصادي الأميركي، خلافاً لأوروبا واليابان، فلن يتأثَّر بشكل ملموس، بالعوامل السكانية. أما بالنسبة لآسيا النامية، فأمامها آفاق جيدة قبل أن يبدأ الشعور بآثار الشيخوخة. ومن هذه العوامل، على الرغم من صعوبة تصوّرها، هناك عوامل سياسية، ونفسية لا ينبغي إهمالها. لكنْ بما أنها تمر من خلال الوقائع الثقافية، من الملائم أن ننظر أولاً في النظريات الخاصة بهذه الوقائع.

ت - تريالكتيك الثقافات

في عام 1970 كتب زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski: "إن معضلة عصرنا تكمن في أن البشرية قد أصبحت أكثر اتحاداً وأكثر تشظِّياً في الوقت نفسه. [...] وأكثر

(488) Ibid. , p. 67.
(489) /Ibid. , p. 25.

اندماجاً وقُرباً من بعضها /على الرغم من ازدياد الاختلافات بين ظروف المجتمعات. في مثل هذه الأحوال، فإن القُرب proximité يفجّر توترات يشجّعها الشعور الجديد بوجود احتقان عالمي"[490]. ويصاديه* وولرشتاين، على طريقته، بالحديث عن أن التوحيد النهائي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، منذ نهاية اللينينية (الاتحاد السوفييتي بتعبيره)، قد اصطدم بما يسميه الجغرافيا الثقافية géoculture، أي أن "ميدان المعركة الإيديولوجية للمنظومة - العالَم الحديثة" ليس سوى ميدان ثقافي وحضاري عالمي تنبثق فيه الهويات والمطالبات المتمايزة من كل حدب وصوب[491]. وهو تفسير أُخذ عليه أنه يفضّل أحد مفهومَي الثقافة، أي ذلك الذي ينحو إلى التقسيم على حساب مفهوم التوحيد. أي، الهوية الثقافية الملجأ، التي تنحو إلى التبادل، كما يقول عنها دومينيك فولتون Dominique Wolton[492]. وقد وضع مؤلّفون آخرون مقابل مفهومهما، مفهوم الثقافة العالمية culture globale، فاتحين بهذا نقاشاً لمّا ينته بعد. حسب رولان روبيرتسون Roland Robertson[493]، أو مايك فيثرستون Mike Featherstone[494] فإن ثمة ثقافة عالمية بصدد النشوء. ويرى جاك غودي Jack Goody، إن هذا الأمر ممكن، إذ لا ينبغي أن نعتقد بأن الأفكار الغربية، والآسيوية بعيدة عن بعضها، كما يظن كثير من المؤرّخين والفلاسفة[495]. لكنَّ وجود هذه الثقافة يطرح مشكلة طبيعتها الحقيقية، فلكي تكون عالمية أصيلة عليها أت تربط الثقافات الخاصة ببعضها بشكل وثيق. وهو كل من جان تارديف Jean Tardif، وجويل فارشي Joëlle Farchy[496]، مع أنهما يتفقان على وجود "فضاء إعلامي - ثقافي معولم"، ليس هو الثقافة العالمية، بل ميدان جديد للسلطات[497]. كما أن جيرار لوكلير

---

(490) Zbigniew Brzezinski, Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era, New York, Viking Press, 1970, p. 25.

* أي إنه صدى له، بمعنى يتفق معه [م].

(491) Immanuel Wallerstein, « Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System», in Mike Featherstone, Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, Londres, Sage, 1990, p. 3-55.

(492) Immanuel Wallerstein, « Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System», in Mike Featherstone, Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, Londres, Sage, 1990, p. 3-55.

(493) Roland Robertson, Globalization, Social Theory and Global Culture, Londres, Sage, 1997.

(494) Mike Featherstone, «Global Culture: an Introduction», Mike Featherstone, Global Culture..., op. cit.

(495) Jack Goody, The Theft of History, Cambridge, Cambridge University Press, 2006.

(496) Jean Tardif et Joëlle Farchy, Les Enjeux de la mondialisation culturelle, Paris, Éditions hors commerce, 2006, p. 21.

(497) Ibid., p. 71.

Gérard Leclerc لا يرى ذلك، لأن العالَم، بالنسبة له، يبقى "عالماً متعدِّداً plurivers" حتى وإن أصبحت تقنيات الاقتصاد عالمية[498].

الافتراضات المتبادَلة، والخليط المتصارع، حسب الأعمال المنشورة، الذي يَسِمُ العولمة الثقافية، يدخل في تريالكتيك الثقافات التي تهتم بها هاتان الظاهرتان، والتي تجعل هذه الأخيرة حقيقية. وهو ما يعني أن الاندماج ورفض ما هو خارجي exogène يتعايشان في كنف الثقافة نفسها، مع إمكانية انتشار هذا في ذاك. ومن ثم، يمكن أن تكون هناك ثمة أشكال للخَلّس hybridation، كما لاحظه أحد المؤرِّخين الهنود فيما يتعلق بوطنه[499]. وفي الحقيقة، هذا ما يحدث للإسلام المُعَولم، كما حلَّله أوليفييه روا Olivier Roy[500]. فيما يتعلق بالأصولية الإسلامية الجديدة، بنحو خاص، يقول هذا الخبير: إن توسعها "يرتبط تحديداً بظواهر العولمة المعاصرة مثل: تفكيك المجتمعات التقليدية، إعادة تأسيس الطوائف (المعاشر) communautés التي يتخيّلها الفرد"[501]، والتي تترافق، في الغرب على الأقل، بإعطاء المسلمين "انتماء عرقياً جديداً néoethnisation للمسلمين"، طالما إنه تتم "إعادة تشكيل جماعة معينة انطلاقاً من مُحدِّدات يختارها منطق بلدان الاستقبال، التي تفصل الدين عن المجالات الرمزية الأخرى"[502]. لكنَّ تجذير radicalisation العلاقات البيثقافية ليست شاملة، ويلاحظ روا Roy، هنا وهناك، في الشرق الأوسط وليس في مكان آخر، غربنة occidentalisation غير واعية "تسهم في تكييف الإسلام مع نموذج حديث لليبرالية، على طريقة الأصولية البروتستانتية الأميركية"[503].

الثقافة بوصفها علاقة بالعالَم:
مسألة تجريف تاريخي واجتماعي

تتعدّد الأشكال، والصيغ، والنتائج المترتبة عن تلاقي الثقافات، لأنها سياقيّة. بمعنى أنها تخضع للظروف وليس لأي منطق نفسي، أو رمزي لازم، فتراها تارة مصدومة، وطوراً غير مبالية، أو تصالحية. وهو أمر مفهوم لأن الثقافة تبقى مشروطة بالعامل المادي. وهنا نلاحظ لدى المتخصِّصين ما يشبه الإجماع على أن "ثقافة اليوم تتضمن عناصر البيئة كلّها، سواء أكانت تقليدية أم معاصرة، التي تسمح للمرء بأن يحدِّد موقعه

---

(498) Ibid. , p. 71.
(499) Dipesh Chakrabarty, Provincialing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference, Princeton, Princeton University Press, 2000.
(500) Olivier Roy, L'Islam mondialisé, Paris, Seuil, 2002.
(501) Ibid. , p. 144.
(502) Ibid. , p. 136.
(503) Ibid. , p. 136.

في العالَم، وفهمه بشكل جزئي، والعيش فيه، وعدم الشعور بالتهديد أو الاستبعاد"[504]، أو إن "الثقافة تعبِّر عن طريقة وجود المجتمع، أي مجتمع، في هذا العالَم. إنها منظومة رمزية تطوّرية تتضمن الأساطير، والقيم، والتصرفات، والتفضيلات الجماعية التي تشكِّل مجتمعاً معيناً، ويميّزه عن المجتمعات الأخرى في الوقت نفسه الذي تسمح فيه بالتكيّف مع بيئته، ومع الآخرين"[505]. ومن ثم، فإن الثقافة ظاهرة مركَّبة لأنها تتأثّر بالتاريخ، وببيئتها، في الوقت نفسه الذي تعبِّر فيه عن التطلعات إلى الأصالة، والخصوصية، والفردنة individualisation التي تتزايد اليوم شيئاً فشيئاً. وحسب دراسات أوليفييه روا التي أجراها حول الإسلام، فقد وجد أن هذه الفردنة تميِّز بُعده الديني المعاصر[506]. بل يذهب به الأمر إلى حد اعتبار أن "الأصولية الجديدة تسهم في العولمة، بمعنى أن الهويات التي تسمح بتشكيلها لا تعبأ بالأقاليم والثقافات، وتقوم على مجموعة من المحدِّدات ذات المضمون الضعيف، لكنها تستند إلى قيم تمييزية قوية"[507]. في هذه الشروط، إذا كان التفاعل بين الفاعل sujet وبيئته على هذا النحو، فهل من الملائم الاستمرار في محاكمة الأمور تبعاً للخصوصيات الثقافية الملازمة لأصول الحضارات وديمومتها"، وإذا كان الحال كذلك، ما العوامل التي يمكن أن نعزوها إليها؟ إذا استبعدنا أي تحديد وراثي، كما يتفق عليه الخبراء حتى اليوم، لا شك من دون سبب، ولا يهمهم أن تكذِّبهم، بعد فترة وجيزة، الاكتشافات العلمية، التي يمكن دحضها كما لايمكن دحض قوانين الفيزياء والكيمياء، عندها ينبغي الاتفاق على أن الثقافة منتوج التهيئة التاريخية والاجتماعية. وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكننا، أو يجب علينا تصوّر تجسيد هذا المنتوج على الصعيد العالمي؟

الأفكار التي غالباً ما يتم نقلها (سواء أكانت صحيحة أم خاطئة) من حيث المرجعيات الثقافية للحضارات العظيمة، تشدِّد على التناقضات (التي يجعلها غودي Goody نسبية)، أو لا تهتم كثيراً بتعقيد فكرها الخاص بها، كما هو الحال بالنسبة لحضارة الصين، على سبيل المثال[508]. للانطلاق من دراسة مختصَرة ومنهجية، لكنها تعبِّر عن الفكر السائد اليوم في هذا المجال، ويقال إن "أسس الحضارة الأنغلو-ساكسونية تعود إلى ثقافات الشعوب الجرمانية، وإلى مفهومين أساسيين: أولاً هناك تصوّر جذري للحرب الشاملة ينشأ عن وجود مرسَّخ، بشكل أساسي، للحرب وثانياً، تقاليد بالغة الخصوصية

(504) Dominique Wolton, op. cit. , p. 31.
(505) Jean Tardif et Joëlle Farchy, op. cit. , p. 19.
(506) Olivier Roy, op. cit. , p. 79-101.
(507) Ibid. , p. 145.
(508) Anne Cheng, La Pensée en Chine aujourd'hui, Paris, Gallimard, 2007.

للحريات المدنية تنبثق من شكل ديمقراطي جماعتي يقوم على مجلس (أو جمعية) من الناس الأحرار الذي يحكم كل قرية. وهما مفهومان مازالا حاضرَين في المجتمع الأميركي..."[509]. بينما قد تكون هذه الحضارة الأمريكية متجذِّرة في "منطق للصراع"، فإن الحضارة اللاتينية "الناتجة عن منطق الخلس أو الاختلاط"، "تقوم على بلاغة الإبداع التي لا تكفّ عن الحركة لوضع القواعد وتجاوزها"[510]. بينما الحضارة الآسيوية [الصينية]، القائمة على جدلية التكيّف، والتوليف الطاوية taoïste، والتوجيهية الكونفوشيوسية تسمح بتناوب القواعد الضامنة للتطور والديمومة. ففي تناوب الين Yin واليانغ Yang، تبقى القاعدة هي المحافظة على النظام لتأمين الديمومة، واستخدام الفوضى لتحقيق التطور"[511]. أما الحضارة الإسلامية، الخاضعة "لمنطق الصهر"، فتميل إلى "مثال جماعتي يقوم على العدالة الاجتماعية"، وهي الحضارة الوحيدة "التي لا تدين بوحدتها إلا للعامل الديني"[512]. كيف لهذه السمات الحضارية، التي لا يفسِّر لنا أحد نشأتها، ولكنْ ربما تخبرنا الوراثة عنها من دون شك ذات يوم، كيف بقيت عبر الزمن؟

في أمريكا الشمالية، حلَّ اللاهوت البروتستانتي محل الأساطير الجرمانية الكبرى في تجريف العقليات عبر إعادة اختراع منطق التنافس الدائم، والحرب المبالَغ فيها (تلك التي تقسِّم الناس بين منتصرين ومهزومين، بين مُختارين، ورجيمين، تلك التي تنادي (بتدمير الخصم المحتمل، أو الانتقام منه) مع تشريع اقتران مساواة الحظوظ والتفاوتات الاجتماعية (مصير الفرد يبقى مرسوماً سلفاً) والتصوّر العادل لمختلف الطوائف (التعددية الثقافية والطوائفية يسيران جنباً إلى جنب)، كما يقول برنار نادوليك Bernard Nadoulek في دراسته حول الحضارات.

ويشير إلى أن الميراث اليوناني - الروماني في البلدان اللاتينية، قد ولَّد "مفهوماً حول الفرد بوصفه أحد مواطني دولة القانون، ومتحرِّر من العلاقات الطوائفية"، بينما حافظ التقليد المسيحي على مثل العدالة الاجتماعية، والتضامن، كما دانت الكاثوليكية الربا والمضاربة.

بالنسبة لآسيا نرى أن الهوة أوسع بكثير لأن التقاليد الثلاثة: الطاوية، والبوذية، والكونفوشيوسية ترتبط ببعضها من أجل فكر حواري غير مانوي non-manichéenne (يتسم باقتران المتضادات وأرجحية المنفعة على الحقيقة)، رفض للعرقية المركزية

(509) Bernard Nadoulek, op. cit. , p. 251.
(510) Ibid. , p. 220.
(511) Ibid. , p. 220.
(512) Ibid. , p. 287-288.

(باعتبارها مصدراً للخيبة والصراع)، سعى إلى تحقيق توافق طائفي (من خلال أوسع قدر ممكن من التشاور، وضمن احترام الطقوس)، وأخيراً، ميل نحو التوجيهية dirigisme (توجيه التقدّم من أجل الحفاظ على تلاحم المجتمع وتحقيق نموه وازدهاره اليوم). إن مرونة المفهوم الآسيوي للعالَم، واهتمام الصين الأول بالتكيّف مع الحقائق بدلاً من السعي إلى تفسيرها، والابتعاد عن تعقيدها، والتصرف بها أيضاً، تبرِّر لهم ولغيرهم من الآسيويين تفضيلهم، الذي بات يعرفه الأوروبيون جيداً، للاستراتيجية غير المباشرة. والتي غايتها المثلى تقوم على "الغلبة من دون صراع"، وتهدف أولاً إلى تغيير البيئة الاستراتيجية للخصم، أو المنافس، من خلال ممارسة عملية الربط linkage المنهجي بين مختلف ميادين الفعل، وزيادة التحالفات، حتى يَفقدَ كل وسيلة لرد الفعل.

أما العالَم الإسلامي، وهنا نعود مرة أخرى إلى المقارنة التي عقدها نادوليك Nadoulek، فيدينُ بتلاحمه إلى عبادة الإله كما أوصى الله النبي محمد بشكل تام، والتقيد بأركان الإسلام الخمسة[513]. من الناحية النظرية، تبدو هندسته الفكرية غير إلزامية جداً، ومنفتحة على كل الثقافات، لكنّ بما أن الدين يقود أوجه الحياة والمجتمع كلها، فإن انتشاره التاريخي يعود إلى القوة، والخضوع أكثر مما يعود إلى الإيمان الطوعي. هذه السطوة التي يتمتع بها العامل الديني تفسِّر أيضاً الجمود السياسي والاجتماعي المؤكّد، وصعوبة التكيّف مع الحداثة.

إن الثقافات ومعتقداتها الكامنة فيها، التي نشأت في عقول الناس قد جرفها تاريخ الشعوب التي تحملها. وهو ما يعني أيضاً قبول ارتباطها ببيئتها المادية، التقنية. في المحصلة، تشكِّل هذه الثقافات في تنوعها، "أجهزة فكرية" يخترعها الناس لأنفسهم لكي يجعلوا "كينونتهم في العالَم" ممكنة. بعدها، نظراً لتفاعلاتها المعمَّمة في عالَم متجانس جزئياً بفضل التقنية، والاقتصاد، قد يُطرح سؤال التجريف (أو التهيئة) الثقافي العالمي، وما شكله؟

تجريف عالمي أم طوائفية عالمية؟

هل يمكن لثقافة عالمية (تلك التي تتشارك فيها الدول كما يرى البنائيون) أو ثقافة عابرة للحدود (لا تتشارك فيها الدول فحسب، بل الفاعلون كلهم) أن تكون، في حقيقة الأمر، شيئاً آخر غير نتيجة تجريف شامل في القرن العشرين، بعد تكوّن عولمة ثقافية

(513) À savoir, l'affirmation de la foi en un Dieu unique et à Mahomet, le cycle des cinq prières quotidiennes, le jeûne du mois du ramadan, l'aumône légale et le pèlerinage à La Mecque au moins une fois dans sa vie pour chaque croyant.

اتخذت شكل غربنة occidentalisation قوية إلى حد ما، لاسيما وأن تحديث المجتمعات الذي رافقته هذه العولمة قد قُوبلَ بمقولات الحداثة التي تم التفكير بها في أوروبا، وأمريكا. أي "رسملة الموارد وعولمتها، وتطوير القوى المنتجة وزيادة إنتاجية العمل، [...] ووجود سلطات سياسية ممركزة، وتشكّل هويات وطنية، [...] وشيوع الحق في المشاركة السياسية، [...]، وعلمنة القيم والمعايير... الخ"[514]. هذه الظاهرة محدودة لأن الغرب يصبح شيئاً فشيئاً أقلية على الصعيد السكاني، وتقل هيمنته تدريجياً على الصعيد الاقتصادي. مهما كان رأينا في أطروحة هانتينغتون Huntington حول "صدام الحضارات"، فهو لم يكن مُخطئاً (وهو ما يوافق عليه الكتّاب الآسيويون الذين ذكرناهم في بداية هذا الكتاب) في ملاحظته بأن "الحداثة قد جعلت الغربنة ممكنة في المراحل الأولى. أما في المراحل الأخيرة، فقد شجّعت الحداثة التخلّي عن هذه الغربنة، ونشوء ثقافة محلية تبعاً لاتجاهين. على الصعيد المجتمعي، ترفع الحداثة من شأن القوة الاقتصادية، والعسكرية والسياسية في المجتمع كله، وتشجِّع أفراد هذا المجتمع على استعادة الثقة بثقافتهم، وتحوّلهم إلى دوغمائيين ثقافياً. وعلى الصعيد الفردي، تولّد الحداثة مشاعر الاغتراب، والعزلة مادامت الروابط التقليدية، والعلاقات الاجتماعية مقطوعة، وتقود إلى أزمات هوية، يقدّم الدّين حلولاً لها"[515]. ترى إيف شارين Eve Charrin في تصاعد قوة الهند تحدياً اقتصادياً مؤكداً، كما ذكرنا، لكنْ أيضاً تحدٍ ثقافي لأوروبا، ولكنه أقل بالنسبة للولايات المتحدة، قياساً بثقافة كل منهما، إضافةً إلى أن المجتمع الهندي، الذي يعاني تفاوتاً عميقاً، يحمل إيديولوجية نخبوية[516]. لاشك في أن تأثير الآخرين الذي يغيِّر، بشكل رجعي، علاقات الهند بالدول المصنِّعة، ويبعث الاضطراب في بناها الاقتصادية لن يتوقف على عتبة الفضاءات الثقافية، وينبغي على الغرب أن يتعلم التخفيف من أطروحاته ذات الطابع العالمي.

كيف لنا والحال هذه، تصوّر الثقافة العالمية، إذا كان لابد من وجودها؟ وما نواقلها، وقيمها، علماً إنه ليس هناك أي معنى قسري؟ كنتيجة هيمنية ثقافية، أو دينية جديدة على سبيل المثال؟ كنتيجة تجريف تكنولوجي ذي بُعد كوني؟ كـ"ثقافة عامة مُعَولَمَة hyperculture globalisante"، تنتشر عبر فضاء إعلامي - ثقافي مُعولَم من خلال شبكات مرسلين مستمرين للأفكار، والرسائل المتفق عليها، والمرجعيات

(514) Jurgend Habermas, Le Discours philosophique de la modernité, Paris, Gallimard, 1988.
(515) Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, New York, Simon Schuster, 1996, p. 76.
(516) Ève Charrin, L'Inde à l'assaut du monde, op. cit. , p. 93-110 (l'idéologie de la middle-class indienne) et p. 316-317.

الرمزية الناشئة كلها عن مقاربة العالَم نفسها[517]؟. واضعو هذه التساؤلات (الذين بحسبهم، البادئة hyper "لا يقصد بها أن تعبِّر عن أي نوع من أنواع التفوق على العبارات الأخرى للثقافة، بل لأن هذه العملية لا ترتبط بأي جماعة اجتماعية محدَّدة مكانياً: إنها تجري في فضاء افتراضي يتجاوز الفضاءات الأخرى من دون أن يقضي عليها"[518]) ليسوا مقتنعين بها هم أنفسهم. لاشك في أن تركيز وسائل الإعلام العالمية يخدم "الإيديولوجيا العولمية globalitaire التي تقلِّل من أهمية الاختلافات من خلال دَرمَنَتها dramatisant وشيطنتها، بما لديها من روافع قوية تشجِّع عولمة ثقافية تخدم المنطق الاقتصادي"[519]، وهي تعيد الانخراط في الحياة الاجتماعية "لأنها تؤثِّر في ديناميكية الجماعات الاجتماعية الموجودة، وتعزِّز قطب الفردنة الهويتية من خلال زيادة التمييز والإبعاد عن الوسط الاجتماعي المباشر، الذي يُعاد فيه تحديد العلاقات الفردية"[520]. لكنّ، لهذا السبب نفسه، "فهي لا تؤسِّس مجموعاً اجتماعياً مندمجاً، أو نوعاً من الطائفة العالمية"[521]. يشكِّل الفضاء الإعلامي المُعولم ميداناً للسلطات، والبنية الاحتكارية oligopolistique (طبعاً مع خطورة التقليل من أهمية تعدّد الثقافات، وتحويلها إلى ثقافات فولكلورية folkloriser) الذي يُوجد تصوّرات عن العالَم، وحيث تبدأ "المعركة لكسب القلوب والعقول" (انظر ستيفن لوكيس Steven Lukes في الجزء الثاني). وهي معركة "من أجل السلطة التي تتمسك بالقدرة على الإنتاج والتلاعب بالرموز التي تربط الفاعلين الاجتماعيين ببعضهم"[522]. ما يعني، حسب جان تارديف وجويل فارشي، أن الحركة العالمية للمنتجات الثقافية هي سبب التحولات وإستعادة الملكيات المحلية بطريقة سلمية، وكذلك رفض ردود الفعل التي تتميَّز بالعنف الكبير[523]. وهو كذلك رأي دومينيك فولتون Dominique Wolton التي لا تُؤمن بإمكانية وجود جماعة (طائفة) عالمية، على الرغم من عولمة الإعلام[524].

أما بالنسبة "للخَلَس (الخلط) hybridation"، فيرى مايك فيثرستون Mike Featherstone، إنه يتكوَّن من مجموعات ثقافية فرعية غريبة عن بعضها بعض، وتكون إلى جانب بعضها من جهة، وثقافات ثالثة tierces cultures، أي عناصر ثقافية من دون هوية تنتقل من

(517) Jean Tardif, Joëlle Farchy, op. cit. , p. 72-77.
(518) Ibid. , p. 72.
(519) Ibid. , p. 73.
(520) Ibid. , p. 73.
(521) Ibid. , p. 76.
(522) Ibid. , p. 101.
(523) Ibid. , p. 145.
(524) Ibid. , p. 145.

مكان لآخر، من جهة أخرى[525]، لهذا الخلط محازبون، ومعارضون. لذلك يفسِّره رولاند روبيرتسون Roland Robertson، كما سبقت الإشارة، بوصفه "تفسير تعميم الخاص، وتخصيص العام"[526]. فهو لا يبرهن على أهمية هذه الصيغة السهلة إلى حد ما، ولا على قيمتها الفاعلة التي تسمح له، برأيه، تجاوز الخيار بين النسبية والعالمية worldism، أو الكوسموبوليتية، على الرغم من استشهاده بحشد من العلماء لتبرير ذلك. ويلخص هذه الصيغة بمصطلح جديد هو عالمي - محلي* glocalization [تصريف الأعمال محلياً وعالمياً في الوقت نفسه] (بمعنى مختلف تقريباً عن ذلك الذي قصده الاقتصاديون اليابانيون الذين وضعوه) للدلالة على أن الثقافة العالمية الناتجة عن تلاقي التدفقات الثقافية العالمية بالهويات المحلية، لا يمكن خلطها بمُجانسة الثقافات كلها. إن تأويل عولمة الثقافة، الذي قام به الأنثروبولوجي من أصل هندي أرجون آبادوراي Arjun Appadurai، المنتمي إلى تيار شيكاغو cultural studies [للدراسات الثقافية]، الذي يبدو [أي التأويل] قريباً من تأويل روبرتسون، قد انتهى إلى الاختلاف عنه بشكل واضح.

في مرحلة أولى، أراد روبرتسون القول بأن تلاقي الهجرات الكبيرة بوسائل الإعلام الإلكترونية العابرة للحدود يؤدي إلى تفسير للثقافات يسمح بإعادة بناء الهويات، بشكل واسع في كنف مجموعات الشتات، مع المحافظة على الرابط الثقافي في منطقته الأصلية[527]. لكنْ ما إن "تهاجر الجماعات، وتتجمع في أمكنة جديدة، وتبني تاريخها وتعيد تشكيل مشروعها العرقي"[528]، كما يقول، تنشأ عندها عملية تطييف* communautarisation للعالَم (على الرغم مما يقوله المؤلِّف عن أن "توحيد مجموعات الشتات" يؤجِّل قدوم الثقافة العالمية، الممتلئة والكاملة. التناضد الذي يلاحظه، في المجتمعات المتعددة الثقافة، لما يسميه "الأماكن ما بعد الوطنية postnationaux" (ويقصد آبادوراي بهذا تكاثر الفضاءات الصغيرة الشتاتية المغلقة "المنغلقة في فقاعتها"، لكنها تتواصل مع أشباهها) تؤسِّس عرقية حديثة، تختلف عن العرقية القديمة، في أنها ديناميكية تحمل القطيعة implosion. إنها تطرح مسألة مصير الدول الوطنية، حينما، تعبِّر إرادات هذه أو تلك، عن رغبتها في المحافظة على الاختلاف، بين سكانها غير

(525) Mike Featherstone (edited by), «Global Culture: an Introduction», Global Culture. Nationalism, Globalization and Modernity, Londres, Sage, 1997, p. 1-2.
(526) Roland Robertson, Globalization. Social Theory and Global Culture, Londres, Sage, 1992 (pour la première publication), p. 100.
(527) Arjun Appaduraï, Après le colonialisme. Les conséquences culturelles de la globalisation, Paris, Payot, 2001.
(528) Ibid. , p. 89.

* أي تحويله إلى طوائف [م].

المتجانسين. لهذا، في مرحلة ثانية، وبعد الملاحظات التي وُجهت إلى كتابه، يتساءل آبادوراي ما إذا كان قد وقع في فخ تفاؤل ساذج[529]. ويتفق على القول بأن العولمة الثقافية، كما يراها، ليست مرادفة لتحقيق السلام في العالَم[530]، إنها تسيّس الاختلافات، وتزيد من العلاقات عبر جعل التنافس هدفها الأساس، ويتساءل آبادوراي بنحو خاص، حول نتيجتين، من دون أن يقدّم تفسيراً. فهو، من ناحية، يتساءل عن أن الأقليات، من خلال تكاثرها الحديث الناتج عن تدفقات الهجرة، "تثير اليوم قلقاً يتعلق بحقوق (الإنسان وغير هذا) المواطنة، والانتماء، وصفة المواطن الأصلي، والحقوق التي تمنحها الدولة (أو ما تبقى منها)"[531]. كما يتساءل، من جهة أخرى، حول المظهر الفصامي الذي ينشأ عن نُغولة hybridité ثقافة أولئك الذين يأتون من بلدان الجنوب للإقامة في الغرب، ولاسيما في أمريكا. في الحقيقة، على غرار ما يجري لعدد من مواطنيه الهنود، يلاحظ آبادوراي بأنهم "ينتهون في أمريكا بوصفهم مهاجرين مدنيين ومنفيين أخلاقيين"[532]. "فبوصفهم أمريكيين، لديهم شعور قوي بحقوقهم وحرياتهم، التي يسعون للتمتع بها في كل أبعادها. وبوصفهم غير أمريكيين، تراهم يحافظون على شعور الكراهية، والاغتراب، والبعد الذي طالما كانوا يشعرون به"[533].

وتكرار هذا الالتباس في كل مكان من العالَم يجعل المنظور الكوسموبوليتي، الذي يزعم، تحديداً، "بالإمكانية الثقافية والسياسية للشعور بأنه يملك عدة هويات ويعيشها، وعدة ولاءات تبدو متناقضة في الوقت نفسه، كشيء حتمي (مع أنها ليست كذلك) [باعتراف المؤلّف نفسه]"[534]. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه والتي تتميز بعرقية مركزية شديدة (من دون أن يعيها)، هي وجهة نظر الألماني، الذي أُعيد تجريف فكره بعد عام 1945 (الذي يسعى إلى تأسيس عصر تاريخي جديد على المشاركة العامة بالذكرى، ولِمَ لا فهي المسؤولة [هكذا] عن المحرقة (الهولوكوست)، ومن هنا يؤكد أولريش بيك Ulrich Beck، أن "الكوسموبوليتية: تعني أن إلغاء التمييز بين "نحن والآخرون" قد أُلغي وتم تجديده من خلال **الانتماء المزدوج للجميع**"[535]. هذه الطريقة في رؤيته المعيارية والحاسمة أتته من اعتباره للعالمية عملية واعية، بينما هي ليست سوى شكل لازم فرضته

---

(529) Arjun Appaduraï, Géographie de la colère. La violence à l'âge de la globalisation, Paris, Payot, 2007, p. 16.
(530) Ibid. , p. 23.
(531) Ibid. , p. 23.
(532) Ibid. , p. 176.
(533) Ibid. , p. 173.
(534) Ulrich Beck, Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation, Paris, Aubier-Flammarion, 2003, p. 90.
(535) Ibid. , p. 89.

الضرورات الاقتصادية للرأسمالية، وجعلها التقدم التقني ممكنة. إنه يجعلها طائفة ذات مصير مشترك، بينما يشتد التفاوت في القوة، والثروة، ومستوى الحياة على الصعيد العالمي، لدرجة يمكنها أن تكون سبباً في عودة الحدود. وبهذا الخصوص، فإن بيك Beck يُدهش قارئه حينما يقول، في بعض الأحيان: إن منظوره التعددي (كوسموبوليتي) يعارض إلغائها[536]، ويحدِّد في مكان آخر بأن هذا المنظور يقترح "معنى للعالَم، أي عالَم بلا حدود"[537]، ليقول بعد هذا نقيضه، أي مبدأ "**عدم قابلية المجتمع للحياة** من دون حدود، والحاجة الناجمة عنه في إعادة رسم الحدود القديمة - الجديدة وتثبيتها"[538]. من هنا نشوء انطباع باللبس حينما تتناقض الفرضيات على هذا النحو. إنه نتيجة اعتقاد بيك المسبق بوجود سياسة على صعيد العالَم، تعددية أعراقية cosmopolitique فيما بعد الدول التي تم تجاوزها، لكنْ من دون أن يتمنى زوالها، أو معرفة المؤسسات التي ستحل محلها. و"تعدديته الأعراقية الواقعية cosmopolitisme réaliste" هي عبارة عن علاقة وثيقة symbiose بين عناصر موجودة، لكنها ليست مهمة كثيراً (مثل الأصول الوطنية المتعدِّدة للاعبين الذين يتألَّف منهم فريق بايرن Bayern لكرة القدم في مدينة ميونيخ[539]) ولاسيما عناصر أخرى يُفترض أنها تنتمي إلى العالَم القادم، والتي يبدو من غير الممكن مقاومة تطوراتها. وهو يتساءل أولاً عن المكانة التي يمكن أن تحتلها الدولة في العالمية mondialité، لكنه لا يقول شيئاً، أو تقريباً لا يقول شيئاً، عن الثقافة العالمية، أو التعايش الثقافي. لكنه مع ذلك يقول حول هذا الأمر، بما أن "التوجه التعددي الكوسموبوليتي التحريري"، في مراحله الثلاث: القديمة، ومرحلة عصر التنوير و"الجريمة ضد الإنسانية"، المقترنة بـ"نظام حقوق الإنسان" قد ألغت التمييز بين الوطني والدولي[540]، وألغت مسألة الغيرية، ولاسيما من خلال ما عبَّر عنه هانتينغتون والنسبيون[541]. ثم يسمح لنفسه بالقول، بشكل يناقض تحليل آبادوراي Appadurai: إن "مفهوم "الشتات" يبين أن سؤال "من أنا"؟ "محكوم عليه حتماً بالتخلّي عن أي عودة إلى الأصل، إلى الكائن..."[542].

هذا المخرَج قد لا يُرضي أشباه فولتون Wolton الذين يميلون للاعتقاد "بعدم وجود توجه كوسموبوليتي، اللهم إلا لمن يفيد منه" (أي الطبقة العالية hyperclasse)، ولاسيما

(536) Ibid., p. 113.
(537) Ulrich Beck, Qu'est-ce que le cosmopolitisme, Paris, Aubier-Flammarion, 2006, p. 13.
(538) Ibid., p. 21.
(539) Ibid., p. 27.
(540) Ibid., p. 92-97.
(541) Ibid., chapitre 2, «Comment le cosmopolitisme aborde l'altérité».
(542) Ibid., p. 142.

أنه يُعد طريقة بارعة لإنكار الغيرية[543]. وفي كل الأحوال فهو لا يختلف مع هانتينغتون حينما يؤكد أن "الاختلافات بين الشعوب في عالَم ما بعد الحرب الباردة لم تكن إيديولوجية، أو سياسية، أو اقتصادية، بل هي اختلافات ثقافية"[544]. لأنه، حتى لو كان الباحث السياسي الأميركي يشوّه الحقيقة بإعلانه "الحروب بين الحضارات"، ويشيّئ، ويحرّف مفهوم الحضارة، وحتى لو بالغ أيضاً في تقييم التجانس والميل إلى توليد التضامنات (التي لم تثبتها حروب الماضي المتعدّدة ضمن الفضاء الحضاري نفسه؛ وهو ما يمكن تفسيره بالقرب الجغرافي، الذي يعد عاملاً أساسياً لنشوء الحروب belligène)، وأخيراً، إذا لم يكن للاختلافات الحضارية سوى دور صغير في الصراعات بين الدول (على الرغم من تكرار الصراع بين الغرب والإسلام في الخطابات السياسية، وعبر تاريخ البحر الأبيض المتوسط[545])، فهو يطرح، بشكل واضح، كما لاحظنا سابقاً، مسألة تعايش الثقافات المرتبط بالتنوع السكاني والاقتصادي. إنه يفتح النقاش حول العلاقة بين الثقافة والمظهرين المادي والإيديولوجي لكل حضارة. لا شك في أن اختياره لمصطلح "صدمة choc" لم يكن موفَّقاً، لأن الحضارات لا تخوض حروباً ضد بعضها، بل "قوة" الحضارات. ويبين التاريخ أن علاقاتها تقوم على الاقتراض، لكنها تقيم أيضاً بين بعضها علاقات قوة (مادية وغير مادية)، ويمكن لإحداها أن تفرض هيمنتها، بشكل مؤقت على الأقل (قد يدوم قرناً أو عدة قرون).

فرضية هانتينغتون الأولى تقول: إن الحضارات هي الأوسع "نحن"، وبصفتها هذه، فهي تستنفر أوسع الهويات الثقافية، التي يمكن للشعوب تقاسمها[546]. ونتيجة ذلك، فهي تنقل، على صعيد واسع، مفاهيم متضادة، إلى حد ما، عن الإنسان والمجتمع، تبعاً للمكانة التي يحتلها الدِّين في كل حضارة. وصحوة الأصوليات، في العالَم الإسلامي، كما في أمريكا الشمالية، تجعل الحوار بين الحضارات صعباً، وتزيد من حدة التوترات. هذه التوترات، وهي الفرضية الثانية التي يطرحها هانتينغتون، التي تُحيل إلى عدد السكان في العالَم، أصبحت حتمية بسبب تضخم ظواهر الهجرة التي تُضاعف ردود الفعل الطوائفية communautaristes، بين الشعوب المستقبِلة، كما بين الشعوب المهاجرة. إن العنف، أو مشاهد التمرد التي ازدادت في أوروبا (عام 2005 في فرنسا، وعام 2006 و2007 في هولندا، وعام 2008 في الدانمرك والسويد) شاهد على ذلك، وربما علامات تستبق وقوع

(543) Dominique Wolton, op. cit. , p. 50.
(544) Samuel Huntington, op. cit. , p. 21.
(545) Yadh Ben Achour, Le Rôle des civilisations dans le système internatio-nal, Bruxelles, Bruylant/Université de Bruxelles, 2003, p. 66-70.
(546) Samuel Huntington, op. cit. , p. 43.

أحداث أخطر في المستقبل. أخيراً، الفرضية الثالثة تقول إنه نظراً للطابع التوسعي، بالضرورة، الذي يعزوه هانتينغتون إلى الحضارات الكبرى، وبسبب رد الفعل، والدفاع الذي تتسم به كل حضارة من تلك الحضارات، فإن انتشار القيم الغربية يثير ظواهر رافضة تظهر من خلال التأكيد على الخصوصيات الثقافية الإقليمية، ولاسيما من الدول الكبرى، أو إذا قام على أساس الأقلمة régionalisation الاقتصادية. ومن ثم، فإن هانتينغتون يرفض الفكرة القائلة بمماهاة التحديث بالغربنة occidentalisation، ما يعني أن الاعتراف بالتقدّم الذي أحرزته حقوق الإنسان على صعيد المؤسسات العالمية، وسياسة الدول لا يعني استباق الحكم على استبطانها intériorisation. ولاسيما استباق الإجابة عن السؤال عن معرفة ما إذا كان بالإمكان توسيعها، في الوقت الذي يمضي الغرب فيه ليصبح أقلية في العالَم. أليس من باب الادعاء تصوّر أن هذه الخصوصية ذات التوجه العالمي، أي الإيديولوجيا الغربية، يمكن أن تتقبّل وتتمثّل كل الديناميكيات الثقافية المهاجرة إليه من دون اعتبار العلاقات السكانية، وشيخوخة سكان العالَم؟ ولاسيما أن الانخفاض السكاني في البلدان الغربية قد يتبدّى على شكل قطيعة implosion اجتماعية. إن توقف التفكير على المدى القصير، وإشباع الحاجات المباشرة، والسلبية الناشئة عن الاستهلاك المضمون، والمحافظة على الحركة الاجتماعية، لا تشجّع أبداً على الإبداعية، أو تقوّي القناعة اللازمتين لمواجهة تحديات هذا القرن الذي دخلنا فيه. سنعي ذلك، حينما نواجه النضال ضد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المترتّبة على المخاطر الجديدة.

خطر التغيّر المناخي على المجتمع العالمي

لم يعد أحد يشك فيما نشهده اليوم من تغيّر مناخي، لكنَّ بعض الشكّاكين[547] يعكفون على مناقشة سببه البشري، للتقليل من حجمه، والنتائج التي ستترتب عليه. ينبغي القول: إن الأسباب، سواء أكانت طبيعية، أم ربما بشرية المنشأ anthropiques[548]، ليست بديلاً لا شأن له.

الحقيقة إنه، في الحالة الأولى، لا يمكن القيام بأي شيء لأن المصدر الرئيس للظاهرة الملحوظة (الاحترار réchauffement) شمسي. إنه ارتفاع حرارة المحيطات، بسبب ازدياد

(547) Us Senate Minority Report: «More Than 650 International Scientists Dissent Over Man-Made Global Warming Claims Scientists Continue to Debunk "Consensus" in 2008», December 11, 2008, www. epw. senate. gov/minority

(548) Le prix Nobel néerlandais Paul Crutzen, professeur de physique atmosphérique, a proposé le nom d'anthropocène pour désigner la nouvelle ère climatique générée par les activités humaines dans laquelle nous entrons.

كثافة شدة الإشعاع الشمسي، الذي يؤدي إلى تكاثف غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في المجال الجوي. حسب بعض العلماء الروس، الذين استشهد بهما تقرير مجلس الشيوخ الأميركي، إننا قد نخطئ إذا نظرنا إلى النتيجة بوصفها سبباً، والعكس صحيح. ويؤكد أحد هؤلاء العلماء، ويدعى ك. أبدوساماتوف K. Abdoussamatov، أن دراسات أُجريت حول علم الجليد glaciologie، قد بينت أن التغيرات الكبيرة التي أصابت حجم الغاز الكاربوني في المجال الجوي، مترافقة بالاحترار، قد وجدت قبل العصر الصناعي، من جهة، ومن جهة أخرى، بلغَ ارتفاع درجات الحرارة الذي نشهده اليوم إلى حده الحراري الأقصى في عام 1990، وأن الأرض ستستعيد برودتها التدريجية بعد عام 2015، لتصل إلى حد أدنى مناخي نحو عامَي 2055–2060[549]. كما يبين أن زيادة حجم الغاز الكربوني لم يسبق احترار المناخ على الإطلاق، بل طالما تبع هذه الزيادة ارتفاع في درجة الحرارة. في نهاية المطاف فإن هذا التفسير المطمئن، إلى حد ما، سيوفر على البشر بذل جهود بدؤوها لإبطاء الاحترار. ويبدو مثيراً للشك بنظر من يرى فيه مسوِّغاً يصب في مصلحة الاستهلاك المستمر للهيدرو كاربونات. لو كان بيدنا الحكم على دقة هذه الرأي، لتجاوزنا من الاستفاضة الآتية، لأن تأثير المناخ في العلاقات الدولية لا ينبغي أن يكون أكثر عنفاً كما كان عبر التاريخ.

في الحالة الثانية، الأمر مختلف تماماً. حسب التقلّبات المتوقَّعة، التي قد يبدأ تأثيرها في عشرين السنة القادمة[550]، فإن السؤال هو معرفة ما الذي ستواجهه البشرية: إما أن تواجه تغيّراً بطيئاً ومتدرِّجاً، أو صدمة مناخية بأشكال قاسية، لأن التجلّي الأكثر توقّعاً هو ارتفاع متوسط حرارة الكرة الأرضية بمقدار 2° إلى 6° درجات طوال القرن الواحد والعشرين. هي مرحلة بالغة القصر من حيث التقلبات المناخية، وسيؤدي، من دون شك، إلى اضطراب خطر يصيب البشرية. مع العلم أنه منذ 10000 سنة، أي منذ الخروج من العصر الجليدي، الذي بلغت فيه درجة الحرارة الوسطية للأرض أقل من 5 درجات (تجدر الإشارة إلى أنها بالكاد وصلت إلى 5 درجات) عن تلك التي نعرفها، لم يشهد العالَم سوى تغيرات حرارية أقل بمقدار عُشر الدرجة (والتي لم تؤدِّ إلا إلى ذلك العصر الجليدي القصير في القرن الثامن عشر أو الحد الأعلى في القرن الثالث عشر). في هذه الشروط، يحق لنا الخوف من حدوث تغيّر مناخي خطر (نحو شيء قد يشبه، في بعض مناطق العالَم، "مِرْجَلاً مناخياً") على المجتمعات البشرية ابتداء من النصف الثاني من القرن،

---

(549) K. Abdoussamatov, de l'Académie des sciences russe, interviewé par Olga Vtorova, site net: Ria Novosti, février 2006.
(550) Geneviève Ferone, 2030, le krach écologique, Paris, Grasset, 2008.

وربما أبكر، كما يعتقد المتخصّص بالمناخ إدوار بار Édouard Bard[551]. ولاسيما، كما يقول، أنه فقط لكي نثبت، قبل نهاية القرن، الكثافة الجوية لغاز الكربون المسبِّب للاحتباس الحراري effet de serre الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة (نحن الآن ضمن الرؤية الغالبة حول وجود سبب قديم anthropique للاحترار)، ينبغي أن نقسِّم الانبعاثات العالمية إلى نصفين من الآن وحتى عام 2050. وهو ما يبدو طوباوياً، إلا إذا خفَّفنا بصورة جذرية استهلاك الطاقة الأحفورية énergie fossile. وهو ما لم يتجه إليه العالَم بعد.

وتبعاً لما ستكون عليه التغيّرات البيئية – القائمة طويلة ومثيرة[552] – فإن مقتضياتها الجيوسياسية من ناحية أمن الأفراد، وأمن المنظومة الدولية ستكون كبيرة إلى حد ما[553]. أما بالنسبة لمفهوم المجتمع العالمي فقد أخطأ هدفه. إذا كانت زيادة محتوى الغلاف الجوي من الغاز المسبِّب للاحتباس الحراري سريعة ومسؤولة عن 70٪ من الاحترار الجاري (المحتوى من الغاز الكربوني يصل اليوم إلى 383 جزءاً من المليون من حيث الحجم، الذي تم قياسه في هاواي، مقابل 280 قبل الثورة الصناعية، أي انبعاث مليارَي طن من الكربون في السنة خلال سنوات الخمسينيات، ليتجاوز، في بداية سنوات الألفين 6 مليارات طن في السنة[554])، فإن تعقيد التفاعلات بين ارتفاع درجة الحرارة، وحركة الغلاف الجوي، وذوبان الجليد، وحركة المحيطات، والدورات الجيو-كيميائية، والمحيط الحيوي biosphère قد بلغت حداً حيث جعلت المتنبِّئين حذرين إزاء آثارها التراكمية، ونتائجها المحلية. لكنّ، في محاولة لتصور الظواهر التي يمكنها أن تؤدي إلى حالة عمائية (فوضوية) chaotique، من شأنها إلزام مختلف الجماعات (الطوائف) البشرية الانطواء على نفسها (لأن على كل واحدة منها مواجهة أمنها البيئي الخاص بها: كالجفاف، واحتراق الغابات في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وغرب أميركا، وأستراليا، والجزء الأكبر من أفريقيا؛ والأمطار المدرارة، التي كانت في الماضي ظرفية، وبعيدة عن المناطق شبه الاستوائية subtropicales، ذات خطوط العرض الوسطى؛ ارتفاع مستوى المياه التي تُغرق مصبات الأنهار، والسهول المنخفضة، كسهول شمال غرب أوروبا)، يمكننا، استناداً إلى آخر النتائج التي توصَّلت إليها مجموعة GIEC (وهي مجموعة بيحكومية تتكوَّن من

(551) Edouard Bard, «La menace d'un changement climatique dangereux se confirme», Libération, samedi 27 janvier 2007.
(552) Fred Pearce, Points de rupture. Comment la nature nous fera payer un jour le changement climatique, Paris, Calmann-Lévy, 2008.
(553) Alexander B. Murphy, Demian Hommel, The Geopolitical Implica-tions of Environmental Change, Eugene (USA), University of Oregon, et Philippe Le Prestre, Protection de l'environnement et relations internationales. Les défis de l'écopolitique mondiale, Paris, Armand Colin, 2005.
(554) Geneviève Ferrone, op. cit., p. 37-51.

خبراء في تطور المناخ) في شهر شباط / فبراير 2007، والتي تؤكّد النتائج التي وصلت إليها التقارير السابقة (1990، 1995، 2001) تتركز حول أربعة عوامل سيكون لها أثر اجتماعي وسياسي مباشر: الإنتاجية الزراعية، توافر الماء الصالح للشرب، ارتفاع منسوب البحار، تكرار الحوادث الخطرة، و"التغيرات" المناخية المحتملة. فيما يتعلق بالفضاء الزراعي، حاولت بعض الدراسات الأمريكية تقييم نتائج الاحترار أو البرودة على العوائد[555].

ويخلص موريفي إلى أن المناطق الأكثر هشاشة ستكون شمال شرق شواطئ أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وبعض مناطق الصين الشرقية[556]، بسبب كثافتها السكانية الكبيرة. ويضيف: إن أندونيسيا وجنوب شرق آسيا قد تكون محظوظة، بينما وسط غرب أمريكا، وجزءاً من أوروبا الشرقية قد تشهد تراجعاً في إنتاجيتها. وكما تتوقّع الـGiec، فإنّ الإنتاج سيتهاوى في بعض أجزاء الأرض. وهو ما سيؤدي إلى أزمات غذائية خطرة، ستكون سبباً في الصراعات. وسيكون لمياه الشرب واللازمة للزراعة أهمية سياسية متنامية، علماً أنها لم تكن، في الأغلب، أحد أسباب الحرب في الماضي. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة في بعض مناطق العالَم، بشكل عام إلى ارتفاع الهطلات، وسيكون توفرها نادراً، بسبب قلة الأمطار، ومواسم الجفاف الأطول، والطلب الأقوى على الماء المترافق بالتزايد السكاني. وسيصيب كلاً من أفريقيا الشمالية، والشرقية، والجنوبية، والشرق الأوسط بأكمله. أما آسيا الوسطى الجرداء أصلاً، ولاسيما كازاخستان، فإن موردها من الماء قد تتأثّر بشكل خطر بسبب ذوبان الأنهار الجليدية القارية[557]. وبينما تتغذى 70 إلى 80٪ من أنهار المنطقة بهذه الأخيرة، واستمرار التجلّد، فإن سلسلة تيان شان Tian Shan لن تتمكّن من القيام بدورها بوصفها "خزاناً للمياه" إذا استمرت أنهارها الجليدية الـ614 بالانحسار، كما حدث لها بين عامَي 1995 و2000 (قدر الضياع بـ0.7٪ من الكتلة [الجليدية] في السنة). لكنّ التقدم المنجَز في مجال تحلية ماء البحر سيمكّن بعض الدول من تأمين حاجتها من الماء.

أما بالنسبة لارتفاع منسوب المحيطات والبحار نتيجة ذوبان الجليد القاري، وارتفاع حرارة كتل الماء البحرية، فسيبلغ بين 19 و58 سم، أي 88 سم (حسب الـGIEC). وهو ارتفاع كاف لإغراق عدة جزر (توفالو Tuvalu، والمالديف Maldives) والمناطق الشاطئية

(555) Fischer,G. , Mahendra,S. , Van Velthuizen, H. , «Climate Change and Agricultural Vulnerability», International Institute for Applied Systems Analysis, available online at http: //www. iiasa. ac. at/Research/Lvc/Jb-Report. pdf. Cf. aussi Richard Cincotta, Robert Engleman, et Danielle Anastation, «The Security Demographic», 2003, Population Action International.
(556) Alexandre B. Murphy, op. cit. , p. 17.
(557) Stephan Harrison, «Kazakhstan: glaciers and geopolitics»,
http: //www. opendemocracy. net/globalization-climate_change_debat...

الأخفض، منها بعض مصبات الأنهارالكثيفة السكان (بنغلادش، لويزيانا). لكنَّ المشكلة الحقيقية في مكان آخر. فاختفاء الطوفات الجليدية الشمالية التي نلاحظ تراجعها السريع لا يشكِّل أي مشكلة، لأنها عائمة (لدرجة إنها فقدت ما يعادل ضعف مساحة فرنسا خلال عامين، بين عامَي 2005 و2007، بينما قد يختفي الطوف الصيفي في عام 2020[558]. كانت التقديرات في عام 2002 تقول: إن هذا الطوف سيغطي ربع مساحته الحالية في عام 2030، فوق منطقة محدَّدة في شمال غروينلاند Groenland). في المقابل، فإن زوال الجليد عن الجزيرة الشمالية الكبرى من قارة المحيط المتجمد الجنوبي ستغيِّر كل شيء. يظن جيمس هانسون James Hansen، المتخصِّص المناخي، ومدير معهد غودارد لدراسات الفضاء Goddard Institute for Space Studies (NASA)، أن مصير كل شيء سيتقرر هناك. ويتوقع، تبعاً لما يبدو للعيان، أن "منسوب البحار يمكن أن يرتفع من 2 إلى 3 متر خلال القرن القادم، وعدة أمتار أخرى خلال القرن اللاحق"[559]. وحسب مبدأ أرخميدس، إذا كانت المياه الناتجة عن الطوف الجليدي الذائب تحل محل الجليد الصلب، فإن الماء الذي سيصدر عن غروينلاند وغيرها من المجلدات الشمالية، سيرفع منسوب البحار بمقدار 7 أمتار، وبمقدار 60 إلى 70 متراً إذا أضفنا إليها مياه المتجمد الجنوبي الذي يشهد الذوبان[560]. لحسن الحظ، إننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد، كما يطمئننا الخبراء، على الرغم من الانهيارات الجليدية الملحوظة خلال الأشهر الماضية في الجزء الغربي من القطب الجنوبي (مسطح لارسن Larsen)، لأن الجزء الشرقي، الأوسع والأشد سماكة سيظل بالغ البرودة، بل يزداد برودة[561]. يبدو أن شكوك رئيس الوزراء النرويجي جن ستولتينبرغ Jen Stoltenberg، بعد أن أقام في محطة ترول Troll العلمية، الواقعة شرق المتجمد الجنوبي[562]، يتفق مع ما يقوله جيمس هانسن James Hansen أيضاً. ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى وقوع كارثة تنشأ عن الامتداد البحري (كما شهدت الأرض خلال العصور البيجليدية)، لكنَّ يمكن التساؤل ما إذا كانت المناطق الشاطئية المهدَّدة منذ الآن وحتى نهاية القرن ليست أكثر عدداً، وعمقاً من تلك التي تم تسجيلها حتى اليوم.

وربطاً بإمكانية ذوبان جليد المتجمد الشمالي وغروينلاند، يستمر الحديث عن فرضية التوقُّف، أو الضعف الذي يصيب خليج ستريم Gulf Stream، وبشكل أعم

---

(558) «Rien ne sera plus pareil en Arctique», Le Monde 2, 1er décembre 2007, p. 26

(559) Cité par Fred Pearce, op. cit. , p. 107.

(560) Olivier Postel-Vinay, «Les pôles fondent-ils ?», La Recherche, mars 2003, n° 363 bis, p. 10-15.

(561) Ibid. , p. 12-13. Ce que confirme Edouard Bard dans différents articles.

(562) Alister Doyle, «Oslo tire la sonnette d'alarme sur la fonte de l'Antarctique», Reuters, dimanche 20 janvier 2008.

اضطراب الحركة، التي تربط درجة الحرارة (thermo) بالكثافة الملحية (haline)، بالتالي دارة التيارات البحرية المحيطة بالأرض circumterrestres. الخوف الرئيس هو أن يلتقي ذوبان جليد غروينلاند والهطلات القادمة مع خطوط العرض العالية لتعزيز برودة مياه المحيط الأطلسي الشمالي من خلال انتقال المياه العذبة إلى مياهه الكثيفة والمالحة. ما سيؤدي إلى تباطؤ في خليج ستريم Gulf Stream، بمعنى انهياره. لاحظ أستاذ علوم المحيطات الإنكليزي بيتر وادامز Peter Wadhams - وهو ما يعزّز هذه الفرضية - غياب "فوهات cheminées" تشفط كلها تقريباً (لم يبقَ منها سوى واحدة) نحو الأعماق، على شكل إعصار ضخم، في بحر غروينلاند، مياه السطح التي لن تصعد إلا بعد ألف سنة بعد أن تكون قد دارت الكرة الأرضية[563]. لكنْ يمكن لحركة مياه المحيطات thermohaline أن تضطرب بسبب ظواهر بيئية في المنطقة الجنوبية. هذه الفرضية أدت إلى وضع تقرير يدق ناقوس الخطر، على شكل سيناريو كارثي وضعه كل من بيتر شوارتز Peter Schwartz ودوغ راندال Doug Randall، يتوقّع بعد فترة من الاحترار التي قد تستمر بين 2010 و2020، عودة لمناخ نصف الكرة الشمالي، ولاسيما أوروبا (هبوط وسطي في درجة الحرارة بمقدار 3.3 درجات) التي ستخضع عندها إلى طقس بارد، يزداد جفافاً وتشتد رياحه، "جاعلاً جوّها شبيهاً بأجواء سيبيريا"[564]. لكنَّ إدوارد بارد لا يؤمن بهذا الكلام، لأنه يظن أنه "من الآن وحتى عام 2100، سيكون تأثير الاحترار أقل في منطقة شمال الأطلسي. وفي أسوأ الأحوال، إذا تجاوز الاضطراب عتبة معينة، وهي حصول برودة محدودة في الأطلسي الشمالي. لكنه، لن يصل، في أي حال من الأحوال، إلى التجمّد، حتى على الصعيد الإقليمي"[565] هنا، قد يكون ثمة أثر رجعي إيجابي. اللهم إلا إذا كان الأمر مسألة عقود، وقرون، أو آلاف السنين... وهناك ثمة أحداث كبيرة أخرى ينبغي أن نخشاها (مثل ظاهرة إلنينو El Niño، وهي أعاصير تشبه ذلك الذي اجتاح أورليان الجديدة Nouvelle Orléans، ومواسم القيظ canicules... وغير ذلك) إنما لن تكون لها الخطورة نفسها. مع أن "القيظ التي اجتاح أوروبا في صيف 2003، قد يمثّل، حسب التوقعات المخالفة لتوقعات البرودة الشديدة، صيفاً متوسطاً عند نهاية القرن"[566]،

(563) Fred Pearce, op. cit. , préface, p. 21-24.
(564) Peter Schwartz, Doug Randall, «Le scénario d'un brusque changement de climat et ses implications pour la sécurité nationale des États-Unis», Rapport pour le ministère de la Défense des États-Unis, 2003, http: //paxhumana. info/article. php3?id_article=427
(565) Edouard Bard, op. cit.
(566) Ibid.

وقد يكون هذا المنظور وحده كافياً ليجعل بعض الأقاليم الأقل جاذبية، كمناطق البحر المتوسط، وأخرى أكثر جاذبية، كما هو حال مناطق خط العرض القريبة من القطب.

بالنسبة لكل ما يمكن أن يحدث، "فإن أقوى الأخطار له علاقة بالسرعة الهائلة للتغيرات القادمة، والتي ستكون مسؤولة عن صعوبة التكيّف المتنامية بالنسبة للمنظومات الحيوية أو المجتمعات" كما يقول مفوض أكاديمية العلوم هيرفيه لو ترو Hervé Le Treut[567]. يرى هذا المتخصِّص بالمناخ، إن التغيرات لم تعد افتراضية، إذ نلاحظ، حسب أكثر التصوّرات تعقيداً، والمتاحة حالياً، أن "المنظومة المناخية تتحرّك نحو زيادة الاحتباس الحراري effet de serre وفقاً للكميات التي تحدِّدها أبسط التحليلات، والتي كانت تحليلات الجماعة العلمية منذ أكثر من عشرين عاماً، حتى مع وجود عتبات خطر، ولم يتضح تحديدها بعد، ستكبر بعدها بعض الأخطار بشكل بالغ القوة"[568]. ومن ثم يُنصح بتصور أمن بيئي، والتفكير فيه، كما بدأ البعض يفكر بذلك، يقرن التغيّر المناخي، والخراب البيئي الذي يمكن أن يتسبَّب به، بأمن البشر، وأمن الدول. لأن الأزمة البيئية قد بدأت فعلاً، بعد أن تجاوز الزمن مفهوم التنمية المستدامة. أما توماس هومر - ديكسون Thomas Homer-Dixon، فيقول بصعوبة تحديد هذا المفهوم (لهذا يتجنَّب مثل هذا التحديد)، لأن الأمن البيئي يعود إلى "العلاقة بين الضيق البيئي وبعض أنماط العنف - ولاسيما الانتفاضات، والصراعات العرقية، والتمرد. ويتضمن الضيق البيئي [الذي لا سبب له سوى المناخ] ندرة الموارد البيئية بسبب الخراب البيئي، والنمو السكاني، أو صعوبة الوصول إلى الموارد الطبيعية"[569]. لكنّ، الصدمة المناخية التي تدفع إلى تحركات سكانية ضخمة سرعان ما تصبح مزعجة، ومثيرة للصراعات فتؤدي إلى خلل في توازن المنظومة الدولية. أما حينما يتعلق الأمر بعدم تصوّر سوى أثر البيئة، فإن فيليب لوبريستر Philippe Le Prestre يشدِّد أيضاً على تحركات السكان التي قد يتسبب بها خراب الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع منسوب مياه البحار، وتدهور شروط الحياة،

---

(567) Hervé Le Treut, «Changements climatiques: perspectives et implications pour le XXIe siècle», 24 Octobre 2006, site Internet: http: //www. canalacademie. com/seance-solennelle-de-rentrée-des. html

(568) Ibid.

(569) Thomas Homer-Dixon «La sécurité environnementale: Prb s'entretient avec Thomas Homer-Dixon», site Internet:
http: //www. prb. org/PrintTemplate. cfm?Section=Accueil&template=.
Homer-Dixon est l'auteur de Environment, scarcity, and violence, 1999.

في هـذا الاتجـاه أو ذاك، إضـافة إلى الكـوارث المتكـرّرة[570]. إذا ازداد عـدد اللاجئـون "البيئيون"، وتنقّلوا علـى شـكل موجـات بشرية (في حـال غـرق ennoyage دلتا النيـل، علـى سبيل المثال، فأين سيذهب 80 مليون مصري عند نهاية القرن) سيسبّبون اختلالاً خطـراً في العلاقات الدوليـة، وردود فعل عنيفـة، ولجـوء الـدول إلى اتخـاذ إجـراءات أمنيـة (كتلك التي فكّرت الولايات المتحدة باتخاذها مؤخّراً[571]). تنظر حكومـة الهنـد الى 12-17 مليـون بنغالي، المهاجرين من شمـال شـرق الهنـد منذ بدايـة سنوات الخمسينيات، ويندرجون في جزء كبير منهم ضمن إطار هذه الفئـة مـن المهاجرين، بوصـفهم خطـراً مُحتملاً، وحمّلتهم مسؤولية الاضطرابات الدائمة في إقليم آسـام Assam[572]. إذا اشـتدّت تغيرات المنـاخ علـى جزء كبير من البشـرية، ونشـأت عنـها نـدرة في المـوارد، ستؤدي، أو لا تـؤدي، إلى صـراعات بيدولتيـة لاشـك فيهـا. كمـا تفـتح قـضية الـتغير المنـاخي، ونتائجـه في البيئـة الطبيعيـة للمجتمعات، فصلاً جديداً في دراسة العلاقات الدولية.

---

(570) Philippe Le Prestre, op. cit. , p. 408.
(571) Ibid. , p. 408.
(572) Ibid. , p. 411.

خلاصة

العالمية، حقيقة اجتماعية كاملة

تمثّل العالمية اليوم حقيقة قائمة بوصفها نتيجة للعولمة الاقتصادية وانفجار التقنيات الجديدة في الإعلام والاتصال. وهي تتخذ منعطفاً متعدّد الأبعاد. لكنْ، مع هذا، هل تقتضي وجود مجتمع عالمي، بوجود العزلة الاجتماعية التي يتسم بها مجتمع البشر هذا؟ أليس لها علاقة، بالأحرى، بشكل من أشكال التوجه الاقطاعي الجديد العالمي الناتج عن الإقطاعية العابرة للحدود التي تتصف بها المنظمات غير الحكومية، والعرقية المركزية للأفراد المنظّمين في شبكات؟ حتى الآن لم يتم العثور على بديل للدولة، هذا إذا آمنا بأن الدولة بصدد التلاشي. ألا يمكن أن تشكّل العالمية عودة إلى الحالة الطبيعية، التي ما تزال محصورة حتى الآن في إطار الفوضى المبكرة التي تعيشها الدول، مكذّبة بهذا الرؤية البنائية القائلة بعالَم متضامن تقترحه الكوسموبوليتية؟

أ - هل نظرية المجتمع العالمي نبوءة تحقّق ذاتها؟

تقوم العولمة على أساس إيديولوجي نجده في صلب مشروع عصر الأنوار الكوسموبوليتي، الذي لم يتجسد أبداً قبل نهاية الحرب الباردة، وانتصار الليبرالية التي سمحت له بأن يتبلور في نهاية المطاف. بهذا المعنى، فإن العولمة نتيجة للحداثة وتجذير لها، كما يعتقد أنطوني غيدنيس Anthony Giddens[573]. منذ تلك الفترة، نرى أن غياب البديل من بناء نظام عالمي، والطريقة التي تُدار من خلالها الشؤون البشرية، قد أقنعَ أولئك الذين يرون القرن الحادي والعشرين، بوجود الدولة أو من دونها، تحت مظلة مجتمع عالمي، ديمقراطي، أصبح مسالماً بفضل ازدهار السوق[574]. بينما يرى ماندلبوم Mandelbaum، الذي يؤمن بمنظور ويلسوني، أن لا بديل من الدولة في النظام العالمي[575]. أما بالنسبة لبيك Beck، فإن ملامح المجتمع المدني الكوسموبوليتي ترتسم، وينبغي أن تفرض نفسها .، لأن العولمة الليبرالية حرمت الدولة من مزاياها ومواردها، ولأننا نعيش في مجتمع عالمي من دون دولة عالمية، تصادر فيها الشركات العابرة للحدود والفاعلون

(573) Anthony Giddens, Les Conséquences de la modernité, Paris, L'Harmattan, 1994.
(574) Michael Mandelbaum, The Ideas that Conquered the World. Peace, Democracy, and Free Markets in the Twenty-First Century, New York, Public Affairs, 2002, p. 5.
(575) Ibid. , p. 77.

الآخرون العابرون للحدود، السلطة، وتعرض مستقبل البشرية للخطر. لكنَّ الاثنين يلتقيان حول دخول العالَم في عصر يقرن الانفتاح بالثروة، ويبحث عن مبدأ ذي طابع عابر للحدود. ويتفقان، مع آخرين، على الفكرة القائلة بأن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه في الماضي، وأن العالَم يسير نحو مجتمع عالمي مندمج من الناحية الاقتصادية، ومتعدد الثقافات، والأعراق، وحيث وعي المخاطر العابرة للحدود (كالمخاطر الطبيعية، والسياسية أو الدينية)، وحيث تستطيع الشبكات، من خلال المناقشات التي تُعنى بها، الاضطلاع بالحوكمة العالمية. إن وعي هذه الحركة الحتمية وملاحظة آثارها الاجتماعية الأولى، هي التي يسميها بيك Beck "الكوسموبوليتية الواقعية". ويستنتج منها، ضرورة رفض "الوطنية المنهجية"، أي علم الاجتماع السادر في اعتبار الدولة - الأمة بوصفها المرجع الأساس للتحليل والبحث من جهة، ومن جهة أخرى، ضرورة استبدالها بـ"كوسموبوليتية منهجية" تتجاوز المقولات التقليدية (أمة، طبقة، عائلة، الخ.) التي تتركَّز على المنظومات العابرة للحدود ذات الانتماءات المتعددة. وهي طريقة يرتبط من خلالها العالمي بالمحلي، اللذين أصبحا متلازمين، ويؤثِّر الواحد منهما في الآخر، وتنذر بـ"توجه كوسموبوليتي متجذر". لكنَّ، مشكلة بيك وكل من يفكر مثله، هي إنه بمقدار رغبتهم في الاستباق، فإنهم يخطئون في تصور ما يلاحظونه. لكنَّ ما يقومون به من خلال تطوير النظرية، بسبب الأحكام المسبقة، والمصالح، والأهواء التي يجدون فيها ما يفيدهم، أي مصالح وأهواء الطبقة العليا hyperclasse بنحو خاص، قد يكون عبارة عن نبوءة تحقق نفسها.

الحقيقة، يبدو إنه ليس ثمة غير عالم الاجتماع هذا، من ينظر إلى رغباته على أنها الحقيقة، حينما يصف، على سبيل المثال، حال الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا. ولدى قراءة ما يكتبه، فإن هذه الحالة ترسم صورة أولية عن الكوسموبوليتية الجديدة، لأنها تستند إلى "شرعية عابرة للحدود translégalité"، وإلى الانتماء المزدوج (الذي يراه نوعاً من المواطنة المزدوجة المقبولة والمعترف بها من الدولتين المعنيتين)، بينما أثبتت آخر زيارة (شباط / فبراير 2008) قام بها رئيس الوزراء التركي إلى ألمانيا، عكس ذلك. فقد أعاد أردوغان إحياء معارضته لوجود "تركيا صغيرة" (حسب تعبير رئيس CSU، وهو الفرع البافاري لحزب الديمقراطية المسيحية) في ذلك البلد، كما تحدَّث عن إمكانية إنشاء مدارس ثانوية وجامعات يتم التدريس فيها باللغة التركية[576]، كما حضَّ، في خطاب ألقاه

(576) Thomas Steindeld, «La crainte absurde de la “petite Turquie”», Courrier international, n° 902, Février 2008, p. 18.

في مدينة كولونيا، مستمعيه الأتراك على عدم الاندماج في ألمانيا، والتحول إلى مواطنين ألمان، بل على العكس، دعاهم إلى الحفاظ على هويتهم التركية. وذهب إلى حد اعتبار أن "الاندماج جريمة ضد الإنسانية"، لإضفاء الشرعية على أمنيته بأن تبقى طائفة الأتراك في ألمانيا (أكثر من 2.5 مليون) أقلية مسلمة. وبذلك فقد أسهم الزعيم التركي في إيقاظ الرأي الغالب لدى الألمان، الذين لا يريدون حتى مجرد الحديث عن اندماج (ضجة أثارها مشروع بناء مسجد في قلب مدينة كولونيا). لكنّ، من ناحية أخرى، فإن البنائية الكوسموبوليتية (وهو ما يخالف ما يقوله بيك[577]، لأن الأمر يعني أولاً وأخيراً تغليب مفهوم للعالَم على أساس مادية العولمة) لا تفتقر إلى المزايا لبلوغ غاياتها. وهي حقائق يبرِّرها منظِّروها مقدَّماً، تنتج عن استراتيجيات بعض مقولات الفاعلين الذين ينوون إخفاء أي مقاومة للنظام التجاري، في أوروبا على نحو خاص. هذه الوقائع هي: 1) تقسيم السلطة الاقتصادية والرقابة الاجتماعية التي تقوم بها الدولة بذريعة حرية حركة رؤوس الأموال؛ 2) وإذابة الهويات والتضامنات الوطنية في الهجرة بذريعة لا مبالاة الكائنات البشرية، وعدم إمكانية تجزيء المكان؛ 3) القوة التصوّرية représentationnelle، أو القوة المُنتجة (لوكيس Lukes، وبارنيت Barnett، وديفال Duvall) للخطاب الذي تبثه وسائل الإعلام حول حتمية الكوسموبوليتية بكل مظاهرها السكانية والثقافية؛ التحريض على العرقية المركزية عبر تكنولوجيا وسائل الاتصال والإعلام الحديثة NTIC، والتسليع marchandisation. هذه الملاحظة الأخيرة تطرح على الديمقراطية مشكلة خطرة تتعلق بالتماسك. ففي الوقت الذي تبدو فيه قد بلغت ذروتها مع "الديمقراطية التشاركية"، لم يثبت أن لهذا كله أي تأثير في اتخاذ القرار السياسي، وأن من شأن تعدد المناقشات تغيير أي شيء في عزم صانعي القرار. أخيراً، الميزة الأخيرة لأطروحة بيك، التي لا تقل أهمية عن غيرها، هي الهيمنة السياسية والمجتمعية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، بوصفها قوة "مرشِدة poisson pilote" لكل التغيرات، التي تقع كتلك الصورة المختزلة لعالَم الغد. والتي، بالتالي، تنوي قيادة الشعوب الأخرى أو إلزامها، والمجتمعات الأخرى بقبول المعايير التي تضعها وفقاً لتصوّرها للعالَم.

ب - الإقطاعية العالمية الجديدة وتقاطع الأزمات

الغريب هو إنه إذا كان لابدً للعالميّة ألا تكون سوى "عملية غير أفقية، وجدلية، فينبغي أن ندرك فيها العام والظرفي، والمتشابه والمختلف، والعالمي والمحلي، ليس بوصفها

(577) Ulrich Beck, Qu’est-ce que le cosmopolitisme ?, op. cit. , p. 148.

استقطابات ظرفية، بل مبادئ مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، ويتداخل أحدها مع الآخر"[578]، ينبغي القبول بأن تقييم بيك Beck هذا، لا يطمّئن أبداً من يرون في العالمية إدارة جماعية، وتضامناً بين جميع المراحل. فماذا، في الحقيقة، عن تنظيم المجتمع العالمي وكيفية عمله، حينما يعترف بأن "الكوسموبوليتية ليست نموذج اندماج عالمي، أو توافق عالمي"[579] بعد أن سبق له وأكد العكس (الحاشية 467). وماذا عن الدولة العالمية، وتوحيد الكرة الأرضية بوصفها المنعطف السياسي المنتظر والمأمول للعولمة. المعوقات المطلوب تجاوزها بالغة الضخامة حتى لا يكون الأمر غير ذلك. أما تفكيك العالَم كما هو حاله اليوم فهو أكثر احتمالاً لأن "عدة جبهات أشبه بالانهيار ويندر فيها العنف هي بصدد التوجه نحونا بسرعة فائقة"[580]، وهي ليست جبهات طبيعية فحسب. ترى، ما هو مصير مشاعر التضامن في مواجهة المخاطر الطبيعية والتكنولوجية، مثل الانفعال، والشفقة التي تنتاب العالَم من خلال تسونامي إندونيسي، إذا كانت الصدمة المناخية تسبّب كوارث متلاحقة؟ وكلنا يعاني من مشكلة غياب الأمن. على مدى أقصر، وحتى قبل أن تبدأ آثار نقص البترول تُؤتي نتائجها، أصبحت الدول مسؤولة عن حل الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية (الأزمة الغذائية مع ما صحبها من انتفاضات، ما تزال في بداياتها في البلدان الفقيرة، وأزمة العمل وقوة الشراء التي تؤثر اليوم في الطبقات الوسطى في البلدان الغنية). سيتعيّن على البلدان المتطوّرة التي تعيش أزمتها السكانية الخاصة بها (قلة الولادات، والشيخوخة المتسارعة ستعمل على تعميق العجوزات، وتضعف نظم الإعانة، وتؤثر في النشاط الإنتاجي) مواجهة أزمة البلدان الفقيرة التي تبدو أمامهم على شكل موجات مهاجرة تثير عدم الاستقرار، تعرض هويتهم للخطر. بشكل عام، بما أن العولمة واقع اجتماعي كامل، فهي تؤدي إلى نشوء مشكلات (رهانات enjeux) بيئية، واجتماعية – اقتصادية، ومشكلات طاقة، وأخرى ثقافية وهويتية ضخمة. وهي مشكلات طالما أساء دعاة المجتمع العالمي تقديرها، تدل على أن العولمة قد بلغت نقطة نهايتها.

(578) Ibid. , p. 144.
(579) Ibid. , p. 229.
(580) G. Ferone, op. cit. , p. 11.

خلاصة الجزء الثالث

تعليق حول العالمية

لقد دخل التاريخ عصره الكوكبي مع عولمة الاقتصاد، وتحديث المجتمعات البشرية التي كانت تحيط سابقاً بالغرب، بأشكالها المتنوِّعة. وبدأت تغيرات واسعة بالظهور، منها نشوء قوى جديدة، وترسخ مناطق حضارية أخرى غير قليلة، بسبب بلوغها مرحلة الحداثة. وكما قيل في بداية هذا الجزء الثالث، ربما تكون السيادة الغربية قد وصلت إلى نهايتها؟. على أي حال، فإن الإرهاصات البراغماتية حول العرقية المركزية - البينية inter-ethnocentrisme (يُنظر الفصل التمهيدي من الجزء الأول) تبدو صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، طالما أصبح واضحاً بأننا لن نستطيع الاستمرار في الاكتفاء برؤية وحيدة واحدة حول العالَم. وعلى الغربيين أن يتخلوا عن إرادتهم في صياغة هذا العالَم على صورتهم، وأحلامهم بتشكيل ثقافة عالمية، والاقتناع بأنها مجرد ثقافة من بين ثقافات أخرى. وسيكون الأوروبيون أذكياء إذا قرروا أخيراً إعادة النظر في اعتباراتهم الإيديولوجية، والفكرية، بل حتى الخرائطية التي عفا عليها الزمن. من وجهة النظر المعرفية (إبيستيمولوجية)، وهي موضوع هذه الدراسة، فإن من باب تحصيل الحاصل أن التفكير حول "العلاقات الدولية" من وجهة نظر عالمية، لم يعد مقبولاً بمعزل عن التفكير المركَّب. وتعددية الإشكاليات التي وقفنا عليها، وعدم التجانس الشامل في المفاهيم المستخدمة، وعدم شفافية التصرفات البشرية تستدعي معرفة متعددة المشارب، من جهة، وتمنع تبنّي أي نظرية واضحة، من جهة أخرى. أي، خلافاً لعلم سياسي توحّدي autiste تحبس نفسها في معتقدها، وفي تفسير أُحادي، وعالمي متجذِّر في عبادة **العقل** (الذي يزعم اختزال الواقع بالفكرة، كما يفعل عدد لا بأس به من "البنائيين"، وأفقه الثابت (عالَم متجانس أخيراً، مختلط تماماً ومتحرّر من أي هيمنة) عبر اعتماد موقف يطل على موضوعه وعلى الفروع المعرفية الأخرى التي يرتبط بها مع ذلك بشكل تام. أما ما يتعلق بعدم إمكانية فصل الوقائع عن القيم (التي تميِّز العالمية ما بعد الحداثية، قياساً بالحداثة الغربية)، والتي طالما كانت عبر الزمن، تدعونا إلى رفض أي خيار حاسم بين نظريات تمنعنا من الاهتمام بالتفاعل بين العوامل المادية والفكرية، وبين "المصالح"

و"منظومات المعتقد". والتي من شأنها إلزامنا باختيار مقاربة مادية حصرية، أو نفسية بحتة. وهو، لسوء الحظ ما درجنا عليه فترة طويلة، وما يزال مستمراً بوصفه تياراً مهيمناً في دراسة العلاقات الدولية، من خلال استبدال الخيارات المادية المختلفة، إلى حد ما (القوة المادية، الخيار العقلاني، المادية التاريخية)، بتوجه نفساني بنائي psychologisme constructiviste (حول هوية ذاتنا وصورتها، وهوية الآخر وصورته). إن تعقيد العالمية يتطلب التشارك المتكافئ في هذه النظريات، قدر الإمكان. واستكمالاً لما طرحناه حول مساهمات المدرسة التأويلية herméneutique (تُنظر المقدمة العامة التي تتصدر الجزء الأول) والمنظومية (أو الشاملة) systémique (يُنظر استخدامها في تفسير المنظومة الدولية، الجزء الثاني)، نعتقد أن الذرائعية pragmatisme المنهجية تسمح، على الأقل، بتجاوز النزاعات، إن لم يكن ممكناً تحقيق هذا الهدف.

ينبغي بسبب العولمة، أن ننظر إلى العالَم بوصفه كلاً، وأن نرى في هذا الكل نقطة ينطلق منها التحليل. ولا يجوز اعتبار الوحدة بوصفها كذلك، أو نمط الفاعل، أو أي عملية خاصة، كما تعرضها سوسيولوجيا العلاقات الدولية، التي تضع نفسها في مأزق حينما ترفض الكليّة globalité، وتشتت نفسها في دراسة حالات لا تستطيع حتى مضاعفة نتائجها. إن مفهوم المنظومة العالمية التي تتصف بالتراكمية agrégatif، والغائية téléologique (بمعنى أنها تدمج نوايا الفاعلين: العملية والنظرية)، الشاملة، والتي تحتمل المصادفة والغموض، يفرض نفسه لسببين متكاملين. من جهة، لأننا لا نستطيع اختزال مجمل التفاعلات المركَّبة التي تشكِّل العالمية، إلى مجرد العلاقات البيدولتية فحسب، حتى لو كانت منظومة الدول تبقى مكوِّنها الأساس. ومن جهة أخرى، لأننا لم نعد قادرين على القبول بأن وجود مجتمع عالمي هو السبب الأساس لديمومة القيم التي يُفترض أنها عالمية، لأن حتميتها تتضاءل تدريجياً، أو على الأقل لم تعد كافية، ولأن تكاثر الفاعلين غير الدولتيين ومحدداتهم المتناقضة (قراراتهم déterminations) تفاقم حالة الفوضى، وتغيّب القيم والمعايير، أكثر مما تسهم في بنيان مجتمع معين. وحينما ننظر إلى هذا المصطلح بالمعنى الواسع الذي خلعه بوزان Barry Buzan عليه، أي عدم استبعاد الدول والفاعلين غير الدولتيين لبعضهم البعض، فإننا نبقى دائماً إزاء لعبة سلطة، وإكراه، وتأثير، ومصالح خاصة أو جماعية ينبغي تحقيقها. فإذا بقيت القوة متماسكة أو منفلشة، واضحة أو ضمنية، فإن الهندسة المتغيرة، المرنة لتشكيلها هي نتيجة تفاعل استراتيجيات الفاعلين، التي تمليها النوايا، والأهداف، ورؤى العالَم، وكذلك الموارد المحدودة لأولئك الفاعلين.

بما أننا لا نشك في أن قصديّة الفاعلين هي أكثر العناصر غموضاً في التحليل، فإن استدعاء مختلف النماذج، استناداً إلى تطوّرات ممكنة، سيسمح بتقليص مواضع الشك. والتشكيل المنظومي (الشامل) ليس مجرد تشكيل فكري ومجرد، لأنه ينبني في فضاء مادي، هو الفضاء الجغرافي. هذا الفضاء موزَّع إلى أقطاب وغير مستقر، لأن تنظيمه يخضع إلى منطقيات مترابطة ضمن تركيبة حوارية. بعبارة أخرى، إنَّ مبدأ الترياليكتيك trialectique الذي يرى أن هذه المنطقيات متكاملة، ومتنافسة، ومتضادة في الوقت نفسه، يخلق عدم الشفافية، ويترك المنظومة عرضة لكل التغيّرات الممكنة. ولأن تعقيد المنظومة العالمية يجعل حالاتها وتشكيلاتها غير قابلة للتحديد المسبق، فإن مختلف النظريات (الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والبنائية، الخ.) ما تزال مفيدة من خلال السماح بوضعها ربما في نماذج مسبقة. ولئن بدا أن إحداها توضّح، أفضل من غيرها، سياقاً معيناً، أو مجالاً من مجالات المنظومة، إلا أنها غير قادرة على أن تبيّن، بمفردها، مدى تعقيد العالمية. لهذا تبقى النظريات "دروباً لا تقود إلى أي جهة"[581].

حتى نحن، قد تخلينا منذ البداية، عن تبنّي المذهب "التصوري représentationaliste"، الذي ينظر إلى المعرفة connaissance بوصفها اكتساب الفاعل sujet للسمات التي يتميّز بها عالَم موجود سلفاً، والذي يزعم قدرته على ربط التصوّر بالواقع، والقدرة على اقتراح رؤية صحيحة للواقع. إن تصوراتنا للشيء الذي نختاره ليست آثار مرآة، ينتهي أحدهما إلى أن يكون حقيقياً، إنما فقط مقترحات تتوقّف عند حدود النظر في التجانس، أو في التشكيلات التي نقيّم تماسكها الذاتي. نعرف أن الذرائعية المنهجية تنظر إلى المعرفة بوصفها سلطة، وأداة لمواجهة الواقع، لكنها تخلت عن فكرة أن الحقيقة مرتبطة بالواقع[582]. ما يؤدي إلى القول: إنه من الأفضل التفكير بإعادة وضع الأمور في نصابها (سياقها)، هذا إذا اتفقنا مع ريتشارد رورتي Richard Rorty على القول: "أنّى كانت وجهتنا، لن نجد سوى سياقات"، وإن أي شيء، ولاسيما موضوع البحث يتغيّر بمقدار تغيّر السياق. ووضع الأمور في نصابها يعني أن سياق المنظومة العالمية يتغير دائماً حسب استراتيجيات وتصرفات الفاعلين، وردود أفعالهم ذات الأثر الرجعي. أما الاكتفاء بتقديم اقتراحات بديلة، ومتابعة حول الموضوع، فهي بمنزلة تصوّرات له تبعاً للنماذج المعتمدة.

---

(581) Martin Heidegger, Chemins qui mènent nulle part, Paris, Gallimard, 1962.
(582) Nicholas Rescher, Methodological Pragmatism. A Systems-Theoretic Approach to the Theory of Knowledge, New York, New York University Press, 1977.

1 - التعقيد والبراغماتية المنهجية

الفكر المركّب تراث فكري أوروبي[583]. ويعد انبعاثه اليوم استعادة للحركات الفكرية التي أُلغيت خلال "الحرب الأهلية المعرفية épistémique" حسب تعبير إيريك هوبسباوم Éric Hobsbawm، الذي توقّع انتصار معسكر العقل في أوروبا[584]. وتفسَّر هذه الحرب من خلال قدرة "التعقيد" (التركيب) على تقديم مفاهيم لها علاقة بالمنظومية (الشمولية) وتعددية المعارف، من أجل تفسير أفضل للعلاقات الدولية (جيرفيس)، وديناميكيات العولمة (روزينو). وتسمح، من خلال البراغماتية التي تفترض أن المعرفة يبنيها فاعل يعمل على تنظيم المعطيات التي يلاحظها (بياجيه)، بتجديد التصورات النظرية وتناوبها. وتحررٍ الباحث من هوس القيام ببحث "مُتكنج* technicisée" بالغ المعيارية* normativisée، يبقيه في الوهم بأن هذه التصورات تضمن له بلوغ المعرفة الأساسية، ومن ثم، تؤكد امتلاكه لهذه الحقيقة التي شعر بها بطريقة أو بأخرى. إنها تحطِّم أُسس اليقين، وتجبر المقاربة التأويلية على التواضع، وعلى أخذ البعد الاستراتيجي لكل نظرية بعين الاعتبار. إذاً، على صعيد المنهج، يعد الفكر المعقد (المركب) أفضل ما قدمته البراغماتية حينما طرحت ثلاث أولويات أمام البحث العلمي: 1) "للإدراك البشري علة نهائية telos"؛ 2) هذه العلة النهائية معقّدة، ولا تتعلق بالمعرفة في حد ذاتها وتطوراتها فحسب، بل بأهميتها المادية في توجيه أمور الحياة"؛ 3) "لا يمكن التحقق من الشرعنة العقلانية للإدراك إلا بالرجوع إلى مجمل المصالح البشرية، التي تقع المصالح المتعلقة بالحياة العملية في مقدمتها"[585].

أ - البُعد الاستراتيجي لنظريات العلاقات الدولية

ما من نظرية إلا وتتوجه إلى أحد ما، أو تقوم على غرض معين، كما سبق قولنا مع روبرت كوكس Robert Cox في مستهل هذا الجزء. البراغماتية تندرج في هذه الملاحظة التي سبق أن طرحتها منذ فترة طويلة. فهي ترى أن النظرية والممارسة متلازمان، وأن مفاهيمنا التي ليست سوى معتقدات، إنما هي عادة على ممارسة الفعل (ريشر، Rescher رورتي Rorty). المؤلِّفون الذين ينادون أو لا ينادون بها، لكنهم ينتسبون إلى الابيستيمولوجيا التاريخية الألمانية، أو فلسفة أمريكا الشمالية، يتفقون حول فرضية

(583) Damian Popolo, «Complexity in a complex Europe: Reflections on the cultural genesis of a new science», Eco Issue, vol. 8, n° 2, 2006, p. 65-76.
(584) Damian Popolo, op. cit, p. 66.
(585) Nicholas Rescher, op. cit, p. 24.

شوبنهاور القائلة بأن العقل يرتبط عموماً بالإرادة، وأن النظرية، في نهاية المطاف، موجّهة نحو هدف اجتماعي أو سياسي. لكنَّ، مثل هذا الشك إزاء عدم الاهتمام، أو حيادية البحث أقل شيوعاً في فرنسا. ولربما اختلف الأمر، لو استمرت المدرسة الفرنسية في القرن السابع عشر، أي مدرسة الشكّيين مثل مارين ميرسين Marin Mersenne، وبيير غاسندي Pierre Gassendi[586]، أو لو لم يحرمنا موت بليز باسكال Blaise Pascal المبكّر الذي كان رائداً للفكر المنظومي systémique[587]، من فكر مناهض للفكر الديكارتي.

حول هذا المقتضى الاستراتيجي، لا بد من ملاحظة أن الليبرالية الاقتصادية التي تتحكّم اليوم بالعالَم هي، في الوقت نفسه، النظرية السائدة التي تسعى إلى تفسير العلاقات البشرية، والنتيجة المباشرة لإرادة القوى التجارية التي تجد فيها ما تفيده منها. وكذلك فإن فلسفة حقوق الإنسان، التي يرى رورتي أنها الصيغة الأنثروبولوجية التي بدأها ديكارت، ودرسها كانط، لمفهوم الضرورة الذي يضعانه في عقول الناس، والذي يفترض أن ينقذهم من طوارئ التاريخ، هي في الوقت نفسه الجهاز المفهومي الذي يُستخدم من أجل إضفاء الشرعية على السياسات العاملة على مجانسة البشرية، عبر وصف هذه الظاهرة بوصفها قدراً مرحباً به في نهاية المطاف. وبتعبير آخر، تستخدم النظرية في العلوم الاجتماعية إما لتسويغ تصرفات معينة، وأفعالاً، واستراتيجيات، أو للاقتناع أن لهذا كله معنى، ويسلك اتجاهاً عقلانياً. أي، إنها تنشأ عن شروط موجودة مسبقاً، ما علينا سوى اكتشافها. ويدافع شارلز تايلور Charles Taylor عن هذا الرأي نفسه حينما يقول: "يمكننا القول: إن النظرية الاجتماعية تظهر حينما نحاول صياغة ما نحن بصدد القيام به صراحةً، ووصف النشاط الذي يعدُّ مركزياً بالنسبة للممارسة، وربطها بالمعايير اللازمة لذلك"[588]. ولاستبعاد خطر التشييء réification، ينبغي القيام بإعادة وضع النظريات في سياقها عبر الاستمرار في التعقيد (التركيب)، لأن قَرْنَ السياقية بالتعقيد (المنظومة العالمية مركّب من السياقات) هو ما يسمح ببلوغها. وتبعاً لهذه الحاجة تتأكد الفاعلية الخاصة لإعادة تموضع الثنائية الجغرافيا السياسية - الجغرافيا الاستراتيجية، الذي أردناه، مع آخرين يرون في الجغرافيا السياسية "ممارسة ثقافية تفسيرية"[589]. هذا يعني، في الحقيقة، مع اعتبار الجغرافيا السياسية تأويلاً

(586) Ibid. , p. 299.
(587) Blaise Pascal: «Je tiens impossible de connaître les parties sans connaître le tout ; non plus de connaître le tout sans connaître les parties», Pensées, Paris, Le Livre de Poche, p. 34.
(588) Charles Taylor, «Social theory as practice», Philosophy and the Human Sciences. Philosophical Papers 2, Cambridge, Cambridge University Press, 1985, rééd. 2005, p. 93.
(589) Gearoid O'Tuathail (Gerard Toal), «Geopolitical Structures and Cultures: Towards Conceptual Clarity in the Critical Study of Geopolitics», Geopolitics. Global Problems and Regional Concerns

مكانياً، التشبث بتفسير كينونة المنظومة العالمية (أي تشكيلها وديناميكياتها، والمواقع البنيوية للفاعلين من خلال دمج النظريات المذكورة من حيث علاقاتها المتبادلة)، ومع جيوستراتيجية ربط تصرفات الفاعلين الذين تحلّلهم في مختلف مجالات المنظومة حيث يتدخلون (التحليل الاستراتيجي يسعى إلى فهم نوايا الفاعلين وتصوراتهم، ولهذا فهي تسمح بالبحث عن أصول النظريات. وهي كذلك سانحة أمام التحليل الجيوستراتيجي النقدي لتفكيك الثقافات الجيوسياسية للحاكمين، والمحكومين، وفك طلاسم المتخيلات imaginaires الجيوسياسية، وعدد من الخطابات الجيوستراتيجية)[590].

ب - طرائق البراغماتية المنهجية: بحث enquête وتفسير

المنهج ليس الوسيلة لبلوغ اليقينيات النهائية، وتفسير العلاقة بين الإنسان وعالَمه، إذ إنها علاقة اجتماعية بمقدار ما هي علاقة بيئية (وهي نقطة تلاقي بين البنائيين الواقعيين أو البراغماتيين[591]). ومن ثم فقد أصبحت هذه العلاقة تأويلية herméneutique (من حيث الموضوع ومجالات الموضوع الذي يتسم أو لا يتسم بتجانس، كما يتسمان بغنى الدلالات المختلفة) هي نفسها تقوم على البحث[592]. وقد عبّر عنها جون ديوي John Dewey بوضوح في عنوان أحد كتبه الرئيسة (المنطق ونظرية البحث)[593]. تبدأ تأويلية العالمية إذاً بتحليل كل مجال من مجالاتها. وبوسعنا مضاعفتها، لكنّ الانشغال بالدقة والأهمية ينبغي أن يجعل من كل مجال مرتبطاً في تكوينه بالتعريف الذي تم اقتراحه انطلاقاً من دراسات السوسيولوجي بيير بورديو Pierre Bourdieu، والجغرافي رونيه برونيه René Brunet، حيث يمكن التمييز بين موقفيهما على النحو الآتي:

"***بينما يرى بيير بورديو أن المجال يتكوّن من مواقف فاعلين يملكون قدرات غير متكافئة، ومصمّمين على بلوغ مواقع أو الاحتفاظ بمواقع، فإن روجيه برونيه يرى فيه فضاء فعل لظاهرة جغرافية خاصة - تحدّد في الوقت نفسه، طبيعته وتميزه،***

(Edited by Lasha Tchantouridze), Winnipeg, University of Manitoba, Center for Defense and Security Studies, 2004, p. 75.

(590) Ibid. , p. 82- 88, p. 93-97.

(591) Cf. Tome II, p. 281-286. Voir aussi, Paul Kowert, Jeffrey Legros, «Norms, Identity, and their Limits: A Theoretical Reprise», in Peter Katzenstein (ed.) The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York, Columbia Press, 1996, p. 451-497.

(592) Charles Taylor, «Interprétation and the Sciences of Man», Philosophy and the Human Sciences, op. cit. , p. 15-57.

(593) John Dewey, Logique, la théorie de l'enquête, Paris, Puf, 1993.

تبعاً لشدته غير المتكافئة إنه إذاً بالنسبة لبورديو، مجال قوى، وموضوع مادي أو رمزي لتنافس فاعلين، وهو في الوقت نفسه مجال ملموس ذو أبعاد ثلاثة (الموقع، الاتساع، المسافة)، كما يقول برونيه[594]".

هل ينبغي أن نعيد التذكير بأن منطقيات السلطة تقع في صلب التحليل؟. على الصعيد العالمي، وهو ما يهمنا هنا، ثمة خمسة مجالات سنوضحها لاحقاً. لكنْ، ينبغي أن تكون كل حالة موضوعاً لإجراء بحثي عليه أن يدرك منطق بنائها الداخلي، ووضوحها، وعقلانيتها[595]. لهذا، ليس ضرورياً مضاعفة دراسات الحالة، لأنه منهج يؤدي إلى طريق مسدود، ولأن النتائج لا يمكن أن تتناسخ، أساساً، علماً أن كل حالة عبارة عن سياق، وأن القيم تتغيّر تبعاً للثقافات[596]. من الأفضل إجراء مقاربة معرفية cognitive، مفهومة (تأخذ مقدماتها من مختلف نظريات العلاقات الدولية)، لأنها تنتج تصوّرات يمكن الموافقة عليها بشكل مؤقّت، وفهم "كيف يعمل العالَم"، من خلال المساهمة أولاً، في تفسير جزئي، للمجال، ثم اللجوء إلى التأويل الشامل، أي تأويل المنظومة.

في الفضاء التفاعلي المتعدِّد الأبعاد، تكمن الصعوبة الأساسية الخاصة بالتأويل المنظومي (الشامل) في علاقات الشك التي تنشأ عن الحدود المشتركة interfaces بين المجالات. هذه الحدود تميِّز حالة المنظومة العالمية الحالية، إلا أن العولمة، أي قواعد الرأسمالية العالمية، تفرض منطق اعتماد متبادل قسري. فإذا أردنا اعتبار المنطق الخاص بمجال معين مُهيمناً، لا بد أن يكون له بُعد منظومي (شامل). أي، عليه أن يؤثر في سلوك الفاعلين كلهم، من خلال عزل مثيري الشغب أو منعهم من القيام بذلك. كما ينبغي على هذا المنطق توجيه المنطقيات البُعدية الأخرى logiques dimensionnelles، نحو التلاؤم، بعد تصحيح الانحرافات التي تشكِّل خطراً على هذا المنطق نفسه. ولهذا عليه أن يعثر في المجالات التي لا ينتمي إليها الفاعلون الذي ينجم عنهم، على المحطات المولِّدة للبنى والسياسات المناسبة. هذا كله، يجعل أن القوة (وهي كلمة خاصة تدل على مختلف أشكال السلطة، ومن ثم، كما قال أوران يونغ Oran Young قبل أربعين عاماً[597]، على قدرة أي فاعل في المنظومة العالمية، على مشاركة الآخرين في عمليات صنع القرار) تشكِّل المرجع المشترك لكل مجالات المنظومة، أو للمجتمع العالمي (وهو ما يتفق حوله مع بارنيت

---

(594) Michel Bussi, Gérard Dussouy, Stéphane Rosière (sous sa direction), André-Louis Sanguin, Dictionnaire de l'espace politique, Paris, Armand Colin, 2008.
(595) Nicholas Rescher, op. cit, p. 75.
(596) Charles Taylor, «Understanding and Ethnocentricity», Philosophy and the Human Sciences, op. cit. , p. 123.
(597) Oran Young, «A Systemic Approach to International Politics», 1968.

Barnett وديفال Duvall)، هذا إذا اعتبرنا أن هذا المجتمع العالمي موجود أصلاً. لهذا فهو الذي يحقّق ترابطها البيني. إن بناء النموذج الجيوسياسي المنظومي (الشمولي)، الذي ينبغي أن يكون دقيقاً، أو ما يمكن أن نسميه الخريطة البنيوية[598]، فإن هذا الترابط البيني للمجالات المتفاعلة، هو بالتالي، مرئي ويمثّل بشكل عمودي لسهولة الاستخدام. لكنّ هذه العمودية لا تقتضي أن تكون المجالات هرمية، خلافاً لمنظومة آلاستير م. تايلور Alastair M. Taylor[599]، على سبيل المثال، وذلك لسببين. السبب الأول هو، من المنظور المتعدد الأبعاد، والعرقيات المركزية، إنه تبعاً للسياق المادي (اقتصادي، بيئي)، وتبعاً لحال الثقافة الدولية، وخيارات الفاعلين الإيديولوجية، فإن هذا المنطق البُعدي logique dimensionnelle هو الذي له قصب السبق على الخيارات الأخرى. والسبب الثاني، كما يشير أوران يونغ، في المنظومة الدولية، وأي منظومة عالمية ذات كثافة عالية من الفاعلين العابرين للحدود، فإن تنظيم العلاقات بين الفاعلين، الذين يبنون المجالات يكون أفقياً أكثر منه عمودياً، بمعنى إنه أكثر ترابطاً والتزاماً، ولا يخضع للإملاء أو الأمر[600]. هذه النتائج حول أهمية النظرية تستدعي جغرافيا سياسية منظومية (شاملة) تكون أداة نسبية لفك مغاليق قضايا العالَم المعاصر، بكل ما ينطوي عليه من تعقيد.

الجغرافيا السياسية المنظومية (الشاملة) بوصفها تأويلاً

بما أن المعرفة المقبولة ليست أداة إعادة إنتاج دقيقة لواقع في حد ذاته، إنما هي تصوُّر منظَّم للواقع، لا بد من اللجوء إلى منظومة تأويلية لعالميّة تتكوّن من فضاءات اختلفت عبر التطور الزمني، وأدّت إلى نشوء ظواهر نوعية. وهنا يأتي دور الجغرافيا السياسية المنظومية (الشاملة)، التي ينطوي دورها على تقديم نمذجة (صياغة modélisation) يُمكن أن يُعاد وضعها دائماً في سياق معين، كما اقترحنا في كتابنا النظري[601]، ولكنْ ينبغي التذكير بها بعد أن أعدت النظر فيه والتعديلات التي أجريتها عليه.

الحدّ المشترك لتشكيل منظومي، وأداة تأويل

إن النسبية المركّبة للمنظومة العالمية (مجموعة من الفاعلين تقوم علاقاتهم من خلال مختلف الفضاءات العاملية factoriels) تقتضي علماً بدهياً axiomatique مرناً ويقوم على الحذر.

---

(598) Gearoid O' Tuathail «(Dis)placing geopolitics: writing on the maps of global politics», Environment and Planning D: Society and Space, 1994, Volu-me 12, p. 528.
(599) Alastair M. Taylor, «A systems approach to the political organization of space», Social Science Information, 1975, http: //ssi. sagepub. com
(600) O. Young, op. cit.
(601) Gérard Dussouy, Quelle géopolitique au XXIe siècle ?, op. cit.

البدهيات، هي التالية:

- رفض الخطيّة التاريخية (التسلسل الأفقي)، علماً أنه في أي منظومة اجتماعية تنتج حالاتها من التفاعل بين استراتيجيات الفاعلين، وغالباً ما تكون نتائجها غير متوقّعة. والحياة الدولية ملأى بالارتباطات البينية المعقّدة. وقد يترتّب على متغير variable واحد آثار بالغة. وقد يكون من باب مناهضة المنظومية (الشمولية) التفكير بعدم وجود التغير، والتشديد على الديمومة، لكنَّ التغيّر ليس تلك الأُخرويات eschatologies التي يؤمن بها أولئك الذين لا يُقسمون إلا بها. ويكون التغيّر ذا أهمية كبرى إلى حد ما.
- التشكيل المنظومي (الحد المشترك artefact) عبارة عن بناء مكاني مجرَّد يحدّده التفاعل بين استراتيجيات الفاعلين، التي ترتبط إحداها بالأخرى)، وهي نفسها مرتبطة بمواقعهم البنيوية (مرتبطة بالقدرات، والهوية، والثقافة الجيوسياسية، وتصوّر كل فاعل للعالَم) والمعطيات الماكرو اجتماعية (أي الموارد والواجبات لمختلف المجالات التي لكل منها منطقه المتعلّق بالبناء). هذا التشكيل يمكنه وصف نظام جيوسياسي، بالمعنى الذي رمى إليه كل من أغنيو Agnew وكوبريدج Cobridge، أي منظومة منظمة ذات حوكمة متماسكة وصراعية في الوقت نفسه[602].
- الفضاء النسبي الذي هو عبارة عن تشكيل منظومي (فيه فاعلون ومجالات في الوقت نفسه) يدفع هذا التشكيل إلى أن يتمحور حول مراكز مختلفة ومتبدِّلة. وهو ما يؤدي إلى التعددية القطبية والتعقيد (تقاطع الثنائيات مركز /محيط/ والوجود المشترك للعناصر المركزية والمحيطية ذات الجواهر المختلفة في فضاء واحد). لكنَّ، تبعاً للمنطق البعدي logique dimensionnelle السائد مؤقّتاً (عسكري، اقتصادي، رمزي أو تراكمي بشكل غير متناظر)، قد ينجم عنه تشكيل أحادي القطب، أو متعدِّد الأقطاب.
- الفاعل، الهوية، والقصدية والقدرة على التأثير في المنظومة العالمية، هي المعايير الحاسمة. فهي تسمح كلها بتحديد أولويات الفاعلين، الذين ينوون الحفاظ على الوضع الراهن للمنظومة أو العمل على تطويرها، والعاملين الذين تنحصر غايتهم على مدى أقصر، والقادرين على التأثير في المنظومة فقط حينما يقومون باستيعاب

(602) John Agnew and Stuart Corbridge, «The new geopolitics: the dynamics of global disorder», A World in Crisis ? Geographical Perspectives, édit. R. J. Johnson and P. Taylor, Oxford, Blackwell, 1989.

التدفقات (مثل: المهاجرين أو السيّاح الدوليين). وهذه أيضاً طريقة لإعادة إدخال الفرد في المنظومة، كما طالب بها كثير من المؤلِّفين المنتمين إلى مشارب مختلفة، واستعادة جوهره الإنساني. لكنّ، مع هذا، لا ينبغي التقليل من أهمية الخيار الحر لهذا الفرد. ومن دون العودة إلى المناقشات حول الطبيعة البشرية، نقول: إن العلوم الجديدة حول الإنسان تؤدي إلى الاعتقاد، كما يقول المتخصِّص العصبي - البيولوجي جان - ديدييه فانسان، بأن الفرد لا يملك الحرية التامة في اتخاذ قراره، وإنه يخضع لحتمية مزدوجة، حتمية الجينات (المورِّثات) التي تفرض عليه استعدادات مسبقة، وحتمية البيئة التي تقوم بصياغته[603]. في المنظومة، هناك ثمة تعددية في الهويات والمعاني. تكون الهويات طبيعية (وهو ما يثبته تطور علم الوراثة كل يوم) وناجزة، عموماً في الوقت نفسه، من خلال تجريف اجتماعي وتاريخي (وطني، دولي، أو عالمي)؛ ومحتملة، من خلال التفاعلات المنظومية.

- لم تتم دراسة واقع المنظومة العالمية إلا عبر التصوّرات، أي تصورات المراقب، وتصورات الفاعلين الذين يقوم المراقب بمراقبتهم. هذا الواقع يتضمَّن واقعاً مادياً، ومنظومة معتقدات يحدِّد سطحها الفاصل interface شكله. وبما أننا تطرقنا إلى هذا الموضوع في الفصل التمهيدي، فإن التداخل بين هذين النوعين من التصورات، أي تصور المراقب، وتصورات الفاعلين (بأحكامهم المسبقة الخاصة بكل منهم)، وإمكانية أن تشوّه تصورات المراقب تفسير تصورات الفاعلين، يضطرنا للجوء إلى "تأويل مزدوج".

ت - الحد المشترك وتماسكه الذاتي

انطلاقاً من هذه البدهية، فإن المسار المتبع ينطوي على التحقق من التجانس الداخلي للتشكيل المنظومي، ثم تقييم تماسكه المعرفي، أي تماسك الوقائع مع التصور الذي تقدِّمه عنها. وشروط التماسك الذاتي بنيوية وعلائقية، أو بُعدية في الوقت نفسه، وتكون وفق مستويين: أحدهما أفقي، أو بُعدي يتفكَّك إلى عدد متساوٍ من الدرجات والمجالات، والثاني عمودي، أي ما يقع بين بُعدين interdimensionnel، أو ما يقع بين حدَّين مشتركين interfacial. إذا لم يكن من الصعب استخلاص شروط التماسك الذاتي على المستوى الأول، على الرغم من التقاطع الملتبس بين الأشكال الإقليمية والشبكية الخاصة بكل

(603) Jean-Didier Vincent, Biologie des passions, Paris, Odile Jacob, 1986 ; Luc Ferry, Qu'est-ce que l'homme ? Paris, Odile Jacob, 2000

مجال، فلا يمكننا، في المستوى الثاني، تصوّر وجود سوى علاقات مشتبهة. الحقيقة، يمكننا في كل مجال، تمييز منطق بُعدي تقوم عليه استراتيجيات الفاعلين. ويبقى النظر مختلفاً إلى هذا المنطق، ويجد نفسه، بشكل مؤقّت، خاضعاً للفصل والوصل. ويسعى كل منطق تارة إلى المجانسة، وطوراً إلى التشظي، ويحمل معه تناقضاته. إنه يحرِّك لدى الفاعلين استراتيجيات المرافقة (المُصاحبة)، والمزايدة، وكذلك المُحاشاة évitement، والرفض، والقطيعة rupture. وهذه التناقضات يمكن أن تؤدي، تحت تأثير المحاكاة والتراكم، إلى تغيّر مفاجئ، أو على الأقل، إلى خلل وظيفي.

في المقابل، عندما يتعلق الأمر بالتفاعلات البُعديّة، أو بشبكات التداخل الحدي، لا يمكن اعتبار النتيجة غير ملموسة فتكثر الاشتباهات. ومن ثم، تصبح القوة، عندها، المرجع المشترك الوحيد. والقوة، كما بيّنا، غير قابلة للاختزال إلى وحدة واحدة. ومع ذلك لا يمكن تجاوزها. وإن لم يكن أي نموذج مكتفياً بذاته، فلن يستطيع أحد استبعاده. وبما أن الوحدة ذات طابع طوبولوجي بالأساس، أي يتم تقييمها من حيث الموقع والعلاقة، وإنها مشروطة بأبعاد المنظومة، يبدو تماماً، من باب الاستكشاف، أن يتم تقييمها قياساً بالمنظومة العالمية التي تمثِّل حدها الأقصى. وعندئذ تكمن مصلحة الفاعل المتعدِّد الأبعاد، الذي هو الدولة، في أن يكون أقرب ما يمكن من هذا المحور المثالي، أو من مركز أي مجال. أما بالنسبة للفاعل المتعدِّد الأبعاد، وهو من حيث المبدأ، فاعل من نمط غير دولتي، فغالباً ما يضطر إلى الانخراط في مجالات أخرى بغية تحقيق أهدافه. من هنا اضطراره إلى امتلاك مواقع تأثير تفسّر اهتمامه بالشبكات. المسألة الأخيرة، هي معرفة ما إذا كانت التغيرات التي تصيب بنيان المجالات، وفي الوقت نفسه، البنية الكلية للقوة، تتطابق مع هذا النموذج أو ذاك.

ث - متغيرات التشكيل

لكي يتسنى لنا فهم تعقيد تشكيل المنظومة العالمية بقدر ما أمكن، سنقوم بتقسيمها إلى خمسة مجالات. المجال الأول هو الفضاء المادي، الطبيعي. والثاني هو الفضاء السكاني العالمي. والثالث هو المجال البيدولتيّ. والرابع هو المجال الاجتماعي - الاقتصادي. هذه المجالات الأربعة كلها، تكوّن بشكل تفاعلي، البنية المادية للمنظومة، التي يمكن تسميتها، كما يسميها الجيوسياسيون الأمريكيون ما بعد الحداثيين[604]، البنية التحتية الجيوسياسية. والفضاء النوعي الخامس هو المجال الرمزي، الفكري والثقافي

(604) Gearoid O' Tuathal, cf. les deux articles cités.

(الذي يجمع، حسب هؤلاء الأشخاص، الرؤى، والمتخيلات، والثقافات، والخطابات الجيوسياسية). وكل واحد منها يتضمن متغيراً، أو عدة متغيرات من شأنها نمذجة، أو تطوير التشكيل العالمي.

ج - الفضاء الطبيعي: الموارد والبيئة

لقد عاد الفضاء المادي ليصبح بُعداً أساسياً في العلاقات الدولية. ليس للأسباب التي حرضت الجغرافيا السياسية (ولاسيما أن بعض المؤلِّفين الأمريكيين لا يترددون في تطبيق نموذج ماكيندر Mackinder على التوزيع الجدي للعالَم، الذي يتسم بعودة قوية لأوراسيا[605])، بل لأنه يحيل إلى مسألة توفر الموارد الطبيعية، وآثار الاحترار المناخي. فندرة الموارد بسبب ضغط الطلب المتنامي، ونضوب الاحتياطيات سيؤدي إلى تعاظم التوترات. ولاسيما في مجال hydrocarbures علماً أنها ستبقى مصدراً لـ80٪ من الطاقة العالمية. ولا نستبعد نقص النفط، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية. وهناك كثير من المصادر الأخرى الحساسة التي يتم استخراجها من مناطق غير مستقرة. وقد تجد عملية العولمة نفسها معلَّقة لهذا السبب. في المستقبل، ستكون اضطرابات البيئة الطبيعية الناتجة عن التقدم التقني والتلوث، ولاسيما بعد تدمير مناطق حراجية كبيرة، وتنامي ثقب طبقة الأوزون (ربما يكون بطريقه إلى الحل) والتغيرات المناخية، ومسألة الماء، مصدر ضغط كبير، حتى وإن كنا لا نعرف مداه وزمنه. وينبغي أن نتوقع ظواهر طبيعية كبرى متكرِّرة. وقد كانت نتائج الاجتماعات الدولية العديدة، بما فيها قمة الأرض في كيوتو عام 1979، التي عُقدت لوضع الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال، كانت مخيِّبة للآمال. لا شيء يثبت أن التشاور سيقف في وجه "أزمة بيئية" حقيقية، مثل تلك التي قد تسبِّب ارتفاع منسوب مياه البحار إلى بضعة سنتيمترات، أو تلك التي قد تنشأ عن جفاف تترتب عليه نتائج كبيرة. لذلك فرض موضوع الأمن البيئي نفسه على النقاش الدولي.

المجال السكاني

قد يكون المعيار السكاني، في القرن الحادي والعشرين، حاسماً في تاريخ العالَم كما كان شأنه في الفترات السابقة (الانهيار السكاني الذي أصاب الإمبراطورية الرومانية،

---

(605) F. William Engdahl, A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, New York, Pluto Press Ltd, 2006.

والغـزوات البربريـة في القـرنين الرابـع والخـامس؛ الغـزوات العربيـة في القـرنين الثـامن والتاسـع، ثـم الغـزوات التركيـة في القـرنين الحـادي عـشـر والثـامن عشـر، والهجـرة الكثيفـة للأوروبيين إلى الأمـريكيتين في القـرن التاسـع عشـر؛ وتجـارة الزنـوج، الخ.). وذلـك بسبب اختلال التوازنات الإقليميـة الكبيرة الناشـئة (مـن حيـث العـدد، والعمـر، ومستوى الحيـاة) وبالتوازي مع ما سيصبح شأناً رقابياً، وتوقف أو زيادة تدفقات الهجرة. كما ينبغي اعتبـار النتـائج الاقتـصادية والـسياسية الـتي أسـيئ تقـديرها حتـى هـذا اليـوم، والمترتِّبـة علـى شيخوخة السكان، ولاسيما في أوروبا. وهنا أيضاً، فإن تجربة التراجـع الـسكاني (رومـا، وفرنـسا القـرن التاسـع عـشر، وبدايـة القـرن العـشرين) لا تـترك مجـالاً للتفـاؤل مادامـت النتائج البيولوجيـة والـسوسيولوجية المترتِّبـة علـى الـشيخوخة يمكـن أن تتغيّـر بعـد التقـدم الطبي والتكنولوجي.

المجال البيدولتيّ: تراجع الدولة أم تجدُّدها، والتفكّك، والقوى الجديدة

طالما طُرحت فرضية تراجع الدولة قياساً بالدور المتنامي للفواعل الآخرين خلال العقود الأخيرة. والغريب، إنه بناء على طلب عدة جماعات (طوائف) عرقيـة، أو دينيـة قـد نشأت عدة دول، ما أدى إلى تفكّك سياسي قابل للاستمرار. لكنَّ الحفاظ على تفـوق الدولة، شـريطة تحقـق بعض الـشروط اللازمـة لإعـادة الأقلمـة reterritorialisation، وفـق صـيغ مؤسَّسية ينبغـي إعـادة تحديـدها (في إطـار الإقليميـة الـسياسية) هـو الأمـر الأكثـر احتمالاً. وهو ما يقف أمام الفوضى التي تعمُّ العالَم (تدفق الهجرات الكثيف، انخفاض مستوى الحياة في البلدان الغربية، تنامي التفاوت الاجتماعي، وما إلى ذلك) والتي لم تعد مقبولة. إضافة إلى هذا، لا شيء يدعو إلى التأكيد على أن إرادات القوة قد تلاشت كلها نهائياً. بل على العكس، فإننا نشهد مع الصين، وإيران، والهند، وروسيا، عودة بالغة الوضوح إلى الواقعية السياسية realpolitik. أما الولايات المتحدة، فلن تتوانى عن القيام بأي شيء لتحافظ على هيمنتها أكبر وقت ممكن في الميادين كافة. وليس عليها بمستحيل أن تعود إلى العمل بالسياسة الحمائية، مع استمرارها باتباع سياسة تدخليّة لضمان أمنها العالمي (أسواق، تموين الطاقة). حتى وإن كنا نتوقَّع، بسبب وجود السلاح النووي، احتمالاً ضعيفاً لنشوب حروب بيدولتيّة (وهو لا يعني أن التاريخ انتهى)، فإن القوة العسكرية ستحافظ على جزء من ديمومة قوتها، وسيستمر عدد من الدول (كل الدول باستثناء أوروبا!) في تطوير إمكانياتها العسكرية. وستبقى بعض المسائل الإقليمية معلَّقة، ولاسيما في آسيا.

المجال الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم من عدم إمكانية استبعاد حدوث قطيعة سببها الطاقة، فلابدّ أن يستمر نمو الاقتصاد العالمي، بعد تجاوز الأزمة التي بدأت في عام 2008، مع إنها ضرورية لإحداث التوازن العالمي ومشروعية النظام التجاري الليبرالي، فإن الرهان الحقيقي ليس هنا. إنما يتعلّق بسؤال: ما الإيقاعات، والمُهَل اللازمة لكي تتمكن الدول النامية من تدارك نفسها من الناحية الاقتصادية؟ فإن كانت التقديرات متفائلة فيما يخص غرب آسيا، والشرق الأوسط، فهي بالغة التشاؤم بالنسبة لأفريقيا. ما مدى قبول سكان البلدان المتطورة، ولاسيما في أوروبا، تدهور العمل وشروط حياتهم، في الوقت الذي تتسع هوة التفاوت؟ علماً أنه، نظراً لعدد سكانها، وعولمة سوق العمل، فهي لم تعد قادرة على الحفاظ على مكتسباتها الاجتماعية، وانزلاق بعض الفئات الاجتماعية في طريق الفقر. المتغيّر الذي ينبغي أخذه بالحسبان هنا هو توجه الاقتصاد العالمي. فإما أن يسير مع اتجاه العولمة، وتعميق الاندماج، على الرغم من تناقضاته، أو يُترجَم عبر مراجعة النموذج الليبرالي تحت ضغط التوجه التجاري الجديد، والأزمات الاجتماعية.

المجال الرمزي: الإيديولوجيات، والثقافات، والأديان والهويات

الفضاء الرمزي يتضمن عدداً كبيراً من المعايير. فهل يمكن إلغاؤه تماماً؟ أو هل يمكن تجاوز العقلية الجماعتيّة؟ ذلك إنَّ تطوّر تكنولوجيات الاتصال، والشبكات، وازدياد الشتات يؤدي إلى نشوء قوى تدفع تارةً في اتجاه (إلغاء المسافات، وإلى التثاقف الإعلامي)، وطوراً في اتجاه آخر (تضامنات عرقية، ودينية، أو غيرها). فمن جهة، نلاحظ تفتت الهوية، وزوال الفكرة الوطنية بتأثير الهجرة وعدم تجانس السكان (في أوروبا)، ومن جهة أخرى، نشهد صعوداً قوياً في كتل كبرى وتجانساً فيها (الصين، حيث لا تشكّل أزمة التيبت سوى مؤشر على قفزة جديدة) كما نرى بقاء، أو تجذّر العامل الديني في بناء الفضاءات الواسعة. يميل جوزيف ناي إلى الاعتقاد أن هذا المجال يشكّل اليوم أرضاً للمواجهة بين قوتين ناعمتين soft powers، هما الإسلاموية والإيديولوجيا الغربية. في سياق معقّد كهذا، ترى ما الذي ستكون عليه درجة المصداقية التي يمكن منحها لفرضية وجود، وانتشار ثقافة دولية أو عالمية تقوم على قيم ومعايير مشتركة غير مفروضة؟ وما مفتاح التغيّر العالمي، بالنسبة لأشهر البنائيين، لأن الأمور كلها تسير، كما يرون، على مستوى المجال الرمزي، وهو مجال بيْذاتي من حيث تكوينه. على اعتبار أن

تداخلاته مع المجالات الأخرى ليست سوى آثار جانبية. وقد نظرنا في كل التحفظات التي أثارتها هذه الفرضية بين "الأمميين internationalistes"، سواء بالنسبة لعدم وضوح العلاقة بين الثقافة الأممية وهوية الفاعلين، أم بالنسبة لدلالتها العرقية المركزية نفسها[606]. وبالفعل فهي تصبُّ في الأحادية المنهجية، حينما تختزل تفسير الصراعات إلى مسألة ذاتية، وإخمادها إلى شأن نفسي مناسب.

2 - النتائج الجيوسياسية للعولمة

إن تغير التشكيل الجيوسياسي العالمي يرتبط بتقاطع المتغيرات التي تم الوقوف عليها، وكذلك بالطرق المختلفة التي تستطيع أن تتراكب من خلالها في الزمان والمكان. ومن ثم من غير المرجح أن يكون التغير منتظَماً ومتنامياً، من دون العودة إلى الوراء، وحدوث مصادمات، وتآلف الفاعلين كلهم معها. بنتيجة العولمة، التي تزيد تعقيد التحليل لابدّ من اعتبار جغرافية الفاعلين المكانية – الزمانية من أجل تحديد هذا التغيّر، كما يعرفها غيدنس Giddens بوصفها "تموضع الفاعلين في سياقات هذا التفاعل والتقاطع نفسها"[607]. الحقيقة، تبعاً لهذا، يستطيع هؤلاء الفاعلون دائماً تغيير استراتيجياتهم، وتغيير رؤاهم حول العالَم، ومن ثم التدخل في التشكيل والأحداث. هناك عدة عوامل تدفع إلى التفكير بسيناريو مركَّب، وفي أقلَمَة régionalisation الموضوع، وهي أشياء لن نتحدث عنها هنا إلا باختصار، علماً أن الأول كان موضوع كتاب منشور، وينبغي أن يكون الثاني موضوعاً لكتاب قادم.

أ - سيناريو مركَّب

إن عدم اليقين والتعقيد (بالنسبة لبنيان المنظومة العالمية) يرسمان حدود نموذج التأويل الذي يوضح لنا تشكيل العالَم. لذلك، حتى يثبت العكس، (ذلك التشكيل الذي ربما تسببه الاضطرابات الاقتصادية الحالية)، فإن القطبية الأحادية هي الصورة المكانية العالمية التي يبدو أنها الملائمة. وهي كذلك مادامت "الأحادية القطبية بنية تكون فيها قدرات الدولة شديدة القوة بحيث لا يمكن موازنتها"[608]. ولكي تكون مقبولة يكفي اعتبار أن الولايات المتحدة تملك 50٪ من القدرات المتنوعة، (43٪ من النفقات العسكرية الكلية،

---

(606) Cf. notre Tome II du Traité, p. 256-266.
(607) Anthony Giddens, La Constitution de la société, Paris, Puf, 1987, p. 163.
(608) William Wohlforth, «The Stability of a Unipolar World», International Security 24, Summer 1999, p. 5-41.

و50٪ من الترسانة النووية العالمية، وقوة مالية ما تزال من دون منافس)، وإنها تُنتِجُ وحدها 20٪ من إجمالي الدخل الصافي العالمي. من الواضح أن الولايات المتحدة أرادت تحقيق أقصى الفوائد من "اللحظة القطبية" التي توافرت لها، لتضمن لنفسها المواقع الاستراتيجية التي تسمح لها في المستقبل، أفضل منافسة مع أوراسيا (روسيا، الصين، الهند) أو أن تكون ذات يوم الحَكَم في التوازن الأوراسي بين القوى الجديدة، وكذلك لتقبض أجورها من الرقعة النفطية. فهل بالغت في تقدير قدراتها لفرض سلام أمريكي pax americana قد تكون له هيئة سلام ديمقراطي pax democratica من خلال تحديث العالَم الإسلامي انطلاقاً من تجريتها في العراق؟ أم إنها ليست سوى مسألة وقت؟ بانتظار ذلك، على الصعيد الدبلوماسي، فإن الحرب التي فتحتها الولايات المتحدة زادت الفوضى على سطح الكرة الأرضية، بسبب غياب أي حوكمة عالمية حقيقية، ولأنه، منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، هناك غياب جديد للأمن الدولي، الذي سبَّبه الإرهاب الديني العابر للحدود. هذا الإرهاب، الذي يساوي، إن لم يكن أكثر افتتاح الأسواق، إنما يشير، بنظر الكثيرين، إلى ماهية العالمية، إضافة إلى الهشاشة الجديدة التي تتسم بها الدولة.

ومع هذا، فإن الجغرافيا السياسية للعولمة ليست في حقيقتها في مثل هذه البساطة. فإذا كانت تشكِّل تحدياً، بالنسبة لكثير من الدول، فهي أيضاً نتيجة إسقاط projection القوة الاقتصادية للقوى الأكثر فاعلية (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، كوريا، الخ) وإنه بدلاً من الاختزال الدائم للاقتصادات الوطنية، فهي تضاعف وتعزِّز الاقتصادات التي من بينها تلك التي تملك موارد بشرية كبيرة، وإرادة سياسية (الصين، الهند). إضافة إلى هذا، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل الناشئ عن التجارة العالمية، وتدفقات الاستثمار، فعّالاً ضمن الأطر الجديدة للتفاعل، التي هي المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي. بعد ذلك، يبدو أن النتائج المادية للعولمة قد أثبتت أنها أقوى من النتائج الثقافية والسياسية، على الرغم من تفتّت الهويات، وعلى الرغم من أن توسّع الشبكات وتكثفها يقود إلى إعادة توزيع الأقاليم reterritorialisations. عندها، تبدو الصين العظمى، الأكبر من أوروبا التي لم تتخلَّص بعد من أزمتها المؤسَّسية، وعلى وشك الوقوع في أزمة عامة، قادرة على المشاركة في إعادة تهيئة البنية العامة للقوة. إجمالاً، لم تغيِّر العولمة جوهر طبيعة المنظومة الدولية، لكنها تركت أثراً كافياً في أغلبية الدول إذ غيَّرت هرميتها، ودفعتها إلى إعادة تقييم قدراتها، وهشاشاتها، ومصالحها، في نهاية المطاف. هناك عدة عوامل

ملازمة لها يمكن أن تؤثر في التصرفات والاستراتيجيات. ولاسيما أولئك الذين يضعون، بطريقة أو بأخرى، أمن الدول وسكانها موضع الاتهام[609]. بعد ذلك، يمكن توقع أحداث درامية، إلى حد ما، وأزمات، أو توترات، أو تغيّر القيادات (ومعها مفاهيم العالَم التي تدير السياسات الخارجية)، أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم فإن فهم تعقيد العالَم المُعَولَم يمرُّ عبر بذل جهد مستمر من أجل إعادة الأمور إلى سياقها recontextualisation يأخذ بالحسبان، من جهة، بنية عالمية للقوة في لحظة الأحادية القطبية، لكنها تحمل أيضاً استقطاباً محتملاً آخر، ولاسيما على صعيد "الفضاءات الكبرى"، ومن جهة أخرى، تفاعلها مع ظواهر مختلفة، من عمليات ووكلاء منحدرين من مجالات مختلفة للمنظومة العالمية (ولاسيما الصياغة التي ما تزال ملازمة للثقافة الدولية). لكننا ندرك أن كتابتنا هذه لا يمكن أن يكون نهائية.

ب - الأحادية القطبية الأميركية، إلى متى؟

منذ نهاية الحرب الباردة، يبدو أن القادة الأمريكيين يؤمنون بأن التفوق العسكري الساحق الذي تتمتع به الولايات المتحدة يقدِّم لهم فرصة لصياغة العالَم على هواهم، وتفتح أمامهم الأسواق على مصراعيها. ويبدون مقتنعين أن أوروبا الغربية، وروسيا، والصين أو دولاً أخرى غير قادرة على أن تقطع علاقتها بواشنطن، حتى وإن كان كثير من قادة العالَم لا يحبون كثيراً أن تقوم الولايات المتحدة باستعراض تفاخرها بما هي عليه. يضع بعض المؤلِّفين خطر عزلتهم الدبلوماسية وإضعاف الاقتصاد الأميركي الذي أصابته بعض السوءات، مقابل ذلك. لكنْ كيف نقيِّم واقع القوة الأميركية بدقّة؟ هل نحن إزاء امبراطورية، كما سبق أن تساءلنا في المقدِّمة العامة؟ الجواب لم يتغيّر. في الحقيقة، إذا قبلنا المبدأ الذي يتفق عليه عدة مؤرِّخين، والقائل بأن الإمبراطورية تفترض الهيمنة الإقليمية التي لا يشاركها فيها أحد، وتستند أولاً إلى سلطة الإكراه أو الإملاء (لأنها تتدخَّل بشكل مباشر، ومفتوح في الحياة السياسية الداخلية للدول الواقعة تحت نفوذها)، نرى أنه ليس هناك في الحقيقة، امبراطورية أميركية. هذه الحجة، التي طالما تمت مناقشتها في إطار جماعي ضمن ACI في وزارة البحث الفرنسية حول موضوع "الهيمنة ونظريات العلاقات الدولية" قد تحدَّثنا عنه في مقدمتنا العامة (يُنظر الجزء الأول)،

(609) Dr. Nayef R. F. Al-Rodhan, The Geopolitical and Geosecurity Implications of Globalization, Genève, Slatkine, 2006.

وعاد إليها جون إيكينبيري John Ikenberry[610]، على وجه الخصوص. إذا أردنا مخالفة أولئك الذين يميلون إلى مقارَنة الولايات المتحدة بروما (على اعتبار أن النقطة المشتركة الأشد وضوحاً بينهما هي القوة العسكرية الساحقة) من السهل تأكيد أن الولايات المتحدة ليست لها مستعمرات. على الرغم من أن موقعها الجغرافي يجبرها على أن تكون في كل المناطق الطرفية rimlands، حيث تملك قواعد عسكرية في أربعين بلداً، بينما يعترف البنتاغون بوجود عسكري كبير، إلى حد ما، في 132 دولة تدين لها بشكل أو بآخر، وتمارس فيها تأثيراً قوياً. وتخلّيها الكامل غير ممكن بسبب الضرورة الاستراتيجية لأن الفضاء القاري الأوراسي الواسع يبقى مركز الثقل الدائم للجغرافيا السياسية العالمية، كما تقرُ به واشنطن. ثم، إن امتلاك قوة عسكرية كبرى أمر غير كافٍ، إذ لا بد للعالم أن يعرف بوجودها! وكما كان الحال بالنسبة لروما التي كانت تعرف كيف تُدهش حلفاءها أو خصومها، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى غواية الشعوب التي تهيمن عليها، بما لديها من وسائط تكنولوجية، وإشعاع ثقافتها الاستهلاكية. كما يعود الفضل أيضاً إلى تربية نخبها وفقاً لقوانين المجتمع الأميركي. وهو ما نسميه "الهيمنة".

تبدو عبارة الهيمنة هذه، في الحقيقة، أكثر ملاءمة من تعبير الإمبراطورية لوسم الموقع العالمي الحالي للولايات المتحدة، مع أنه يثير بعض التحفظات المتعلقة بمداه. الولايات المتحدة لا تفرض إرادتها على الصين، أو روسيا، لكنها أقامت مع كل منهما نوعاً من التوازن الإقليمي الناعم soft balancing régional (يُنظر الجزء الثاني). فالهيمنة تقوم على القوة المادية، وغير المادية. إنها سيطرة غير مباشرة، "ناعمة"، ومقبولة، ويمكن احتمالها. قوةٌ تنشأ عن ثلاثة مصادر رئيسة: 1) سلطة التأثير والجاذبية (مفهوم القوة الناعمة soft power عند ناي Nye)، المستندة إلى جاذبية القيم والمجتمع الأمريكيين، وهي صيغة من صيغ الهيمنة الميكانيكية. وهيبة القوة المسيطرة تشجع المحاكاة (غيلبان Gilpin)؛ 2) السلطة البنيوية (ناي Nye، كوكس Cox، جيل Gill، سترانج Strange) تمرُ عبر استخدام المنظمات البيحكومية OIG التي أُنشئت بمبادرة من المُهَيمن hégèmon، من خلال السيطرة على الأسواق الدولية، ووضع قواعد يسير العمل الدولي وفقها ("أنظمة، أو إدارات حكم دولية")، والاستحواذ على العملة الدولية، الخ. يتميز هذا النمط من

(610) Cf. les débats épistémologiques soulevés sur le thème de l'hégémonie dans l'ouvrage précité à la note 345, Penser les relations internationales, sous la direction de Michel Bergès, Paris, l'Harmattan, 2008, notamment la seconde partie. Cf. également G. John Ikenberry, «Liberal International Theory in the Wake of 9. 11 and American Unipolarity», Ir Theory, Unipolarity and September 11th-Five Years On, Oslo, Nupi, 2006.

السلطة بتحديد التزامات المُهيمن الخارجية، والاقتصاد في موارده. ويستمر قبول الآخرين له طالما بقي مفيداً لكل الشركاء، أو ماداموا ملزمين بالخضوع له؛ 3) إن سلطة الإملاء أو الإعداد العقائدي endoctrinement (لوكيس Lukes) تقوم على الهيمنة على المعلومة، ووسائل الإعلام، أو عمليات التكييف الاجتماعي، بهدف "كسب قلب وروح" الآخر. كما يلجأ المهيمن إلى الدعاية، وبشكل أدق، إلى "أجهزة مفهوميّة" أو نظرية (بيرغر Berger، لوكمان Luckmann) هدفها إضفاء الشرعية على نظام معين ordre، ورفض "المهرطقين، وردع المنافسين والخصوم المحتملين (يُنظر الجزء الثاني). جملة القول، تكون الهيمنة حينما تكون ثمة قوة معينة قادرة على فرض إرادتها على الآخرين، وتوجيههم إلى حيث تريد، ليس بالإكراه، بل بما لديها من قوة إقناع.

أزمة القوة الأميركية ومؤشرات خسوفها

كل ما قلناه ينطبق على الولايات المتحدة، مع أنها بقيت البلد الأقوى في العالَم طوال القرن العشرين، ومعروف عنها نواياها السلمية. عموماً، يقال: إنها تسعى إلى منع القوى الأخرى من الهيمنة على مناطق كبرى من العالَم أكثر من سعيها إلى فرض هيمنتها على هذه المناطق. وقد كانت حرب العراق مثالاً على تناقض هذه القوة المهيمنة، التي يفترض أنها تضع نفسها في خدمة البشرية، لكنْ يُؤخذ عليها، المبالغة، أو عدم القيام بما يكفي لخدمة هذه البشرية. فإذا أدركنا أن المهيمن يتصرف بوصفه شرطياً عالمياً، وإذا كان ذلك السبب الفاعل الذي يتعرض للمخاطر الرئيسة، فمن الصعب أن تفرض عليه صيغ العمل الدولي، واختيار اللحظة التي ينبغي عليه التحرك فيها. كما يصعب علينا فهم كيف يمكن للمُهيمِن عدم فصل مصالحه عن مصالح الجماعة الدولية التي يفترض أنه يتحمل أعباءها، وعدم تفضيل مصالحه عليها. وعاجلاً أم آجلاً، تتلاقى الفئات أو تدخل في صراع مع بعضها. فهل يمكن للهيمنة أن تتحوَّل إلى "حوكمة تعددية" كما أَمل كثيرون؟ يرى جون جيرار روغي John Gerard Ruggie أن التعددية التي تنطوي على أن تقوم الدول بتنسيق سياساتها على أساس مبادئ عامة موضوعة بشكل مسبق (بشكل متفق عليه، وتتحدّد بأنها تلتزم باحترام مصالح بعضها الوطنية، أو المتطلبات الاستراتيجية التي يمكن أن تكون موجودة في الوقت المطلوب) قد نشك في أن توافق الولايات المتحدة على تكون جزءاً منها، علماً بأنها وضعت مسافة بينها وبين الأمم المتحدة، ولاسيما خلال الأزمة التي تعيشها اليوم. وبعد أن أصبح النظام الليبرالي العالمي إشكالياً، كما يقول إيكينبيري Ikenberry بسبب القطبية الأحادية الأميركية وغياب التوازن الدولي، وروح المغامرة التي

اتسمت بها إدارة بوش (الذي أيقظ في المقابل أملاً ساذجاً في إدارة أوباما)، والفرق الكبير بين ممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة وسلوكها التسلطي (مهما كانت الإدارة الحاكمة) إزاء الأمم الأخرى[611]. وهذا ما يفسِّر سبب انشغالها المتزايد بمشكلاتها الخاصة، وبالتحديات التي تتراءى أمامها في أفق منتصف القرن.

لقد اتضح للجميع أن الاقتصاد الأميركي المهيمن يشهد تناقضاً: فهو في الوقت نفسه الاقتصاد الأغنى والأكثر إقراضاً، والأكثر مديونية في العالَم. وستزداد هذه المديونية أكثر. حتى لو خفَّف بعض الاقتصاديين من حدة هذه الحقيقة من خلال تأثير **المادة السوداء** dark matter (يُنظر الجزء الثاني). بما أن الحرب العراقية لم تسوِّ أي شيء، فإن العجزين التوءمين، عجز الميزانية الذي يتجاوز 400 مليار دولار، وعجز التجارة الخارجية الذي يزيد على 500 مليار دولار)، كما يوصفا، والقروض الجديدة (المضادة للأزمة) ستؤثر في اقتصاد أميركي ينبغي أن يكون دائناً، مثله مثل أي اقتصاد مهيمن يحترم نفسه (مثل بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر). حيث ستضطر الولايات المتحدة، إما إلى شفط الجزء الأكبر من الادخار العالمي (865 مليار دولار تم امتصاصها في عام 2001) مقابل إحداث أزمة في مكان آخر، أو صناعة دولار، أو تصنيع عملة. في الحالة الأولى، لا بد لها من الاستمرار في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بفضل أهمية سوقها، وعائدية الاستثمارات، والقدرة على السداد (28٪ من إجمالي الدخل الصافي). ولكن قد يؤثر الركود أو الكساد، الناشئ عن قروض المجازفة، بشكل كبير في جاذبية الاقتصاد الأميركي. في الحالة الثانية، فإن مصير الدولار، الذي لا يتوقف سعره عن التراجع، هو المعني. لأن التضخم عاقبة أي سياسة نقدية متساهلة. في الوقت نفسه، نعرف أن هذا المصير يتقرَّر في آسيا، إلى حد ما. الحقيقة إن الصينيين، واليابانيين والآسيويين الآخرين أصبحوا معاً أكثر المالكين الأجانب للسندات الأميركية، حيث تجاوزوا الأوروبيين في هذا، مع نهاية عام 2001. وقدمت تلك البلدان في عام 2002، ما نسبتهُ 40٪ من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة، مضاعفين بهذا مبلغ مساهماتهم في عام واحد فقط. ويعد الآسيويون، بنحو خاص، مشتري سندات الخزينة، وسندات الوكالات الفيدرالية الأميركية. عندئذ يمكننا فهم عدم اكتراث القادة الصينيين بالاحتجاجات الأميركية أمام الوصول المكثَّف للمنتجات الصينية إلى السوق الأميركية، حينما نعرف أن بكين تزيد من تمويلها الكبير للدَين الأميركي (تملك الصين أكثر من 700 مليون دولار من العملات الأجنبية). هنا ثمة معضلة ستطرح نفسها، سبق أن رأينا أن لدى فيرغيسون

(611) G. John Ikenberry, «Liberal International Theory…», op. cit.

Ferguson حلاً لها . على أي حال، المديونية الدولية للولايات المتحدة، التي بلغت ثلاثة مليارات دولار في نهاية عام 2003، ستتضاعف تبعاً لمنحنى تصاعدي، وهو ما يمكن أن يحوّلها إلى إحدى جمهوريات الموز[612]، كما يشير الاقتصادي الإنكليزي ويل هيتون Will Hutton. فأزمة الدَين الحالية، واستمرار العجوزات الأميركية، والهبوط الموازي، المقصود إلى حد ما، في سعر صرف الدولار، ستطرح مشكلة، عاجلاً أم آجلاً، على تعايش اليورو والدولار الضعيف. وسيكون من المستغرب، ألا تستخدم الولايات المتحدة دوافع السلام الأميركي pax americana لإعادة عملتها إلى مزاياها، لزعزعة الاستقرار في منطقة اليورو، على الأقل. لكنّ، تبعاً للطريقة التي سيتصرف من خلالها القادة الأوروبيون، وتبعاً لمصالح الاقتصادات الناشئة، قد ينتهي الأمر باليورو (الذي يشكّل ربع الاحتياطيات العالمية من العملات الصعبة، مقابل ثلثيها من الدولار) إلى الحلول محل العملة الأميركية بوصفه عملة احتياطية، وكذلك عملة للدفع. عندها، سيشكّل هذا المنعطف النقدي تغيراً جيوسياسياً كبيراً.

وبشكل موازٍ، فإن الصورة الاجتماعية للولايات المتحدة قد بهتت بسبب الأزمة لأن النظام الرأسمالي ذا التنوّع غير المنتظَم، والذي يعدّ أساساً له، تقل مشروعيته شيئاً فشيئاً، كما تبين من التظاهرات الاحتجاجية ضد العولمة، أيضاً، وبشكل ما، فإنّ الاستفتاء الفرنسي على الدستور الأوروبي (راجع الانتخابات التشريعية الألمانية الأخيرة). ذلك أن إنقاذ ما بقي من النموذج الاجتماعي الأوروبي، الذي يتميز بمستوى عالٍ من الحماية الجماعية، ويزداد اضطراباً وتراجعاً بسبب ضغط العولمة والإيديولوجيا الأمريكية الليبرالية المتطرفة، يقف على النقيض منه. ومن ثم، لم يعد مستَبعداً حصول توتر، ذي أصل اجتماعي، بين أوروبا والولايات المتحدة، لأن ما تتميز به الديمقراطية الأميركية من غياب المساواة، والأوليغارشية، حتى لا نقول سلطة الثروة ploutocratique يزيد من إشكالية تصدير هذا النموذج. ويبدو تأثير المقاربة الأميركية في حيوات الأفراد، بشكل واضح، في الدراسات الدولية حول السعادة والشعور بالرخاء الذي يحس به الأفراد، وهي دراسات تسجل فيها الولايات المتحدة نتائج يُرثى لها: فمعدل الحياة فيها أدنى منه في أوروبا، وغياب المرونة الاجتماعية، طول مدة العمل (وسطياً الأمريكيون يعملون ثلاثمئة ساعة زيادة على البريطانيين والفرنسيين والألمان سنوياً). أخيراً فإن إنتاجية العمل فيها أقل من أوروبا، لأن الشركات الأمريكية تجدِّد ولا تستثمر كثيراً، ولا

(612) Will Hutton, «L'économie américaine ne va pas si bien que ça», Courrier international, n° 669, août 2007, p. 42.

تسعى كثيراً إلى أن تكون خلاّقة، إلا إنها تراكم الفعاليات التي لا تفيد إلا من هم في قمة السلطة الاجتماعية.

القوة البحرية الأميركية ومسرحًا عملياتها المفضّلة

تبقى الولايات المتحدة، بوصفها قوة قطبية أحادية، أولاً قوة بحرية تسعى إلى مجانسة هيمنية للكرة الأرضية. وهي قوة بحرية لثلاثة أسباب: السيطرة التي لا يجاريها فيها أحد على المحيطات والبحار عبر الأساطيل الحربية US؛ وتواجدها العسكري في كل مناطق العالَم البحرية؛ والقدرة على إسقاط القوة التي لا مكافئ لها والتي تديرها تركيبة عسكرية: بحر - جو - فضاء. إنّ تسللها إلى أوراسيا يتسِم أساساً بطابع لوجيستي (قواعد عسكرية)، بينما كانت حربًا أفغانستان والعراق اقتصاديتين قبل أن تكونا أي شيء آخر، بهدف وضع يدها على الموارد، وتأمين حرية التموين ضمن تقاليد القوة البحرية والتجارية. تستند القوة البحرية الأميركية إلى توازنين إقليميين في أوروبا وآسيا، مقابل روسيا التي بدأت بنشر استراتيجية قارية حَذِرة، من جهة، وإزاء الصين التي تنتظر لحظتها المناسبة، من جهة أخرى. في أوروبا، حيث انخراط الولايات المتحدة يعد الأعمق، بعد توسعه، يمكن تفسير الإبقاء على حلف شمال الأطلسي في جزء كبير منه، هدفه دفع الأوروبيين إلى الإبقاء على الواقع الراهن statu quo بضمانة الأمريكان، إزاء روسيا التي ينبغي مع ذلك منعها من امتلاك مفاتيح مستقبل الطاقة على القارة العجوز برمتها. ثم إن الولايات المتحدة، التي حاولت السيطرة على النفط الروسي من خلال قضية يوكوس Youkos، حينما حاولت فرض لبرلة سوق الطاقة الروسي، لم تتخلَّ بعد عن مشروعها هذا. في شرق آسيا، حيث تتسم الحالة هناك بثنائية قطبية تقريباً، فإن القوة الأميركية تتطوَّر، من خلال التحالفات الرسمية (اليابان، كوريا الجنوبية) أو اتفاقيات غير رسمية (الهند، أندونيسيا)، ويبقى الحفاظ على توازن مع الصين ناعماً حتى لا تُفسد العلاقات التجارية الثنائية، ولا تسيء للمستقبل. أخيراً، تحتاج الولايات المتحدة إلى الاطمئنان حول حيادية، إن لم يكن قبول روسيا والصين، لفرض الاستقرار في بعض المناطق الجيوستراتيجية، وحل بعض مشكلاتها الحادة (إيران، كوريا الشمالية). إن إعادة وضع توازن القوى هذا على الطاولة يسمح للولايات المتحدة بعدم معرفة سلبيات الالتزامات الثقيلة جداً في العالَم. لكنْ، بينما "لم تخرج من خزينتها" في عام 1991، إبان حرب الخليج، سوى 7-8 مليارات دولار (الباقي، وهو أكبر بكثير، دفعته دول التحالف الأخرى)/ في عام 2003، لم يكن الأمر كذلك، لأن الأمريكيين والإنكليز تكفّلوا وحدهم بنفقات ذلك

التدخل العسكري. ومن ثم، في الوقت الحالي، وبذريعة الحرب على الإرهاب، و"الدول المارقة"، التي يفترض أن تدعمه، فقد اختارت الولايات المتحدة التدخل فوق مسرح آسيا – البحر المتوسط، حيث يقع العراق وإيران في قلبهما، بينما الفضاء الآخر الذي يستقطب الاهتمامات الأميركية هو آسيا – الباسيفيك، لأن الصين تبدو فيه قوة عظمى منافسة خلال القرن الحادي والعشرين.

الفضاء الأول هو ذلك الذي يمتد من الهند حتى مضيق جبل طارق، مروراً بالشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأوروبا البلقانية، وشمال أفريقيا. وقد كان محط اهتمام البيت الأبيض في السنوات العشر الأخيرة، بعد التدخلات العسكرية في البلقان (الحرب ضد صربيا)، وأفغانستان، والشرق الأوسط (العراق)، وحضور من النمط نفسه، لكنه هنا مطلوب، في القوقاز (جورجيا) وآسيا الوسطى في الجمهوريات التي تبدو ضائعة مؤقَّتاً بالنسبة لروسيا. ولهذا خمسة أسباب تتقاطع في أغلب الأحيان، هي: الحرب على القاعدة، وأزمة الثقة المرافقة مع العربية السعودية؛ 2) أمن الطاقة وسياسة نقل المحروقات: أنابيب النفط والغاز؛ 3) الدفاع عن إسرائيل، وإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط؛ 4) بذل الجهود لعزل إيران؛ 5) "مراقبة" روسيا والصين. وقد سهَّلت الأعمال الأحادية الأميركية حتى الآن الحيادية النسبية لهذين البلدين، المشغولَين بالتمردات الإسلامية (الشيشان، وشين كيانغ) واللذين يحتاجان إلى علاقات تجارية جيدة مع واشنطن. لقد ألمحنا إلى أن أحد أسباب وجود الأمريكيين في العراق كان، يهدف إلى إعادة صياغة جنوب شرق آسيا انطلاقاً من مشروعهم المسمى الشرق الأوسط الكبير (GMO)، أو وضع إسلامية معتدلة على رأس تلك الدول، تحت إشرافهم، وحليفهم الأوثق تركيا. وفكرة واشنطن، التي تخلَّت عن بعض إعادة التقطيعات الإقليمية، كانت تقوم على تحويل منطقة الشرق الأوسط الكبير إلى منطقة تبادل حر، تجد فيها إسرائيل نفسها جنباً إلى جنب مع الدول العربية – الإسلامية، التي بدأت تقبل بها شيئاً فشيئاً، بالرضى أو بالقوة. لكنَّ احتلال العراق اتخذ منحى صار معه الانسحاب الأميركي منه أمراً غير مستحيل. وقد لا نستغرب أن تنسحب الولايات المتحدة، الملتزمة بتقاليدها البراغماتية، إذا اعتبرت أنها قد أساءت تقدير مصالحها. الحقيقة إن الولايات المتحدة قد ضاعفت قواعدها العسكرية في آسيا الوسطى منذ تدخلها في أفغانستان عام 2002. فإضافة إلى القاعدتين في الدولة الأفغانية، تستعد إلى زيادتها لتبلغ تسع قواعد. وصارت تملك نقاط إسناد في الشمال، وطاجيكستان، وقيرغيستان، وغيرهما. وتعود أهمية هذا الانتشار كله إلى أنه

يسمح لها بالسيطرة على منطقة تقع على مفصل مواقع نفوذ ثلاث قوى صاعدة هي الصين، والهند، وروسيا، من جهة ومحاصرة إيران، القوة النووية المستقبلية في المنطقة، حتى تقوم بعزلها إذا أمكن، من جهة أخرى. وبما أنها تعرف حدود قدرتها على التأثير في علاقات هذا البلد مع روسيا، فاعتمدت على إحياء التنافس القديم بين السنة والشيعة، صار عليها أن تأخذ بالحسبان العلاقات القائمة بين طهران ونيودلهي طوال سنوات التسعينيات. أي منذ الفترة التي كانت فيها أفغانستان بين أيدي طالبان. والولايات المتحدة لا ترتاح أبداً إلى اتفاق كل من إيران والهند وباكستان، التي تفصل بينهما، على بناء أنبوب غاز بطول 2600 كيلو متر، لتموين الهند، وتهيئة ممر أرضي للاتصالات التي تربط الهند بأوروبا عبر الباكستان وإيران وأذربيجان. ومشروع أنبوب الغاز لا يتفق مع الجهود الضخمة التي بذلتها الولايات المتحدة حتى اليوم لتحافظ على سيطرتها على خطوط نقل المحروقات في المنطقة، ولتجنّب عبورها من إيران، بسبب العائدات التي يوفرها مثل هذا المشروع. فيما يتعلق بنقل النفط والغاز من حوض قزوين، انطوى الجهد الأمريكي كله على احتواء إيران، وتجنب استخدام مسار الأنابيب الروسية. من هنا المشروع العابر لأفغانستان باتجاه ميناء غوادار Gwadar في الباكستان، وحيث، بنحو خاص، إنهاء العمل بأنبوب النفط بين جورجيا – سيحان Georgie-Ceyhan، وهو ميناء تركي يقع في شرق البحر الأبيض المتوسط. لكنَّ اللعبة لم تنته، لأن مشاريع أخرى تزدهر بمبادرة من روسيا والصين، حيث تهتم روسيا بصادراتها، والصين بسد احتياجاتها.

لا شك في أن الصعود القوي للصين يشغل بال الولايات المتحدة التي يصعب عليها تحديد خط دبلوماسي إزاء هذا العملاق الآسيوي، بسبب جاذبية السوق الصينية بالنسبة لها. بعد فترة "الشراكة الاستراتيجية" في عهد كلينتون، ثم فترة "المزاحمة التنافسية" في بداية مرحلة بوش، اعترف البيت الأبيض مؤخراً بأن العلاقات الصينية-الأميركية **بالغة التعقيد**. إضافة إلى هذا، يبدو ثمة اختلاف يزداد وضوحاً بين صانعي القرار في واشنطن، الذين يبدون مصمِّمين على تطوير "علاقات تعاون بنّاءة" مع الصين، وتعميق المبادلات بين البلدين من جهة، والرأي العام الأميركي من جهة أخرى، بما فيه مجلس الشيوخ (الكونغرس) الذي تزداد حساسيته تدريجياً إزاء **نظرية التهديد الصيني**[613]، التي تتضمن خمسة أوجه: 1) أولاً، التهديد العسكري المبالَغ فيه جداً، إن لم

(613) Yuan Peng, «La “menace chinoise” vue de Pékin», Courrier international, n° 777, septembre 2005, p. 46-47.

نقل، إنه غير موجود أصلاً[614]. فحسب تقرير البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) لعام 2005 حول القوة العسكرية الصينية، المنشور في 19 تموز / يوليو من السنة نفسها، بعد الارتفاع الكبير المستمر في النفقات العسكرية الذي بلغ ربما 55.9 مليار دولار في عام 2004 (مقابل 435.6 مليار دولار للولايات المتحدة، في عام 2003). وما يقرب من 70 مليار دولار في عام 2006. وهذا يمثّل أقل من 15٪ من النفقات الأميركية الكلية، وأقل مما أُنفق في أفغانستان والعراق في عام 2007 فقط. ويشير هنري روزمونت Henry Rosemont، الذي وضع هذه المقارنة، إلى وجود هوّتين، وفارقين بين الترسانتين يبقيان حتى اللحظة غير مقبولين. فمن جهة، يشير، فيما يخص الجهد الصيني بالاستثمار في التكنولوجيات العالية (الصين تعد القوة الفضائية الثالثة - قمر صناعي مسكون - والأمريكان يقلقون من إطالة مدى الصواريخ الصينية)، إلى أنه إذا كانت الصين تملك بين 100 و400 صاروخ نووي، إلا إنها لا تملك سوى 18 منصة تُطلق منها صواريخ قادرة على إصابة الأراضي الأمريكية، بينما تملك الولايات المتحدة مخزوناً من 10000 رأس نووي، والوسائل الكفيلة بتدمير كل مدينة صينية بسكانها الذين يبلغ عددهم 500000 نسمة على الأقل. ومن جهة أخرى، يلاحظ هذا الجامعي الأميركي - وهو أمر مهم بالنسبة للنقاش الاستراتيجي- فإن اقتصاد الصين لا يوفر لها الوسائل الكفيلة بنشر أسطول في أعالي البحار اللازم للسيطرة على المحيطات. القوة البحرية الأمريكية ليست مهدَّدة أبداً بما لديها من 72 غواصة ذرية، لا يمكن للصين أن تضع مقابلها سوى 55 غواصة منها 50 مجهَّزة بمحرك ديزل، ومن ثم فإن جاهزيتها محدودة (فيما يخص قطر مداها الفاعل، وما يتعلق بسهولة الكشف)، ولاسيما بالنسبة لاتساع المحيطَين الهادي والهندي. أما بالنسبة لانتشار القوات الأميركية والصينية في العالَم، فلا مقارنة بينهما؛ 2) التهديد الاقتصادي الذي يتم التلويح به كلما شعر التفوق التجاري الأميركي بأنه مُتهم. وإدانته تستند، أولاً، إلى أن التبادلات بين البلدين ستكون هائلة لمصلحة المنافس الصيني الذي لم يتوقف فائضه التجاري مع الولايات المتحدة عن الارتفاع: 162 مليار دولار في عام 2004، و180 مليار في عام 2005. إضافة إلى هذا، فإن الصينيين بصدد "نسخ تجربة اليابان في سنوات التسعينيات" من خلال إطلاق حملة شراء للشركات الأميركية. في هذا المجال، أثارت محاولة شركة النفط الصينية CNOOC (الشركة الوطنية للنفط offshore [خارج الحدود]

(614) Henry Rosemont, «China threat. What threat ?», Asia Times Online, février 2008.

شراء شركة Unocal Corporation ضجة كبيرة. وما يزال يُؤخذ على الصين تخفيض سعر صرف اليوان yuan لتسريع تنافسية منتجاتها المعدّة للتصدير (على الرغم من الزيادة الطفيفة لسعر الصرف هذا في عام 2005)، والخرق المستمر لحقوق الملكية الفكرية، من خلال "نهب" المعرفة والإبداع الأمريكيين؛ 3) تهديد الطاقة. إذ إن النمو الاقتصادي للصين وحاجاتها من الطاقة تقودها إلى الضغط، من خلال الطلب، على سوق النفط الذي ترتفع أسعاره بشكل كبير. ويتهمها الأمريكيون بالمزايدة لدى المورِّدين؛ 4) التهديد الدبلوماسي. بعض الشخصيات الأميركية لا تقدِّر الدور الجديد للصين على الصعيد الدولي حق قدره، والاتفاقيات العديدة التي تبرمها مع شركاء جدد. ويتهمونها بالسعي إلى بناء فضاء أمني وتبادلي حولها متمثِّل بالفضاء الآسيوي - الباسيفيكي، ستجد الولايات المتحدة نفسها مستثناة منه بشكل تدريجي ومسالم. 5) تهديد النموذج الأميركي. يسعى باحثون أمريكيون إلى وضع نموذج اجتماعي - سياسي صيني يربط بين المركزية، واقتصاد السوق والدبلوماسية المرنة مقابل النموذج الأميركي الذي يَقرن الديمقراطية الاقتصادية بالسوق. ونجاح النموذج الصيني من شأنه أن يكون سبباً في تراجع النموذج الذي يجهد الأمريكيون في نشره عبر العالَم. هذه العناصر كلها تتألف من وقائع حقيقية، وأساطير، لكنها مؤشرات على التصورات الأمريكية حول الصين. وقد ينجم عن نتائجها وإدارتها اعتماداً متبادلاً جديداً، أو عداوة جديدة.

ت - منافسان آسيويان لم يحققا أهدافهما بعد

إذا كان مركز ثقل الجغرافيا السياسية العالمية مدعواً للقيام في مكان ما بين أمريكا الشمالية وأوروبا، ينبغي أن ننظر إلى الأمور بنسبية حينما نتحدَّث عن الصين والهند، باستثناء التوحيد غير المتوقع والافتراضي تماماً لأوروبا. وهناك نقاش أصلاً حول حقيقة إجمالي الناتج المحلي الوطني لكل منهما. وعادة ما يبالغ في تقديرهما بنحو 40٪، كما يتفق عدة اقتصاديين على ذلك، حول حسابه المعبَّر عنه بتكافؤ القدرة الشرائية التي تأخذ بالحسبان فروق الأسعار بين البلدين[615]. لئن كانت إمكانيات البلدين الاقتصادية، ولاسيما الصين، قدأصبحت فعلاً ضخمة وبدأت بالتعبير عن نفسها بفضل العولمة، إلا أن أياً منهما لا يستطيع مجاراة الولايات المتحدة قبل مرور عدة سنوات. فشعوب كل منهما

---

(615) The Economist, «Une Chine moins puissante qu’on le pensait», Courrier international, n° 893, décembre 2007.

ما تزال بالغة الفقر (700 مليون فلاح بائس في الصين، والعدد نفسه تقريباً في الهند، حيث يستمر التزايد السكاني بإيقاع قوي: 18 مليون هندي جديد كل سنة)، ومجتمعاهما مفككان، وأمام كل منهما تحديات عليه العمل على تجاوزها. لكنَّ اندماجهما في المجتمع العالمي قد غيَّر تراتبيته، كما غيَّر بنية عوامل الإنتاج، لدرجة أن مبادئ التبادل الحر قد تغيَّرت، وفقدت مصداقيتها. ويبقى نجاحهما، إذا لم يقع أي حادث بالغ الخطورة في مساريهما، ما يزال رهن المستقبل. وإنَّ كلاً من الصين والهند قوتان نوويتان وفضائيتان، وأنهما توسِّعان تدريجياً مجال نفوذهما. في الوقت نفسه، سيتوجب عليهما معرفة كيفية إدارة التوترات. لهذا فإن الصين أقل استعداداً لهذا من الهند، بسبب الطبيعة التسلّطية لنظام الحكم فيها، وميلها إلى المبالغة في التصرف حينما يقع أمر يعيد إلى ذهنها زمن الإذلال. ومع هذا، لا الصين ولا الهند تشكّلان تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة، ولا على تفوقها العالمي، وما زال أمام الولايات المتحدة الكثير من الوقت لكي تهيّئ نفسها لقدوم عمالقة جدد.

الصين

أصبحت امبراطورية الوسط القديمة خلال عقدين أو ثلاثة "محترف العالَم". ولكي يقتنع المرء بما نقول، يكفي النظر في مساهمتها في السوق العالمي من خلال عدد من المنتجات الصناعية: 85٪ من الجرارات الزراعية، 75٪ من الساعات الكبيرة والصغيرة، 70٪ من الألعاب، 55٪ من أجهزة التصوير، 50٪ من الحواسيب المحمولة، 30٪ من أجهزة التلفاز... وتستعد الصناعة الصينية البارعة لممارسة نشاطاتها الصناعية مثل: (شراء المجموعة الألمانية Schiess في عام 2003)، والسيارات (شراء ماك روفر MG Rover في عام 2005). لقد وضع الاختراق الصيني شركاء الصين الآسيويين، منذ عشر سنوات، في موقف صعب، لكنَّ كثيرين منهم اليوم يفيدون من الفائض التجاري مع الجمهورية الشعبية، إذ بلغ حجم تبادلاتها مع اليابان 213.3 مليار دولار، و111 ملياراً مع كوريا الجنوبية. والأهم من هذا، هو أنَّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وقعت مع الصين اتفاق تبادل سيشمل 1.7 مليار فرد بإجمالي ناتج محلي قدره 2000 مليار دولار. وقد أصبحت الصين شيئاً فشيئاً، "محرك" آسيا الشرقية (علماً أن نموها قد بلغ 6.1٪ في العام بين 1978 و2004، أي أقل من معدل النمو في اليابان البالغ 8.2٪ في العام بين عامي 1950 و1973، ومعدل نمو كوريا الجنوبية 7.6٪ في العام بين 1962 و1990)، والتي تعد أحد رؤوس المثلث التجاري العالمي. الاقتصادات الأكثر معاناة (لكنْ ليس مستهلكيها

الذين يفيدون من الأسعار الصينية المنخفضة، وضعف اليوان) من الانطلاقة التجارية الصينية المنافسة هما الاقتصاد الأميركي، والاقتصاد الأوروبي (رصيد سلبي بالنسبة للاتحاد الأوروبي يبلغ أكثر من 70 مليار دولار في عام 2004). وإذا استمر هذا الاندفاع على هذه الوتيرة يمكن أن يصبح اقتصاد الصين أضخم اقتصادات العالَم في حدود عام 2020، بحجم يعادل 80٪ من حجم كل بلدان منظمة التجارة والتنمية الأوروبية مجتمعة OCDE. لكن الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج IDE لن تكون لها الغلبة، ولا تجعل الاقتصاد الصيني اقتصاداً مهيمناً، وسيعتمد توسع هذه الاستثمارات على سيطرة الصين على أرضها بشكل أفضل. وهو ما تلتزم به حكومة بكين من خلال سخائها في التمويل، أي بمعدل 19 مليار دولار في السنة منذ عام 2005، وتوسيع شبكة السكك الحديدة البالغ طولها اليوم 75000 كيلو متر ليبلغ 100000 كيلو متر في عام 2000. هذا المخطَّط العملاق هو الوسيلة الوحيدة لتطوير المواصلات داخل الدولة كلها. وأحد المشاريع الأكثر رمزية، والأكثر استراتيجية من هذا المنظور هو تدشين خط كينجاي - التيبت Qinghai-Tibet في عام 2007، الذي يصل صعوداً حتى لهاسا Lhassa، وثمة مشروع آخر، ذو أهمية اجتماعية - اقتصادية أكبر، هو القرار المتخذ عام 2008 لبناء خط ذي سرعة عالية بين بكين وشنغهاي، الذي من المنتظر أن ينتهي العمل فيه في عام 2013، بكلفة 31.6 مليار دولار، وطول 1320 كيلو متراً. وبربطه هاتين الحاضرتَين ببعضهما، سيعبُرُ هذا الخط قلب الصين. والأمر العاجل الآخر، له علاقة بالطاقة، حينما نعرف أن استهلاك الصين منها سيبلغ 17٪ من إجمالي الطاقة العالمية في عام 2015، و20٪ في عام 2025، وإنها المستورد الثاني للبترول، عندها ندرك سبب بحث شركات النفط والغاز الصينية عن مورِّدين عبر العالَم. إذ ينتشر منقِّبوها في كل مكان من أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية. وقد وقَّعت الصين عقوداً مع إيران، والسودان، وفنزويلا، وشركة غازبروم الروسية، وآرامكو السعودية بهدف تأمين الطاقة لها.

وسيكون موقف الصين عدوانياً وغازياً بالضرورة في السوق العالمي للطاقة، والمواد الأولية، والمنتجات الغذائية، إذا أرادت الحفاظ على إيقاع التوسع الذي سمح لها بتخليص 300 مليون مواطن من الفقر المدقع. لكنَّ عدد الصينيين يبلغ في حدّه الأدنى 1.3 مليار نسمة. لأن المراقبين الأجانب يرون أن الأرقام الرسمية تقلِّل هذا الرقم بشكل كبير. ثمة مؤشرات تدفع إلى الاعتقاد أن المحددات التي فرضتها السياسة السكانية المعتمدة في عام 1978 لا يتم التقيد بها تماماً، وإنه قد يكون هناك فائض سنوي من الولادات يقدر بـ5

ملايين سنوياً! وأن شرط الاستقرار يكمن في الإثراء (النسبي) للجميع. وتشكّل نهاية النقص الغذائي أحد التجليات الأولى لهذا الاستقرار، لكنَّ الهجرة الجماعية للشباب الفلاحين ونقص المساحات المزروعة تثير الخوف في الاتجاه المعاكس. إذا تبين أن الاستيراد الكبير للمنتجات الغذائية لازم للحفاظ على مستوى الحياة، فإن هذا الاعتماد الأخير سيجعل الصين هشة أمام الضغوط الخارجية. ومن ثم فإن حجم الزراعة، من حيث الإنتاج، والاستخدام أيضاً، وخطورة القضية الغذائية ما يزال من شأنها التحكم بنمو الصين. أضف إلى هذا، أن العالَم الريفي الصيني يفتقر إلى الاستثمارات على الرغم من علم القادة بهذا الأمر جيداً. لكنّ يبدو أنهم يخشون من أن إحداث تغيّر سريع في الأرياف يجعل مشكلة البطالة عصية على الحل، ولاسيما أن عدد المهاجرين الداخليين لايكف عن الازدياد .. ولاشك في أن هوة التفاوت ستتعمق. ففي الوقت الذي كان يبلغ فيه الفرق بين العائدات الريفية والعائدات المدينية 1/2، حينما أطلق دينغ كسياو بنغ Deng Xiaoping حملة الإصلاحات، ارتفع في بداية الألفية من 1/5. وكما في الدول الأكثر ليبرالية، فإن أقليّة صينية (من 8 إلى 9٪) تهيمن على جزء كبير (60٪) من الثروة الوطنية. ومن ثم فإن لحمة المجتمع الصيني أصبحت عرضة للتهديد بسبب التفاوت الاجتماعي والإقليمي، والشيخوخة السريعة التي أصابت السكان، إضافة إلى الانشقاقات العرقية والهويتية. فالتوزيع الإقليمي للثروة يفيد أولاً الأقاليم الواقعة في واجهة المحيط الهادي (20000 يوان* للنسمة، في السنة، بالنسبة لأكثر الناس ثراء، أما الأكثر فقراً فنصيب الفرد منهم أقل من 5000 يوان) وهو ما يؤدي إلى عدم التقيّد بالقوانين المركزية، أي الرغبة في الاستقلال الإداري، والاستثمارات المُكلفة غير المُنتجة في الأقاليم المحظية، والخيبة في تلك التي تفيد القليل من مزايا الانفتاح الاقتصادي، أو تلك المضطرة إلى التخلي عن مواردها الطبيعية[616]. هناك ثمة مقالات في هذا الملف لا تتردَّد في التصريح بأن "الفوضى تخيم على الأقاليم". أما بالنسبة لشيخوخة السكان، وهي شيخوخة بالغة السرعة بسبب هبوط معدل الولادات، على الرغم من التحفظات الواردة سابقاً، بعد تطبيق سياسة الطفل الوحيد، وانخفاض نسبة الوفيات، وزيادة معدل العمر، فسيطرح مشكلة لأن الصين تفتقر إلى أي منظومة تتعلق بالتقاعد. والحقيقة، أن نسبة الأشخاص

---

* ال(يوان) هو العملة الصينية.

(616) «De l'art de gouverner 1,3 milliard d'individus», Courrier international. , n° 782, novembre 2005, p. 39.

المسنين من ذوي الأعمار التي تزيد على 65 سنة ستتضاعف بين عامي 2005 و2030 (16٪ مقابل 8٪).

هذه التوترات الاجتماعية، الحاصلة بين الأقاليم وبين الأجيال، والتي تهدد تماسك كتلة العرق الخاني Han، أو الكتلة الصينية، يمكن أن تصدم الهوس الامبريالي حول "الانسجام" أو التشاكل أكثر مما تصدمها مسألة الأقليات. وهي مسألة لن تستمر بعد استيعاب كتلة الخانيين hans القاطنة في الأقاليم المستقلّة في الغرب والجنوب حينما تصل تنميتها من بكين إلى أقصى طاقتها. وهو ما يحدث اليوم في إقليم التيبت، حيث لم تكن أحداث عام 2008 سوى أولى إرهاصات مقاوَمة دينية وريفية، في الوقت نفسه (بعد مصادرة الأراضي)، والذي تخلّى عن المطالبة بالاستقلال في كل الأحوال. وستزداد صعوبة هضم الويغوريين Ouïgours في مقاطعة شينجيانغ Xinjiang التي يمكنها الاعتماد على الشتات في آسيا الوسطى، وأفغانستان، والباكستان. خصوصاً، إذا صح ما تقوله بكين بأن انشقاق الويغور (حركة إسلامية في تركستان الشرقية) له علاقة بالشبكات الإسلامية العابرة للحدود. لهذا الترابط، سواء أكان صحيحاً أم خاطئاً، سمح للصين بتحسين علاقاتها مع الجيران الآسيويين، ولاسيما في إطار مؤتمر مجموعة شنغهاي، الذي اجتمع للمرة الأولى في عام 1996، وتحوّل إلى منظمة شنغهاي للتعاون OCS (الصين، روسيا، وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس). بالإضافة إلى تنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الانفصالية، لدرجة أن منظمة شنغهاي للتعاون تحوّلت إلى إطار للاتفاقات الجانبية والمتعددة الأطراف في مجال المساعدة من أجل التنمية، والاستثمار والتزود بالطاقة، حيث اقترحت كازاخستان التي أصبحت الشريك الأساسي لبكين في آسيا الوسطى أن تجعل من هذه المنظمة "نادياً للطاقة". على الصعيد الدبلوماسي، وعلى الرغم من مصالح الصين وروسيا المتناقضة في تلك المنطقة، فإنهما تسعيان معاً إلى جعل هذه المنظمة "قوس استقرار" مقابل "قوس عدم الاستقرار" في المناطق المحيطية rimland في جنوب آسيا الواقعة تحت النفوذ الأميركي (أفغانستان والعراق). من ناحية المحيط الهادي (الباسيفيك) الذي يعد منطقة مهمة للمنظمة نظراً لموقعه الجغرافي، وتطور واجهته البحرية، فتبذل الصين جهدها أيضاً في تهدئة التخوفات التي تثيرها تلك المناطق. وذلك، كما ذكرنا، من خلال المشاركة التي تزداد فاعليتها في الآسيان ASEAN عبر إطلاق منتدى للدول الجزيرية في منطقة آسيا-الباسيفيك. وأصبح التقارب مع تايوان أمراً ممكناً، ولاسيما مع عودة الكوو-من-تانغ Kouo-Min-Tang إلى السلطة في

هذه الجزيرة، والذي يتفق مع الحزب الشيوعي حول فكرة الصين العظمى. علماً أيضاً أن الاعتماد المتبادَل بين الجزيرة والقارة، من حيث رؤوس الأموال والأشخاص لا يكف عن الازدياد. لكنْ يُخشى من أن تبقى العلاقات مع الصين صعبة، لأنه يصعب على اليابان ألا تختار بين الولايات المتحدة والصين، نظراً لافتقارها إلى المرونة الاقتصادية الملازمة لشيخوخة سكانها، وتبعيتها الاستراتيجية. كما سيبقى التردد قائماً من ماليزيا malais والفيليبين اللتين لا يمكنهما على كل ما تريده الصين التي تبعث الاضطراب عبر مزاعمها السيادية على أرخبيل بحر الصين الجنوبي.

الدور المتنامي الذي تلعبه الصين في العلاقات الدولية يقوم أولاً، على وجودها المتزايد في الاقتصاد العالمي الذي قد تصبح مركز ثقله في وقت قريب. وهو ما سيؤدي بها إلى وعي مسؤوليتها إزاء الأخطار البيئية التي من شأنها تعريض نهضتها الاقتصادية للخطر (تهديد الرياح الموسمية، غرق السهول الشاطئية). في المقابل، إذا كانت الصين تنتمي إلى نادي الأمم الموصد على نفسه ويتحكم بالرحلات الفضائية المسكونة (حققت أول رحلة فضائية في عام 2003، والثانية في عام 2005) وبرهنت بهذا على أنها تملك قدرات تكنولوجية كبيرة، فإن اختلافاتها الداخلية الضخمة ما تزال تبعدها عن بلوغ الحد الأقصى لقوتها، وأنها ما تزال عاجزة عن التأثير فيما هو أبعد من مجالها الإقليمي.

الاتحاد الهندي

إزاء هذا الواقع، فإن القوة السكانية الآسيوية الأخرى، والغنية أيضاً، القادرة على مزاحمة الصين على القيادة الإقليمية، هي جارتها الجنوبية، أي الهند. وهي مثلها مثل الصين، يكمن تحديها الأول الذي عليها مواجهته هو الفقر المدقع (ثلث سكانها تحت العتبة المقبولة، حيث كان 420 مليون نسمة يملك الواحد منهم في عام 2005، أقل من دولار يومياً)، وكما أن حالها كحال الصين فيما يتعلق باقتصادها الذي يشكّل شرط استمرار نموها المتفاوت على الصعيدين البنيوي والإقليمي. في الهند، كما في أي مكان آخر، قطعت الحكومات علاقتها بالاشتراكية بعد فترة طويلة مما يشبه الاكتفاء الذاتي، واختارت الطريق الليبرالية، وانفتاح السوق. ومن ثم، لِمَ لا يكون ثمة تقارب بينها وبين امبراطورية الوسط؟ كانت الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي في كانون الثاني / يناير عام 2008 إلى بكين، الأولى من نوعها لشخصية من هذا المقام منذ خمس سنوات، علماً أنه ينبغي الرجوع عشر سنوات إلى الوراء (1993) للعثور على أثر لزيارة مماثلة[617].

(617) Pallavi Aiyar, «India walks a long road to China», Asia Times Online, janvier 2008.

بعد أن تجاهلت الأمتان بعضهما بعض مدة طويلة، قفزت تجارتهما الثنائية بمقدار 5 مليارات دولار في عام 2002 إلى 34.2 ملياراً في عام 2007. فهل أصبح من الممكن أن ينشأ بين الدولتين رابطة، أو نوع من "الصيندية Chindia"؟. إنه أمر غير ممكن لأن العلاقات بين الصين والهند تبقى معقدَّة، ليس لأسباب جيوستراتيجية، على الرغم من وجودها، بل بسبب الاختلافات السياسية والثقافية التي تفرِّق بينهما. فهناك النزاع على حدود مشتركة يبلغ طولها عدة آلاف من الكيلوكترات. ففي عام 2006، أعربت الحكومة الصينية عن مطالبتها بولاية أروناشال براديش Arunachal Pradesch الهندية، أضف إلى هذا أن الهند لا ترتاح للتعاون العسكري المتكرِّر دائماً بين الصين والباكستان، ولا وضع قواعد بحرية صينية على طول المحيط الهندي، بينما لاترتاح الصين للانفراج الواضح دائماً بين الهند والولايات المتحدة واليابان، وحتى أستراليا، والتعاون النووي المدني بين الهند والولايات المتحدة. وبما أن البلدين يفتقران إلى المحروقات، فقد انغمس البلدان في تنافس محموم في هذا المجال في آسيا وبقية العالَم.

لكنْ، حسب بلافي آيار Pallavi Aiyar، المعوِّقات الرئيسة من حيث الجانب الثقافي والتصوُّري أمام قيام علاقات متفق عليها[618]. الحقيقة، يضع الهنود مقابل عبادة الصينيين لوحدتهم، التي تُترجَم من خلال السعي إلى التجانس الوطني، وتشاكل الكتابة والفكر، والهندسة، يضعون تنوعهم المتعدِّد وعرض اختلافاتهم. وهو ما يخلق لدى جيرانهم الشماليين انطباعاً بالفوضى، والعكس صحيح[619].

الاتحاد الهندي عبارة عن فيدرالية تتألف من عشرين دولة، يُضاف إليها تسعة أقاليم تُدار مباشرة من سلطة مركزية تغطي أكثر من 3.3 ملايين كيلو متر مربع. ويسكنها أكثر من مليار شخص يتكلمون لغتين وطنيتين (الإنجليزية والأوردية)، لكنهما تنقسمان إلى 22 لغة رسمية، وما يقارب ألف لهجة، و4700 طائفة (جماعة) عرقية أو دينية. وإذا كانت الهند تأقلمت مع مثل هذه التعددية، فذلك يعود إلى المنظومة الفيدرالية التي حافظت على السلم المدني، من خلال منح أقاليم نوعية لبعض الجماعات (السيخ في البنجاب، على سبيل المثال)، والتسامح الذي يتصف به المجتمع الهندي، على الرغم من أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تصلّباً في العلاقات بين الهويات (المذابح التي ارتكبت ضد المسلمين في غوجارات Gujarat في عام 2002)، ونشوء ظاهرة المعازل (الغيتوات) التي لم تكن الهند تعرفها حتى عهد قريب. إضافة إلى الحمائية protectionnisme المستدامة (حتى عام

(618) Pallavi Aiyar, «China and India: Oh to be different», Asia Times Online, mars 2008.
(619) Pallavi Aiyar, Smoke and Mirrors: China through Indian Eyes, Londres, Harper Collins, 2008.

1991) للاشتراكية الهندية، وحذرها من الاستثمار الأجنبي، يمكن أن يكون التصور السلبي الذي يكونّه الغريب، وليس الصيني فقط لـ"الفوضى الهندية" قد وجّه تدفقات رؤوس الأموال نحو دولة الشمال أكثر مما وجّهه نحو الجنوب (استقبلت الصين في عام /1999/ 40.3 مليار دولار مقابل 2.1 للهند). فهل يكون النظام الصيني، الأكثر بعثاً على الاطمئنان، قد أسهم بتعزيز الفكرة القائلة: إن التطور الاقتصادي لآسيا الشرقية يُعزى إلى وجود نظم تتبع مناهج تسلطية؟ لكنَّ ضعف الـIDE لم يمنع نشأة شركات على مستوى عالمي في الهند، مثل Infosys في مجال البرمجيات، وRanbaxy في ميدان الصيدلة، على غرار اليابان، وهو أمر غالباً ما يغيب عن بالنا. وفي كل الأحوال، الهند لم تتخلَّ يوماً عن ديمقراطيتها، ونظامها البرلماني الذي، منذ نشوئه في عام 1952، لم يعلَّق سوى فترة عشرين شهراً، من حزيران / يونيو 1975، ولغاية حزيران / يونيو 1977، حيث حلّت محله حالة الطوارئ خلال فترة التعليق هذه. إن أكبر ديمقراطية في العالَم من حيث العدد، تعدّ ديمقراطية حقيقية، لأنها وجدت في اللجوء إلى صناديق الاقتراع، مخرجاً من الأزمات التي شهدتها، وهي أزمات لازمت انقساماتها المتعددة والخطرة. لكنّ، لا هذا الاستثناء السياسي بالنسبة لبلد فقير بمثل هذا الاتساع، ولا تغير وجهته الاقتصادية التي تفضّل السوق، قد أثّرا في عزم الهند على الاستمرار بانتهاج سياسة القوة. ولاسيما تطوير سلاحها النووي، بعد نزاع مع الولايات المتحدة، الذي هدأ الآن. بل لأن الاتحاد الهندي يعد البعد العسكري والاستراتيجي للقوة أولوية له، نظراً لمحيطه الأمني، وواقع علاقات القوة.

لكن ماذا عن انطلاقة الهند والمشكلات التي ينبغي عليها تجاوزها لتصبح إحدى القوى القائدة في العالَم؟ فلئن ركبت قطار العولمة بعد الآخرين، فذلك لأنها راهنت على نموّ مصدره الخدمات والتكنولوجيات المتطوِّرة، وهو ما حقق لها نجاحاً لا بأس به (نشأت طبقات وسطى تضم 35 مليون شخص)[620]. منذ عام 2005، بلغ معدل النمو السنوي 8٪. وشتات ما يسمى global Indians، ولاسيما الهنود المقيمين في الولايات المتحدة (نحو مليونين)، يسهمون بشكل فعّال في هذا التطوّر. لكنَّ الوجود السابق للصناعات الثقيلة، ومجموعات المعادن على سبيل المثال، سمحت لها أيضاً بالانخراط في السوق العالمية، والاستئثار بحصص كبيرة منه، كما رأينا (Mittal)، أو بعض الزينات الرمزية (سيارات جاغوار). لأن دولة "منظومة نهرو" كانت قد مهدت الأرض، حيث وفرت

(620) Ève Charrin, L’Inde à l’assaut du monde, op. cit.

لها الجهاز العلمي والتكنولوجي الذي يفرض نفسه اليوم، من خلال الاستثمار في التربية (ليست له أولوية كبرى في الصين)، والقيام "بثورة خضراء" أتاحت الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وتسوية مشكلات سوء التغذية[621]، كما يقول كريستوف جافريلوChristophe Jaffrelot. ولتحقيق هذا الهدف الأخير اتبعت وسيلتين: الإصلاح الزراعي (توزيع المساحات الواسعة، والأراضي لتخليص الفلاحين من الدَين)؛ إصلاح أراض زراعية جديدة بفضل الري، وتحسين التربة، بهدف تسهيل الهجرات الريفية. ويعتقد هذا المتخصِّص في الشؤون الهندية، إنه كان يكفي تحرير القوة المنتجة في دولة بالغة البيروقراطية، حتى يبدأ الانطلاق. ولاسيما، خلافاً للصين، أن البلد يتضمن عدداً كبيراً من الشركات المتوسطة والصغيرة PME. وقد نشأ منعطف ليبرالي في تسعينيات القرن الماضي (ينسبه جافريلو إلى رجل الدولة مانموهان سينغ Manmohan Singh) سمح بتقاطع دراسات وأبحاث موضوعية تنتمي إلى تقاليدما يسمى طبقة المثقفين (البراهمانيين brahmanes)، ومزيج من التكنولوجيا المتطوِّرة، وأوساط الأعمال، الذي يتمثَّل في طبقة التجار (vaishya)، وهذا كله يشكِّل الأصول الرأسمالية الهندية. وإذ استطاعت الديمقراطية التجذر، ثم السير بشكل صحيح في الهند، فذلك بفضل الإصلاحات التي تمّت في فترة حكم نهرو، والنمو المعتدل الذي تحقق منذ سنوات التسعينيات، إضافة إلى الحيادية النسبية للديانة الهندوسية، وامتزاجها بالمفهوم البرلماني الإنكليزي. صحيح أن الهندوسية لا تعرف شيئاً عن العلمانية البحتة والدنيوية، لكنها، مع هذا، ليست إيديولوجيا. فهي لا تقدِّم نفسها بوصفها منظومة معتقدات، ولا بوصفها كنيسة. وهي تتميز عن الإسلام الذي يقول: إنه لا يمكن قيام دولة إسلامية إلا على الشريعة التي أوحى بها الله إلى نبيه محمد.

إذا نظرنا إلى الديمقراطية الهندية من الخارج، قد تبدو لنا سطحية، لأنها تقوم على تفاوت كبير، وبسبب منظومة الطبقات المغلقة التي ما تزال قائمة. إضافة إلى هذا، فإن المواجهات الدامية التي اندلعت خلال السنوات الأخيرة بين الهندوس والمسلمين، ألقت بظلال الشك على التسامح المفترض في الثقافة الهندوسية. يتفق جافريلو، فيما يخص النقطة الأولى، على أن عدم التكافؤ قد تعمَّق لمصلحة اللبرلة الاقتصادية، وأن ثمة معارضة جغرافية ترتسم معالمها بين جنوب غرب الهند الذي يعيش عزَّ ازدهاره، وشمال شرق الهند الذي ما يزال متخلِّفاً. في المقابل، فإن العلاقات بين الطبقات المغلقة ستشهد

(621) Christophe Jaffrelot, Inde, la démocratie par la caste, Paris, Fayard, 2005.

تحسناً. ربما ينبغي التذكير بوجود أربع طبقات أو فارنا Varna (كلمة caste أصلها برتغالي casta، أو نقي) وطبقات محلية، أو جاتي Jati. وتتوزّع الطبقات (فارنا) نفسها إلى: براهمانية (في الأصل طبقة الكهنة) ويتميّز لباسها باللون الأبيض؛ كساتريا ksatriya (أو طبقة المحاربين) بلونها الأحمر؛ والفايسيا vaisya (الطبقة التي تجمع التجار والمزارعين)، ولونها الأصفر؛ والسودرا sûdra (طبقة الخدم) بلونها الأسود. وفي أسفل السلم الاجتماعي يقع الأنجاس intouchables الذين لا ينضوون في إطار أي طبقة. وهؤلاء يتكفلون بإنجاز الأعمال النجسة، التي لها علاقة بالموت، وبالنشاطات المتواضعة. ويقدّر هذا المتخصّص السياسي الفرنسي، أن الطبقات المتوسطة والدنيا قد ارتقت تدريجياً نحو الأعلى اجتماعياً وسياسياً، بعد أن أفادت من منظومة الحصص التي وضعت منذ عام 1990. أما ما يخص النقطة الثانية، أي العقلية الطائفية communalisme، التي تعني في الهند العداوة بين طائفة دينية وأخرى، بعد العنف الناتج عن صعود الأصوليات، ولاسيما الأصولية الهندوسية، مع نهاية القرن الماضي، وعودة حزب المؤتمر إلى السلطة، يبدو أن البلد يعود إلى العلمانية، وإلى تحقيق مزيد من الطمأنينة. نحن نعرف أن العداء بين الهندوس والمسلمين يتقاطع مع التوترات التي تشهدها الباكستان. فالتقاسم الذي حدث في عام 1947 لم يحل كل الأمور، لبقاء كل طائفة على حالها في هذه الدولة أو تلك، تعيش حالة من عدم اليقين إزاء معاملة الأغلبية لها. لكنّ، على الرغم من أحداث سنوات التسعينيات، لا شك في أن الهند قد فعلت أكثر مما فعلته جمهورية الباكستان الإسلامية في مجال حقوق الأقليات الدينية. فقد استطاع مواطنون مسلمون في الهند أن ينتخبوا ممثلين لهم، إما في البرلمان، أو في الحكومة المركزية، أو في حكومات الولايات المتحدة، ويشغل اليوم أحدهم منصب الرئيس. أخيراً، على الهند أن تحسب حساب النزعات الانفصالية، كما في بعض الدول الحدودية التي تطالب باستقلالها. ففي آسام Assam، الواقعة في شمال شرق الهند، ولاسيما بعد إنشاء ولاية ناغالاند Nagaland، في عام 1963، التي يسكنها شعب ذو سمات منغولية mongoloïde. أخيراً، يبقى ثقل عدد السكان التحدي الأكبر الذي ينبغي على الاتحاد الهندي مواجهته، أكثر مما هو الحال بالنسبة للصين. لأنه لا يستطيع دائماً التحكم بالنمو السكاني. فمنذ عام 1947، يتضاعف عدد سكان الهند كل ثلاثين سنة، حيث ارتفع من 340 مليوناً في عام 1947 إلى مليار نسمة في عام 2000، ليبلغ العدد 1.13 مليار في عام 2005. وإن لم يكن هناك ثمة سوء تقديرات كبيرة لعدد سكان الصين، فإن عدد

سكان الهند سيتجاوز عدد سكان الصين، ليصبح 1.55 مليار نسمة في عام 2035، بعد أن فشلت حمى تعقيم الذكور في بدية سنوات السبعينيات. وتحديد الولادات ينشأ عن تعقيم النساء، أكثر مما ينشأ عن موانع الحمل والإجهاض. في هذه الشروط، ينبغي على البلد المكتظ بالسكان (473 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد في عام 2035) أن يحقق نمواً، وأن تكون لديه موارد ضخمة، لكي يتمكن من اقتلاع جذور الفقر نهائياً.

ث - الشكوك الخطرة التي تنتاب أوروبا: أزمة على مختلف الأصعدة

كان المُنْتَظَر من معاهدة لشبونة، الموقَّعة في 13 كانون الأول عام 2007، أن تتيح إمكانية تجاوز الأزمة المؤسَّسية المفتوحة منذ ربيع عام 2005! وقد تم تأجيل دخولها حيز التطبيق المفترض في 1 كانون الثاني / يناير من عام 2009، بسبب رفض إيرلندا التصديق عليها في 12 حزيران / يونيو 2008. وقد تتبعها بلدان أخرى (جمهورية التشيك، والسويد). لو افترضنا أن الأمور سارت على ما يرام من هذه الناحية، وتراجع الإيرلنديون عن قرارهم في إجراء استفتاء ثانٍ (بسبب عزلتهم)، فهل يمكن لمعاهدة لشبونة أن تقدِّم للاتحاد الوسائل السياسية اللازمة لمواجهة الصعوبات الكبرى التي تلوح في الأفق؟ أم إن هذه الصعوبات ستأتي على ما يمكن أن يبقى من الفكرة الأوروبية، ومعها جزء كبير من العناصر التي صنعت الحضارة الأوروبية؟ أو، هل يمكن لإدراك المخاطر والتحديات المشتركة أن يكون في اللحظة الأخيرة، مصلحة حيوية طائفية (جماعية) تجد خلاصها في نموذج أوروبا – القوة؟ إذ من المحتمل جداً أن يشهد الأوروبيون خلال السنوات أو العقود القادمة، تقاطعاً أو سلسلة من الأزمات (السكانية، والاجتماعية، والمجتمعية، والاقتصادية، وأزمة طاقة)، هذا من دون الحديث عن التهديدات الإرهابية والمناخية. وهو اختبار طويل لن يتجاوزوه بالتأكيد، وهم في حال التشتت، وتفضيل المصلحة الذاتية أو الفردية. لكنّ، لن يواتيهم الحظ لتجاوزها إلا إذا عملوا على بناء كتلة أوروبية – روسية بسبب حتمية التكامل بين المجموعتين الجغرافيتين المعنيتين.

الضعف الحتمي للأمم الأوروبية والأزمات المستقبلية

يحلو لبعض الخبراء الأمريكيين في العلاقات الدولية، والمتخصِّصين بشؤون أوروبا القول إنه ينبغي عدم المبالغة في تقدير قدرات أوروبا على أن تشكّل قوة كبرى، على المديَين المتوسط والطويل، لسبب بسيط هو أن أياً من الأمم الأوروبية تملك بُعداً يسمح لها بالتنافس مع الولايات المتحدة. فلا ألمانيا، ولا حتى روسيا قادرتان معاً، أو كلاً على

حدة أن تكون قوة إقليمية. إن عودة روسيا النسبية من حيث الشكل، تعكس ارتفاع قيمة النفط وليس استعادة نشاطها الإنتاجي. وعلى الرغم من قدراتها النووية، فهي عاجزة عن مجاراة الولايات المتحدة، إضافة إلى أنها تفقد 500000 شخص في السنة. ومع ذلك، فقد استعادت روسيا ما يكفي من القوة لتفرض احترامها على محيطها المباشر. ويشير هؤلاء الخبراء إلى ضعف نفقات أوروبا ووسائلها العسكرية، التي لا تنفق حالياً سوى ثلثي ما تخصّصه الولايات المتحدة للدفاع، ولديها أقل من ربع ما لدى الولايات المتحدة من قدرات على الانتشار العسكري. ونظراً لحالة الإنهاك التي تعانيها الاقتصادات الأوروبية، وتردد الآراء الأوروبية إزاء الانفاق العسكري، فلا شيء يشي بتغير هذا الاتجاه. ميزة هذه الحالة تكمن في استمرار الأوروبيين في تبعيتهم للولايات المتحدة، كما يقول أحد أولئك الخبراء. وهو ما يصعب إنكاره. وإذا لم ينشأ رد فعل جماعي، فإن الأمم الأوروبية محكومة بالركود، والفقر، والتهميش.

1) **التراجع الاقتصادي.** الصورة التي تفرض نفسها هي صورة ضعف القارة الأوروبية التي لم تتوقف كتلتها الاقتصادية النسبية، عملياً عن التراجع خلال عشرين السنة الأخيرة قياساً بالولايات المتحدة، وبآسيا على نحو خاص. ويرمز إلى ذلك تراجع الصناعة، حتى لو رأى كثير من الاقتصاديين، أن هذا الحال من طبيعة الأشياء (بعد التقسيم الدولي للعمل الذي قاد البلدان الناشئة للمشاركة المتزايدة في النشاط الصناعي) وإذا كان لا بد من التقليل من أهمية هذه الظاهرة بسبب استبدال الوظائف الصناعية بالوظائف الثالثية tertiaires [أي لا زراعية، ولا صناعية]. لكنَّ هذه الوظائف الثالثية تتسع كثيراً. وقد أشار إيلي كوهين Élie Cohen منذ عهد قريب إلى أنه "بعد فترة 1978–1985، نشهد موجة ثانية من تراجع الصناعة في فرنسا منذ عام 2002"[(622)]. وأدى هذا التراجع إلى فقدان 500000 وظيفة (مقابل ما يقرب من ثلث التوظيف الصناعي بالنسبة للتوظيف الثالثي). ويكمن سبب المشكلة، كما يقول هذا الاقتصادي الفرنسي، في أن التنافس يقوم على "المنتجات المُكثّفة produits intenses في العمل، وحيث كلفة العمل تلعب دوراً كبيراً"، كما تقوم على المنتجات والتكنولوجيا الراقية التي تراجعت قوتها التنافسية. حتى ألمانيا، على الرغم من المظاهر، ولأسباب سبق بيانها (يُنظر الفصل الأول)، تشهد تراجعاً قوياً في الصناعة. باختصار، لم يبق لها سوى ما أبقاه الزمان من شيخوخة

(622) Élie Cohen, «Après la période 1978-1985, nous assistons à une deuxième vague de désindustrialisation en France depuis 2002», Le Monde, 21 janvier 2008.

سكانها، لكن ما يزال فائضها التجاري سبباً في غيرة الآخرين منها. وما تزال محصلة الخراب هي نفسها، تقريباً، في كل مكان من أوروبا. قد يتصوَّر المرء أن الركود القادم من أمريكا سيسرّع الحركة. لأن ازدياد البطالة يلوح في كل مكان بوتيرة عالية. ولا يمكن لكل الاقتصادات الأوروبية أن تذوب في القطاع المالي كما أنجزته إنكلترا، حيث واجهة لندن البرّاقة التي تتصدَّع بشكل خطر، قد حَجبت، في نهاية المطاف، ظرف الطبقة العاملة البريطانية السابقة، الذي لا تُحسد عليه، وبقيت في ضواحي المدن الكبرى حيث تعيش هناك بشكل متواضع. أخيراً، تشهد القارة العجوز، في مجال البحث والتنمية، تأخراً بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، بسبب تشتت جهودها، أكثر مما هو نقص في قدرات مخابرها على الاكتشاف، وإبداع بُناتها. هذا البهوت الصناعي في أوروبا يدفع بتدفقات رؤوس الأموال للتوجه المتزايد نحو الأسواق الناشئة، وأمريكا اللاتينية أيضاً. لكنْ ليست الأمور كلها بهذه السلبية. فإنتاجية بلدان كفرنسا، أو ألمانيا، أو هولندا، أعلى من الإنتاجية الأميركية من حيث ساعات العمل بالنسبة للفرد. وحقّق اليورو، بعد أن أصبح عملة فوق وطنية، نجاحاً سيقدِّم للأوروبيين 27 سوقاً قارياً أوسع من السوق الشمال أمريكي. وخفَّف انهيار القوة الشرائية لدى الأوروبيين، المعنيين جميعاً بدرجة عالية إلى حد ما. لكنْ ينبغي على الحكومات والسلطات النقدية أن تقرِّر جعل اليورو أداة حقيقية في سياستها الاقتصادية المشتركة.

2) **الأزمة السكانية.** لقد تأكّد اليوم التشخيص الذي أُجري منذ عدة سنوات، والذي بموجبه تتسبَّب الشيخوخة السكانية بشلل الاقتصاد الأوروبي، إذ تؤدي إلى مشكلات بنيوية بالغة الأهمية: عدم كفاءة اليد العاملة، مشكلة التقاعد التي لم تحل يمكن أن تخلق في بلد كفرنسا صدمة اجتماعية، ركود الاستهلاك والطلب الداخلي الذي طالما استند إليه نمو البلدان الأوروبية، لأن حاجات السكان المسنين تقل. وستتأثر العقارات، البناء والتجهيزات على نحو خاص. وسيبقى مجمل النشاط بطيئاً، بينما يزداد حجم الأعباء شيئاً فشيئاً. في الاتحاد الأوروبي يجب أن ترتفع حصة الفرد ممن يزيد عمره على خمسين عاماً من 20٪ في عام 1995 إلى 30٪ نحو عام 2020. وبسبب قلة الولادات في ألمانيا، ونظراً لتقدم الطب، فإن العلاقة بين الألمان الذين تزيد أعمارهم على 60 سنة، ومن تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 60 سنة ستتضاعف تقريباً من الآن ولغاية عام 2050. وحتى هذا التاريخ سيكون أكثر من نصف السكان قد تجاوز سن الخمسين. وسيتوجب على العاملين، بعائداتهم الراكدة بسبب التنافس على سوق العمل العالمي الفائض، مواجهة

تقاعد الكبار، وتعويضات البطالة لأبناء أجيالهم. ما يعني توفر كل العناصر اللازمة لنشوء أزمة كبرى وهو ما يشي بأنه لن تكون ثمة نهضة اقتصادية حقيقية من دون تجدد سكاني. وأصبح انهيار **العالَم القديم** حتمياً: 40٪ نسبة انخفاض الولادات خلال 80 سنة (1910–1990)؛ نقص عدد سكان أوروبا بمعدل الربع لغاية عام 2050، أي أقل بـ54 مليون نسمة في الخمس والعشرين دولة أوروبية. في هذه المرحلة، أصبح عدد سكان ألمانيا (حيث زاد عدد المتقاعدين على عدد العاملين) 50.7 مليون نسمة بدلاً من أن يكون 82 مليوناً في عام 2003، وسبق عدد سكان هنغاريا بمقدار مليونين من أصل 10.1 ملايين نسمة حتى عام 2006، كما سبق غدد سكان إستونيا بنسبة 36٪!. ولتجنب الكارثة، التي تلوح نذرها، فإن النهضة السكانية في الاتحاد الأوروبي ستتطلب من الأوروبيين في سن الإنجاب، أن تلد المرأة 4.2 أطفال! وتبقى فرنسا، وإيرلندا حالتين استثنائيتين، إلى حد ما، حيث يبلغ معدل الإنجاب في فرنسا1.90، وإيرلندا 1.97، أي معدل تجدد الأجيال (وللتذكير: 2.1 طفل للمرأة الواحدة). ثمة شيء له دلالته: تضطلع فرنسا حالياً بأكثر من 100٪ من النمو الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي لا تمثل فيه سوى 13٪ من عدد سكانه. وقبل منتصف هذا القرن سيتوازن عدد سكانها مع عدد سكان ألمانيا، وهو أمر لم نشهده منذ منتصف القرن التاسع عشر! وهو ما حدا بالمؤرِّخ بيير شونو Pierre Chaunu إلى الحديث عن "انتحار جماعي".

3) **الأزمة المجتمعية**: أنّى توجهت في أوروبا ستجد بهوتاً في الوعي الوطني، وضياعاً للذاكرة الجماعية، بينما تستقر الطوائفية communautarisme، وتتفتت الهويات. ويفشل اندماج المهاجرين من غير الأوروبيين واستيعابهم، لأن تدفقات الهجرة أصبحت بالغة الكثافة، ولا يمكن دمج سوى الأقليات الصغيرة، كما كان يحدث حتى سنوات الستينيات، ولكنّ لم يتم دمج الحشود. قبل "انفجار الضواحي" كانت نُذرُ الأزمة موجودة (الطائفية، عزل السكان المهاجرين). تبين الدراسات البريطانية، أن ثمّة استقطاباً عميقاً بين البيض والأقليات العرقية التي تمثِّل نحو 6.5٪ من عدد سكان المملكة المتحدة. وكانت الاستقطابات الأخرى في كنف هذه الأقليات سبب الانتفاضات التي اندلعت في عدة مدن في شمال إنكلترا خلال ربيع عام 2002، ثم خريف 2005 في برمنغهام. وقد نشأت في هولندا، حيث يمثِّل غير الهولنديين ما نسبته 10٪ من عدد السكان، حركة عنيفة مناهضة للإسلام. وستتعاظم الأزمة الطوائفية، طالما تزايد التمييز بين السكان في الدول الأوروبية. وقد أشار المتخصِّص في شؤون السكان هيرفيرغ بيرغ Herwirg Birg، من

جامعة بييلفيلد Bielefeld، إلى أن أغلبية من تقلّ أعمارهم عن الأربعين عاماً في المدن الألمانية الكبرى ستصبح في عام 2010 من أصول مهاجرة[623]. وستبلغ نسبة الأجانب الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاماً، في مدينة براين، 52٪ في عام 2013. أخيراً، جاء التقطيع الطوائفي ليُضاف إلى فسيفساء الثقافات واللغات الأوروبية. والانقسامات الوطنية التحتية infranationales تُضاف إلى الاختلافات الوطنية، ولاسيما حين يعيد أبناء المهاجرين ارتباطهم بالقيم التقليدية، ولاسيما الدِّين بنحو خاص. في هذه الشروط، لم تعد ثمة ذاكرة جماعية ممكنة، ولا تلاحم اجتماعي. ومن ثم، فإن تزايد تدفقات الهجرة، والتفتت الهويتي، من شأنه التسبّب في عدم استقرار المجتمعات الأوروبية، وإثارة التوترات العرقية والدينية المتنافرة تماماً بين الطوائف.

لا يسعنا، بطبيعة الحال طرح حكم مسبق على الكيفية التي يمكن لهذه الاتجاهات المهمة تدبير آثارها المشؤومة، مع ما في السياقات الوطنية من اختلاف بالغ. لكنّ ثمة شيء مؤكّد: الطابع البنيوي يجعل نتائجها حتمية. ثم من الصعب التوقع، بسبب الظواهر ذات الأثر الرجعي، ما قد ينتج عن تقاطعها مع التوترات أو صدمات الطاقة، والمال، والبيئة. أقل ما يمكن قوله هو أن الحوكمة الحالية للاتحاد الأوروبي لا يبدو أنها قادرة على تجاوز الاختبارات التي تلوح في الأفق.

المعاهدة المحدودة وتهميش أوروبا

"إن رفض" الفرنسيين والهولنديين للمصادقة على "الدستور" الأوروبي، ومن بعدهما الإيرلنديين لمعاهدة لشبونة، يشير إلى عدم الشعور بوجود مشروع أوروبي حقيقي. وقد برهنت الأرفاض الثلاثة، بنحو خاص، على اعتبار الاتحاد الأوروبي من عدد كبير من الأوروبيين بمنزلة مؤسسته - الوسيطة institution-relais وليس درعاً ينبغي عليه حمايتهم. واتضح أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من أوْرَوبة مواطنيه من خلال دمجهم في جماعة سياسية واحدة. من هذه الناحية، فإن الخطاب الليبرالي حول العالَم الذي يتبناه القادة الأوروبيون الرئيسون، والذي يعد قانوناً credo للمفوضية الأوروبية (التي يبدو أنها لم تفهم شيئاً، وتلح في هذا الاتجاه) قد أساء أكثر مما أساء ذلك القانون المحدود حول "السيادات"، والذي لا يؤدي الاستماع إليه إلا إلى نظام عالمي سيقل فيه شأن الدول

(623) Herwig Birg, Die ausgefallene Generation. Was die Demographie über unsere Zukunft sagt, Berlin, C. H. Beck, 2005, et «Dynamiques démographiques en Allemagne: diminution de la population et immigration», Ifri, note du Cerfa n° 6, novembre 2003.

الأوروبية، وهي معضلة كبرى. هل يمكن لعجز الاتحاد الأوروبي عن احترام مصالح رعاياه والدفاع عنها، وهذا الرفض المزدوج، أن يجد له مخرجاً في المعاهدة المحدودة التي اعتمدت في لشبونة، وبقي التصديق عليها بالغ الإشكال؟ وهي معاهدة قيلَ: إنها ستسهل عمل الاتحاد الأوروبي من خلال ثلاثة أحكام رئيسة: توسيع مجال التصويت ليشمل الأغلبية المؤهلَة، بدءاً من عام 2014 (وهو ما يقتضي قراراً يحظى بنسبة 55٪ من الدول الأعضاء، و65٪ من عدد السكان) على حساب التصويت السابق الذي تم بالإجماع، ولاسيما ما يخص مسألتَي العدل والشرطة؛ إعادة توزيع الأصوات المنسوبة إلى الدول الأعضاء لحظة الانتخابات التي قامت بها الأغلبية المؤهلَة؛ استبدال منظومة الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي (مدة كل منها ستة أشهر) برئاسة ثابتة (لفترة عامين ونصف العام قابلة للتجديد) يضطلع بها رئيس منتخب، قادر على التحضير القمم الأوروبية وقيادتها، ويمثِّل الاتحاد على المسرح الدولي. إذا أضفنا حداً أكثر وضوحاً للقدرات بين الاتحاد الأووروبي والدول الأعضاء (الاتحاد الجمركي، التجارة، والسياسة الخارجية) يتمثَّل في استحداث وظيفة "ممثل أعلى" للشؤون الخارجية، وهو نوع من السفير الذي يمثِّل أوروبا لدى المنظمات الدولية، وبهذا لا نبتعد كثيراً بهذه المعاهدة المبسّطة عما كان أساسياً في "الدستور" المقبور. عندها لا بد من النظر في أن المسألة الحقيقية ليست هنا، مهما تكن الآثار الإيجابية المنتظرة من هذه التغييرات. المسألة الحقيقية هي معرفة ما إذا كانت أوروبا ما تزال تريد أن تصبح كائناً سياسياً، كما كان يؤكد آباؤها المؤسِّسون. فإذا كان الاتحاد الأوروبي موضع رفض من الأسفل، لتوجهه الليبرالي، فقد تم التخلي عنه من الأعلى من حيث مساره الأصلي، أي من رجال الحكومة الذين يناضلون لتعميم سوق تمتد على صعيد الكرة الأرضية (Global Free Trade Association) لا يقف في وجهها أي شيء، ولا يشكِّل فيها الاتحاد الأوروبي سوى منطقة تبادل حر من بين مناطق أخرى. المفوضية الحالية التي تدير الاتحاد، والغارقة في أحكامها المسبقة الاقتصادوية économicistes، تعطي الانطباع بأنها في خدمة الاستراتيجية الأميركية التي تريد اختزال الاتحاد الأوروبي إلى مجرد منظومة فرعية إقليمية مستقرة سياسياً (عبر إجباره، بنحو خاص، على ضم تركيا). وفي المقابل، فهو يبرهن على عجزه عن تنظيم شراكة حقيقية استراتيجية (بالمعنى الواسع) مع روسيا.

إن خطر تهميش أوروبا، وكذلك تذويب أو تفتيت الاتحاد، هما خطران حقيقيان برزا مع التوسيعات التي تم إنجازها على عجل، والغريب إنها لم تكن مكلفة على الصعيدين

السياسي والاقتصادي. الحقيقة، فإن انضمام عشرة بلدان جديدة في عام 2004 قد كلف 40 مليار يورو للسنوات الثلاث الأولى، أي 0.08٪ من إجمالي الدخل الصافي للاتحاد، كل سنة. ومن باب المقارنة، فإن خطة مارشال جمعت 97 مليار يورو (1948–1951)، وكلف توحيد ألمانيا (1990–1999) 600 مليار. في المقابل، فإن انضمام تركيا المحتمل قد يؤدي خلال عدة سنوات، إلى إنفاق 22.4 مليار يورو في العام! من جانب آخر، فإن أوروبا الوسطى تعوِّض، بشكل كبير، المساعدات التي تؤول إليها من المشتريات التي تحققها في الغرب. ومن ثم، يتبين أن توسيع الاتحاد مخيب للآمال من الناحية السياسية، لأن القادمين الجدد ما يزالون أقل قبولاً لمبدأ الوطنية (أو الجنسية) العابرة للحدود من أغلبية الدول الأعضاء التي سبقتها في الانضمام إليه. إنهم أقرب إلى الرؤية الأنجلو-أميركية لأوروبا منهم إلى رؤية كل من فرنسا وألمانيا، المنهكتَين. وبما أن الشك ما يزال ينتاب هذه البلدان إزاء سياداتها الجديدة، فهي لا تسعى إلى الانعتاق من الوصاية الأميركية. وتبدو لها الروابط السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة أهم من تلك التي يمكن أن تقيمها مع شركائها الأوروبيين. وبذلك يجد الاتحاد الأوروبي نفسه وقد اختُزلَ إلى بُعده التجاري البحت.

هل تحمل الأزمات ميزة صحية؟

إن التأجيل المستمر لكي تلعب أوروبا دوراً سياسياً سببه بطبيعة الحال، نظرية الفيدرالية fédéralisme، ومقتضياتها الجيوسياسية المسبقة (انظر الجزء الثاني). وليس ثمة إجماع أوروبي حول الفكرة القائلة بأن السيادة الوطنية أصبحت من الآن فصاعداً، عبارة عن "مغلف فارغ" أمام التغيرات البنيوية وما تثيره العولمة من ضيق stress، ليختار الأوروبيون أوروبا – القوة. في الوقت نفسه، فإن الوهم يحدو قادتهم بوجود "أوروبا القيم"، أوروبا "القوة المدنية" القادرة على الدفع إلى تشرّب عدد من القيم من دون اللجوء إلى وسائل إكراهية، من خلال التعاون والأخذ بمبدأ النموذج exemple. لكنْ ليست هناك، حتى اليوم، حالة واحدة نسوقها تبرهن على فاعلية هذا المنطق. إن مفهوم "القوة المدنية" هذا وضع ليمتص مسبقاً غياب سلطة رجال السياسة الأوروبيين على المسرح الدولي، ودفع الرأي العام الأوروبي إلى قبول تبعية أوروبا للولايات المتحدة من الناحية العسكرية، لتصبح مجرد تابع مدني لحلف شمال الأطلسي. ولأن هذا التابع قد أُهين خلال الأزمات البلقانية الحديثة، سيكون من المفيد رؤية كيف يمكن لهذه الحيلة stratagème أن تقف في وجه اختبارات هذا القرن، علماً أن "أوروبا نسيت أن العنف

ضروري في بعض الأحيان"[624] كما قال أحد الدبلوماسيين البريطانيين. لكنّ، ما لُوحظ حتى الآن لا يدعو أبداً إلى التفاؤل و"أننا سنعيش عما قريب في عالَم من القارات[625]، ولم يحقِّق مفهوم أوروبا - القوة أي نجاح. بالنتيجة، بما أن الاتحاد الأوروبي ليس كياناً سياسياً، فلا يمكن، أن تكون لديه استراتيجية قارية شاملة. أما بالنسبة لمحور باريس - برلين - لندن، فقد أخفق في وضع مثل هذه الاستراتيجية. لكنَّ هذا لا ينزع عنه عقلانيته الجيوسياسية، ويحق لنا دائماً أن نرى فيه حلاً مؤقتاً[626].

هل يمكن لصدمة الأزمات إعادة تأهيل فكرة الوحدة والقوة في أوروبا، من خلال تعميم وطنية أوروبية عابرة للحدود تتصف بالبراغماتية ويستحيل فرضها من الأعلى؟ وهل تدفع هذه الوطنية إلى تجميع آخر القوى الحية في القارة ضمن كتلة أوروبية - روسية، على الرغم من الاختلافات الحالية (كوسوفو، جورجيا)، والتراجع الذي ليس تراجعاً عرضياً، حتى يتجنب الطرفان التهميش والسقوط؟ إن المؤشر الأول على هذا التجميع يتبدى في وجود مصلحة أوروبية تتكفل بالمصالح الوطنية، والتي قد تكون نتيجة رؤية إجمالية، وليس نتيجة مساومة. كما قد ينشأ عنه أهداف واحدة وحيوية للأمم الأوروبية التي ستقع تكلفة تحقيقها، إلى حد ما، على مختلف الأطراف تبعاً لما كان عليه حالها في البداية. وقد يعني هذا الوجود غياب مفهوم المصلحة الغربية لمصلحة قاريّة، إذ ينبغي الوعي بأن هذه المصالح الأوروبية والأمريكية - الشمالية إنما هي مصالح تنافسية أكثر منها تكاملية، خلافاً للعلاقات التي يمكن للاتحاد الأوروبي إقامتها مع أوكرانيا، وبيلاروسيا، وروسيا، بطبيعة الحال. أي إننا، تقريباً إزاء مسألة أمن وبقاء مشتركَين. فمن حيث الأمن، فإن الأوروبيين والروس يَعُون هذه المسألة تماماً، وربما تكون المرحلة الأولى هي الاتفاق على حل مسألة البلقان بشكل نهائي. فإذا ما اتفقت هذه الدول معاً، على أن تستخدم كل منها نفوذها على الدول المعنية، فإن تحكيم الحدود وتصحيحها هو الذي سيفرض نفسه. فمنذ الالتباس الناشئ عن استقلال كوسوفو، ارتفعت الأصوات وتزايدت من كل حدب وصوب للمناداة بإعادة صياغة دول المنطقة لوضع حد لهذه الحالة العبثية التي نشأ بموجبها اليوم دولتان صربيتان (صربيا الرسمية، وصربيا البوسنية)، ودولتان كرواتيتان (كرواتيا الرسمية، وكرواتيا الهرسك Herzégovine)، ودولتان بلغاريتان (بلغاريا الرسمية، وبلغاريا المقدونية)، ودولتان، أو ثلاث دول ألبانيّة (ألبانيا الرسمية،

---

(624) Robert Cooper, L'Expansion, juin 2004, n° 687, p. 160.
(625) Ibid. , p. 162.
(626) Henri de Grossouvre, Paris-Berlin-Moscou: la voie de l'indépendance et de la paix, Paris/Lausanne, L'Age d'Homme, 2002.

وألبانيا كوسوفو، وألبانيا المقدونية)، ودولتان مقدونيتان (مقدونيا الرسمية، ومقدونيا التاريخية، أي اليونان)[627].

لا شك في أن الظروف المؤلمة، والحالة الملحة ستجعل التوحيد التام والمتزامن لأوروبا أقل احتمالاً مما لم يكن عليه في السابق. سيبدو عندئذ، أن وجود تشكيل من نمط إمبراطوري قد يكون أكثر فاعلية، لأنه الأكثر مرونة لإقامة مجموع ذي سيادة قد تحتل بعض مكوناته مواقع متمايزة. لأن ذلك يعني أيضاً، عدم منع قيام تشكيلات ترغب في ذلك من العمل بأقصى سرعة ممكنة، وعلى أعلى مستوى في كل المجالات. من هذا المنظور، فإن "السيطرة على التنافر من خلال الهندسة المتغيّرة المنظَّمَة"[628] هو مبدأ مهم على الصعيدين السياسي والثقافي، كما هو كذلك من أجل معالجة الاختلافات الاقتصادية، التي من أجلها تم التفكر فيه. وبعبارات أكثر مادية، نقول: إن هذا يحيل إلى توجه فيدرالي ذي عدة مستويات يربط الدول بصيغ متنوعة، على الرغم من أن الاتحادات الإقليمية تشكّل وحدات أساسية أكثر ملاءمة، ومُفَضَّلة. لكنّ، من الواضح إنه في حال وقوع حالة دارمية ناتجة عن ترابط أزمات معيّنة، يبقى كل شيء ممكناً بدءاً بالتشتت الشامل ("اللهم نفسي" شاملاً قد يؤدي بالدول الأوروبية إلى غرق جماعي) ولغاية تجمع غير مأمول فيه تبعاً لسياق معين، وإرادة، ووضوح نوايا البشر.

روسيا

من خلال الترتيب الكوكبي الذي يرتسم في بداية هذا القرن، تشكّل أوروبا الغربية والوسطى خلفية لروسيا المحصورة بين فكّي كمّاشة العالَم الجديد والقوى الصاعدة في آسيا. وهي ترى، في الحقيقة، أنّ الآفاق المحمَّلة بالأخطار والحدود المؤمَّنة بشكل كبير تشهد تغيراً جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة. مع أن الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، على الرغم من حَلّ حلف وارسو، والأسوأ من هذا امتداده المستمر نحو الشرق، تخلق الشعور بأن "الغربيين" يريدون محاصرة موسكو. من هنا ابتعادها عن الاتحاد الأوروبي، بعد مرحلة التقارب الذي تميزت به السياسة الخارجية الروسية. ترى، ما بديل هذا الابتعاد؟ إن الخيار الأوراسي (روسيا بين عالَمين، مكتفية ذاتياً autarcique) الذي يعزّزه

(627) Le Courrier des Balkans, 9 avril 2008 ; Timothy Williams Waters, «Plaidoyer pour une partition», Courrier international, mars 2008.
(628) Pierre Maillet et DarioVelo, L'Europe à géométrie variable. Transition vers l'intégration, Paris, L'Harmattan, 1994.

تحالف مع العالَم الإسلامي[629]، يبدو خياراً مشكوكاً فيه، وينطوي على مغامرة كبيرة، لأن الروس سيضعون أنفسهم في موقف غير مناسب على الصعيد السكاني في سياق كهذا. فمسألة العدد (وبشكل أدق كثافة السكان) تثقل، في الحقيقة، علاقات روسيا مع جيرانها الجنوبيين، والصين، إذا عرفنا أنه بين عامَي 2005 و2050 ستفقد شعوب الأراضي الشاسعة في شرق نهر ينيسيي Ienisseï نصف سكانها البالغ عددهم 14 مليون نسمة، وأن "الناس، ومعهم السلطات يخافون من الهجرة أكثر مما يخافون من نقص عدد سكان روسيا"[630]. بينما لا يقاوم أقصى شرق روسيا كثيراً جاذبية المرونة الاقتصادية الصينية، و"الضم المتصاعد" الذي يعنيه. خطر الغرق أو الذوبان، هو خطر حقيقي تواجهه روسيا أمام الآسيويين كلهم. ثم ينبغي أن نرى جيداً بأن تعافي روسيا اقتصادياً يبقى هشاً، لأنه يرتبط بالعائدات النفطية والغازية فقط، حتى لو كان انخفاض سعر المحروقات غير ممكن في المستقبل. المشكلة تكمن في إعادة استخدام هذه الموارد المالية، ومن ثم فإن "التنويع الصناعي لن يحدث بسرعة كبيرة، وسيبقى التأخر صارخاً في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما في الخدمات، والبنى التحتية، والتأهيل"[631].

لقد خلقت التغيرات الأخيرة والعولمة حالة جيوستراتيجية لا سابق لها أبداً بالنسبة لأوروبا وروسيا، قياساً ببقية العالَم. وليس ثمة أكثر سوءاً وصعوبة بالنسبة للشركاء القاريين من رؤية أن يدير أحدُ المجموعين ظهره للآخر، كما هو الحال اليوم، لأسباب إيديولوجية، أو استراتيجية ناشئة عن المنظومة القطبية الثنائية السابقة. لكنْ لم يعد لهذه الأسباب أي معنى، بالنسبة لعلاقاتهما الثنائية، في التشكيل العالمي الجديد. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه للانفراج بينهما إلا أن يكون مفيداً، فلن يكون غير متناسب مع إقامة تعاون مع أعضاء المجموعات الإقليمية الكبرى، مثل منظمة شانغهاي. بل إن هذا التعاون سيسمح بالنظر إلى هذه المنظمة بشكل أكثر توازناً. وسيكون تطور العلاقات الأوروبية - الروسية، التي لا شك في تجانسها الجيوسياسي، رهناً بإزالة أو بعدم إزالة الالتباسات التي ما تزال قوية والتي تميِّز التصوّرات المشتركة. الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كانت روسيا تشعر بصدق وليس تكتيكياً، بأنها عضو طبيعي في أوروبا، كما كرَّر هذا

(629) Viatcheslav Avioutskii, «La Russie et l'Islam», Politique internationale, n° 107, printemps 2005.
(630) Viatcheslav Avioutskii, «La Russie et l'Islam», Politique internationale, n° 107, printemps 2005.
(631) Christian de Boissieu, «Une rente mal utilisée», Challenges, n° 53, 26 octobre 2006.

القول عدة مرات رئيس وزرائها الحالي، والرئيس الأسبق. ولن يكون من باب الطوباوية بالنسبة لها أن تراهن على تفكّك الاتحاد الأوروبي، إذا نشأت أزمات حادة، وأن تجد لنفسها بين أطلاله حلفاء جدد. ومن جهة أخرى، ينبغي أن نرى ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قادراً، أن يتصرف بشكل جماعي إزاء الاختبارات، على صياغة مشروع وجوده، عبر الانعتاق من الوصاية الأميركية، وإشراك روسيا في الفضاء التضامني نفسه.

ج - بقية العالَم

العالَم العربي، الفضاء التركي والفضاء الناطق باللغة التركية

يشترك هذان الفضاءان بكونهما فضاءَين مُسلمَين، على الرغم من أن الإمبراطورية التركية قد هيمنت على فضاء العالَم العربي حتى بداية القرن العشرين، إلا أنهما افترقا بشكل كبير بعد ذلك على الصعيدين السياسي والثقافي. وكانت علمنة تركيا السبب الرئيس في هذا التباعد. اليوم، ترانا نتساءل حول تحديث العالَم الإسلامي بشكل عام، حيث يؤمن البعض بوجود مؤشرات في هذا الاتجاه[632]، وآخرون يبدون قلقهم من العودة إلى أسلمة تركيا، وهي رغبة لا تتجاوز رغبة الحزب الإسلامي الحاكم في هذا البلد[633].

لقد أدى فشل الاشتراكية العربية والقومية العربية، من المغرب إلى العراق، إلى فشل الجهود الأولى المبذولة لتحقيق العلمنة، وفتح الطريق أمام الإسلام السياسي الراديكالي. ربما يزدهر هذا النوع من الإسلام بسبب سرعة التحول الديموغرافي (زيادة هائلة في عدد السكان الفعليين) واستمرار الركود الاقتصادي، على الرغم من الثروة المالية التي تملكها الدول المنتِجة للنفط (500 مليار دولار تخبئها صناديق الثروة السيادية في عام 2008)، والتي تقدِّم المساعدة إلى شركائها من الدول الإسلامية. إنَّ مستقبل الشرق الأوسط، الذي يتضمن إيران غير العربية، وهي قوة إقليمية بصدد تكوين نفسها، ومستقبل أفريقيا الشمالية يرتبطان بتطور المنظومات السياسية القائمة وبقدراتها على حل المشكلات الاجتماعية الخطرة، وتخفيف التوترات القائمة بين الأغلبية السنية والأقليات غير السنية، وبين العرب والأقليات غير العربية، وإدارة العلاقات مع إسرائيل،

(632) Youssef Courbage, Emmanuel Todd, Le Rendez-vous des civilisations, Paris, Seuil, 2007.
(633) Mehmet Ali Birand, «L'islamisation rampante de la vie quotidienne», Courrier international, n° 908, février-mars 2008.

وربما مواجهة الهجمة المناخية (الجفاف)، وأخيراً فوضى الإرهاب. وليس من المستبعَد نشوء حركات أصولية في مختلف بلدان العالَم العربي. وتكفي الحرب العراقية، وحدها، لكي تكون مصدراً لكثير من الملابسات.

المجموعة الثانية العرقية اللغوية في العالَم الإسلامي ذات توجه سني. وتتضمن تركيا، والدول الناطقة باللغة التركية في آسيا الوسطى السوفييتية السابقة، وهي: أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وقيرغيزيستان. تطمح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكنَّ الاعتراض على اندماجها فيه يزداد، مع أن الحالة الداخلية لتركيا يمكن أن تسوء بسبب المسألة الكردية، والتشكيك بعلمانية الدولة. ومع أن دخولها إلى الاتحاد قد يعني نهاية أي مستقبل أوروبي سياسي، أمّا استبعادها فمن شأنه أن يدفعها إلى الاستدارة نحو الشرق الأوسط، إلا إذا استطاعت أن تلعب دور الوسيط بين المجموعين. أما الجمهوريات الأخرى الناطقة باللغة التركية، فهي فريسة مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة لم يتم حلها بعد من خلال عائدات الغاز والنفط الناشئة. كما تشهد منافسات هويتية خطرة، فاقمتها توترات خاصة بتوزيع الأراضي، وإعادة توزيع المياه في سياق مناخي يزداد سوءاً. وبعد أن رسمت في لحظة استقلالها، اتفاقاً اقتصادياً مع تركيا، أصبحت تفضِّل إقامة علاقات مع الصين وروسيا.

أمريكا اللاتينية

إن أمريكا اللاتينية التي طالما وُصفت بأنها "العالَم الثالث بالنسبة للغرب" لأنها تسير في طريق التنمية، مع الاستمرار في انتمائها إلى المجال الثقافي الغربي، ترسل علامات إيجابية، سواء فيما يتعلق بالنمو أو فيما يخص اندماجها الإقليمي. ينبغي القول: إن الارتفاع الكبير في أسعار المنتوجات النفطية، والمواد الأولية، والسلع الزراعية قد زادت الصادرات، وحققت تنمية سنوية للمنطقة بنسبة تزيد على 3٪ سنوياً منذ عام 2005. إذ استؤنفت الاستثمارات المباشرة في الخارج IDE (84 مليار دولار في عام 2006)، لكنَّ نصفها تقريباً يعود إلى البرازيل والمكسيك. لكن إجمالي الناتج المحلي PNB يختلف من بلد وآخر. ففي عام 1999: بلغ في الأرجنتين 7550 دولاراً، وفي الأوروغواي 6220، وفي التشيلي 4630، والمكسيك 4440، والبرازيل 4350، وفنزويلا 3680، وكوستاريكا 3570، وغواتيمالا 160، والإكوادور 1380 دولاراً. وفي ذيل هذه المجموعة هناك بلدان مثل

بوليفيا التي يبلغ إجمالي الناتج المحلي فيها 990، ونيكاراغوا 410 دولارات[634]. هذا التفاوت ينطبق على الأحوال الاجتماعية المحلية أيضاً. فمنذ إنشاء السوق المشتركة في المخروط الجنوبي (ميركوسير)، الذي بدأ العمل به في عام 1995، استمرت الجهود الرامية إلى التنظيم الإقليمي. في كانون الأول / ديسمبر من عام 2004 بعد انضمام مجموعة الأنديز Communauté andine إلى الميركوسير، وثلاث دول منعزلة (تشيلي، غوايانا، سورينام) تشكّل اتحاد أمم جنوب أميركا الذي يضم قوة سكانية عددها 360 مليون نسمة. بعد ثلاث سنوات، اتفقت سبعة بلدان (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الإكوادور، الباراغواي، الأوروغواي، فنزويلا) على إنشاء مصرف مشترك مقره كاراكاس، ومهمته تمويل تنمية المنطقة، وأولها البنى التحتية. وينسجم إنشاء هذا المصرف مع إرادة معلنة لتحقيق الأمن الذاتي في الطاقة لأميركا الجنوبية بفضل النفط والغاز الفنزويلي والبوليفي، والوقود الحيوي biocarburants، والطاقة النووية التي تنوي البرازيل إطلاقها. المسألة كلها تكمن في معرفة ما إذا كانت هذه النوايا ستستتبع تطبيقاً عملياً، وإذا ما كانت هذه الهيئات التي تم إنشاؤها مجدية أم لا، وما إذا كانت البرازيل، الشريك الأقوى الذي ينبغي أن يقدِّم الحصة الرئيسة quote-part لتشجيع الآخرين، ستبرهن على مثابرتها وتصميمها اللازمين. إذ إنها أفشلت، حتى الآن، مشروع واشنطن حول إنشاء منطقة تبادل حر تغطي أمريكا كلها (ZLEA). في المقابل، فهي تزمع عقد اتفاقات تفضيلية مع الهند وجنوب أفريقيا، لكنْ مع بقائها ضمن المنطق اللبرالي. وهذا أيضاً ينتظر الإنجاز على أرض الواقع. لكنّ، حسب درجة إنجاز هذه الوعود الجميلة، يجب على أمريكا اللاتينية، أو جنوبها على الأقل، الخروج من اضطرابات القرن الحادي والعشرين الكبيرة.

جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى

لسنا واثقين مما يمكن أن يكون الأسوأ، لكنْ فيما يخص أفريقيا، نخشى أن يزداد الحال فيها سوءاً بشكل خطر، لأن المسألة السكانية تفسد كل التوقعات. فعدد سكان هذه القارة، على الرغم من الإيدز، وغيره من الأوبئة، سيبلغ 1.4 مليار نسمة في عام 2035، وسيزداد عدد سكان بعض بلدانها، كالنيجر، وهي ليست أقلها، بمقدار ثلاثة

---

(634) Maria Cristina Rosas, La economia internacional en el siglo XXI, Omc, Estados Unidos y America Latina, Mexico, Universidad Nacional Autonoma de Mexico, 2001.

أضعاف بين عامَي 2005 و2050، أي أكثر من عدد سكان روسيا أو اليابان[635]! وسيفاقم انعدام هذه المسؤولية السكانية التنافس على الأرض، والماء، ولاسيما إذا تأكد الجفاف المناخي. ومن المتوقع نشوء الفوضى والصراعات، التي لن تتوقف عند حدود هذه القارة. وتبقى أفريقيا "قنبلة سكانية مؤقّتة"، قد تضطر دول تنتمي إلى قارات أخرى، على الرغم من التردد الأخلاقي الذي ينتاب قادتها، إلى ضرب "طوق صحي" عليها. ويرى عدة خبراء، أن المنظمات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة قد "تعجلت في إعلان كسب المعركة ضد معدل الولادات" في أفريقيا[636].

ومن ثم، يخشى أن تكون الجاذبية التي تتمتع بها هذه القارة في بداية هذا القرن، بسبب ثرواتها من الطاقة والموارد المعدنية، قصيرة المدى، وخصوصاً أن الدول الأفريقية ماتزال تعاني الفساد والعجز المدني. غداة التخلص من الاستعمار، الذي كان "حكراً" على القوتين الاستعماريتين (فرنسا وإنجلترا)، اهتم الأمريكان "بالقارة السوداء" منذ سنوات الثمانينيات، وهاهي اليوم تجذب الصينيين، والهنود والبرازيليين أيضاً. والصين، بنحو خاص، التي أصبحت الشريك التجاري الثالث للأفارقة بعد الولايات المتحدة وفرنسا، تثير الاضطراب في العلاقات القائمة[637] بعد أن ارتفع حجم تبادلاتها مع الدول الأفريقية "ازدادت بمقدار 50 ضعفاً في عامَي 1980 و2005، لتصل إلى 40 مليار دولار"[638]. فهي تستورد منها النفط والقطن بشكل أساسي، إضافة إلى المعادن النادرة. وازدادت استثماراتها فيها (في عام 2009 بمقدار 900 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تتلقاها القارة البالغ 15 مليار دولار) وتترافق هذه الاستثمارات بالمهاجرين الصينيين التجار في أغلبيتهم، والذين يصرفون فيها المنتجات المصنّعة في الصين[639].

لقد أتاح شغف الأجنبي بالموارد الطبيعية لبعض الدول الأفريقية، مثل تشاد، وأنغولا، وإثيوبيا بتحقيق زيادة قوية جداً في إجمالي ناتجها المحلي (أكثر من 10٪ في السنة منذ عام 2004)، أو قوية، كما هو الحال بالنسبة للسودان، وزائير (من 5 إلى 10٪)، بينما تسجل الدول الأخرى، باستثناء زيمبابوي وسيشل، معدل نمو إيجابياً[640]. فهل يمكن

---

(635) Xan Rice, «Ouganda: 28 millions d'habitants aujourd'hui, 130 millions en 2050», Courrier international, n° 828, septembre 2006.
(636) Ibid.
(637) Christophe Perret, «L'Afrique et la Chine», Diplomatie, n° 24, janvier-février 2007, p. 32-43.
(638) Ibid. , p. 34.
(639) Ibid. , p. 36-37.
(640) «Perspectives économiques en Afrique», Ocde-Eurostat, 2005.

للهبة التي يقدِّمها باطن الأرض الإفريقية تحقيق تنمية مستقلة، قادرة على استيعاب النمو السكاني كله؟ يبدو أن الأمر غير ممكن، إذا لم يتم استخدام الأموال المحصَّلة واستثمارها بشكل أفضل مما تلقته أفريقيا من العون الدولي منذ سنوات الستينيات، أي أكثر من 500 مليار دولار حتى عام 2005. لكي تكون الإجابة إيجابية، ينبغي على الدول الأفريقية أن تكون جديرة بهذا الإسم، من حيث سيادة القانون، والسلم المدني. وهو درب لم تسلكه أقوى تلك الدول، مثل نيجيريا، التي ما يزال الانقسام يتهدّدها بين شمال مسلم وجنوب مسيحي. وهي مشكلة تشترك فيها مع دول أخرى (السودان، بنحو خاص، التي يقع احتياطيها النفطي في الجزء المسيحي). بينما يتعرَّض انطلاق اقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا إلى الضرر خلال السنوات القادمة بسبب هجرة مواطنيها الشباب البيض الأكثر تأهيلاً. فقد تراوح عدد من هجرها خلال عامَي 1995 و2005 بين 800000 ومليون شخص[641]. وسيزداد عدد المرشحين للرحيل المنحدرين من هذه الطائفة، بينما تتدهور الحالة الداخلية للبلد سواء على الصعيد الاجتماعي (أبيض من أصل عشرة سيعاني الفقر) أم على الصعيد الأمني (جنوح مزمن، ومواجهات بيعرقيّة). ومع نمو سكاني ما يزال خارج السيطرة (عدا بعض الاستثناءات)، ودول غير مستقرة، ومتلاحمة، فريسة الصراعات العرقية والدينية، تحوَّلت إلى مصاف البلدان المصدرة لنوع واحد من المنتجات، سواء أكان نفطياً أم صناعياً، أم مادة أولية أو معدنية، وتفتقر إلى القوة الإقليمية القادرة على شد الآخرين إليها، فإن أمام أفريقيا بمجملها تحديات ضخمة ينبغي عليها تجاوزها.

ح. من البيعرقية المركزية إلى البيإقليمية

تهدف مجموعة الاعتبارات الاقتصادية، والسكانية، والثقافية، والحضارية التي سقناها في هذا الكتاب، إلى تأكيد الفكرة القائلة بأن الإقليمية régionalisme العالمية مدعوة إلى أن تشكِّل في المستقبل مستوى فضائياً ملائماً للسياسة العالمية. وإزاء التشويهات التي يضفيها المنطق العالمي على المنظومة البيدولتية، وهو منطق عابر لكل المجالات (أي الإكراه على العيش في بيئة أصبحت كونية)، وأمام المآزق التي تسبِّبها حوكمة عالمية تتسم إيديولوجياً بالليبرالية والكوسكوبوليتية، نجد أنفسنا مضطرين إلى الاعتقاد أن حل إعادة التوازن والضبط للعالمية، يكمن في تنظيم للعالَم يقوم على

---

(641) Bronwynne Jooste, «Tous ces Blancs qui font leur valise», Courrier international, n° 911, avril 2008.

الإقليمية البينية (بيإقليمية) (تلك الخاصة بالدول والاندماجات القارية) وعلى البيعرقية المركزية (التعايش المنظم بين مجالات حضارية من دون مُجانسة إلزامية). وبين وحدة مستحيلة للعالَم وانقسامه بين دول غالباً ما تجاوزها الزمن من الناحية البنيوية، تبدو إعادة أقلمتها بوصفها الحل الأكثر عقلانية لضمان المصلحة المشتركة. هذه الوظيفية الجديدة لفضاء كبير تعيدنا إلى ريتشارد هارتشورن Richard Hartshorne، الذي قال بأن الفضاء يتكوَّن حينما تكون له وظائف يضطلع بها، ومبرراً لوجوده (انظر الجزء الأول) وهي ما نسمّيه اليوم الهوية.

نهاية الجزء الثالث

اعية تامة جاءت نتيجة تقدّم
رأس المال. صحيح أن المنظومة
لكنْ يصعب علينا رسم حدودها
ة عملها. لذلك قام جيرار ديسوا
يعدُّ استكمالاً لما بدأه في الجزأين
راسة (النظريات الجيوسياسية،
ية)، بتشريح النظريات الخاصة
العالمية. في المقام الأول، تلك
رض وجود مجتمع عالمي مختلط
قائم على شبكات من الفاعلين،
عابرة للحدود الوطنية. وهنا،
نظري لشبكات السلطة التي لم
اعة. في الحالتين، لم يجد المؤلف
مختلف الرهانات غير المقبولة
م القوة: مثل التغير التراتبي في
ة سديمية؛ والتحديات السكانية،
في أطروحة المجتمع العالمي. أمام
جزة عن توضيح تعقيد العالَم،
على ضرورة التفكير في مقاربة
ي يقوم هنا بتحديد أسسها. في
لات المؤلف تثير قلق الأوروبيين.
الناشئ عن أزمة عام ٢٠٠٨ بداية
ة عميقة.

ISBN 978-993350956-9
9 789933 509569

جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

الجزء الثالث

نظريات العالمية

نينوى

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

جير
ouy
ترجم
درا
العلاق
نظر